من الثورة إلى التحالف

الأحزاب اليسارية في أوروبا

اعداد:
بيرغيت ديير
كورنيليا هيلدبراندت
آنا ستريثورست

ترجمة:
عباب مراد
الهام عيداروس

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا

إخراج فني: زينب شاكر - ozads.org

سياسـي مترجم

من الثورة إلى التحالف

الأحزاب اليسارية في أوروبا

دراسات حالة في 2010 وتم تحديثها في 2011

اعـداد: **بيرغيت ديبر،**

كورنيليـا هيلدبرانـدت،

آنا ستريثورسـت

ترجمة: **عباب مراد وإلهام عيداروس**

مراجعة اللغة العربية: **فرح برقاوي**

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا

The original English title of the Work: From Revolution to Coalition – Radical Left Parties in Europe. Country studies. Birgit Daiber, Cornelia Hildebrandt, Anna Striethorst (Ed.). Country studies of 2010 updated through 2011

The publication of this work was initiated and coordinated by the Rosa Luxemburg Stiftung North Africa Office

تم نشر هذا العمل بمبادرة
مؤسسة روزا لكسمبورغ -
مكتب شمال إفريقيا

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا

الطبعة الأولى ديسمبر 2014

رقم الإيـــداع:

الترقيم الدولي:

الفهرس

تمهيد – "من الثورة إلى التحالف" 4

رومانيا 8

اليسار البرتغالي 32

اليسار الأسباني المتحد 62

حزب اليسار في ألمانيا 92

اليسار البريطاني في نهاية عهد حزب العمال الجديد - تحليل انتخابي 122

اليسار في منطقة ما بعد يوغوسلافيا 144

الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل) في قبرص 170

اليسار اليوناني 184

حزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي: استمرارية ظاهرية وانقطاع فعلي 210

البحث عن الوحدة: اليسار في تركيا 232

حزب "الناس البسطاء": الحزب الاشتراكي الهولندي 252

"من الثورة إلى التحالف"

الأحزاب اليسارية في أوروبا

تمهيد

خلال السنوات الأخيرة الماضية، بدأت بعض البلدان والمجتمعات في المشرق والمغرب تشهد تغيرات هائلة، وتطورت فيها النضالات السياسية التي امتدت على مدى طويل إلى حركات جماهيرية. جزء من الجماهير التي أصيب في السابق بخيبة أمل عاد إلى التفاعل مرة ثانية مع الأحداث وبدأ صوته يعلو مطالبا بالحرية والعدالة الاجتماعية.

وبالتأكيد، فإن على القوى السياسية التكيف مع هذه التحولات ومع مطالب الجماهير، حتى لو كانت بعض البلدان لم تشهد حتى الآن تغيرات كبيرة. سياقات هذه القوى لا يمكن أن تكون أكثر تنوعا مما هي عليه الآن. فعلى بعضها أن يناور ضمن أطر سياسية ضيقة فيما يحاول البعض الآخر أن يحضر نفسه للعمل البرلماني بعد أن أمضى سنوات طويلة في المنافي والسجون والعمل السري. إلا أن هناك تحديات تواجهها هذه القوى وتكمن في تطوير قواعدها الجماهيرية ومد جذور لها في السياسة المحلية، وفي إيجاد إجابات عملية للاحتياجات المحددة.

بالنسبة لليسار السياسي عموما، فإن النضال من أجل العدالة الاجتماعية هو أمر محوري. لكن الحركة اليسارية تتشكل من مجموعة واسعة من الأحزاب والحركات، والمبادرات، التي تختلف في تحليلاتها وإمكانياتها ومقارباتها. وفي نفس الوقت، فإن التحديات العامة التي يواجهها اليسار متشابهة: الرد على تهديدات الاقتصاد المعولم والمنتفعين الوطنيين، وتطوير استراتيجيات بديلة، وتطوير تحالفات مع القوى التي تشترك معه بنفس الأفكار، وإعادة إنشاء الروابط بين الأحزاب الراسخة وبين المبادرات القائمة على الجماهير ولكنها غير منضبطة من حيث التنظيم.

هـذا الكتـاب هـو ترجمـة لكتـاب صـادر باللغـة الإنجليزيـة حـول التطـورات التـي شـهدتها الأحـزاب اليسـارية الأوروبيـة، بعنـوان "مـن الثـورة إلى التحالـف" (الطبعـة الثانيـة). ويجمـع الكتـاب عمـل مكاتـب مؤسسـة روزا لوكسـمبورغ في بروكسـل وبرلـين الـذي بـدأ في سـنة 2008 وتـم تحديثـه خـلال سـنة 2011. وتحتـوى النسـخة الأصليـة مـن الكتـاب عـلى ثلاثـة وعشريـن تقريـرا قطريـا، ولكننـا في هـذه النسـخة العربيـة اخترنـا فصـولا ذات فائـدة عمليـة للـدول الواقعـة في شـمال أفريقيـا وغـرب آسـيا.

وتسـتند المقـالات المختلفـة إلى اسـتبيان يشـير إلى تطـور الأحـزاب، ومفاهيمهـا السياسـية وفهمهـا لذاتهـا، وهياكلهـا التنظيميـة واسـتراتيجياتها وبرامجهـا، فضـلا عـن قيمتهـا الاجتماعيـة الحاليـة في البنيـة السياسـية للبلـدان المعنيـة. ويختلـف تركيـز واضعـي التقاريـر اختلافـا كبـيرا وهنـاك عـدة أسـباب لذلـك: أولا، تختلـف الأطـر الوطنيـة اختلافـا كبـيرا، ثانيـا، هنـاك أيضـا اختلافـات كبـيرة في تقاليـد هـذه الأحـزاب السياسـية وأهدافهـا؛ وثالثـا وأخـيرا، فـإن العديـد مـن الأحـزاب صغـير جـدا بحيـث أن تركيبتهـا لا تسـمح بالحصـول عـلى أي تعبـير واضـح ومحـدد وذي مغـزى حـول التركيبـة الاجتماعيـة لعضويتهـا. وبالتـالي، تقـدم التقاريـر القطريـة أجـزاء مختلفـة لتاريـخ الأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة ولأوضاعهـا الراهنـة.

كان جـل تركيزنـا، ومـا زال، منصبـا بشـكل أسـاسي عـلى إمكانـات الأحـزاب اليسـارية الأوروبيـة الراديكاليـة وفرصهـا في الخـروج مـن الموقـف الدفاعـي الـذي غلـب عليهـا والـذي سـاد منـذ سـنة 1989، فكانـت الأسـئلة التاليـة: تحـت أي مـن الظـروف يمكـن للأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة أن تتنافـس بنجـاح مـع الأطيـاف السياسـية الموجـودة في بلدانهـا؟ ومـا هـو الـدور الـذي يلعبـه البرنامـج والصـورة الذاتيـة لهـذه الأحـزاب؟ وإلى أي مـدى يمكـن لهـذه الأحـزاب أن تجمـع الجهـات الفاعلـة مـن مختلـف الاتجاهـات اليسـارية؟ كـما ذهبنـا أبعـد مـن ذلـك بطـرح الأسـئلة التاليـة: إلى أي مـدى تسـتطيع هـذه الأحـزاب أن تجعـل مختلـف الثقافـات الفرعيـة منحـازة إلى ثقافاتهـا، وأن تدخـل في تحالفـات تدفـع قدمـا نحـو تحقيـق المطالـب اليسـارية؟ هـل تعالـج الأحـزاب المعنيـة في الواقـع مسـألة بنـاء تحالفـات مجتمعيـة لمكافحـة الهيمنـة - أم أنهـا تفضـل البقـاء ضمـن "معسـكراتها"؟ مـا هـي الإجابـات التـي توفرهـا حـول القضايـا الوجوديـة للتنميـة الأوروبيـة؟ وأيـن يمكننـا أن نجـد أمثلـة عـلى المشـاريع التحوليـة ذات الطابـع الاسـتشرافي؟

يـتراوح الطيـف السـياسي للأحـزاب اليسـارية في أوروبـا بـين الأحـزاب الديمقراطيـة الاجتماعيـة، والأحـزاب اليسـارية التحرريـة وتشـكيلات الأحـزاب الخـضراء البديلـة وصـولا إلى الأحـزاب الشـيوعية الكلاسـيكية. يركـز هـذا الكتـاب عـلى هـذه الأحـزاب اليسـارية

التـي، وفقـا لمفهومهـا الخـاص، تنتمـي إلى اليسـار السـياسي، ولكنهـا لا تنتمـي إلى عائلـة الأحـزاب الديمقراطيـة الاجتماعيـة ولا إلى عائلـة الأحـزاب الخـضراء البديلـة. ونشـير إلى هـذه الأحـزاب باسـتخدام مصطلـح "أحـزاب اليسـار". ويمكـن تصنيـف مـا مجموعـه نحـو 60 حزبـا ضمـن هـذه العائلـة الحزبيـة.

لمقارنـة مشـاكل وقضايـا التنميـة الحزبيـة المشـتركة، والاسـتراتيجيات والبرامـج، فإنـه مـن الـضروري اسـتخدام الأدوات النظريـة والتجريبيـة للبحـوث الانتخابيـة والحزبيـة. عمومـا، تتعامـل البحـوث الأوروبيـة المقارنـة (الغربيـة) عـن تنميـة الأنظمـة السياسـية في غـرب وفي شرق ووسـط أوروبـا مـع الأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة - بحـدود أهميتهـا السياسـية - كجـزء مـن الطيـف اليسـاري، دون معالجـة التطـورات الخاصـة بهـذه الأحـزاب بـأي مـن التفاصيـل. لذلـك، يحـاول هـذا الكتـاب الدخـول في مناقشـة مقارنـة لتطـور الأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة في أوروبـا عـلى الرغـم مـن أن الطلـب عـلى بحـوث مبنيـة عـلى أسـس متينـة عـن هـذه الأحـزاب لم يتـم تلبيتـه حتـى الآن.

آمـل أن تتمكـن تجـارب القـوى اليسـارية الأوروبيـة المختلفـة التـي يتناولهـا هـذا الكتـاب مـن أن تسـاعد الأحـزاب والحـركات التـي تحمـل أفـكارا مشـابهة في مناطـق المغـرب والمشرق.

بيتر شيفر

تونـس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014

(تستخدم هذه المقدمة مقتطفات من مقدمة الطبعة الانجليزية)

رومانيا

البحث عن هوية يسارية جديدة

دوروثي دي نيفي وتينا أولتيانو

تعتبر رومانيا منذ زمن بعيد حالة خاصة، فخلال العقود التالية للحرب العالمية الثانية نشأ نظام حكم سلطاني الطابع مختلف بشدة عن الأنظمة القائمة في الدول المجاورة. وجاء التغيير في الحكم في 1990/1989 عنيفا ودمويا. وعلى عكس الحال في دول وسط أوروبا، فبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت قوى اليسار تعتبر بالفعل بمثابة اللاعبين السياسيين الأكثر أهمية في الساحة. ونود أن نبين في هذه الورقة كيف تطوّر طيف الأحزاب اليسارية وكتلة ناخبي اليسار خلال العشرين سنة الأخيرة. علاوة على ذلك، سنحلل المواقع البرنامجية لليسار في مجالات السياسات المختلفة، بما في ذلك العلاقة بالاتحاد الأوروبي وسياساته. وتهدف الورقة - عن طريق تلك الملاحظات - لتوصيف البحث المعقد عن هوية سياسية جديدة لليسار في رومانيا.

تغيير التوجه في مرحلة التحول

في مطلع 2010، لم يكن هناك في البرلمان الروماني سوى حزب واحد يعتبر نفسه جزءا من اليسار السياسي. فرغم تأسيس عدد كبير من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية، وخاصة أثناء بداية التسعينيات، حدث تغير كبير في المشهد السياسي الحزبي خلال العشرين سنة الأخيرة منذ سقوط نظام الحزب الشيوعي الروماني (PCR). ففي خريف 1989، ظهرت لأول مرة ما تسمى بـ"جبهة الإنقاذ الوطني (FSN)" بدعوى مجهلة لمندوبي المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الروماني. حتى اليوم، لا تزال الظروف الفعلية لاستيلاء جبهة الإنقاذ الوطني على السلطة أثناء "ثورة" ديسمبر 1989 غير واضحة بما يكفي (Siani-Davies [سياني ديفيز] 2007)، وتمت إدانة نيكولاي (Nicolae) وإلينا تشاوتشيسكو (Elena Ceaușescu)

في محاكمة عاجلة في 25 ديسمبر 1989 وإعدامهما على الفور. لم يتم حل الحزب الشيوعي الروماني أو حظره رسميا، لكنه ببساطة اختفى من الوجود بشكله القديم. أما جبهة الإنقاذ الوطني التي اعتبرت نفسها لاحقا حركة ثورية طرحت نفسها باعتبارها السلطة الجديدة في الدولة. ومع الوقت، خرج منها عدد كبير من الأحزاب اليسارية وهو ما حدد بشكل حاسم طبيعة عملية التحول السياسي.

وقد وسمت خبرة سنوات ما بين الحربين العالميتين والنظام الشيوعي القومي بقيادة نيكولاي تشاوتشيسكو (1967 – 1989) بشكل قاطع تطور الأحزاب اليسارية بعد سنة 1989. فالنظام الروماني تحت قيادة تشاوتشيسكو وأسرته ذات الطابع السلطاني كان مختلفا تماما عن الأنظمة السياسية الاشتراكية الأخرى في وسط وشرق أوروبا. وعلى خلاف التطورات في شرق ووسط أوروبا، لم تبدُ هناك أي توجهات للتحرير الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أثناء الفترة السابقة على عملية التحول. بل مضت جمهورية رومانيا الاشتراكية في سياسة اقتصادية قائمة على الاكتفاء الذاتي وسياسة انفصالية متطرفة عن الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو. وهذه السياسية – بالإضافة لأسلوب الحكم الجنوني المميز لنظام تشاوتشيسكو – أدت لأزمة اقتصادية وأزمة عميقة في جانب العرض تفاقمت خلال الثمانينيات.

أثناء مرحلة الاضطراب السياسي تلك، لم يكن هناك أية حركات معارضة في رومانيا، ولم يكن هناك أي تنظيمات معارضة يمكن أن تساعد سياسيا على تشكيل بداية جديدة. ونتيجة لهذا، وفر غموض الثورة وتمجيد سنوات ما بين الحربين العالميتين نقاطا أساسية في تحديد طبيعة الأحزاب الجديدة. لكن إعادة تأسيس الأحزاب التاريخية مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSDR) والحزب الليبرالي الوطني (PNL) وحزب الفلاحين الوطني الديمقراطي المسيحي (PNȚCD)، والتي تضمنت في بعض الحالات استمرار نشطاء منها في التجارب الجديدة، لم تكن ناجحة بشكل واضح. ورغم أن بعض الشخصيات استمرت منذ فترة ما بين الحربين والنظام الشيوعي (ليس بالنسبة للأحزاب التاريخية فقط وإنما أيضا في الأحزاب اليسارية والقومية)، فإن الصراع فيما بين القوى السياسية المعادية للشيوعية والقوى ما بعد الشيوعية لم يكن عنصرا أساسيا في التنافس الحزبي في رومانيا، وذلك على خلاف الدول الأخرى في المنطقة. وبحلول النصف الثاني من التسعينيات، ذهبت بلا رجعة فكرة حصد رأس المال السياسي من هذا العداء المفترض. ورغم نقطة الانطلاق الإشكالية هذه، يمكن من ناحية اعتبار المشهد الحزبي في رومانيا مستقرا بدرجة معقولة، فلم تحدث أي انتخابات مبكرة مثلا منذ بدء عملية التحول، وكان الحزب الديمقراطي الاجتماعي (PSD) أحد الأحزاب السياسية الأكثر أهمية دائما (رغم أنه غير اسمه كثيرا أثناء

هـذه الفـترة[1]). لكـن مـن ناحيـة أخـرى، تتسـم المنافسـة بـين الأحـزاب بالسـيولة الشـديدة وتنخـرط هـذه الأحـزاب في تحالفـات متغـيرة، كـما حدثـت انشـقاقات عديـدة داخـل الأحـزاب وتأسسـت أحـزاب جديـدة، وغالبـا مـا ينتقـل أنصـار الحـزب وحتـى نوابـه المنتخبـين أنفسـهم مـن حـزب إلى آخـر. ونتيجـة لهـذا، عـادة مـا تكـون ثقـة المواطنـين في الأحـزاب منخفضـة جـدا بمـا في ذلـك أحـزاب اليسـار، وهـذه الثقـة ازدادت ضعفـا بسـبب المحسـوبية والفضائـح السياسـية والفسـاد. وقـد أدى هـذا لتوجـه متشـكك تجـاه الحيـاة البرلمانيـة الرومانيـة وتجـاه الأحـزاب النشـطة فيهـا، فاسـتطلاعات الـرأي توضـح أن عـدد المواطنـين الذيـن يريـدون قائـدا قويـا يرتفـع منـذ سـنوات. ففـي 2005، وافـق 78.3% مـن المبحوثـين عـلى عبـارة "يجـب أن يكـون لدينـا قائـد قـوي لا يهتـم بالبرلمـان والانتخابـات"، أمـا في 1997، فلـم يوافـق عـلى تلـك العبـارة سـوى 47.3% مـن النـاس، بينـما في 2000 ارتفعـت النسـبة إلى 66.6%[2]. ورغـم ذلـك، لا يعـبر هـذا التشـكك الشعبـي تجـاه الأحـزاب في البرلمـان عـن سـخط عـام تجـاه الديمقراطيـة. ففـي سـنة 2005، أجـاب 95% مـن المبحوثـين بـأن وجـود نظـام ديمقراطـي للحكـم أمـر جيـد. لكـن الممارسـة الديمقراطيـة في النظـام الرومـاني في 2005 حصلـت عـلى تقييـم أكـثر تشـككا، فـ55.8% فقـط مـن المبحوثـين قيمـوا الأداء الديمقراطـي في رومانيـا تقييـما إيجابيـا أو شـديد الإيجابيـة بشـكل عـام[3]. ويعـد هـذا أفضـل مـن الإجابـات في 1999 حينـما قـال 20.9% فقـط مـن المبحوثـين بأنهـم راضـون بشـكل عـام أو راضـون جـدا عـن التطـور الديمقراطـي في بلدهـم[4].

بعـد تغيـير النظـام بعشريـن سـنة، انتـشر بوضـوح وعـلى نطـاق كبـير الميـل النقـدي تجـاه الأحـزاب والطبيعـة الخاصـة للديمقراطيـة الرومانيـة . ورغـم ذلـك، وهـو الأمـر المدهـش حقـا، لم يـؤدي هـذا في رومانيـا إلى نفـس الصدمـات التـي حدثـت في غيرهـا مـن الـدول التـي تمـر بمرحلـة تحـول حيـث كانـت تنشـأ مجموعـات جديـدة بـين عشـية

1. حمـل الحـزب أسـماء عـدة منهـا جبهـة الإنقـاذ الوطنـي، والجبهـة الديمقراطيـة للإنقـاذ الوطنـي (FDSN)، وحـزب الديمقراطيـة الاجتماعيـة بروماني (PDSR)، والحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي.

2. European Values Survey Romania (مسـح القيـم الأوروبـية - رومانيـا)، الموجـة الثالثـة إلى الخامسـة، حسـابات خاصـة بنـا.

3. في هـذه النقطـة، كان المبحوثـون يُطلـب منهـم تقييـم مسـتوى ديمقراطيـة الحكـم الحـالي في رومانيـا وفقـا لمقيـاس مـن 1 (ويعنـي: ليـس ديمقراطيـا عـلى الإطـلاق) إلى 10 (وتعنـي: ديمقراطـي تمامـا). والقيمـة المطروحـة هنـا تعتـبر نتيجـة التوجـه الإيجـابي (مـن 6 إلى 10 عـلى هـذا المقيـاس). European Values Survey Romania، الموجـة الخامسـة، 2005.

4. European Values Survey، الموجة الرابعة، 1999، حسابات خاصة بنا.

وضحاها[5] وتدخل البرلمان، بل وتتولى مسئوليات حكومية أيضا. فحتى الطيف الواسع من الحركات السياسية خارج البرلمان الروماني كان مهمشا بدرجة كبيرة، واستعداده للمشاركة السياسية محدودا. وقد أثرت تلك العمليات على الطيف السياسي بأكمله بما في ذلك اليسار.

■ اليسار في رومانيا

يمكن تصنيف الجزء اليساري من الطيف السياسي لثلاث مجموعات مختلفة:

(1) اليسار البرلماني المؤسس ذو التوجه الديمقراطي الاجتماعي،

(2) اليسار الراديكالي المهمش غير الممثل في البرلمان و

(3) المشهد اليساري غير المنظم حزبيا.

(1) يتمثل تراث ما يطلق عليها بالأحزاب الوريثة لأحزاب الدولة القديمة في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا في: أولا: الأفكار الشيوعية القومية واليسارية كأسر فكرية سياسية - وثانيا: الاستمرارية الشخصية – وثالثا: ملكية البنية التحتية للحزب بما في ذلك العقارات. لقد تبنى اليسار المعتدل المؤسس والممثل في البرلمان هذا الميراث في كل الأبعاد الثلاثة بدرجة كبيرة، رغم أنه لم يعتبر نفسه أبدا بشكل صريح الحزب الوريث للحزب الشيوعي الروماني، بل إن جبهة الإنقاذ الوطني عرفت نفسها سنة 1990 بأنها رابطة سياسية نشأت من رحم انتصار الثورة. ووفقا لتعريفها لنفسها، كانت جبهة الإنقاذ الوطني في الواقع معارضة بشدة للنظام الشيوعي وأيديولوجيته (de Nève [دي نيڤى] 2002: ص 65). وفي تطوره الأخير، ربط الحزب نفسه بمدرسة الديمقراطية الاجتماعية التاريخية.

ومنذ 2004، كان موقع الحزب الديمقراطي الاجتماعي في يسار الوسط، وكان الحزب اليساري الوحيد الممثل في البرلمان. ويعد أكثر الأحزاب نجاحا في رومانيا من الناحية السياسية، وقد اندمج فيه عدد من الأحزاب الأصغر على مدار العشرين سنة الأخيرة، بما في ذلك حزب الديمقراطية الاجتماعية بروماني ذو الوجود التاريخي. وعلى

5. بشكل عام، هؤلاء شعبويون يمينيون أو يمينيون متطرفون كما هو الحال في بولندا والمجر وبلغاريا.

خلاف الطريقة التي يعرف بها الحزب نفسه، كان يُنظر له في أعين الناس (وخاصة أثناء التسعينيات) باعتباره الحزب الوريث مركزيا في حقبة ما بعد الشيوعية، وقد تعزز هذا التصور الشائع بدرجة كبيرة بسبب استمرار نفس الشخصيات في قيادة الحزب. كان إيون إيليسكو (Ion Iliescu) رئيسا ناجحا للحزب منذ 1990 إلى 2005، حينما تمت هزيمته بشكل مثير للدهشة في انتخابات مطعون فيها في المؤتمر العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي أمام قائده السابق ميرسيا جيوانا (Mircea Geoană).

ولد إيليسكو في 1930، وكانت سيرته حافلة بالنجاح في الحزب الشيوعي حتى بداية السبعينيات حينما أجبر على الاستقالة من جميع مناصبه الحزبية. وقد حدث هذا أثناء ما يطلق عليه الثورة الثقافية الرومانية. رغم ذلك، استمر كنائب لرئيس الحزب الشيوعي الروماني في مقاطعة تيميش، وبعد ذلك استمر كمدير لدار نشر. كان يعتبر بكل تأكيد أكثر شخص نافذ في اليسار بعد بداية عملية التحول الديمقراطي. علاوة على ذلك، كان رئيسا لرومانيا منذ 1990 إلى 1996 ومن 2000 إلى 2004. وفي نهاية مدته الثانية، استمر في التمتع بشعبية كبيرة بين جماهير رومانيا، وما منعه من الترشح مرة ثالثة هو أن الدستور لا يتيح ذلك. وبالنظر لحالة التنافس الاستقطابي بين الأحزاب، وبخلاف الانشقاقات والاندماجات المتعددة، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي – تحت قيادة إيليسكو – متحكما في العديد من التحالفات متنوعة التركيب، حتى أصبح القوة الرئيسية المنخرطة في تصميم السياسات منذ مرحلة صياغة الدستور وتطبيق التحول السياسي والاقتصادي ودفع البلد نحو عضوية الاتحاد الأوربي. وباعتباره الحزب الأكبر من حيث عدد الأعضاء، لدى الحزب الديمقراطي الاجتماعي (على خلاف الأحزاب الأخرى في النظام الحزبي الروماني المفتت) هيكل تنظيمي على المستوى الوطني، به منظمات نسائية وشبابية ومنظمات للمسنين ليس لعمليات صنع القرار الداخلية للحزب عليها سوى تأثير محدود. ويحافظ الحزب الديمقراطي الاجتماعي على الروابط مع الاتحادات؛ فقبل الانتخابات المحلية في 2008 على سبيل المثال، تم تجديد ميثاق ينص على التعاون اللصيق بين الاتحاد الكونفيدرالي الوطني للنقابات العمالية الحرة (CNSLR) والحزب الديمقراطي الاجتماعي. وبالإضافة لرفع الحد الأدنى للأجور، تضمن الميثاق المشاركة في الحكومة القادمة. أما التعاون الدولي للحزب الديمقراطي الاجتماعي، فيتم باعتباره عضوا في الاشتراكية الدولية (SI) والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي أو حزب الاشتراكيين الأوروبيين (PES). وفي السنوات الأخيرة، صار حزب آخر يعد منتميا ليسار

الوسط، وهو الحزب الديمقراطي (PD)[6] الذي نشأ أيضا من جبهة الإنقاذ الوطني، إلا أنه أثناء انتخابات 2004 مر بتحول كبير في برنامجه، وأصبح يعرف نفسه الآن باعتباره حزب الشعب ليمين الوسط. ومنذ اندماجه مع حزب آخر انشق عن الحزب الليبرالي الوطني (PNL)، صار يطلق عليه الحزب الليبرالي الديمقراطي (PD-L).

(2) أما اليسار الراديكالي فلا ينشط حاليا سوى خارج البرلمان، وذلك نظرا لأن الأحزاب التي تنتمي لهذا الطيف لا يمكن أن تحصل على عددٍ كافٍ من الأصوات للتغلب على العتبة الدنيا للتمثيل، و/أو لأنهم لا يجدون شركاء مناسبين يدخلون معهم تحالفات انتخابية. حزب العمال الاشتراكي (PSM) يدعي أنه الوريث الشرعي للحزب الشيوعي الروماني، لكن في 2002 تم منعه بموجب حكم محكمة من استخدام اسم حزب الدولة السابق. أما حزب التحالف الاشتراكي (PAS) فهو انشقاق يساري من حزب العمال الاشتراكي، وقد رفض في 2003 الاندماج مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وحزب التحالف الاشتراكي أحد الأعضاء المؤسسين لحزب اليسار الأوروبي. ومن بين أحزاب اليسار الراديكالي الأخرى الحزب الشيوعي الجديد (nPCR) والذي تأسس في 2003، وحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي (PPPS). وعلى خلاف يسار الوسط، يقوم اليسار الراديكالي في رومانيا أساسا على تقاليد الماضي الشيوعي القومي والاشتراكية الديمقراطية. وبعد تغيير الأسماء والاندماجات والانشقاقات لأكثر من مرة، يعاني اليسار غير البرلماني اليوم من التهميش والتشظي والتطرف السياسي بدرجة ما، بل وحتى النزعة القومية.

(3) علاوة على ذلك، هناك مشهد يساري بديل آخر متسم بالضعف الشديد، ويتكون من تجمعات سياسية صغيرة شكّلها نشطاء أفراد منخرطون في أنشطة المجتمع المدني مثل المنتدى الاجتماعي الروماني أو منظمة آتاك رومانيا (منظمة فرض الضرائب على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين)، وكذلك مبادرات ذات موضوع واحد مثل حركة إيقاف مشروع منجم الذهب في جبل روشيا في ترانسلفينيا. ويفتقر اليسار لحلفاء اجتماعيين، في مجالات مثل منظمات البيئة ومنظمات النساء. ويعود الضعف النسبي لهذه المنظمات إلى عدم التشبيك وضعف قاعدة التأييد التي تحظى بها بين المواطنين ونقص الموارد المتاحة لنشطاء المجتمع المدني بشكل عام. ونتيجة لهذا، لم تشهد رومانيا تطور أي ثقافة للاحتجاج اليساري البديل في السنوات الأخيرة، وربما كانت مثل هذه الثقافة ستساهم في تنظيم معارضة سياسية. وحتى

6. كان الحزب يسمى في البداية جبهة الإنقاذ الوطني والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (USD) والحزب الديمقراطي والآن يسمى الحزب الديمقراطي الليبرالي (PD-L).

في أوقات الأزمة الاقتصادية، التي كان لها العديد من العواقب السلبية في رومانيا كما في غيرها من البلدان، لم تكن هناك احتجاجات يسارية الطابع، فحتى النقابات لم تكن قادرة على التعبير عن أي احتجاج.

لقد تغير موقع اليسار داخل المنظومة الحزبية بشكل جوهري منذ بداية عملية التحول الديمقراطي. ففي سياق الانتخابات التأسيسية سنة 1990، نشأ نظام حزبي أكثر تنافسية. وبعد التفسخ البطيء لسلطة جبهة الإنقاذ الوطني وحزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا (PDSR)[7]، نشأ نظام حزبي تعددي استقطابي ذو هيكل قائم على التفاعل الثلاثي وتنافست فيه الأحزاب على احتلال المراكز السياسية. وفي هذا التنافس، من المرجح ألا يكون أي من الأحزاب المتنافسة في المستقبل قادرا على الفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات. في نفس الوقت، يبقى الحزب الديمقراطي الاجتماعي القائم واحدا من أهم الأحزاب السياسية في الساحة التنافسية وأقوى قوة سياسية في المعسكر اليساري. ولا يوجد فعليا أي تشبيك داخل الطيف الحزبي اليساري، وخاصة بين الأحزاب البرلمانية المؤسسة واليسار غير البرلماني.

■ الإمكانيات الانتخابية لليسار

لسوء الحظ، لا تتوفر معلومات موثوقة عن التكوين الاجتماعي والاقتصادي لهياكل عضوية الأحزاب اليسارية حتى بالنسبة للحزب الديمقراطي الاجتماعي، وهو حزب برلماني قائم لمدة طويلة. لكن هذه الفجوة المعلوماتية يجب ألا تدهشنا، فبالنظر للسياق الروماني - وربما السياق الشرق أوروبي بوجه عام - هذه البيانات ليست متوفرة لأي حزب سياسي. ويعود هذا جزئيا إلى أن الأحزاب تتسم بشكل عام بضعف قاعدة العضوية - فيما عدا الأعضاء المتفرغين بها – ومحدودية رسوم العضوية والاشتراكات الدورية. علاوة على ذلك، لم تترسخ ثقافة الحوار الحزبي الداخلي مع الأعضاء عن طريق المستويات المحلية والإقليمية المتعددة. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار التحرر من المشاركة السياسية، التي كثيرا ما كان لها طابع رسمي مسرحي يتم إخراجه بشكل مثالي، أحد عناصر النظام الشيوعي لتشاوتشيسكو. كان الحزب الشيوعي الروماني دوما حزبا له عضوية كبيرة مقارنة بأشقائه في البلاد الأخرى، فقد كان لدى الحزب حوالي أربعة ملايين عضو (Stoica [ستويكا] 2006: ص ص 458-457). وبعد تلك الخبرة من العضوية الحزبية التي كان يُنظر لها بأنها غير مجدية، كان انخفاض أعداد العضوية يعتبر

7. انظر الهامش رقم 1

إنجازا. لقد عززت محدودية عضوية الحزب في رومانيا مع الوقت الميول لتطورات شبيهة لتلك الملحوظة في بلدان شرق وغرب أوروبا الأخرى، ومنها انخفاض أو قلة أهمية عضوية الأحزاب مصحوبة بعملية تحول النخب الحزبية إلى الاحتراف، بحيث تنشأ للأحزاب هياكل تنظيمية قادرة على العمل بشكل جيد دون أعضاء. ومع تحول الأحزاب للطبيعة الاحترافية، اكتسبت جماعات المصالح والشركات الأخرى نفوذا على هذه الأحزاب. كما يدفع عدم تطور الجذور الاجتماعية للأحزاب عن طريق العضوية مع الوقت النخب الحزبية نفسها – وخاصة أثناء الحملات الانتخابية – إلى الوصول للناخبين بأنفسهم (de Nève 2008: ص ص 289-288). وتصبح هدايا الحملة والخدمات التعويضية والهداية العينية من ثم وسائل تتغلب بها الأحزاب على هذا العيب في التواصل. ورغم ذلك، من الممكن الوقوف على الإمكانيات الانتخابية للأحزاب اليسارية على أساس استطلاعات الرأي المتاحة. فنتائج الانتخابات منذ بداية التسعينيات ونتائج استطلاعات الرأي تبين أن هناك انخفاضا في مستوى دعم المواقف اليسارية فيما بين المواطنين من ناحية، لكن من ناحية أخرى الإمكانيات الانتخابية ليسار الوسط مستقرة ومرتفعة نسبيا.

جدول 1: تحديد المواطنين لمواقعهم السياسية

	اليسار	2	3	4	5	6	7	8	9	اليمين
النساء	4.3	2.7	4.7	3.5	36.8	19	7.4	8.9	3.1	9.7
الرجال	6.4	3.2	5	5.6	26.8	18.3	10.9	10.3	5	8.5
الإجمالي	5.5	3	4.9	4.7	30.9	18.6	9.4	9.8	4.3	9

المصدر: European Values Survey Romania (مسح القيم الأوروبية - رومانيا)، (1999-2004)،

حجم العينة 635، حسابات خاصة بنا، الأرقام بالنسبة المئوية.

يعتبر 5.5% فقط من المواطنين الرومانيين أنفسهم على يسار الطيف السياسي، ونسبة الرجال بينهم أكثر من النساء. كما يعتبر حوالي ثلث من تم سؤالهم أنفسهم في يسار الوسط (36.8% نساء و26.8% رجال) (انظر جدول 1). وبوجه عام، يمكن من ثم أن نفترض أن حوالي نصف الناخبين يتعاطفون مع المواقف اليسارية أو الديمقراطية الاجتماعية. وبينما تفوز ائتلافات يسار الوسط في أغلب

الأحوال بالنصيب الأكبر من الأصوات في الانتخابات، لا تجذب الأحزاب اليسارية مثل حزب التحالف الاشتراكي وحزب الشعب للضمان الاجتماعي سوى عدد قليل من الأصوات (انظر شكل 1)[8]. ومنذ الانتخابات التأسيسية في 1990، حدث انخفاض مستمر في نصيب اليسار من الطيف الانتخابي، ورغم ذلك كان اليسار السياسي يحظى دوما بدعم ما لا يقل عن 30% من الناخبين. وتنعكس الخيارات السياسية الواضحة للمواطنين على نتائج الانتخابات لدرجة أن يسار الوسط له دور مهيمن. لكن اليسار لم ينجح حتى الآن في استغلال قدراته في التعبئة السياسية. فاليسار السياسي الحزبي المنظم في رومانيا تشوهت سمعته منذ 1989. ويؤدي هذا إلى وضع يتسم بالتناقض، فبينما يبتعد اليسار عن وصف نفسه بـ"اليسار" بشكل واضح، تكتسب السياسات اليسارية الكثير من الدعم. ويمكن رؤية ذلك على سبيل المثال في التوجهات السياسية للمواطنين حيال التفاوت في الدخل. فالخصخصة والتحول الاقتصادي في رومانيا وغيرها من البلدان أديا إلى زيادة مفاجئة في التفاوت في الدخل. ويعتبر معظم المواطنين أن هذا التفاوت غير عادل، ويؤمنون بأن على الدولة أن تمارس الرقابة على الشركات وأن تؤمن المعاشات وتحسن فرص التعليم (جدول 2).

جدول 2: القضاء على التفاوت الكبير في الدخل

	شديد الأهمية 1	2	3	4	غير مهم على الإطلاق
النساء	43.1	43.1	8.1	3.8	1.9
الرجال	45.7	38	8.5	4.7	3.2
الإجمالي	44.4	40.5	8.3	4.3	2.6

المصدر: مسح القيم الأوروبية – رومانيا (1999-2004)، حسابات خاصة بنا، حجم العينة 1052، الأرقام أعلاه بالنسب المئوية.

8. في الانتخابات البرلمانية عام 2008، فاز حزب التحالف الاشتراكي بـ585 صوتا صحيح فقط في الغرفة الدنيا بالبرلمان (0.08%) وحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي فاز بـ8,388 صوتا (0.12%) من إجمالي 6,886,794 صوتا، انظر http://www.becparlamentare2008.ro/rezul/COMUNICAT_PRAG.pdf، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.

شكل 1: نتائج الأحزاب اليسارية في الانتخابات البرلمانية منذ 1990

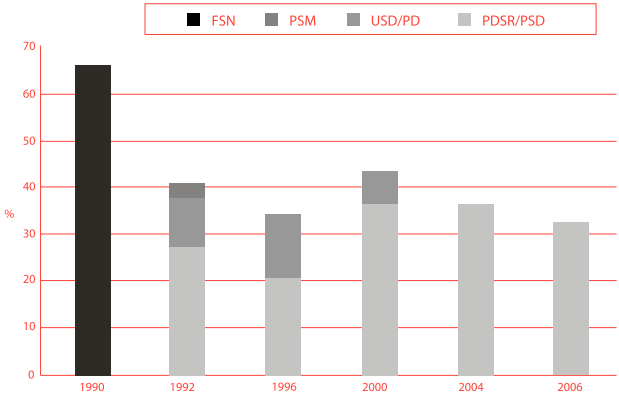

FSN = جبهة الإنقاذ الوطني

PSM = حزب العمال الاشتراكي

USD/PD = الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي / الحزب الديمقراطي

PDSR/PSD = حزب الديمقراطية الاجتماعية برومانيا / الحزب الديمقراطي الاجتماعي

المصدر: Autengruber [أوتنجروبر] 2006، ص ص 169-180، و Olteanu[أولتيانو] 2008، ص 165.

يعود النجاح الانتخابي للحزب الديمقراطي الاجتماعي من ناحية إلى تمتعه بحصص تصويتية فوق المتوسطة في شرق وشمال شرق البلاد، وفي مولدافيا ومونتينيا وأولتينيا ودوبروجا. علاوة على ذلك، حالف الحزب النجاح في التوجه لناخبين من مختلف الأجيال. فربع الناخبين الشباب (من سن 18 حتى 29) يصوتون للحزب الديمقراطي الاجتماعي (25.2%)، ونصيب الحزب من أصوات الأجيال الأكبر (فوق الستين عاما) يصل لـ39%[9]. ومن الواضح أن الأحزاب اليسارية الأخرى، وخاصة الحزب الشيوعي الجديد، تعد قاعدة أنصارها من الناخبين الأكبر سنا.

9. Biroul de Cercetări Sociale: Sondaj de opinie publică [هيئة البحوث الاجتماعية: استطلاعات الرأي الجماهيرية]، 14-10 نوفمبر 2008.

تمت آخر انتخابات برلمانية في نوفمبر 2008[10]، وقد خاضها الحزب الديمقراطي الاجتماعي في إطار تحالف مع حزب المحافظين. وتميز هذا التحالف الساعي للسلطة بالتباين البرنامجي بدرجة متطرفة، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد كبير بأن مؤسس حزب المحافظين دان ڤواتشولسكو (Dan Voiculescu) يمتلك العديد من المحطات التلفزيونية. ورغم أن حزب المحافظين كان الحزب الوحيد الذي ترأسه امرأة حتى الأول من مارس 2010، فقد كانت تلك السيدة تعمل تحت إمرة دان ڤواتشولسكو. وكان انعدام المساواة في تلك الشراكة واضحا حيث حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي على 110 مقاعد من إجمالي 114 مقعدا حصل عليها التحالف في مجلس النواب، و48 مقعدا من 49 في مجلس الشيوخ. وبالعكس فشل حزب التحالف الاشتراكي مرة أخرى في الفوز بمقاعد، وهو ما كان يعود إلى البرنامج الذي كان يقدمه للجمهور وليس إلى ضعفه التنظيمي فحسب بالتأكيد. علاوة على ذلك، تغير قانون الانتخابات إلى نظام قائم على الأغلبية وأصبحت عناصر التمثيل النسبي فيه محدودة جدا. وبدا مرشحو حزب التحالف الاشتراكي غير معروفين للناخبين إلى حد كبير. وأثناء الدورة التشريعية نفسها، حدث تغير قوي نسبيا في المجموعات البرلمانية في رومانيا ليس بسبب استقالة العديد من النواب من مقاعدهم فحسب وإنما أيضا بسبب حدوث انتقال متكرر من مجموعة برلمانية لأخرى (Roth [روث] و de Nève2002: 1992). وهكذا، بعد سنتين من الانتخابات، أصبح لتحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المحافظين 101 مقعدا فقط في مجلس النواب منهم اثنان فقط لنواب حزب المحافظين و99 لنواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ومقاعدهما في البرلمان ككل انخفضت من 163 إلى 145 عضوا منهم ثلاثة أعضاء لحزب المحافظين.

أحدثت الانتخابات الرئاسية في خريف 2009 تغيرا حيويا، حيث قدّم حزب الخضر (PV) مرشحه غير التقليدي للرئاسة. فالمرشح ريموس سيرنيا (Remus Cernia) صاحب الشعر الطويل والملابس غير الرسمية لم يكن متماشيا مع الصورة النمطية للسياسيين الرومانيين ذوي البدل وربطات العنق. وقد كان أيضا متناقضا مع التصور العام المنتشر عن السياسيين المعنيين أساسا بصورتهم. وقد تحدى النظام السياسي

10. نظرة عامة على نتائج الانتخابات البرلمانية عام 2008، انظر Biroul Electoral Central [هيئة الانتخابات المركزية]، http://www.becparlamentare2008.ro، تاريخ الاطلاع 2 مارس 2010. في انتخابات 2004، الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المحافظين عقدا اتفاقا مسبقا يحدد أن حزب المحافظين سيحصل على 30 مقعدا في البرلمان بغض النظر عن النتيجة. ثم غير اتجاهه بعد الانتخابات والتحق بالحكومة مع الأحزاب الأخرى، انظر أولتيانو 2008: ص 157.

باستخدامه للأدوات الرسمية للمشاركة بمهارة، وحاول مرارا جعل صوته مسموعا في الحوارات القريبة للمرشحين الأوفر حظا للرئاسة. وقد جلب له هذا مستوى عال نسبيا من الاهتمام الإعلامي حتى ولو كان مستوى نجاحه محدودا جدا (0.62% من الأصوات)[11]. ويعبر حزبه عن القضايا البيئية الكلاسيكية، كما يعتبر محافظا فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية (الخصخصة والمشاركة الاقتصادية المحدودة للدولة)، وإن كان من منظور بيئي. ويعتبر طرحه الاقتصادي الاجتماعي بحد أدنى للأجر 350 يورو وحد أدنى لمعاش التقاعد 200 يورو مرتفعا بدرجة معقولة بالنسبة لرومانيا، ودليلا على وجود توجه يساري أصيل فيه، وإن كان مصحوبا بأطروحات حول الضوابط التي تحمي من استغلال نظام الرفاهة الاجتماعية. ومن المرشحين الآخرين للرئاسة المنتمين لليسار سورين أوبريسكو (Sorin Oprescu)، وهو عضو سابق في الحزب الديمقراطي الاجتماعي حيث ترك الحزب لأنه رفض دعمه كمرشح في انتخابات عمدة بوخارست وترشح للانتخابات كمستقل، وتمكن في الانتخابات الرئاسية من الحصول على 3.18% من الأصوات[12]. أما مرشح حزب التحالف الاشتراكي كونستانتين روتارو (Constantin Rotaru) فلم يشعر به الجمهور تقريبا وحصل على 0.44% من الأصوات[13]، بينما حصل مرشح حزب خضر آخر وهو الحزب البيئي الروماني (PER)[14] على 0.23%. لكن هذا الحزب لا يمكن اعتباره حزبا يساريا، فبرنامجه متناقض جدا ويميل بشدة لليبرالية الاقتصادية. أما المرشح اليساري الأوفر حظا ميرسيا جيوانا فخسر في الجولة الثانية أمام ترايان باسيسكو (Traian Băsescu) الذي فاز بالمنصب.

■ السلوك الائتلافي للحزب الديمقراطي الاجتماعي

يمكن توصيف السلوك الائتلافي للأحزاب اليسارية في البرلمان الروماني بأنه يتراوح بين البرجماتية والانتهازية. فالوضع القوي للحزب الديمقراطي الاجتماعي سمح له في السنوات الأخيرة خاصة باستخدام عدد متنوع من الخيارات الائتلافية. فمن 1991

11. http://www.bec2009p.ro/Documente%20PDF/Rezultate/Rezultate%20provizorii%20finale/Date%20provizorii%20P.pdf، تاريخ الاطلاع 3 مارس
12. المصدر السابق.hh
13. المصدر السابق.
14. المصدر السابق.

إلى 1996، شكل الحزب تحالفا مع الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة[15]، وبين عامي 2004 و2008 شكل الحزب تحالفا انتخابيا مع الحزب الإنساني بروماني (PUR)[16] والذي يمكن اعتباره ليبراليا من الناحية الاقتصادية ويتبنى القيم المحافظة. وفي سنة 2000، نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي في تشكيل حكومة أقلية بعد الحصول على 36.6% من الأصوات فقط والتي ترجمت إلى 44.9% من مقاعد البرلمان. وبعد ذلك، نجح الحزب الديمقراطي الاجتماعي تدريجيا في تجنيد نواب من الأحزاب الأخرى إليه ومن ثم حظي بالأغلبية. وأثناء الدورة البرلمانية من 2004 إلى 2008، دعم الحزب - بعد انهيار ائتلاف يمين الوسط - حكومة الأقلية التي يدعمها الحزب الليبرالي القومي، لكن لم يكن من الممكن تشكيل أي تحالف مع الحزب الديمقراطي والذي هو الأقرب سياسيا للحزب الديمقراطي الاجتماعي بسبب الخلافات الشخصية. وفقط في سنة 2008، وبعد التغير المذكور سابقا في برنامج الحزب الديمقراطي، تم التحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الليبرالي (الاسم الذي اكتسبه حينئذ)[17]، لكنه ما لبث أن انهار قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2009، وأدى هذا إلى وجود حكومة أقلية حكمت حتى فبراير 2012 حين حل محلها حكومة رئيس الوزراء ميهاي أونجوريانو (Mihai Ungureanu) غير المنتمي لأي حزب حتى إجراء الانتخابات لاحقا في هذه السنة.

بينت هذه التطورات أن الانشقاق السياسي بين ما بعد الشيوعيين وأعداء الشيوعية الذي نشأ وتم استخدامه خلال العشرين سنة الأخيرة لم يعد مقنعا. ففيما يتعلق بالأشخاص، اجتذبت جميع الأحزاب في النظام السياسي الروماني مزيجا من الناس من النخب الجديدة والأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي. ويعتبر السلوك الائتلافي الذي تميز غالبا بالانتهازية في السنوات الأخيرة مؤشرا على حقيقة أن هذه التحالفات عبارة عن ائتلافات محورها الأساسي هو السعي للمناصب، وتأتي الأهداف البرنامجية فيها كدرجة ثانية. أما الحزب الديمقراطي الاجتماعي فقد عاد لصفوف المعارضة حاليا، وقد خسر مرشحه في الرئاسة ميرسيا جيوانا (والذي دعمه في جولة الإعادة الليبراليون القوميون) بأقل من نقطة مئوية أمام المرشح الفائز ترايان باسيسكو

15. في ذلك الوقت، كان الحزب يسمى الجبهة الوطنية للإنقاذ الوطني، وتضمن شركاؤه في الائتلاف على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية حزب الاتحاد الروماني الوطني (PDNR) وحزب رومانيا العظمى (PRM).

16. يسمى اليوم بحزب المحافظين، انظر الهامش رقم 14.

17. انظر هامش رقم 6 لمعرفة الأسماء التي كان يستخدمها هذا الحزب في السابق.

(50.34% مقابـل 49.66%)[18].

لكـن هـذه الانتخابـات كشـفت عـن سـلوك تصويتـي مثير للاهتـمام فيـما يتعلـق بالدوائـر الانتخابيـة في الداخـل والخـارج. فبينـما حقـق الرئيـس الفائـز نتائجـا جيـدة في الخـارج، فـاز منافسـه الديمقراطـي الاجتماعـي جيوانـا بأغلبيـة الأصـوات في الدوائـر الواقعـة داخـل البـلاد[19]. وكان هـذا الفـارق حاسـما، فبسـبب الضعـف التنظيمـي المذكـور أعـلاه وقلـة الدعـم بـين المواطنـين، لم ينجـح اليسـار غـير البرلمـاني في التأثـير عـلى عمليـات صنـع القـرار السـياسي الهامـة.

■ التوجه البرنامجي لليسـار

بغـض النظـر عـن التوجـه القومـي التقليـدي لـكل الأحـزاب السياسـية، يتسـم التوجـه البرنامجـي لليسـار السـياسي في رومانيـا أساسـا بعـدد مـن القضايـا الأساسـية التـي تكـون أحيانـا سـببا للـصراع داخـل اليسـار السـياسي نفسـه:

(I) الخصخصة وسياسـات سوق العمل

(II) الاتحاد الأوروبـي

(III) سياسـات تكافؤ الفرص

(IV) منـاصرة فئات بعينها

(V) الدين

(VI) الخصخصة وسياسـات سوق العمل

18. http://www.bec2009p.ro/Documente%20PDF/Rezultate/Rezultate%20finale%20turul%20II/PV%20BEC%20Turul%20II.pdf، تاريـخ الاطـلاع 3 مـارس 2010.

19. حسـاباتنا بنـاء عـلى معلومـات مأخـوذة مـن http://www.bec2009p.ro/Procese%20verbale%20Presed-inte-Turul%20II.html، تاريـخ الاطـلاع 3 مـارس 2010

فبينما دعا الديمقراطيون الاجتماعيون[20] في بداية التسعينيات لمسار تدرجي وخصخصة جزئية فقط لمشروعات الدولة، يدعم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليوم اقتصاد السوق الاجتماعي ويرفض بدرجة كبيرة تنظيم سوق العمل. وكما يتضح من سلوك الحزب في الائتلافات الانتخابية، هناك تفاوت كبير بين برنامجه وأفعاله. فمنذ 2000، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي ضالعا في تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة حتى عندما كان يقود حكومة أقلية. وقد تعرض مسئولون كبار في الحزب ووزراء سابقون لمحاكمات وتحقيقات بتهم الفساد، ولم يتم الفصل فيها بشكل نهائي بعد. وغالبا ما يعتبر الحزب الديمقراطي الاجتماعي أكثر الأحزاب فسادا، بل إنه نصب "باروناته" المحليين في المناطق المختلفة (Olteanu 2007). وليست الأحزاب الأخرى محصنة من هذه الظاهرة، لكن بالنسبة للحزب الديمقراطي الاجتماعي فمن اللافت للنظر كمّ التناقض لديه مع نقده الأصلي للرأسمالية. أما اليسار غير البرلماني فيطالب بالتحكم في اقتصاد السوق الحر أو حتى إلغاءه وبتوسع الدولة في سياسات التشغيل.

■ الاتحاد الأوروبي

تجاوز الحزب الديمقراطي الاجتماعي تحفظاته الأصلية على العضوية في الاتحاد الأوروبي، وأثناء فترة المشاركة في الحكومة دفع الحزب عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي للأمام عبر خطوات كبيرة. وبالنسبة لليسار غير البرلماني، فإن النقاش حول الاتحاد الأوروبي إما غير قائم أصلا مثل حالة الحزب الشيوعي الجديد أو أنهم يؤكدون على أن تحقيق الأهداف البرنامجية يمكن أن يتم بالتعاون أو بالانسجام مع الدول الأوروبية الأخرى. أما حزب التحالف الاشتراكي فهو الوحيد الذي يطرح الرغبة في أوروبا تضم كل الأمم ومن ثم يعبر عن نقد غير مباشر لفكرة الاتحاد الأوروبي كمؤسسة. وهذان المجالان يوضحان التشابهات والاختلافات البرنامجية بين الديمقراطيين الاجتماعيين أصحاب الشكل المؤسسي من ناحية واليسار غير البرلماني من ناحية أخرى.

■ سياسات تكافؤ الفرص

من الأمور التي تُحسب لليسار الديمقراطي الاجتماعي دعمَه لسياسات تكافؤ الفرص. ورغم أن النظام السياسي في رومانيا بشكل عام ما زال يهيمن عليه الذكور

20. هم الآن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحينئذ كانوا جبهة الإنقاذ الوطني، ثم الجبهة الديمقراطية للإنقاذ الوطني.

بقـوة، فـإن الحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي سـنّ في لوائحـه هـدف تحقيـق مشـاركة نسـبية للنسـاء في المناصـب السياسـية بنسـبة 25% عـلى الأقـل. لكـن الحـزب نفسـه لم يحقـق هـذا الهـدف، فهنـاك امرأتـان فقـط مـن بـين الرؤسـاء الأربعـة عـشر الذيـن تولـوا قيـادة الحـزب. وللحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي نصيـب أكـثر مـن المتوسـط مـن النائبـات في مجلـسي البرلمـان الرومـاني بالأرقـام المطلقـة لكـن التمثيـل النسـائي مـا زال منخفضـا. وحاليـا 14% مـن نـواب الحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي في مجلـس النـواب هـم مـن النسـاء وذلـك مقارنـة بـ11.4% في الإجـمالي، أمـا في مجلـس الشـيوخ فنسـبته 8% بينـما هـي 5.8% بالنسـبة لمجلـس الشـيوخ ككل. وفي إطـار الاسـتجابة لمبـادرة إحـدى نائبـات البرلمـان عـن الحـزب الديمقراطـي الاجتماعـي، تـم تشـكيل لجنـة برلمانيـة معنيّـة بتكافـؤ الفـرص لأول مـرة في 2000. لكـن أثنـاء الفـترة الأخـيرة للحـزب في الحكومـة مـن 2008 إلى 2009، لم يقـم بتعيـين سـوى امـرأة واحـدة في الحقائـب الوزاريـة التسـعة لديـه، أمـا شريكـه في الحكومـة – الحـزب الديمقراطـي الليـبرالي - فلـم يرشـح هـو الآخـر سـوى امرأتـين بـين أعضـاء الحكومـة الأحـد عـشر المنتمـين لـه. ولا تتضمـن الـوزارة الحاليـة التـي يشـكلها الحـزب الديمقراطـي الليـبرالي والاتحـاد الديمقراطـي للمجريـين في رومانيـا (UDMR)21 سـوى امرأتـين. وهـذا التوجـه المتحفـظ تجـاه النسـاء في السياسـة ينعكـس أيضـا في اسـتطلاعات الـرأي. فعـلى سـبيل المثـال، 55% مـن الذيـن أجـري معهـم الاسـتطلاع يوافقـون (أو يوافقـون بشـدة) عـلى مقولـة إن "الرجـال أفضـل كقـادة سياسـيين". (مسـح القيـم الأوروبـيـة – رومانيـا – الموجـة الخامسـة 2005). والتوجـه المحافـظ حيـال القضايـا الاجتماعيـة مـا زال قويـا جـدا كـما يوضـح هـذا النمـوذج.

■ مناصرة فئات بعينها

بخـلاف سياسـات النـوع الاجتماعـي، تتمثـل الفرصـة الكبـيرة أمـام اليسـار في التعبـير عـن مصالـح المجموعـات المهمشـة سياسـيا واقتصاديـا واجتماعيـا مـن بـين السـكان. فعـلى سـبيل المثـال، يطالـب حـزب الشـعب للضـمان الاجتماعـي بإنهـاء الإبـادة الجماعيـة للمسـاجين، ويدعـو لاتخـاذ تدابـير واسـعة النطـاق مـن أجـل دعمهـم اجتماعيـا. ويتضـح هـذا مـن الشـعار الترويجـي للحـزب (اللوجـو) وهـو عبـارة عـن مظلـة مفتوحـة. عـلاوة عـلى ذلـك، مـن الملاحـظ أن كل أشـكال الرفـض المعلنـة لأشـكال التمييـز المختلفـة يصاحبهـا ميـول قوميـة، مثلـما يحـدث حـين تُطـرح قضايـا متعلقـة بالاقتصـاد المحـلي أو احتماليـة فقـدان التحكـم في ترانسـلفانيا (حيـث تتركـز الأقليـة المجريـة) أو حينـما تعلـو مطالـب

21. الاتحاد الديمقراطي للمجريين في رومانيا يمثل الأقلية المجرية وله برنامج سياسي شديد العمومية.

كفرض عقوبات ضد أعضاء الأقليات الإثنية الذي يهينون ويسبون البلاد أو من أجل منع غنائهم للأناشيد الوطنية لبلدانهم الأصلية أو استخدام رموز وطنية غير رومانية. ومن ناحية أخرى، ليس لدى الأحزاب البرلمانية اليسارية أو اليمينية أي مشكلة في التعاون مع الاتحاد الديمقراطي للمجريين في رومانيا صاحب التوجه الإثني، والاستثناء الوحيد في ذلك هو حزب رومانيا العظمى الذي ليس له نواب في البرلمان حاليا. ومن السمات الأخرى المميزة لرومانيا أن المجموعات الإثنية المعترف بها لها امتياز خاص في دخول البرلمان يتمثل في النائب الخاص. ويوجد حاليا 18 نائبا للأقليات في البرلمان، وعادةً ما يصوتون مع الأغلبية الحكومية. لا يزال إدماج المهاجرين وطالبي اللجوء من القضايا ذات الأولوية في رومانيا، وذلك نظرا لأن البلاد تأثرت بنسبة كبيرة من الهجرة إلى أوروبا الغربية بما في ذلك هجرة العقول والكفاءات. والرومانيون بالخارج مجموعة كبيرة ومتنوعة، غير أنهم لم يتوجه لها حتى الآن أي حزب من الأحزاب ككتلة من الناخبين. وكما هو موضح أعلاه، شكّل الرومانيون بالخارج كتلة حاسمة لصالح أحزاب يمين الوسط في الانتخابات الرئاسية في 2009 فقط. أما بالنسبة للقضايا الأخرى في رومانيا، فيتم تجاهلها إلى حد كبير من قبل أحزاب اليمين واليسار سواء. وتعتبر قضايا مثل التمييز ضد الغجر أو المعاقين والحقوق المتساوية لأصحاب العلاقات بين نفس الجنس من المحرمات تقريبا.

■ الدين

علاقة أحزاب اليسار بالدين مدهشة وتستحق الانتباه. فحزب الشعب من أجل الضمان الاجتماعي على سبيل المثال يدعم التعايش السلمي بين الأديان المسيحية الرسمية ويعارض توسع الطوائف. وتعتبر تلك الأحزاب نفسها أيضا وسطاء بين الكنائس الأرثوذوكسية والكاثوليكية[22]. حزب التحالف الاشتراكي أيضا لا يعتبر الكنائس جزءا من الحوار المجتمعي فحسب، وإنما يؤكد أيضا في جزء مستقل من برنامجه على دورها في الحفاظ على "الهوية الثقافية" و"الطابع الروحاني الوطني" لرومانيا. وينسب للكنيسة دورا في الحفاظ على النظام من خلال القيم الأخلاقية والمشاعر الوطنية التي تساعد في تعزيزها بين أتباعها[23]. ويتناول برنامج الحزب الديمقراطي الاجتماعي دور الكنيسة بلغة أقل وردية، لكنه رغم ذلك يؤكد على إدماج الكنيسة في النظام البحثي والتعليمي. وتُعد أهمية الدين هذه لدى اليسار الديمقراطي

22. http://www.ppps.ro/program.html ، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.
23. http://www.pasro.ro/index.php/program، تاريخ الاطلاع 3 مارس 2010.

واليسار الراديكالي خاصية تنبع من أن الكنيسة الأرثوذكسية قامت على أساس وطني وحافظت تاريخيا على التواصل الوثيق مع النخبة السياسية في كل الأوقات وفي ظل مختلف الحكومات. وهكذا، فالمكونات الدينية والوطنية مندمجة بشكل قوي جدا. علاوة على ذلك، تعتبر مؤسسة الكنيسة والتدين أمورا جوهرية بالنسبة لكتلة كبيرة من السكان. وفي هذا الصدد، فإن المرشح الرئاسي للخُضر ريموس سيرنيا - المذكور سابقا - قدم فكرة جديدة عن طريق المطالبة بالفصل التام بين الكنيسة والدولة. الأمر الذي قوبل بالرفض في سائر أنحاء البلاد.

وإجمالا، يمكن القول أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي بالتحديد بادر بعمليات إصلاح هامة، ودعا على سبيل المثال إلى الحوار مع القوى الاجتماعية اليسارية[24]، ولسياسات تكافؤ الفرص. لكن تلك العمليات الإصلاحية غالبا ما قوبلت بميل اجتماعي محافظ وبمقاومة داخل الحزب نفسه. وغالبا ما يؤدي هذا إلى عدم تناول اليسار لقضايا مثل الشراكة بين أشخاص من نفس الجنس والتمييز ضد السكان الغجر وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

■ الديمقراطية داخل الأحزاب

إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي حتى الآن هو الحزب الوحيد الذي ظهرت فيه تحركات متعلقة بالديمقراطية الداخلية[25]. وقد حاول أيضا المثقفون داخل الحزب الديمقراطي الليبرالي - مثل أعضاء البرلمان الأوروبي مونيكا ماكوفي (Monica Macovey) وكريستيان بريدا (Christian Preda) - بدء نقاش عام حول توجه الحزب وأهدافه وإجراءات الترشيح لكن تم قمعهم بسرعة. وقد غير قانون الانتخاب الجديد القائم على الأغلبية منطق الترشيحات بشكل ما حيث يترشح في كل دائرة مرشح واحد عن الحزب، وتم إلغاء نظام القوائم الانتخابية السابق. وبعد أول انتخابات تعقد وفقا لهذا القانون الجديد، طُرحت انتقادات كثيرة حتى أنه من المحتمل بشدة أن تتم مراجعته قبل الانتخابات القادمة. ويعتبر النقاش داخل الحزب (ليس فيما يتعلق بشغل المناصب فقط) في كثير من النواحي مجرد مشروع داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي فحسب، كما اتضح قبل المؤتمر الأخير للحزب. ومن ثم، تعرض رئيس الحزب جيوانا لضغوط كبيرة بعد هزيمته بهامش

24. في 2008، دخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في حوار جديد مع القوى اليسارية من أجل حث المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية في غير عملية التصويت.

25. في سياق الانتخابات البرلمانية في 2004، وضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي آلية داخلية جديدة لتسمية المرشحين، وللأسف لم يتم تطبيقها بشكل متسق.

صغير في الانتخابات الرئاسية وتقدم خلفائه المحتملين للمنصب. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن جميع المرشحين لرئاسة لحزب من الذكور.

ومن المشاكل الكبرى الأخرى، التي تم طرحها بقوة في وسائل الإعلام، عملية اختيار النواب المحتملين في الانتخابات التمهيدية للمؤتمر. وقد انخرطت جميع الفرق داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي في خيارات عرّضت عملية الاختيار للخطر ومن ثم سهلت التلاعب بعملية الانتخابات. وتعتبر هذه إشارة مقلقة نظرا لأن الحزب الديمقراطي الاجتماعي قدم اتهاما بتزوير الانتخابات الرئاسية. علاوة على ذلك، يعتبر عدم تطوير المرشحين المختلفين لأي مواقف برنامجية مشكلة كبيرة. فالعمليات البرنامجية من تفاوض وتفاهم يُنظر لها باعتبارها أقل أهمية بكثير من الصراع بين القادة الأفراد. وأكثر ما كان يميز الأشخاص المرشحين للانتخابات تنوع ارتباطاتهم والتزاماتهم تجاه أنصار الحزب الإقليميين. وفي الثاني من فبراير 2010، تم انتخاب فيكتور بونتا (Victor Ponta) البالغ من العمر 38 سنة رئيسا جديدا للحزب بفارق ضئيل وبشكل أدهش الكثيرين، بينما شغل معظم المناصب الحزبية الأصدقاء المقربون لرئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي السابق جيوانا. وقد وعد بونتا بضخ الهواء النقي داخل الحزب وتقوية التوجه الشعبي له بالإضافة للاهتمام بالتنظيمات الإقليمية، لكننا سنرى إن كانت هذه مجرد وعود انتخابية أم أن خطوات فعلية ستتخذ بشأن هذه الأمور. وسحب أحد المرشحين، وهو كريستيان دياكونسكو (Cristian Diaconescu)، ترشيحه قبل التصويت بعشر دقائق. وقد اتضح أنه كان يتم التحقيق بشأنه بشكل سري وتم التوصل لأدلة مسيئة ضده. كما قد انسحب الآن من الحزب وانضم لقائمة المرشحين المستقلين التي تتكون أساسا من أعضاء سابقين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ويفترض بعض المراقبين أن الحزب اليساري الجديد يمكن تكوينه من هؤلاء، لكن هذا سيكون مرهونا بتطورات الأمور التي سنراها لاحقا. وبشكل عام في السنوات الأخيرة، تؤدي الأسس التي يحددها الناس لإنشاء أحزاب جديدة بناء عليها إلى استيعاب هذه المجموعات – أو الشخصيات البارزة فيها – في الأحزاب البرلمانية القائمة.

■ اليسار والاتحاد الأوروبي

اتخذ الديمقراطيون الاجتماعيون خطوات هامة لدعم سياسة حسن الجوار مع أوروبا. وهم ينشطون بشكل خاص في الدعوة لانخراط أوروبي أقوى في جمهورية مولدوفا، وخاصة بهدف دعم عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي لتلك الدولة

الجارة. ومن الأمور الهامة أيضا العلاقات مع دول المحيط الأوروبي وخاصة أوكرانيا وجورجيا، بالإضافة للعلاقات مع منطقة البحر الأسود. وقد اكتسبت عمليات التعاون والتكامل الإقليمي هذه قوة دافعة جديدة، وستكون من الأولويات في المستقبل على أجندة الاتحاد الأوروبي، ومن الأمثلة المحتملة قريبا على هذا الاستراتيجية الأوروبية لمنطقة الدانوب. سيتوجب على الاتحاد الأوروبي الانخراط بشكل أقوى في هذا المضمار، ويمكن لليسار الروماني أن يلعب دور الوسيط. ومن ناحية أخرى (وهذا ينطبق على النظام الحزبي في رومانيا بأكمله) لا تطرح رومانيا حتى الآن أي سياسة استباقية بشأن أوروبا. ولا تقدم الأحزاب السياسية أي إشارات باتجاه سياسة أوروبية مستقلة للبلاد. علاوة على ذلك، كان أعضاء البرلمان المنتخبون للبرلمان الأوروبي محل جدل كبير على المستوى المحلي[26]. بعد انضمام رومانيا للاتحاد الأوروبي الذي طال انتظاره، والذي تضمن تقييم الدولة كل ستة أشهر عن طريق المفوضية الأوروبية، تعامت رومانيا بشكل شديد الحساسية مع المطالب المقدمة لها. وهنا، تضح حاجة اليسار الماسة إلى التحرّر.

■ خاتمة

حدث في رومانيا تحول جوهري في النظام السياسي منذ انهيار نظام تشاوتشيسكو، وهو ما جعل من الضروري إعادة ضبط اليسار لتوجهه. لكن بسبب الهياكل المحددة في النظام الحاكم القديم يعتبر البحث عن هوية جديدة إشكالية بالنسبة لليسار نظرا لأن المُثل الاشتراكية أو الشيوعية لم يكن لها سوى أهمية ثانوية في نظام نيكولاي تشاوتشيسكو الاستبدادي. وفي هذا الصدد، كان النقاش العام حول ميراث النظام القديم ورومانيا (والذي يتضمن سلطة أجهزة الأمن) مختلفا عما دار في الدول الأخرى في المنطقة. وكانت استراتيجية جبهة الإنقاذ الوطني في عدم تعريف نفسها بأنها الحزب الوريث للنظام السابق وإنما كحركة ثورية استراتيجية سياسية

26. من الأمثلة البارزة على ذلك ابنة الرئيس صاحبة الخبرة السياسية المحدودة والتي تم انتخابها – بدعم الحزب الديمقراطي الليبرالي – كمرشحة مستقلة للبرلمان الأوروبي، ثم ما لبثت أن التحقت بمجموعة حزب الشعب الأوروبي (محافظون وديمقراطيون مسيحيون) وقد أحدث هذا بعض القلق داخل الحزب. أما حزب رومانيا العظمى اليميني المتطرف فقد خسر تمثيله في البرلمان الوطني عام 2008، لكن لديه ثلاثة نواب في البرلمان الأوروبي. فعلاوة على رئيس الحزب كورنيليو قاديم تودور (Corneliu Vadim Tudor)، يمثل الحزب في بروكسل أيضا چورچ جيجي (George Gigi) من حزب الجيل الجديد، وهو مسيحي أرثوذوكسي معروف بمواقفه المحافظة والأصولية المتطرفة. ويمثل الوفد الديمقراطي الاجتماعي في البرلمان الأوروبي مجموعة متنوعة إلى حد كبير.

ناجحة جدا، حتى لو لم يكن المواطنون والأحزاب المنافسة موافقين على تصوير الجبهة نفسها هذا التصوير الثوري الأسطوري.

كانت الأحزاب اليسارية من ضمن الفاعلين الأساسيين في عملية التحول السياسي. وكانت جبهة الإنقاذ الوطني القوة المركزية التي شكلت بدرجة كبيرة عمليات التحول السياسي والاقتصادي ودعمت تماسك النظام الديمقراطي في رومانيا. وبسبب الوضع التاريخي المتمثل في أن رومانيا كانت قد خففت من علاقتها القوية بحلف وارسو في مرحلة مبكرة، وبسبب عملية الدمقرطة الاجتماعية السريعة للحزب، كان دعم عملية الاندماج في الاتحاد الاوروبي أكبر كثيرا وأقل إثارة للجدل مما كان عليه الوضع في الدول الأخرى المرشحة للانضمام بالنسبة لليسار وبالنسبة للمواطنين بشكل عام.

وحتى لو لم يُعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليوم هو اللاعب الأساسي في النظام الحزبي، واستمر تفتت اليسار في نطاق اليسار غير البرلماني، يعتبر الحزب حزبا مهما في البنية التنافسية ثلاثية الأقطاب في البلاد، وهو بلا شك الحزب صاحب أقوى هيكل تنظيمي داخلي. وبرغم هذه العمليات السياسية، يبقى اليسار في أزمة هيكلية تعود جزئيا إلى السمات الخاصة بالنظام الحزبي في رومانيا، والتي تتضمن الضعف البرنامجي الأيدلوجي لكل الأحزاب، وسلوكه التحالفي الانتهازي والتغير الدائم للحكومة. وبدرجة ما، يعود هذا الضعف لفقدان الاهتمام الشعبي بعملية المشاركة السياسية الذي يعني أن الحركات والأحزاب اليسارية البديلة ليست هامة أو مؤثرة على الإطلاق للأسف. ويُمثَل اليسار بشكل عام في البرلمان بالحزب الديمقراطي الاجتماعي صاحب التوجه الديمقراطي الاجتماعي. وفي هذه اللحظة، لا يمكن أن نتوقع قيام أي منافسة أخرى على يسار الطيف السياسي رغم أن هناك قضايا يسارية معينة تلقى دعما كبيرا من قبل المواطنين.

المراجع

. Autengruber, Christian 2006: Die politischen Parteien in Bulgarien und Rumänien. Eine vergleichende Analyse seit Beginn der 90er Jahre, Stuttgart: ibidem.

. Gilberg, Trond 1972: Ceausescus “kleine Kulturrevolution” in Rumänien. In: Osteuropa 10/1972, pp. 717-728.

. Gross, Peter/Tismaneanu, Vladimir 2005: The End of Postcommunism in Romania. In: Journal of Democracy 16/2, pp. 146-162.

. Mungiu-Pippidi, Alina 2002: The Romanian Postcommunist parties. A success story. In: Bozóki, Andras; Ishiyama, John T. (eds.): The Communist Successor Parties of Central and Eastern Europe. Armonk: Sharpe. pp. 188-205.

. de Nève, Dorothée 2002: Sozialdemokratische und sozialistische Parteien in Südosteuropa. Albanien, Bulgarien und Rumänien 1989 - 1997. Opladen: Leske & Budrich.

. de Nève, Dorothée 2002: Koalitionen in Albanien, Bulgarien und Rumänien: Überwindung des régime divide mit Hindernissen. In: Kropp, Sabine; Schüttemeyer, Suzanne pp.; Sturm, Roland (ed.): Koalitionen in West- und Osteuropa. Opladen: Leske und Budrich. pp. 301-342.

. de Nève, Dorothée 2008: Parteien in der Krise? In: Bos, Ellen; Segert, Dieter (eds.): Osteuropäische Demokratien als Trendsetter? Parteien und Parteiensysteme nach dem Ende des Übergangsjahrzehnts. Opladen: Barbara Budrich. pp. 281-302.

. Olteanu, Tina 2007: Korruption in Rumänien – ein Erbe des Staatssozialismus?, in: Dieter Segert (ed.): Postsozialismus. Hinterlassenschaft des Staatssozialismus und neue Kapitalismen. “Studien zur politischen Wirklichkeit” series,vol. 18, ed.: Anton Pelinka, Vienna: Braumüller, pp. 65-85.

. Olteanu, Tina 2008: Rumänien: Vom Einparteiensystem zum Einheitsbrei? , In: Bos et al, op. cit. pp. 147-166.

. Pop-Eleches, Grigore 2008: A party for all seasons: Electoral adaption of Romanian Communist successor parties. In: Communist and Postcommunist Studies 41/4, pp. 465-479.

.Roth, Alexander; de Nève, Dorothée 2002: Rumänien – Zustimmungsmaschine oder "einziger Gesetzgeber des Landes!?, In: Kraatz, Susanne; von Steinsdorff, Silvia (ed.): Parlamente und Systemtransformation im postsozialistischen Europa, Opladen: Leske und Budrich. pp. 183-206.

.Siani-Davies, Peter (2007): The Romanian Revolution of December 1989. Ithaca, New York: Cornell University Press.

. Stoica, Cătălin Augustin 2006: Once upon a Time There was a Big Party: The Social Bases of the Romanian Communist Party (Part II). In: East European Politics and Societies 20/3, pp. 447-482.

■ روابط

(المنتدى الاجتماعـــي) http://www.forumulsocialroman.ro/index2.php?page=1&lang=en

(اليسار الأوروبـي) http://www.guengl.org

(الحزب الشـيوعي الجديد برومانيا) http://www.npcr.ro/

(حزب الخضر الروماني) http://www.partidulverde.ro/

(التحالف الاشـتراكي برومانيا) http://www.pasro.ro/

(الحـزب الليبرالي الاجتماعي برومانيا) http://www.pd.ro/

(الحـزب البيئي الروماني) http://peroman.wordpress.com/

(الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأوروبـــي) http://www.pes.eu/

(الحـزب الليبرالي الوطني برومانيا) http://www.pnl.ro

(حزب الشـعب من أجل الضمان الاجتماعي) http://www.ppps.ro/

(حـزب رومانيا العظمى) http://www.prm.org.ro

(الحـزب الديمقراطي الاجتماعي برومانيا) http://www.psd.ro/

(حزب المحافظين) http://www.pur.ro/

(الاشتراكية الدولية) http://www.socialistinternational.org/

اليسار البرتغالي

قصة انفصال

دومينيك هيليغ

مقدمة

تقدم هذه الورقة وصفا للأحزاب البرتغالية ذات التوجه اليساري منذ الإطاحة بديكتاتورية سالازار- كايتانو (Salazar-Caetano) في 1974 وحتى الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/ يونيو 2011. تتفحص هذه الورقة أولا الانتخابات التي جرت مؤخرا والقضايا ذات الصلة التي أثيرت في هذا السياق من قبل اليسار البرتغالي، ومن ثم تتناول تاريخ الأحزاب التي هي على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي. منذ سنة 1999، كان هناك في البرتغال حزبين يساريين على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ممثلين في البرلمان الوطني البرتغالي وكلاهما قد شارك في صياغة النظام الحزبي اليساري بدرجة متساوية، وهذا أمر نادر الحدوث في سياق الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذان الحزبان هما: الحزب الشيوعي البرتغالي (PCP)، وكتلة اليسار البرتغالية (BE). وهناك خصوصية أخرى يتسم بها النظام الحزبي البرتغالي وهي حقيقة أن الديمقراطيين الاجتماعيين في البرتغال يسمون أنفسهم بالحزب الاشتراكي (PS)، في حين اختار المحافظون إطلاق اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (PSD) على حزبهم. إضافة إلى هذا الحزب، هناك أيضا حزب محافظ يميني/ شعبوي له أيضا مقاعد في البرلمان وهو حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي المسيحي (PP-CDS).

انتخابات 2011 البرلمانية

لقد أصبحت الانتخابات البرلمانية المبكرة التي تمت الدعوة إليها في 5 حزيران/ يونيو 2011 ضرورة بعد فشل حكومة الأقلية بقيادة رئيس الوزراء الاشتراكي خوسيه

سـقراطيس (José Socrates) للمـرة الثالثـة في البرلمـان في الفـوز بأغلبيـة لتمريـر المرحلـة الثالثـة مـن برنامجهـا التقشـفي. لم تكـن كتلـة اليسـار والحـزب الشـيوعي البرتغـالي وحدهـما اللذيـن صوّتـا ضـد المرحلـة الثالثـة، كـما فعـلا في المرحلتـين السـابقتين، ولكـن الجنـاح اليسـاري للمجموعـة البرلمانيـة الاشـتراكية أيضـا صـوّت ضـد حِـزم التقشـف الثلاثـة. لـذا لم يتمكـن سـقراطيس مـن تمريـر برنامـج حكومتـه في 2010 إلا بدعـم مـن الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي، أكـبر أحـزاب المعارضـة. ولكـن، في آذار/ مـارس 2011، سـحبت أحـزاب اليمـين دعمهـا واسـتقالت الحكومـة في 24 آذار/ مـارس مـن العـام نفسـه، مـما حـدا بالرئيـس أنيبـال كافاكـو سـيلفا (Aníbal Cavaco Silva) وهـو مـن الحـزب البرتغـالي الاشـتراكي (PSP) الدعـوة إلى إجـراء انتخابـات في 5 حزيـران/ يونيـو 2011. لم يكـن السـبب وراء رفـض الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي تقديـم الدعـم تغـيرا في مواقفـه أو لخـلاف مـع الحـزب الاشـتراكي الحاكـم، وإنمـا كان السـبب ببسـاطة الارتفـاع المطـرد لشـعبية الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي في اسـتطلاعات الـرأي، والـذي تزامـن مـع الانخفـاض في شـعبية سـقراطيس، مـما حمـل وعـودا بفـوز المحافظـين في الانتخابـات.

بتاريـخ 5 حزيـران/ يونيـو 2011، تـم اسـتدعاء 9.6 مليـون ناخـب مؤهـل لانتخـاب برلمـان جديـد، وكان أمـام الناخبـين 17 حزبـا وجمعيـة سياسـية ليختـاروا مـن بينهـم ممثليهـم. في البرلمـان السـابق، لم يكـن هنـاك سـوى خمسـة أحـزاب ممثلـة وهـذه هـي الأحـزاب نفسـها التـي تـم انتخابهـا في البرلمـان الجديـد وهـي: الحـزب البرتغـالي الشـيوعي، وكتلـة اليسـار، والحـزب الاشـتراكي، والحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي المحافـظ وحـزب الوسـط الاشـتراكي الديمقراطـي- حـزب الشـعب، اليمينـي الشـعبوي.

في الأسـابيع التـي سـبقت الانتخابـات، لم يكـن بإمـكان القيمـين عـلى إجـراء اسـتطلاعات الـرأي تقديـم أي توقعـات معينـة أو دقيقـة بالنسـبة للتفضيـلات الانتخابيـة للناخبـين. فمنـذ فـترة طويلـة،كان السـباق وجهـا لوجـه بـين الحـزب الاشـتراكي والحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي متوقعـا. وقبـل يـوم الانتخابـات بوقـت قصـير حصـل الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي في اسـتطلاعات الـرأي عـلى 37% مـن الأصـوات، بتقـدم طفيـف عـن الحـزب الاشـتراكي والـذي كان يتوقـع لـه أن يحصـل عـلى 35% مـن الأصـوات، في حـين تراوحـت نسـب الحزبـين اليسـاريين، كتلـة اليسـار والحـزب الشـيوعي بـين 5% و 9%، وكانـت هـذه النسـب تتغـير بشـكل شـبه يومـي. وكان مـن الصعـب التفريـق بـين الحزبـين الكبيريـن سـواء مـن خـلال حملتهـما الانتخابيـة أومـن خـلال مواقفهـما المتعلقـة بالقضايـا المختلفـة. فالحزبـان كانـا قـد دعـما برنامجـين أو ثلاثـة مـن برامـج التقشـف الخاصـة بالبرتغـال، وكانـت السـمات الأساسـية لبرامـج التقشـف هـذه مـا يـلي:

• وقف الاستثمارات العامة في المشاريع الكبرى، بما في ذلك جسر فوق نهر التاجة وتحسين خط السكك الحديدية إلى مدريد، وتحديث البنية التحتية،

• تجميد معاشات التقاعد والأجور في الخدمة العامة،

• تخفيض الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لرواتب التقاعد إلى 300 يورو شهريا،

• زيادة في ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2% (حاليا 23%، معدل الضريبة المؤقتة 13%)،

• وقف جميع الاستثمارات في الخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة، و،

• خصخصة ضخمة للشركات المملوكة للدولة في السنوات الثلاثة القادمة لتصل إلى ما مجموعه 5 مليار يورو.

وبالتالي فقد نظم الحزبان، الاشتراكي والاشتراكي الديمقراطي حملات استندت على الاستراتيجية بشأن مستقبل البلاد أكثر من استنادها على المحتوى، وبالتالي دعيا إلى أغلبية واضحة لهما. فقد قبل الحزبان الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الترويكا (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي)، وبالتالي فقد وافقا على تدابير التقشف المنصوص عليها في ذلك الاتفاق. بسبب هذا الخط الغامض للانقسام بين أحزاب الوسط، حاول كل منهما، بشكل طبيعي حشد الدعم من الأطراف القريبة لكل منهما في النظام الحزبي. فقد دعى الحزب الإشتراكي الناخبين اليساريين التقليديين إلى عدم اضاعة أصواتهم وبالتالي التصويت لصالح الحزب الاشتراكي بدلا من التصويت لكتلة اليسار أو الحزب الشيوعي، والذي وقف مرة أخرى مع الخضر تحت مظلة "تحالف الوحدة الديمقراطي" في الانتخابات.

■ ردود فعل اليسار البرتغالي واستراتيجياته في 2011

■ كتلة اليسار

قدمت كتلة اليسار ثلاث إجابات على التحديات الاستراتيجية والسياسية للحملة الانتخابية:

<u>التعاون بين أحزاب اليسار</u>

على الرغم من أن الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار ومنذ تأسيس الأخيرة

كانا خصمين لا يمكن التوفيق بينهما عمليا[1]، فقد اجتمعا -وسط اهتمام كبير من وسائل الإعلام - في أوائل شهر نيسان/ أبريل 2011 لمناقشة التحالفات الممكنة والجهود التعاونية. وعلى الرغم من عدم وجود ترتيبات تعاون لمرحلة ما قبل الانتخابات، كان هناك اتفاق على اللقاء بعد فترة وجيزة من الانتخابات لمناقشة تحالفات ما بعد الانتخابات في البرلمان على الأقل. وعلى الرغم من أن كلا الحزبين كانا يصوتان معا في الفصل التشريعي السابق بنسبة 80% من المرات، إلا أنهما بقيا منفصلين يفرقهما فجوة ثقافية وتاريخية وبرامجية ذات أبعاد واسعة. فعدد من أفراد كتلة اليسار (والتي لم يتم تأسيسها حتى سنة 1999) كانوا في السابق أعضاء في الحزب الشيوعي البرتغالي، ولكنهم تركوا الحزب نظرا لدرجة "المركزية الديمقراطية" القوية جدا. وتابعت وسائل الإعلام هذا اللقاء الرسمي الأول بين الحزبين بعد اثنتي عشرة سنة باهتمام كبير، بل وجعلت جميع الصحف الوطنية هذا الخبر عنوانا لصفحاتها الأولى.

■ "يسار مسؤول"

كان المفهوم الأساسي للاستراتيجية الانتخابية لكتلة اليسارهو أن تُموضع نفسها باعتبارها جزءا من "اليسار المسئول". وفي خوضه لانتخابات 2011، لم ير الحزب وجود إمكانية للتعاون بعد الانتخابات مع الحزب الاشتراكي الحاكم آنذاك. على الرغم من ذلك، كان الحزب يريد مواجهة التهمة الموجهة إليه والتي تقول بأنه مهتم بأن يكون في المعارضة، وبالتالي تجنب الاضطرار إلى تحمل مسئولية الحكومة بعد الانتخابات. باستخدام مفهوم "اليسار المسئول"، طور الحزب استراتيجية مثيرة للاهتمام: اتخذ رئيس كتلة اليسار، فرانسيسكو لوكا (Francisco Louça) موقفا هجوميا ودعا إلى أغلبية يسارية في البرلمان البرتغالي، مما زاد من احتمالية تعاون حزبه مع الحزب الشيوعي البرتغالي والجناح اليساري في الحزب الاشتراكي الذي رفض دعم حِزم رئيس الوزراء سقراطيس التقشفية. في كانون الثاني/ يناير 2011، دعمت كتلة اليسار المرشح الرئاسي الاشتراكي الشاعر الوطني مانويل أليغري (Manuel Alegre) في حملته الانتخابية، والذي يعتبر ممثلا بارزا للجناح اليساري للحزب الاشتراكي. بالإضافة إلى ذلك، اقتربت كتلة اليسار علنا من النقابات العمالية من أجل حشد إمكانات اليسار العريضة "ليسارها المسئول". مع هذه الاستراتيجية، التي لم يكن من السهل التعريف بها، حاول الحزب مواجهة حملة "لا تضيع صوتك" التي أطلقها الحزب الاشتراكي.

1. المزيد حول هذا الموضوع أدناه.

■ التحول الديمقراطي والتحول الأوروبـي

في نهايـة المطـاف، اعتمـدت كتلـة اليسـار عـلى الشـباب البرتغـالي الذيـن، كنظرائهـم الإسـبانيين في الفـترة التـي سـبقت الانتخابـات التـي جـرت في بلدهـم في شـهر أيـار/ مايـو، اسـتخدموا الشـبكات الاجتماعيـة لحشـد الجماهـير في مظاهـرة 13 آذار/ مـارس 2011. وقـد كانـت هـذه المظاهـرة الأكـبر في البرتغـال منـذ مسـيرة عيـد العـمال سـنة 1974، التـي تلـت ثـورة القرنفـل – وقـد نظمـت هـذه المظاهـرة بـدون أي مسـاعدة مـن أي مـن الأحـزاب أو النقابـات. لم يكـن العديـد مـن هـؤلاء الشـباب قـد أدلـوا بعـد بأصواتهـم في أيـة انتخابـات حيـث كانـوا متشـككين أو رافضـين تمامـا للنظـام السـياسي القائـم وجميـع الأحـزاب السياسـية الموجـودة عـلى السـاحة. وقـد رأت كتلـة اليسـار هـذه البيئـة واعـدة جـدا للعـودة السياسـية لليسـار في البرتغـال. كانـت هـذه الكتلـة، ومنـذ تأسيسـها، تنظـر إلى نفسـها ليـس فقـط كحـزب أو جـزء مـن حركـة اجتماعيـة، ولكـن بوصفهـا حركـة في حـد ذاتهـا وفريـدة مـن نوعهـا. وقـد اغتنمـت هـذه الفرصـة للمطالبـة بالتحـول المنهجـي الشـامل للبلـد، عـلى أسـاس اتبـاع مسـار ديمقراطـي راديـكالي؛ أي أنهـا كانـت في الواقـع، تطالـب بثـورة قرنفـل ثانيـة.

في نفـس الوقـت، رفضـت كتلـة اليسـار جميـع التوجهـات المناديـة بإعـادة تأميـم الاقتصـاد والسياسـة. بـدلا مـن ذلـك، فإنهـا دعـت إلى "إعـادة تأسـيس الاتحـاد الأوروبـي" والنظـام الاقتصـادي الأوروبي.

■ الحزب الشـيوعي البرتغالي

وضع الحزب الشـيوعي البرتغالي مطلبـين في صلب حملته الانتخابية:

إعادة التأميم والنقاش حول الانسـحاب من الاتحاد الأوروبـي ومنطقة اليورو

عـلى عكـس كتلـة اليسـار، ربـط الحـزب الشـيوعي البرتغـالي مطالبتـه بوقـف خصخصـة الخدمـات العامـة بمطالبـه المتعلقـة بإعـادة تأميـم الصناعـات المحليـة الرئيسـية. هنـا، أشـار الحـزب إلى المطالـب التـي كان قـد أثارهـا في المؤتمـر الدسـتوري بعـد ثـورة القرنفـل سـنة 1975. في نفـس الوقـت، وضـع الحـزب، مثلـه في ذلـك الحـزب الشـيوعي اليونـاني، اسـتمرارية عضويـة البـلاد في الاتحـاد الأوروبـي موضـع تسـاؤل. وكان هـذا الموقـف أساسـا مبنيـا عـلى مفاوضـات البرتغـال مـع الترويـكا والتـي جـاءت نتيجـة التداعيـات السـلبية للغايـة عـلى البرتغـال والأزمـة الاقتصاديـة والماليـة التـي شـهدتها البـلاد.

■ تحول ديمقراطي مقابل دولة الطبقة

رأى الحزب الشيوعي البرتغالي أن الاحتجاجات الشبابية الناشئة توفر له إمكانات كبيرة. إلا أنه رفض المحتوى السياسي لحركة الشباب وانتقد عدم وجود أي توجه ذو طابع سياسي أو طبقي في هذه الاحتجاجات. بالنسبة للحزب، لم تكن هذه المظاهرات تشبه بأي شكل من الأشكال مظاهرات 1974 و 1975 ولا يمكن مقارنتها بها. بدلا من ذلك، طالب الحزب الشيوعي البرتغالي بتحول جذري منهجي ودعا الشباب لتبني هذا المطلب. كان هذا الموقف الطلائعي على وجه التحديد هو الذي منع الحزب الشيوعي البرتغالي من الفوز بأي أصدقاء بين الشباب المحتجين. ورفض الحزب أي فكرة للتحالف مع الحزب الاشتراكي أو تقديم أي دعم لحكومة ذات الأقلية.

■ مطالب مشتركة بين الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار

يمكن تحديد بعض المطالب المركزية المشتركة بين الحزبين في حملة 2011 الانتخابية على الرغم من كل الاختلافات في الاستراتيجية والجوهر السياسي، وهي كالتالي:

1. خلق فرص عمل وإعادة تأميم الصناعات الرئيسية (هنا، ذهب الحزب الشيوعي البرتغالي بمطالبه أبعد بكثير من كتلة اليسار)،

2. وقف التخفيضات الاجتماعية،

3. وقف الخصخصة، وزيادة استثمارات الدولة،

4. رفض الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع الترويكا،

5. النضال ضد المحسوبية والفساد في البرتغال.

■ نتائج الانتخابات

كانت نسبة مشاركة الناخبين في انتخابات 2011 حوالي 55% فقط من بين 9.6 مليون ناخب مؤهل، أي أقل بنسبة 4% مما كانت عليه في الانتخابات السابقة التي جرت في 2009. في بعض المجتمعات الجنوبية الصغيرة، قام المزارعون المحتجون على التخفيضات بعرقلة الانتخابات في مراكز الاقتراع، وفي حالة واحدة فتح المحتجون خلايا نحل لتعطيل عملية التصويت. وكانت حوالي 4% من الأصوات المدلى بها

باطلة (أوراق بيضاء). كان واضحا أن الخاسر الرئيسي في الانتخابات المبكرة هو الحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة خوسيه سقراطيس والذي حصل على ما يقارب 28% من الاصوات. كما كانت كتلة اليسار أيضا من بين الخاسرين، حيث انخفضت نسبة أصواتها من 9.8% إلى 5% فقط، في حين استطاع التحالف الديمقراطي الموحد، الذي يضم الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الخضر، الحفاظ على نسبته القديمة وهي 8%من الأصوات. وبالتالي تراجعت كتلة اليسار إلى المستوى الذي كانت عليه في انتخابات 2005. أما الفائزالأكبر فكان حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي المحافظ. فتحت قيادة زعيمه بيدرو باسوس كويلو (Pedro Passos Coelho)، والذي هو اليوم رئيس الوزراء، استطاع الحزب أن يفوز بنسبة 38% من الأصوات. وكان الفائز الثاني هو حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي-حزب الشعب، الحزب اليميني الشعبوي والذي استطاع أن يرفع نسبة أصواته إلى 11.71% وهو الآن جزء من الائتلاف الحاكم.

الجدول 1: النتائج[2]

الحزب	النتائج في 2011 نسب مئوية	النتائج في 2009 نسب مئوية	المكاسب/ الخسائر نسب مئوية	مقاعد2011 (2009)
الاشتراكيون (الحزب الاشتراكي)	28.05	36.56	8.5-	73 (97)
الديمقراطيون الاشتراكيون المحافظون (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)	38.66	29.11	9.6 +	105 (81)
الديمقراطيون والاشتراكيون الوسط (حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب)	11.71	10.43	1.3 +	24 (21)
التحالف الديمقراطي الموحد (الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الخضر)	7.90	7.86	0.0 +	16 (15)
كتلة اليسار	5.17	9.81	4.6 -	8 (16)

2. المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Portuguese_legislative_election,_2011

الجدول 2: النتائج الأولية لكتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي في المقاطعات[3]

المناطق	النسب المئوية لكتلة اليسار	النسب المئوية للتحالف الديمقراطي الموحد
جزر الأزور	4.39	2.53
أفييرو	5.03	4.09
باجة	5.19	25.39
براغا	4.22	4.89
براغانسا	2.30	2.59
كاستيلو برانكو	4.19	4.89
كويمبرا	5.75	6.22
إيفورا	4.91	22.06
فارو	8.16	8.57
غواردا	3.34	3.48
ليريا	5.37	4.97
لشبونة	5.71	9.55
الماديرا	4.00	3.67
بورتاليجري	4.45	12.81
بورتو	5.13	6.23
شنترين	5.79	9.02
سيتوبال	7.03	19.65
فيانا دو كاستيلو	4.39	4.93
فيلا ريال	2.32	3.07
فيسيو	2.85	2.87
المجموع	5.19	7.94

3. المصدر: http://www0.rtp.pt/noticias/eleicoes/legislativas2011/index.php?ano=2011&candida-to=B.E. &http://www0.rtp.pt/noticias/eleicoes/legislativas2011/index.php?ano=2011&candida-to=PCP-PEV، تمت زيارته آخر مرة بتاريخ 6 حزيران / يونيو 2011 بناء على نسبة 99.91 من الأصوات التي جمعت. .

لقد عملت هذه الانتخابات عمليا على تقسيم البلاد إلى قسمين. ففي حين كانت معاقل اليمينيين الشعبويين في شمال البلاد، تقدم الاشتراكيون في الجنوب. وكان الجنوب أيضا معقل الحزب الشيوعي البرتغالي، وعلى وجه الخصوص ألينتيخو، إيفورا، الباجة وسيتوبال ، حيث فاز بنسبة 20% أو أكثر من الأصوات، في حين كانت معاقل كتلة اليسار في المراكز الحضرية واستطاعت أن تجمع في بورتو ولشبونة نسبة تجاوزت 5% في هاتين المنطقتين.

■ الاستنتاجات الأولية

بمشاركته في انتخابات 2011 المبكرة، كان من الواضح أن اليسار الراديكالي لم يكن فقط غير قادر على الاستفادة من الانتخابات المبكرة، ولكن هذه الانتخابات ساهمت أيضا بإضعافه خاصة بسبب النتائج السيئة لكتلة اليسار. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو لماذا لم يكن لموجة الاحتجاجات في البلاد تأثير ايجابي على المشاركة في الانتخابات أو على النتائج التي حققها اليسار الراديكالي؟ وهذا السؤال يحتاج إلى مزيد من التحليل. هل الشباب في البرتغال، كما هم في أسبانيا، مندمجون بشكل ضعيف جدا في المؤسسة السياسية برمتها، بما في ذلك اليسار؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي استراتيجيات الأحزاب اليسارية لحشد هذه الإمكانيات وهل هذه هي الاستراتيجيات المناسبة؟

لم تكن استراتيجية كتلة اليسار الداعية إلى "يسار مسؤول"، وبالتالي أخذ موضع مراقب في مكان ما بين خياري الحكم والمعارضة الثابتة، ولا استراتيجة الحزب الشيوعي الداعية لإعادة التأميم فعالة. فالناس في البرتغال، أقلهم أولئك الذين كلفوا أنفسهم عناء التصويت، كانوا يريدون أغلبية مستقرة. وهذا هو التفسير الوحيد لحادثتي الاحتجاج الجماهيري من جهة والانتصار الانتخابي الذي حققته على وجه الخصوص القوى المسؤولة عن العجز في الميزانية والتخفيضات الجذرية في الإنفاق الاجتماعي من جهة أخرى. وبالتالي كانت استراتيجيات الحزبين الكبيرين في الاصطياد في التخوم السياسية ناجحة، وأدت إلى تضرر اليسار الراديكالي. وهكذا لم يتمكن اليسار الراديكالي من الاستفادة تلقائيا من الاحتجاجات الناشئة والقوية التي نظمها الشباب، أو من ظواهر الأزمة في أعقاب الانهيار المالي سنة 2010/2009.

يبدو أن النظرة السائدة عن اليسار الراديكالي إذا حارب النظام السياسي أو وضع نفسه خارجه أو قدم نفسه باعتباره بديلا سياسيا له، هي أنه جزء من الطيف السياسي، وبالتالي فهو جزء من المشكلة أكثر مما هو جزء من الحل، وذلك بغض

النظر عن المطالب السياسية التي يثيرها. لقد فضّل العديد من المتظاهرين عدم المشاركة في الانتخابات حتى لا يصوتوا لبديل سياسي يساري، أو لأي من الطرفين اللذين كانا باستمرار معترضين وصوّتا ضد حزمة التقشف الحكومية.

العامل المثير هو السؤال التالي: إلى أي مدى ستكون الأحزاب اليسارية الراديكالية مرنة داخليا بعد هذه النتيجة الانتخابية؟ وإلى أي مدى ستكون الرغبة المعلنة في التعاون الأوثق بين كتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي مرنة في ضوء نكسة الانتخابات؟ فالحاجز الوحيد الذي يقف أمام تطور يسار قوي إلى جانب الحزب الاشتراكي هو الانقسام والعداء المتبادل بين هذين الحزبين اليساريين الراديكاليين. وتعود أسباب الانفصال الذي دام لفترة طويلة وما زال مستمرا إلى تاريخ هذين الحزبين. لهذا السبب، دعونا نلقي نظرة فاحصة على تاريخ كتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي.

■ تاريخ اليسار البرتغالي: بين الثورة والإصلاح

على الرغم من كل الخلافات والنزاعات والآمال غير المحققة لنجاحات انتخابية كبيرة سنة 2011، ما زال اليسار البرتغالي بشكل عام، من أقوى القوى اليسارية في أوروبا حتى بعد نتيجة الانتخابات المخيبة للآمال. فأحزاب اليسار مجتمعة كانت قادرة على الحصول على 13% من أصوات الناخبين. والعديد من اليساريين في أوروبا مفتونون ومدهوشون من تجربة البرتغال، أرض ثورة 1974 وأرض نضال الحزب الشيوعي السري ضد ديكتاتورية الفاشي سالازار، وأرض الوعد الجميل "بالاشتراكية" خلف الستار الحديدي. كل شيء الآن أصبح ماضيا بعيدا. خلال السنوات الأولى ما بعد الثورة سافر إلى هذه الأرض الواعدة، "جمهورية البرتغال الاشتراكية" الآلاف من التروتسكيين والماويين وأنصارهم والجماعات الشيوعية الموالية للألبان ليساهموا في إزالة هياكل السلطة القديمة بعد ثورة القرنفل، ورغم ذلك وجدوا أنفسهم وسط النزاعات الداخلية اليسارية التي لم تتغير والتي تركوا أوطانهم هربا منها إلى البرتغال التي حملوا عنها أفكارا رومانسية. فعام 1974 لم يكن مجرد عام تحرري. كان عام بزوغ فجر عصر جديد، وكان اليسار الراديكالي يسير متقدما الصفوف. رغم ذلك، لم تصبح لليسار اليد العليا وبقي حتى اليوم عالقا في كوة نسبة تأييد شعبي ضئيلة تتراوح ما بين 5% و 8% على التوالي. لفهم هذه المعادلة فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى الوراء كي نتمكن من النظر إلى الأمام.

■ الحزب الشيوعي البرتغالي

قبل سبعة وثلاثين سنة تم القضاء على ديكتاتورية الفاشيين سالازار / كايتانو بثورة قادها صغار الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "حركة القوات المسلحة". في ذلك الوقت، لم تكن البرتغال على هامش مجتمع الدول الأوروبية جغرافيا فقط؛ فالنموذج الشركاتي الاستبدادي لـ "استادو نوفو" (Estado Novo) - الدولة الجديدة، المستند بقوة على البنى التقليدية والكنيسية والذي رفض التعليم والتصنيع لصالح القيم التقليدية مثل الأسرة، والنظام، والانضباط، والعمل والتواضع، عمل على عزل البلاد اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا على مدى عقود. وعملت الدعاية التي أعلنت عن امبراطورية متعددة الثقافات، من خلال استحضار الأساطير البطولية لأمة ما وراء البحار،على إبقاء البلاد متجذرة في القرن التاسع عشر حتى وقت متأخر من 1974. ومن أجل الحفاظ على هذه العزلة، استخدمت الدولة الفاشية الاستبدادية الرقابة المشددة ونظام الحزب الواحد، وحظرت جميع المنظمات السياسية. وقد أدخلت سياسة ثقافية موجهة غير مرنة عملت بدقة على إبقاء الحدود ضيقة، ومنعت العمل النقابي واستخدمت أدوات مثل التعذيب والنفي والقتل. وكانت حرية الرأي والصحافة والتجمع غير موجودة. لذلك، كانت الحياة الاجتماعية في البرتغال غير مسيسة على الإطلاق وبقيت على هذا الحال على مدى عدة عقود. وعلى عكس العديد من الدول الاستبدادية الأخرى، استغنت البرتغال تماما عن أي محاولة لحشد الجماهير، وقد سار كل شيء بطريقة هادئة ومنظمة.

بعد هذه العقود، جاء ربيع 1974 حاملا معه عاصفة من التجديد. الاشتراكية الديمقراطية والتحرر والحرية، كانت جميعها مؤشرات في متناول اليد. في الأشهر الأولى التي تلت الإطاحة بالديكتاتورية الفاشية الاستبدادية، تصرفت كل مجموعة متنوعة من الشيوعيين والاشتراكيين وكل أيديولوجية بعنف وبدون أية ضوابط. وأطلق الفوضويون والماويون والراديكاليون اليسارون والمنظمات النقابية والأحزاب العنان "لعاصفة من النشاط[4]" خلال أيام ثورة نيسان/ أبريل وخلال الأسابيع والأشهر التي تلتها.

كان هناك رسم كاريكاتوري سياسي أظهر بدقة وضع اليسار الراديكالي في ذلك الوقت: خارطة على الجدار تظهر مخطط البرتغال. أمامها أقلام الرصاص ودفاتر ملاحظات

4. أنظر- Cf. Frank Bochow: Revolution und Konterrevolution. Zum 30. Jahrestag der April revolution in Portugal, in: Junge welt, April 24 2004.

محمولة بالأيدي وجميعها أيدي ثوار ومفكرين من الحركة الاشتراكية والشيوعية العالمية- ماركس وإنجلز ولينين وماو وستالين وهوشي منه، غرامشي ولوكسمبورغ، وكاسترو وتشي. نشر هذا الرسم الذي رسمه جواو أبيل مانتا (João Abel Manta) في البرتغال في 11 تموز/ يوليو 1975 مع تعليق "مشكلة صعبة" لا يظهر أي حركة على الإطلاق. كان اليسار في ذلك الوقت - ولكن ليس اليسار فقط - كان يراقب باهتمام الوضع في البرتغال.

كما لفت هذا البلد الصغير الكثير من اهتمام الشركات والحكومات الغربية، والأحزاب المحافظة والديمقراطية والاجتماعية. ولم يكتفوا بالنظر فقط ، ولكنهم أيضا بدأوا ينشطون بسرعة لأنهم هم أيضا كانوا مستبعدين من قبل الدكتاتورية. ومع ذلك، لم يؤخذ الجميع على حين غرة. فمنذ أن بدأ النظام بالترنح بشكل ملحوظ في بداية السبعينيات من القرن الماضي، شمّرت الاشتراكية الدولية، على سبيل المثال، عن ساعديها لتخوض معركة الغنائم. في 19 نيسان/ أبريل 1973، في حانة دير راوخن في بلدة مونستر ريفل جنوب بون، تأسس الحزب الاشتراكي البرتغالي بمساعدة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني (SPD) ومؤسسة فريدريش إيبرت القريبة منه. كانوا يريدون أن يكونوا مستعدين. ولكن ماذا عن اليسار الراديكالي؟

أما علاقة اليساريين ببعضهم البعض، وكذلك علاقتهم بالحزب الشيوعي، أقوى قوى اليسار، فكانت تتميز بالضوابط والحدود بدلا من التعاون والتضامن. بعد سنة 1974، تفككت الأحزاب الصغيرة جدا التي كانت نشطة وبالكاد تمكنت من البقاء كمنظمات في الأشهر التي تلت الثورة. ولكن الحزب الشيوعي البرتغالي ما زال موجودا حتى اليوم. وعلى الرغم من وجوده لعقود في المعارضة، ما زال له تأثير كبير على السياسة وخاصة على ثقافة البلد.

تأسس الحزب الشيوعي البرتغالي في 6 آذار/مارس 1921 كفرع برتغالي للأممية الشيوعية. وكان للحزب جذوره في الحركة النقابية والعمالية في الجمهورية الأولى، التي انتهت بعد انقلاب جرى في 1926، وحل محلها نظام ديكتاتوري. وبالتالي، فلقد عنت ثورة نيسان /أبريل 1974 للحزب الشيوعي البرتغالي نهاية فترة ما يقرب من 50 سنة من اللاشرعية، وعاد ألفارو كونهال (Álvaro Cunhal) الأمين العام للحزب إلى لشبونة من منفاه في موسكو وبراغ ليستقبله بفرح الألوف من الناس والمتعاطفين مع الحزب. في أول مناسبة عامة للحزب الشيوعي البرتغالي نظمت في 1 أيار/ مايو 1974، تجمع نصف مليون برتغالي ليصفقوا بحماس لأول خطاب لكونهال.

مع خروج الحزب من الحالة اللاشرعية التي كان عليها والتي أجبرته على العمل سرا وبوتيرة واحدة، بدأ الحزب يدرك بأن عمله بشكل قانوني قد تسبب في تصدع تنظيمه. استدعى هذا الإدراك، أولا وقبل كل شيء، إجراء تقييم لأحداث نيسان/أبريل 1974 الثورية. فعلى الرغم من الوقت والنشاط الذي قام به الحزب أثناء عمله بشكل سري، إلا أن ما يسمى بثورة القرنفل لم تكن ثورة الحزب الاشتراكي بمفرده ولم تكن حتى انتفاضة تحت قيادة هذا الحزب. كان لهذه الثورة مكونان رئيسيان واحد عسكري والآخر مدني. وعلى الرغم من التأثير الكبير للحزب على المكونين لكنه لا يستطيع أن يدعي الدور الطليعي في أي منهما. في الأيام التي تلت الثورة، لم يكن الحزب الاشتراكي، الضباط الصغار الذين نفذوا الانقلاب، ولا اليساريين الراديكاليين على استعداد لإخضاع أنفسهم للدور القيادي الذي ادعاه الحزب الشيوعي البرتغالي لنفسه. ولذلك كانت الصراعات بين اليسار السياسي والراديكالي أمرا محتما وعملت هذه الصراعات على إضعاف اليسار الثوري.

كانت قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي في منفاها السوفيتي وخلال الستينيات من القرن الماضي تعمل على وضع برنامج سياسي لمرحلة ما بعد نهاية الدكتاتورية. والآن، وبعد أكثر من عشر سنوات، بدأ الحزب بتنفيذ النقاط البرنامجية التي وضعها في السابق، ولكن دون تقليب الرأي بما فيه الكفاية بالعهد الجديد الذي بزغ لفجره. كجزء من الحكومة الانتقالية الأولى، دفعت قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي قبل أي شيء آخر باتجاه مصادرة وتأميم الصناعات الرئيسية والبنوك والعقارات الكبرى.

أخذ العمال في العديد من الأماكن زمام الأمور بأيديهم مدفوعين بحماس الحزب الشيوعي البرتغالي. احتل "الشعب العامل" 245 بنكا وشركة وشركات تأمين مصادرة، و33 مؤسسة عامة و216 شركة كبرى. وتم تحويل أكثر من 780 شركة صغيرة ومتروكة بسرعة إلى تعاونيات. ولكن كان هناك مطلب رئيسي واحد لم يستطع الحزب الشيوعي البرتغالي أن ينفذه في الحكومة الانتقالية الأولى: مصادرة الإقطاعيات الكبيرة في جنوب البلاد، وهي المنطقة التي كان الحزب الشيوعي تقليديا متجذرا فيها بقوة، حتى في الزمن الذي كان فيه وجود الحزب لا شرعيا،- وما زال الحزب حتى اليوم متجذرا فيها. في ربيع 1975، ودون انتظار إقرار الحكومة للقانون اللازم ، دعا الحزب لاحتلال الإقطاعيات الكبيرة واستجاب له الآلاف من الفلاحين. وخلال بضعة أسابيع، كان هناك 500 تعاونية فلاحية، ما يسمى بـ"وحدات الإنتاج الجماعية"، التي أوجدت في فترة وجيزة عشرات الآلاف من الوظائف المدفوعة الأجر والتي توفر تأمينات اجتماعية. ولكن، وبقيامه بذلك، عزل الحزب الشيوعي نفسه أكثر داخل ائتلاف الأحزاب الديمقراطية، والتي كان لا يزال ينتمي إليها سنة 1975.

لا يمكن اقتلاع دكتاتورية استمرت على مدى ما يقارب من 50 سنة، وكان في متناول يدها عقود طويلة لتخترق وتعيد تشكيل المجتمع والسياسة والاقتصاد، في عام واحد، حتى من قبل أكبر حركة شعبية. كان رجال الدرك والشرطة وضباط الجيش، والموظفين الإداريين والمسؤولين في النظام القديم ما زالوا في مناصبهم. وعلى الرغم من أنهم قد تظاهروا بالتكيف مع العصر الجديد، إلا أنهم كانوا ما زالوا يحتفظون بآرائهم القديمة. وبالنظر إلى الوضع السياسي غير مستقر، طأطأ العديد من أنصار النظام القديم رؤوسهم في البداية في انتظار اللحظة المواتية "ليخرجوا سيوفهم من أغمادها مرة أخرى" وهو الوصف المعبر الذي استخدمه كلاوس شتاينغر (Klaus Steiniger) في وصفهم.

من ناحية، كان هناك ضباط حركة القوات المسلحة الذين كانوا يتناحرون على أمور تافة، ومن ناحية أخرى، شكلت الدوائر المحافظة بقوة، وبتمويل من الخارج ومن قبل الكنيسة الكاثوليكية، منظمات وأحزاب سياسية منفصلة وعملت على زعزعة استقرار الثورة تحت عباءة المنافسة الحزبية الديمقراطية. كان الضغط السياسي الذي مورس على الحكومة المؤقتة هائلا. أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية سفراء مدربين لوكالة المخابرات المركزية وطافت سفن حربية للناتو قبالة السواحل البرتغالية، وانتقلت وحدات مسلحة إلى الحدود الأسبانية.عمل الضغط الممارس من الخارج على تعزيز العزلة الذاتية للحزب الشيوعي البرتغالي، الذي رأى نفسه أنه قد غبن في جني ثمار تاريخه الطويل من المقاومة. وفي الأشهر التي تلت الثورة، ومع المخاوف من غزو قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تزايدت الخلافات بين مختلف القوى اليسارية حول المسار الذي يجب أن تسير فيه البلاد.

تصرف اليسار الراديكالي، والذي يعتبر الحزب الشيوعي عموما جزءا منه، بنفس الطريقة التي تصرفت فيها في أوروبا الغربية لعقود طويلة-وهي الطريقة نفسها التي لا تزال تتبعها حتى يومنا هذا: تغليب النقاء على الوحدة، وتغليب الأيديولوجية على المنطق، والبلاغة على السياسة. بينما، في ضوء الوضع الصعب، دعا طرف داخل الحزب الشيوعي البرتغالي إلى تغيير المسار باتجاه جانب حركة الشيوعية الأوروبية، بقي الطرف الآخر عالقا في أسره وامتنانه لاشتراكية الدولة التي تتبناها الكتلة الشرقية. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب على الحزب الشيوعي البرتغالي، والذي عمل بشكل سري على مدى عقود طويلة، أن يفتح فجأة تنظيمه، وأن يطور أنماط سلوك سياسي وعادات تنظيمية قد تجعل المنافسة في الأفكار والأيديولوجيات - أي بعبارة أخرى الديمقراطية الداخلية للحزب - ممكنة. رفض الحزب كل تغيير تنظيمي وسياسي، وتشبث بـ"موسكو" - وهي تهمة ليست بالكامل غير عادلة - لم

يوصل الحزب إلى النجاحات المأمولة في أول تجربة انتخابات حرة في 1975. لقد قللت قيادة الحزب من أهمية ردود فعل المنافسة السياسية، والتي، مع تزايد خطر اتقاد اليسار في أوروبا وأفريقيا، دعت إلى دعم هائل من بلدان أوروبا الغربية الأخرى من أجل محاربة اليسار الراديكالي – وحصلت عليه. في أسبانيا، كان فرانكو يحتضر، وفي إيطاليا، كانت الصراعات السياسية خطيرة، وكان احتمال استيلاء الحزب الشيوعي الإيطالي على السلطة قائما. حتى في فرنسا، كان لا يزال هناك حزب شيوعي فرنسي قوي وعميق الجذور. في أول انتخابات حرة للجمعية الدستورية في 25 نيسان/أبريل 1975، حقق الحزب الشيوعي نتائج مخيبة للآمال بحصوله على 12% من الاصوات.

في الانتخابات التي تلتها، تحسنت نسبة الحزب لتصل إلى 18%، ولكنه وعلى الرغم من ذلك استبعد من المشاركة في الحكومة، وظل مستبعدا منها حتى يومنا هذا. بحلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ نجم الحزب بالأفول. ففي انتخابات 1991، لم يحصل التحالف الديمقراطي الموحد الذي يجمع الحزب الشيوعي وحزب الخضر على أكثر من 8.8% فقط من الأصوات، وبالتالي انخفضت نسبته إلى أقل من حد 10%، ولم يتمكن الحزب بعد ذلك من تجاوز هذا الحد. في انتخابات 1995، حصل الحزب على 8.6% من الأصوات، وفي 1999 حصل على 9%، وفي 2002 حصل على 7%، وفي 2009 حصل على 7.8% وتمكن من الإبقاء على هذه النسبة في انتخابات 2011. وبالتأكيد فإن تراجع نسبة الحزب في 1991 إلى حد 10% كان أيضا نتيجة انهيار جدار برلين وانهيار ما يسمى بالكتلة الشرقية. على النقيض من العديد من الأحزاب الشيوعية الشقيقة الأخرى، كان الحزب الشيوعي البرتغالي قادرا على تحقيق استقرار على مستوى مقبول بالنسبة للوضع في البلاد. ومع ذلك، فإن الأحداث التي جرت في أوروبا في فترة التسعينات لم تقد الحزب لإجراء إعادة توجيه جوهرية.

بعد مناقشات صعبة أحيانا جرت خلال مؤتمر الحزب الخاص الذي عقد في 1990، تم التأكيد على تمسك الحزب بالماركسية-اللينينية، على الرغم من كل التغيرات السياسية. وتم الابقاء على اسم الحزب، واستمر ألفارو كونهال، أشد المدافعين عن التشبث بالمواقف القديمة في منصبه. وفي الوقت الذي سارت فيه الأحزاب الشيوعية الأخرى في غرب وشمال أوروبا - سواء كانت سابقا إصلاحية أم لا - مسار التجديد، وتحطيم هياكل وأنماط التفكير القديمة، تشبث الحزب الشيوعي البرتغالي بعناد بالتقاليد البرنامجية والهيكلية الموروثة من أيام عمله السري. وما زال الحزب حتى هذا اليوم، يعرف الحزب نفسه في برنامجه بأنه "طليعة الطبقة العاملة" وأن

الماركسية-اللينينية هي "الأساس النظري" لأفعاله وأهدافه[5]. وما زال الحزب حتى اليوم يستند إلى مطالب ثورة القرنفل، ويرى في تنفيذها هدف نشاطه السياسي الحالي.

وما زالت البنية الداخلية للحزب حتى اليوم تقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية. وعلى الرغم من عضويته الكبيرة، تعقد مؤتمرات الحزب الوطنية كل أربع سنوات فقط، وعند انعقادها لا يكون صنع القرار الحقيقي بيد المندوبين[6].

مع ذلك، ووفقا لنظامه الأساسي، فمؤتمر الحزب هو الهيئة القيادية للحزب، ويتألف من مندوبين منتخبين يتم اختيارهم في الفروع الإقليمية للحزب بشكل متكافئ مع أرقام عدد العضوية. أعضاء اللجنة المركزية هم تلقائيا مندوبون، كما هو أيضا الحال بالنسبة لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة شباب الحزب. ينتخب المندوبون اللجنة المركزية، والتي ينظر اليها على أنها الهيئة الجماعية التي تقود الحزب بين مؤتمراته. وتتكون من أكثر من 150 عضوا، وتجتمع على الأقل مرة كل أربعة أشهر. لا توجد كوتا جندرية، وتنتخب أمانة عامة مكونة من تسعة أعضاء من بين أعضائها، وأحد أعضائها لمنصب الأمين العام، وهو الممثل الأعلى للحزب.

الجدول 3: النتائج الانتخابية للحزب الشيوعي البرتغالي في الانتخابات الوطنية منذ 1975[7]

سنة الانتخاب	التحالف	النتائج / نسب مئوية	المقاعد
1975	التجمع الدستوري	12.5	30
1976	الحزب الشيوعي البرتغالي	14.5	40
1979	تحالف الشعب الموحد	18.9	47
1980	تحالف الشعب الموحد	16.8	41
1983	تحالف الشعب الموحد	18.2	44
1985	تحالف الشعب الموحد	15.5	38

5. أنظر: برنامج الحزب الشيوعي البرتغالي، http://www.pcp.pt/pcp_programme. ادعاء الحزب بأنه طليعي جاء في الفقرة الرابعة وكذلك ادعى أن مرتكزاته النظرية هي الماركسية-اللينينية.
6. بعد فترة وجيزة من ثورة القرنفل، كان يقال أن عدد أعضاء الحزب أكثر من 150 ألف. وتشير التقارير الحالية إلى أن عدد أعضائه أقل من 100 ألف عضو. ومع ذلك، لا توجد إحصاءات موثوقة ومتاحة للجمهور. يرسل الحزب 1200 مندوب تقريبا لمؤتمر الحزب الوطني والذي يعقد كل أربع سنوات.
7. أول تحالف شارك فيه الحزب الشيوعي البرتغالي كان اسمه تحالف الشعب الموحد.

1987	التحالف الديمقراطي الموحد	12.1	31
1991	التحالف الديمقراطي الموحد	8.8	17
1995	التحالف الديمقراطي الموحد	8.6	15
1999	التحالف الديمقراطي الموحد	9.0	17
2002	التحالف الديمقراطي الموحد	7.0	12
2005	التحالف الديمقراطي الموحد	7.6	14
2009	التحالف الديمقراطي الموحد	7.8	15
2011	التحالف الديمقراطي الموحد	7.9	16

تُركز سياسة الحزب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على تأميم السياسة والاقتصاد. ويرفض الحزب الشيوعي تماما النموذج الحالي للتكامل الأوروبي، بما في ذلك اليورو. في السياسة الخارجية والعسكرية، يرفض الحزب مشاركة البرتغال في أي من التحالفات، وهو بالتالي يدعو إلى انسحابها من حلف شمال الأطلسي. من حيث السياسة الاقتصادية، عمل الحزب بالتأكيد على تكييف محتواه البرنامجي على مدى العشرين سنة الماضية، وهو يفضل اليوم النظام الاقتصادي المختلط، بحيث تكون الصناعات الرئيسية مثل الطاقة والاتصالات والخدمات العامة تحت سيطرة الدولة. وما زالت المعاقل الرئيسية للحزب حتى يومنا هذا الفلاحين من ألينتيخو في جنوب البلاد، حيث بدأت منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي الإقطاعيات الكبيرة تهيمن مرة أخرى، وحيث ليس للكنيسة أي تأثير يذكر. أما المعقل الآخر للحزب فهو بين العمال الصناعيين في البلاد، في الحزام الصناعي حول لشبونة[8]، على الرغم من التراجع الحاد في أعداد هؤلاء العمال منذ التسعينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من العزلة السياسية التي مر بها الحزب على الصعيد الوطني بحلول موعد الانتخابات لأول مرة سنة 1975، وعلى الصعيد الدولي بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية وغيرها من الأحزاب الشيوعية الأخرى خلال مرحلتهم الإصلاحية الأولى في السبعينيات من القرن الماضي، ولكن بصفة خاصة بعد 1990، عندما كان الحزب متشبثا بقوة بالمواقف الأيديولوجية الأرثوذكسية السوفييتية، حتى في ذلك الحين

8. انظر: Joaquim Aguiar: Partidos, Eleicoes, DinamicaPolitica (1975-1991), in: Analise Social, 1994, 14, p.196.

وعلى الرغم من كل شيء " أثبت الحزب الشيوعي البرتغالي أنه حزب أقل مناهضة للنظام من مناهضة الحكومة. و.بطريقة مماثلة للحزب الشيوعي الفرنسي في السبعينيات من القرن الماضي، قام بدور المدافع عن عامة الشعب من خلال قيامه بدور المتحدث باسم المهمشين والجماعات الراديكالية في العملية السياسية الرسمية، وبالتالي راقب ووجّه قدراتهم على زعزعة الاستقرار. وهكذا، فإن الحزب الشيوعي البرتغالي ساهم، بشكل ينطوي على تناقض ظاهري، في إضفاء شرعية أكبر على النظام الذي رفض برنامجه وخطابه، بدلا من نزع الشرعية عنه[9]".

قد يفسر هذا التقييم أيضا السبب وراء عدم اقتراب حركة الاحتجاج الشبابية الحالية باتجاه الحزب الشيوعي وسبب رؤيتها له باعتباره جزءا من النظام السياسي التقليدي. في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ظهر حزب يساري إضافي في البلاد، وهو كتلة اليسار؛ وأصبح هذا الحزب اليوم حزبا راسخا في النظام السياسي البرتغالي.

■ كتلة اليسار

جاء تأسيس كتلة اليسار البرتغالية نتيجة الواقع الذي كانت تعيشه أحزاب اليسار الراديكالية في البرتغال مع اقتراب حلول قرن جديد. أولا، لقد ثبت أن الحزب الشيوعي البرتغالي بعد أكثر من عقدين من الزمن، وكما هو موضح أعلاه، أنه غير قادر على تأسيس نفسه كقوة سياسية حقيقية في الطيف الحزبي للبلاد، مما أدى إلى عزلته الذاتية على العديد من المستويات، خارجيا وداخليا. لم يكن هيكله التنظيمي، ولا برنامجه السياسي ولا ثقافته السياسية، قادرين على استقطاب أعضاء أو ناخبين جدد. ولم يلحظ الحزب بالكامل تقريبا الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت خلال المرحلة القصيرة ولكن الحيوية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وإمكاناتها السياسية ومطالبها. ولم يتعامل الحزب أيضا كما ينبغي مع التغييرات الهيكلية للعمل والطبقة العاملة البرتغالية، خصوصا بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (في منتصف الثمانينات). خلال نفس الفترة، فشل الحزب أيضا في تمثيل أو دمج المطالب والمصالح السياسية لليسار الراديكالي.

ثانيا، مع بداية التسعينيات، رأت الأحزاب الصغيرة، ومعظمها مجموعات وأحزاب يسارية راديكالية، أن الوقت قد حان للتحرك. فهذه الأحزاب كانت

9. انظر: ثوماس برونو / أليكس ماكلويد: السياسة في البرتغال المعاصر، بولدر 1986، ص 56.

قد هُمشت أوعُزلت من قبل النظام السياسي والمجتمع بشكل عام على مدى أعوام طويلة، وهي ظاهرة واضحة في جميع أنحاء أوروبا بالنسبة للجماعات الراديكالية اليسارية الصغيرة. في ضوء هذا التاريخ وتجاربهم الخاصة في الفشل، كانت نوايا قدامى الذين أسسوا كتلة اليسار إنشاء حزب من نوع جديد من شأنه أن يوحد الخبرات الإيجابية التي مر بها الكثيرون في الحركات الاجتماعية الجديدة. كانت تقاليد النضال السياسي لليسار في البرتغال المرتكزات التاريخية لتأسيس حزب يساري جديد من ناحية، ومن دون تشويه إلى المستقبل من ناحية أخرى. وكان الهدف هو توفير وسيلة لليسار البرتغالي للخروج من هيمنة الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي في الطيف الحزبي لفترة ما بعد الثورة.

في 1999، قررت أربعة أحزاب تجميع قواها في منظمة جديدة. هذه الأحزب هي: الحزب الاشتراكي الثوري، الفرع البرتغالي للتروتسكية الدولية الرابعة عشر، واتحاد الشعب الديمقراطي، وهو حزب ماركسي ثوري دعم تاريخيا الماوية وفيما بعد النموذج الألباني؛ الحزب الماوي لإعادة بناء البروليتاريا؛ وحركة بوليتيكا XXI، وهي مجموعة تتألف أساسا من أعضاء الحزب الشيوعي البرتغالي السابقين الذين تركوا الحزب في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. لم تكن كتلة اليسار، التنظيم الجديد، في نظر الأعضاء المؤسسين مجرد ائتلاف سياسي من المجموعات المشاركة فيه، وإنما حزبا جديدا منفصلا تماما. ومن أجل تمييز نفسها، خصوصا عن الحزب الشيوعي، تم التأكيد بقوة على الديمقراطية الداخلية للحزب. كما وصيغ نظامها الأساسي بطريقة تؤكد على إمكانية التعايش بين مختلف الاتجاهات والمنابر السياسية[10]. وعلاوة على ذلك، لم يكن الحزب يريد أن يصبح "مجموع الأحزاب المؤسسة له"، حتى تنظيميا[11]. خلافا لحالة اندماج حزبي اليسار الألمانيين، حزب "الخيار البديل: عمل وعدالة اجتماعية" (WASG) والحزب الديمقراطي الاشتراكي (PDS) التي حدثت بعد ثماني سنوات من تأسيس كتلة اليسار، الاتفاق الذي تم التوصل اليه وقت اندماج الأحزاب البرتغالية الأربعة نصّ على أن يكون أكثر من نصف أعضاء الهيئات القيادية من غير الأعضاء السابقين في أي من المنظمات الأربعة السابقة. بهذه الطريقة، يتم تجنب الصراع المستمر على قيادة الحزب بين المجموعات المؤسسة - الأمر الواضح جدا في حزب اليسار الألماني.

10. أنظر: خوسيه سويرو: كتلة اليسار وإعادة تأسيس اليسار الجديد في البرتغال، في: كورنيليا هيلدبراندت / بيرجيت دايبر. (محرران): اليسار في أوروبا، برلين 2009، ص 135.
11. المرجع نفسه.

من حيث المضمون والبرنامج، حاولت كتلة اليسار سد الفجوة بين اليسار الجديد والأحزاب التقليدية وهما الحزب الشيوعي البرتغالي والحزبالاشتراكي. فإذا ما نظرنا إلى الطيف الحزبي البرتغالي من اليمين إلى اليسار، يمكن وضع كتلة اليسار ما بين الحزب الشيوعي البرتغالي على الحافة اليسرى للمقياس والحزبالاشتراكي في منتصفه. حاولت كتلة اليسار بشكل علني، ولا تزال تحاول، استقطاب أعضاء الجناح اليساري للحزب الاشتراكي. وكان رد فعل بعضهم إيجابيا وانضموا إلى الكتلة، في حين بقي أعضاء آخرون في الحزب الاشتراكي، ولكنهم الآن يرون في هذا الحزب اليساري حليفا يتنامى تأثيره داخل البرلمان وخارجه. وهذا قد أدى إلى تنامي تأثير الاشتراكيين اليساريين داخل الحزب الاشتراكي حتى وإن لم يصبحوا حتى يومنا هذا أقلية مهيمنة، ناهيك عن أغلبية داخل الحزب الاشتراكي. تحاول كتلة اليسار ربط نضالات العمال التاريخية بالنضالات الجديدة ضد التمييز الجنسي والعنصري، وتنظر إلى نفسها باعتبارها تشكيلا إيكولوجيا ومناهضا للرأسمالية والذي يفهم الاشتراكية بأنها النضال ضد جميع أنواع الظلم. هذه "الهوية الأيديولوجية للكتلة"، كما يقول خوسيه سويرو، "جاءت من برنامج للحاضر، وليس من أي نقاش حول الماضي أو حول النقاء الأيديولوجي[12]". ويتجلى "برنامج الحاضر" هذا في تحليل شامل للتدفقات المالية والاقتصادية المعولمة، وتأثيرها على البرتغال والاتحاد الأوروبي.

تنظيميا وعمليا، وكذلك برمجيا وثقافيا، كانت كتلة اليسار منذ البداية على النقيض من كل من الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الاشتراكي على حد سواء. وحقيقة أنها كانت تسعى إلى أن تكون نوعا جديدا من الأحزاب يظهر في حقيقة أنها وإن كانت حزبا مسجلا قانونيا، فإنها كانت ترى نفسها كحركة وكحزب في ذات الوقت. كما أن المنظمات الأربعة التي أطلقت تأسيسها قانونيا لا تزال موجودة. استراتيجيا، يشبه الحزب أحزاب اليسار المتجددة أو الأحزاب الشيوعية السابقة في أوروبا الغربية والشمالية. في مقال طويل حول استراتيجية الأحزاب اليسارية التي جرى إصلاحها في شمال أوروبا قبل عدة سنوات، وصفت هذه العملية على النحو التالي: "مع اعتماد نهج سياسي بيئي مستدام، كان اليسار الاسكندنافي قادرا على جذب شرائح جديدة من السكان والتي كانت ما تزال ترفض الأحزاب الشيوعية. وفي ضوء التغيرات الهيكلية الاجتماعية الحالية والانحلال المتزايد للبيئة التقليدية للعمال، عوضت هذه القطاعات، التي تمتد بعيدا في البرجوازية الليبرالية، على الأقل من الناحية الكمية،

12. المرجع نفسه.

عـن فقـدان الدعـم للأحـزاب الشـيوعية في أوسـاط البروليتاريـا الكلاسـيكية، بـل وفتحـت لهـا أيضـا منافـذ جديـدة في المجتمـع. كان المثقفـون والحـركات الاجتماعيـة الجديـدة موضوعـات بينـة لإصـلاح الأحـزاب اليسـارية في أوروبـا[13]".

كانـت كتلـة اليسـار قـد حـضرت نفسـها أيضـا لمثـل هـذا النهـج الاسـتراتيجي. تبلـغ أعـمار غالبيـة أعضائهـا مـا بـين 40-50 سـنة ومعظمهـم هـم مـن الحاصلـين عـلى التعليـم العـالي. أمـا المهـن الأكـثر شـيوعا بينهـم فهـي التعليـم والمحامـاة والطـب والصحافـة والفـن والعمـل كموظفـين في الجامعـات. لـذا فلـدى الكتلـة صيـت بأنهـا كتلـة المثقفـين[14].

منـذ تأسيسـها في 1999، شـهدت كتلـة اليسـار نمـوا سريعـا في تأييـد الناخبـين لهـا وكانـت نتيجـة 2011 أول انتكاسـة لهـا. لكـن هـذا النمـو في العضويـة توقـف عنـد عـدد 4000 عضـو. لذلـك، فـإن كتلـة اليسـار هـي إلى حـد بعيـد الأقـل عضويـة في البرلمـان البرتغـالي. ولـدى الكتلـة عـدة مئـات مـن المستشـارين المحليـين، وعضويـن في البرلمـان الأوروبـي[15] - كـما هـو حـال الحـزب الشـيوعي البرتغـالي – وهـما عضـوان مـن أعضـاء المجموعـة الكونفدراليـة لاتحـاد اليسـار الأوروبـي واليساريين الخـضر الاسـكندنافيين(GUE / NGL). في نفـس الوقـت، فكتلـة اليسـار هـي أيضـا عضـو في كل مـن حـزب اليسـار الأوروبـي (EL) وتحالـف اليسـار الأوروبـي المناهـض للرأسـمالية (EAL). مـن حيـث المضمـون البرنامجـي والاسـتراتيجية أيضـا، لا يجـب أن يكـون هـذا الأمـر ممكنـا، وإنمـا هـو تعبـير عـن التعايـش المتسـاوي بـين مختلـف الاتجاهـات داخـل الحـزب. وفيـما يتعلـق بنتائـج الانتخابـات، شـهد الحـزب لمـدة عقـد مـن الزمـن دعـما متزايـدا وحصـة أكـبر مـن الأصـوات. وفي أول مشـاركة لـه في انتخابـات 1999، حصـل عـلى 2.4% مـن الأصـوات. وبمـا أن البرلمـان البرتغـالي لا يتطلـب حصـول الحـزب عـلى عتبـة الحـد الأدنى للتمثيـل، كان الحـزب قـادرا عـلى الحصـول عـلى مقعديـن في الجمعيـة الوطنيـة الجمهوريـة. في سـنة 2002، حصـل الحـزب عـلى 2.8% مـن الأصـوات، وفي 2005 ارتفعـت النسـبة لتصـل إلى 6.4%. أمـا في الانتخابـات البرلمانيـة السـابقة التـي جـرت في 2009، فقـد حصـل الحـزب عـلى 9.8% مـن الأصـوات، وبالتـالي تجـاوز لأول مـرة نسـبة الحـزب الشـيوعي البرتغـالي، الـذي حصـل عـلى 7.8% في 2011. ولكـن الحـزب شـهد انتكاسـة حـادة في انتخابـات 2011، وتراجـع مسـتوى التأييـد لـه إلى مسـتوى يمكـن القـول بأنـه يعتـبر واقعيـا.

13. دومينـك هيليـغ، Vereinigte oder vereinte Linke? Vereinigung der Linken stößt an ihre Grenzen [A unified or a united left? Unification of the left reaches its limits], in: "Z" - Zeitschrift Marxist-ische Erneuerung, No. 75/9, 2008, p. 60.

14. أنظر: هيلموت إتينغر: معلومات عن المؤتمر الخامس عشر لكتلة اليسار، برلين 2005، ص 2.

15. بالأساس كان هناك ثلاثة ولكن واحدا منهم ترك الحزب في 2011.

مؤتمـر الحـزب، الـذي يجتمـع مـرة كل سـنة، هـو أعـلى هيئـة في الحـزب. ويقـوم المندوبـون الـ 600، والمعينـون وفقـا لقـوة المنظـمات الإقليميـة المعنيـة، بانتخـاب لجنـة تنفيذيـة كبـيرة كل سـنتين، وهيئـة قياديـة صغـيرة، ورئيـس، بحيـث تـوكل إليهـم مهمـة إدارة الحـزب بـين مؤتمراتـه. عـلى عكـس الحـزب الشـيوعي، لا تعمـل اللجنـة التنفيذيـة كجهـاز جماعـي، لـذا تكـون مواقـف الأقليـة ممكنـة.

الجـدول 4: نتائج كتلة اليسـار في الانتخابات الوطنية منذ 1999

سنة الانتخابات	التحالف	النتائج (نسب مئوية)	المقاعد
1999	الانتخابات الأوروبـية	1.7	0
1999	الانتخابات البرلمانية	2.4	2
2002	الانتخابات البرلمانية	2.7	2
2004	الانتخابات الأوروبـية	4.9	1
2005	الانتخابات البرلمانية	6.5	8
2009	الانتخابات الأوروبـية	10.7	2
2009	الانتخابات البرلمانية	9.8	16
2011	الانتخابات البرلمانية	5.19	8

النظـام الحزبي البرتغالي

مـن أجـل أن نكـون أكـثر قـدرة عـلى تصنيـف تأثـير وفاعليـة الحزبيـين اليسـاريين في البرتغـال، مـن المفيـد تفحّـص النظـام الانتخـابي والحـزبي في البـلاد. ومـا هـو مثـير للاهتـمام خصوصـا هنـا هـو التطـور الـذي حـدث بعـد نصـف قـرن مـن الديكتاتوريـة في البرتغـال. حتـى التغييـر الدسـتوري لأول مـرة سـنة 1982، كان البرلمـان يسـمى "برلمانـا بـدون أي هيبـة[16]". فلـم تصبـح الجمعيـة الوطنيـة الجمهوريـة برلمانـا حقيقيـا يشـارك في النقـاش والعمـل التشريعـي إلا مـع مـع الانتقـال مـن النظـام شـبه الرئـاسي الـذي جـاء بعـد ثـورة القرنفـل إلى النظـام البرلمـاني كامـل العضويـة. أمـا سـابقا، فـكان البرلمـان والحكومـة يخضعـان بشـدة للرئيـس. وفي الفـترة مـا بـين 1976 و1982، كان عـلى الأحـزاب الممثلـة في البرلمـان مرغمـة توجيـه نشـاطها بقـوة أكـبر خـارج البرلمـان. هنـا، تفـرد الحـزب الشـيوعي

16. أنظر: برونو/ماكلويد، مرجع سابق.

بميـزة، لأنـه حتـى في عهـد أول حكومـة ضمـت جميـع الأحـزاب في 1974، كان يـرى أن تركيـز نشـاطه لا يجـب أن يكـون في الحكومـة، وإنمـا بـين أوسـاط العـمال والفلاحـين البرتغاليـين.

في سـنة 1982 مـع التوسـع في حقـوق البرلمـان ومجلـس الـوزراء مقارنـة مـع حقـوق الرئيـس، الـذي احتفـظ بوظيفـة "التمثيـل" فقـط، تـم إضفـاء صفـة الاحترافيـة عـلى عمـل البرلمـان. وتجـري الانتخابـات في البرتغـال باتبـاع نظـام التمثيـل النسـبي، مـع وجـود 230 مقعـدا في البرلمـان الوطنـي "الجمعيـة الوطنيـة للجمهوريـة". تنسـق المجموعـات البرلمانيـة في الجمعيـة عمـل ممثليهـا وتراقبـه بحـزم شـديد، بحيـث يسـود انضبـاط حزبـي صـارم[17]. ولا يتبـع النظـام الانتخـابي عتبـة الحـد الأدنى. ومـا زال قـادة المجموعـات البرلمانيـة حتـى هـذا اليـوم يحـددون مـاذا الـذي يجـب لأعضائهـم أن يقولـوه، ويقومـون أيضـا بتحريـر خطبهـم. بموجـب الدسـتور، يتـم انتخـاب البرلمـان كل أربـع سـنوات. ولكـن نظـرا لوجـود عـدد كبـير مـن حكومـات الأقليـة التـي كانـت موجـودة منـذ 1974، كان صعبـا جـدا عـلى أيـة حكومـة مـن الحكومـات أن تنهـي فصـلا تشريعيـا كامـلا. "حتـى سـنة 1987، شـهدت البرتغـال درجـة عاليـة نسـبيا مـن عـدم الاسـتقرار الحكومـي. خـلال هـذه الفـترة، كانـت هنـاك عـشر حكومـات متوسـط عمـر كل منهـا 13 شـهرا[18]". حتـى أن بعـض هـذه الحكومـات لم يسـتمر أكـثر مـن أسـابيع قليلـة فقـط. في سـنة 1987 فقـط اسـتطاع حـزب واحـد، وهـو الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي، أن يحصـل عـلى أغلبيـة مطلقـة في الانتخابـات، وأن يحكـم بمفـرده لفـترة تشريعيـة كاملـة حتـى 1991. اسـتطاع الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي تحـت قيـادة كافاكـو سـيلفا أن يكـرر هـذا النجـاح في انتخابـات 1991، ومـن ثـم البقـاء في السـلطة لفـترة ولايـة أخـرى مدتهـا أربـع سـنوات حتـى 1995. ويرجـع سـبب عـدم الاسـتقرار في النظـام السـياسي بالنسـبة لاسـتمرارية الحكومـات إلى حقيقـة أن أيـا مـن الأحـزاب لم تكـن قـادرة عـلى الحصـول عـلى أغلبيـة مطلقـة أو عـلى تشـكيل تحالـف مسـتقر حتـى نهايـة الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي.

في النظـام الحـزبي البرتغـالي، كان الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي بشـكل خـاص هـو الذي أخذ دورا معتـدلا. فمـن جانـب، نجـح هـذا الحـزب في بعـض الأحيـان في الدخـول في تحالفـات مـا قبـل انتخابيـة أو في ائتـلاف مـع حـزب الوسـط الديمقراطـي الاجتماعـي المسـيحي- حـزب الشـعب، ومـن جانـب آخـر، في عقـد اتفاقـات مـع الحـزب الاشـتراكي لتحالفـات أو

17. أنظـر: فولفغانـغ مـيركل / فولكـر سـتيل: النظـام السـياسي في البرتغـال، في: فولفغانـغ إسـماير: الأنظمـة السياسـية في أوروبـا الغربيـة، أوبـلادن 2003، ص. 659.

18. أنظر المرجع السابق، ص 661.

للتعايش مع حكومات الأقلية. في 1991، عندما رشح الزعيم الاشتراكي الرئيس ماريو سواريز (Mário Soares) نفسه للانتخابات، لم يرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي مرشحا من بين أعضائه آخذا بالاعتبار "التعاون الجيد" بين الحزبين. وبعد بضعة أشهر، فاز سيلفا (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) في الانتخابات البرلمانية وأعيد انتخابه رئيسا للوزراء. عمل سواريس وسيلفا معا بشكل وثيق لسنوات، وإلى حد كبير بدون صراع. ولكن الحزب الاشتراكي أيضا دخل بتحالفات مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي أو اعتمد على دعمه في حكومات الأقلية. ومع ذلك، لم تستمر مثل هذه الترتيبات بين الطرفين طويلا، لأن كليهما كانا منذ الثمانينيات يتنافسان على أصوات ناخبي ما يسمى الوسط السياسي[19]. ورفض الحزب الاشتراكي دائما التحالف أو التعايش مع الحزب الشيوعي البرتغالي، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هذا الأخير يرى نفسه حزبا مناهضا للنظام.

على الرغم من النظام شبه الرئاسي الذي ساد في الفترة بين 1976 و 1982، أعطيت الأحزاب دورا محوريا في "تمثيل المصالح المجتمعية" بموجب دستور 1976.النظام الحزبي البرتغالي كما يظهر اليوم كان قد ظهر بالفعل في وقت انتخابات الجمعية الدستورية لسنة 1975. وتراجع استقطاب النظام بقوة في الفترة ما بين 1980 و 1990، مع التراجع المستمر في شعبية كل من الحزبين على كلا الطرفين، الحزب الشيوعي البرتغالي وحزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي - حزب الشعب. إضافة إلى ذلك، لا يمكن اعتبار أي من الحزبين مناهضا للنظام، على الرغم من رؤيتهما لنفسيهما بأنهما كذلك. في حالة الحزب الشيوعي البرتغالي، فقد شرحنا سابقا الحجج التي تدعم هذه المقولة، وينطبق الشيء نفسه إلى حد كبير على حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب. على الرغم من أنه في بداية المرحلة الديمقراطية الأولى في البرتغال، دخل عدد من المؤيدين السابقين للسالازار أو كايتانو في صفوفه، كان لهذا أيضا تأثير على استيعاب القدرة على زعزعة نظام النخب القديمة إلى درجة معينة.

على عكس نظيره الأسباني، يعكس النظام الحزبي البرتغالي تناقض بنى المجتمع البرتغالي على طول خطوط اجتماعية واقتصادية بقوة أكبر بكثير من الخطوط العرقية واللغوية. على الرغم من أن بُنى الصراع الاجتماعي يتم تعزيزها بعوامل محددة إقليميا، وهذا صحيح إلى درجة أقل بكثير مما هو عليه في البلاد الأيبيرية

19. راجع. اليكس ماكلويد: الأحزاب وتوطيد الديمقراطية في البرتغال.ظهور النظام ثنائي الحزب المهيمن، في: ديان إيثر: الانتقال الديمقراطي وتوطيد في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، لوس أنجلوس 1990، ص. 165.

المجاورة. بعد ثورة 1974، وخلال عملية التحول الديمقراطي، رفضت مطالب تقسيم البلاد إلى أقاليم، لا إصلاح للاستادو نوفو[20]، وبالتالي لم يتم تقسيم البرتغال إلى أقاليم وبقيت البلاد دولة وحدوية[21]. علاوة على ذلك، فإن حضور الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية والعلمانية ليس بقوة ما هو عليه في أسبانيا، وهو آخذ في التراجع أيضا. مع ذلك، كان تأثيره في عملية عزل اليسار السياسي في البرتغال لا يستهان به، وبالتالي لا ينبغي التقليل من شأنه.

على الرغم من أن النظام الحزبي البرتغالي كان له بالفعل هيكله الحالي في الوقت الذي جرت فيه أول انتخابات حرة سنة 1975، إلا أنه لا يمكن اعتبار أن هذا النظام قد أصبح راسخا حتى نهاية الثمانينيات. بالنسبة للتشرذم والاستقطاب والتقلب، وهي المؤشرات الثلاثة للتقييم العام للنظام الحزبي، تعكس نظم الأحزاب البرتغالية المتوسط الأوروبي الغربي من حيث وتيرة الانتخابات المبكرة وعدد حكومات الأقلية. في البرتغال كما في أماكن أخرى، كان من الصعب اقتحام النظام الحزبي "الجامد" - مع استثنائين: الأول هو حزب الاحتجاج المسمى بحزب التجديد الديمقراطي الذي تأسس في 1985 على يد الرئيس أنطونيو رامالهو ايانس (António Ramalho Eanes)، والذي حصل بشكل مفاجئ على 18% من الأصوات وبعد فترة وجيزة شكل ائتلافا مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي. ومع ذلك، فإنه سرعان ما اختفى مرة أخرى، وانخفضت نسبته إلى 4.9% في 1987 واختفى تماما من البرلمان في 1991.

حدث التصدع الثاني في طيف الأحزاب البرتغالية "الجامد" مع تأسيس كتلة اليسار والنجاحات الانتخابية اللاحقة التي حققها في 1999. خلافا لذلك، في الوقت الذي تم فيه التخلي عن تحالف جميع الأحزاب في 1975، أخذ نظام الأحزاب البرتغالي مسار معظم الأحزاب الموجودة في بلدان أوروبا الغربية، والتي، كقاعدة عامة، يوجد فيها أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في البرلمان، تغطي مجموعة كاملة من الطيف السياسي من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. بالتالي كان ظهور نظام الأحزاب البرتغالية على النموذج الأوروبي الغربي خطوة أخرى نحو تراجع الهياكل الثورية ومطالب

20. راجع. ستيفان ريث / هيلموت ويتلبرغر: اتحاد القوميين: مسار البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، وموقفها في النقاش النهائي، في: Auslandsinformationen der Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS)، 3،2003، ص . 36

21. على الرغم من صدور القانون الخاص بتقسيم الأقاليم في 1991، إلا أنه لم يتم تنفيذه. فشل الإستفتاء حول هذه القضية في 1998 بسبب المشاركة غير الكافية. حشد الحزب الديمقراطي الإشتراكي وحزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي- حزب الشعب ضد قانون الأقاليم ودعمه الحزب الإشتراكي والحزب الشيوعي من أجل زيادة التأثير السياسي لمعاقلهم الإقليمية.

عام 1974.فهذا النظام فضّل بشكل خاص الحزبيين الوسطيين وهما الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي الاشتراكي. ولم يكن الحزبان فقط هما المستفيدين ولكنهما كانا أيضا المنفذين لعملية إضفاء هذا الطابع المؤسسي، والذيكان مدعوما إلى حد كبير من قبل عائلته الأوروبية، الديمقراطيون الاشتراكيون، على الأقل في حالة الحزب الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي. خارجيا، كان لظهور عدد قليل من الأحزاب الجديدة، وبالتالي أيضا دمج النخب القديمة في الحقبة الجديدة إثباتا للاستقرار، وتأكيدا للحلفاء بأن البرتغال لن يدخل مسار الدول الاشتراكية[22]. محليا، ظهور ودعم هذا النظام السياسي على وجه التحديد، مع إلغاء المجلس الثوري واتساع خيارات التحالف بين الأحزاب، جنبا إلى جنب مع عزل الطرف السياسي اليساري، أكد أن الإنجازات والعديد من الأفكار اليسارية بشأن مستقبل البرتغال والتي جاءت إلى حيز الوجود أثناء الثورة لن يتم ترحيلها إلى العهد الجديد. وبالتالي، فإن النظام السياسي لا يعمل فقط على ترسيخ نفسه، بل أيضا على تطبيع نفسه. وسرعان ما اختفت منظمات صغيرة تقع في المقام الأول على هامش اليسار من الطيف الحزبي، وحرم البعض الآخر بشكل دائم من إمكانية المشاركة السياسية. وهذا أيضا جانب من جوانب الطبيعة "الجامدة" للنظام الحزبي.*

■ حزبان بدون وجود يسار قوي

في استجابة لدعوة تأسيس كتلة اليسار، حاول الحزب الشيوعي البرتغالي تصوير المدافعين عن هذه الكتلة بأنهم لا يتمتعون بالمصداقية. فحقيقة أن من بين مؤسسي الحزب الجديد أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي لم يكن العامل الوحيد لتعزيز العداء المتبادل بين الحزبين. فقد عزز هذا العداء أيضا كتلة اليسار في نفسها، لأنها أشارت صراحة إلى أشكال تنظيمها الديمقراطي فيرسم الحدود بينها وبين الحزب الشيوعي. في نظر قيادة الحزب الشيوعي البرتغالي، كان النهج الاشتراكي الديمقراطي لكتلة اليسار وشروطها الأساسية المجتمعية المزعومة بشكل خاص، تشكل انحرافا عن المثل العليا لنضال المقاومة الشيوعية وثورة القرنفل. لسنوات، كان التعاون بين الحزبين غير وارد على الإطلاق. لم تكن عدم ثقة الحزب الشيوعي بكتلة اليسار نابعة فقط من ظهور منافس محتمل عند الحافة اليسرى من الطيف الحزب، ولكن أيضا انفتاح كتلة اليسار تجاه الحزب الاشتراكي. في دراسته عن الحزب، وصف

22. على سبيل المثال، نشرت مجلة دير شبيغل الاسبوعية الألمانية يوم 2 يونيو 1979 قصة تحت عنوان: "أمة الناتو البرتغال الشيوعية"

سـوويرو (Soeiro) اسـتراتيجية الكتلـة قائـلا: "إن تعريـف اسـتراتيجية تدخـل الكتلـة ... فيـما يتعلـق بقضايـا محـددة هـي أنهـا تتميـز بسياسـة الاندمـاج مـع أولئـك الذيـن كانـوا غـير راضـين عـن الحـزب الاشـتراكي والسياسـات الليبراليـة الجديـدة لخوسـيه سـقراطيس، والذيـن كانـوا ينتقـدون الأغلبيـة المطلقـة للحـزب الاشـتراكي[23]".

وفي حـين رفضـت كتلـة اليسـار باسـتمرار الدخـول في ائتـلاف مـع الحـزب الاشـتراكي مـا لم يغـير مسـاره، كانـت هنـاك أصـوات داخـل الكتلـة تقـول باسـتمرار بإمكانيـة التعايـش مـع حكومـة أقليـة يقودهـا الحزبالاشـتراكي[24]. وعـلاوة عـلى ذلـك، أدى دعـم كتلـة اليسـار المبـاشر للجنـاح اليسـاري في الحـزب الاشـتراكي أيضـا إلى مضاربـات واسـتنكارات قويـة غـير صحيحـة. في الواقـع، فـإن كتلـة اليسـار تنتهـج اسـتراتيجية فسـخ الجنـاح اليسـاري للحـزب الاشـتراكي بهـدف تعزيـز كتلتهـا. حتـى الانتخابـات التـي جـرت في 5 حزيـران/ يونيـو 2011، كانـت فـرص الكتلـة في القيـام بذلـك ليسـت سـيئة. وجميـع محـاولات التعـاون بـين أعضـاء الجنـاح اليسـاري في الحـزب الاشـتراكي وكتلـة اليسـار ترتبـط بإسـم اليسـاري في الحـزب الاشـتراكي اليسـاري مانويـل أليغـري[25]. ويبـدو أن بعـد الهزيمـة الكارثيـة لكتلـة اليسـار والحـزب الاشـتراكي في الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة وضعـت كل هـذه الأفـكار في الانتظـار. قـد يبـدو الأمـر محـيرا، ولكـن هزيمـة حكومـة الأقليـة الاشـتراكية تحـت رئيـس الـوزراء سـقراطيس قـد أدت أيضـا إلى إضعـاف الجنـاح اليسـاري في الحـزب الاشـتراكي، والـذي ليـس لديـه الآن سـوى عـدد قليـل مـن الأعضـاء في البرلمـان.

يمكـن اعتبـار أن موضعـة حـزب يسـاري إصلاحـي المنحـى إلى جانـب حـزب شـيوعي ثـوري مـن جهـة، وحـزب اشـتراكي ذو نزعـة ديمقراطيـة اشـتراكية مـن جهـة أخـرى، في الوقـت الراهـن، قـد بـاء بالفشـل. فمـن الواضـح أن الناخبـين قـد فقـدوا الثقـة بـأن إصـلاح البـلاد سـيأتي مـن اليسـار، وهـو أمـر ربمـا يرجـع أساسـا إلى أعـمال الحـزب الاشـتراكي. ومثـل هـذه التجـارب هـي مألوفـة جـدا في الأحـزاب اليسـارية الاشـتراكية أوالديمقراطيـة كتلـك الموجـودة في ألمانيـا أو إيطاليـا.

ومـع ذلـك، فبالنسـبة للعلاقـة بـين الحـزب الشـيوعي وكتلـة اليسـار، كانـت هنـاك تغـيرات إيجابيـة في الأشـهر التـي أدت إلى انتخابـات 2011. عـلى الرغـم مـن أن كتلـة اليسـار لا تـزال تحمـل موقفـا نقديـا للغايـة تجـاه قيـادة الحـزب الشـيوعي، فقـد كثفـت اتصالاتهـا مـن أجـل "إصـلاح" الجنـاح الشـيوعي للحـزب، والـذي هـو موجـود بالتأكيـد. فعـلى

23. أنظر: خوسيه سوويرو، مرجع سابق، ص 136.

24. أنظر: دومينيك هيليغ: الإشتراكيون يريدون شركاء، في Neues Deutschland ،أيلول / سبتمبر، 30، 2009.

25. أنظر: دومينيك هيليغ: خريف ساخن ينتظر البرتغال، في: Neues Deutschland ،أيلول / سبتمبر 7، 2010.

سبيل المثال، نظمت كتلة اليسار منتدى حول مسألة الخدمات العامة في البرتغال شارك فيه إلى جانب أليغري وماريو كارفالو دا سيلفا الذي ينتمي إلى الاتجاه نفسه، وهو زعيم اتحاد العمال البرتغالي الكونفدرالي (CGTP) أكبر جمعية نقابية برتغالية، وعضو في الحزب الشيوعي البرتغالي. وينتقد كارفاليو بنفسه كثيراالقيادة الأرثوذكسية والأسلوب السياسي لحزبه[26]. ومثل هذه الأنشطة تعزز تصريحات قيادي كتلة اليسار والتي تعني بأنهم يهتمون "بعملية عميقة لإيجاد تعريف جديد للمشهد السياسي وإعادة توجيه اليسار[27]".

وبالتالي، وعلى الرغم من جميع التحفظات، استطاع اليساريون الأعضاء في الحزب الاشتراكي، وكتلة اليسار والحزب الشيوعي البرتغالي أن يعبئوا الناس معا في الاحتجاجات التي جرت على نطاق أوروبا ضد قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، خريف 2010، وأن يتعاونوا في تحالفات. على الرغم من ذلك، ظل رفض الحزب الشيوعي البرتغالي لاستراتيجية وسياسة كتلة اليسار من جهة، وانتقادات كتلة اليسار للسياسة التقليدية للحزب الشيوعي من جهة أخرى على حاله بشكل واضح ودون أي تغيير. من ناحية أخرى، لم يصبح الجناح اليساري في الحزب الاشتراكي حتى الآن على استعداد للتخلي عن الحزب لصالح مشروع حزب اشتراكي يساري جديد في الوقت نفسه، رفضت قيادة الحزب الاشتراكي بشدة أي تعاون مع كتلة اليسار على أساس فرضية تغيير سياسي بالطبع من جانبها. بالتالي، تتجلى مأساة الأحزاب اليسارية البرتغالية أساسا في عدم وجود التضامن والرغبة في التعاون مع بعضها البعض. على الرغم من أن الحزب الشيوعي البرتغالي وكتلة اليسار معا يجمعان ما يقارب من 13% من أصوات للبرلمان البرتغالي - وقبل الانتخابات الأخيرة، أكثر من 20% - ما زال تعميق التعاون بين هذين الحزبين غير وارد. فباستطاعة تحالف يساري برلماني مشترك بمثل هذاالحجم أن يتحدى الحكومة اليمينية الجديدة بفاعلية أكبر وأن يمارس عليها ضغوطا كبيرة أكثر من أي وقت مضى. فالهجمات التي يشنها كل من الحزب الشيوعي وكتلة اليسار على بعضهما البعض بسبب المنافسة المفترضة على أصوات الناخبين لا لزوم لها على الإطلاق على ما يبدو وهي أيضا غير مبررة، في ضوء حقيقة أن النتائج الانتخابية للحزب الشيوعي لم تشهد أي إنخفاض على الإطلاق بسبب تأسيس كتلة اليسار . فمنذ 1991، حافظ الحزب الشيوعي على مستوى ثابت نسبيا من تأييد الناخبين، سواء من حيث النسبة المئوية وكذلك من حيث الأرقام المطلقة. أما كتلة اليسار، من ناحية أخرى، فقد نجحت في جذب

26. أنظر: خوسيه سوويرو، مرجع سابق، ص 137.
27. مصدر سابق.

واستبقاء مجموعات من الناخبين اليساريين ومجموعات الناخبين الريفيين اليساريين والليبراليين، وهي مجموعات، نظرا للأسباب التي أوردناه أعلاه، لا يمكن للحزب الشيوعي الوصول إليها. ومع ذلك، فالصراعات بين اليسار والاقتتال الداخلي لا يحد فقط من إمكانية الضغط على الحزب الاشتراكي لتغيير سياساته والابتعاد عن أية فكرة ائتلاف نظري مع اليمين، ولكنه أيضا وعلى المدى البعيد يميل إلى زعزعة احتجاجات وإضرابات العاملين والشباب في البرتغال[28].

وكنتيجة لهذاالجدل العقيم، قد يستمر اليسار الراديكالي في التهالك وسيكون صعبا عليه أن يناضل ضد النيوليبرالية، وضد تفكيك الدولة الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الظالمة. وقد يواجه أيضا صعوبة البقاء في خضّم هذا النضال، وفي النجاح في تنفيذ رؤى بديلة للبرتغال. ومرة أخرى، يتنازل اليسار عن فرص للهيمنة السياسية والثقافية، على الرغم من قوته الاجتماعية والانتخابية. ففشله في السنوات التي تلت ثورة القرنفل متعدد الأوجه، ولا يمكن وصفه بعبارات بسيطة. مع ذلك، يمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الفشل: أولا، يمكن العثور على أسباب ضعف اليسار الراديكالي في البرتغال في بنيته، كما ذكرنا أعلاه فيما يتعلق بالحزب الشيوعي البرتغالي. ثانيا، أصبحت البرتغال، بعد أحداث 1974، الموقع البديل للكفاح المنظم، وبالتالي خضعت لتأثير كبير من الخارج. ثالثا، إضفاء الطابع المؤسسي لنمط النظام السياسي الأوروبي الغربي "الجامد"، والذي ما زال مهيمنا حتى يومنا هذا، والذي وجه أولا ثم قتل هوية الحركة الشعبية للعصر الثوري، وكذلك سحق "الدستور الثوري" لسنة 1976، منع إقامة الجمهورية الاشتراكية البرتغالية، وبالتالي من وجود يسار قوي. وقد نفذت التعديلات الدستورية وشرعت القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذت في الثمانينيات من القرن الماضي التي مررتها أحزاب الوسط بالتحالف مع مؤسسات النخبة القديمة من الدكتاتورية. ولقد عمل التعديل الدستوري في 1989 بشكل خاص على تفويض سيادة الدولة إلى أيدي قلة من النخبة الاقتصادية النيوليبرالية.

28. أنظر: دومينك هيليغ، واحد، اثنان أم جمع من ثلاثة؟ في: Neues Deutschland، القسم الخاص في نهاية الاسبوع عن تقاطع الأحمر-الأحمر-الأخضر، 9 أيلول/أكتوبر، 2010.

اليسار الأسباني المتحد

دومينيك هيليغ

مقدمة

لا تصف هذه الورقة حزبا واحدا بل تحالفا من الأحزاب، وهو التحالف اليساري الأسباني المعروف باسم اليسار المتحد، حزب "إزكويردا يونيدا" (Izquierda Unida/IU).الذي على الرغم من كونه حزبا أسبانيا مرخصا بشكل رسمي منذ 1992، إلا أنه "مجرد" حاضنة وطنية لعدد كبير من الأحزاب اليسارية والشيوعية والبيئية المنتشرة في مختلف مناطق البلاد. هذه المجموعة المتنوعة تجعل التحليل العلمي لليسار في أسبانيا صعبا للغاية.

ضمن حزب اليسار المتحد، يعد الحزب الشيوعي الإسباني المنظمة الوحيدة في صميم الموضوع لأنه يمتلك قاعدة وطنية في حين أن الأحزاب الأخرى الأعضاء هي ذات جذور إقليمية. لهذا السبب، فإن هذا التحليل سيتفحص الجوانب التالية: أولا، الحزب الشيوعي الأسباني، باعتباره أكبر قوة جماهيرية ووطنية منظمة في اليسار المتحد؛ وثانيا، الهياكل والتطورات الأخيرة، ونتائج اليسار المتحد كمنظمة حاضنة في الانتخابات؛ وثالثا، تاريخ البلاد؛ ورابعا، النظام الانتخابي الأسباني الذي يؤثر على اليسار المتحد وموقعه داخل النظام البرلماني إلى درجة غريبة.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار المشهد السياسي الأسباني الذي نشأ عن ديكتاتورية فرانكو الفاشية التي استمرت حتى 1975، والذي تميز منذ ذلك الحين، وبعد أول انتخابات حرة جرت في سنة 1977، بدرجة كبيرة من الجهوية وفي النهاية أيضا بدرجة كبيرة من الاستقطاب بين كتلتين سياسيتين رئيسيتين. أولى هذه الكتل هي حزب العمال الاشتراكي الأسباني، والثانية هي الحزب الشعبي المحافظ والكاثوليكي بشدة. بينهما، وعلى الهوامش السياسية لكل منهما، هناك أيضا عدد من التشكيلات والأحزاب السياسية الصغيرة. ومع ذلك، فإن الجهوية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الشديدة في أسبانيا قد حابت حتى يومنا هذا ظهور الأحزاب الجهوية على يمين ويسار الطيف الحزبي. ومع ذلك، منذ الانتخابات

الوطنيـة التـي جـرت في مطلـع الألفيـة الجديـدة، كان هنـاك تركـز واضـح في الكتلتـين وتقـارب كبـير بـين نتائجهـما، مـما يـؤدي إلى ظهـور نظـام الحزبـين. وقـد تعـزز هـذا التقـارب خـلال الانتخابـات الأخـيرة التـي جـرت في شـهر تشريـن ثـاني /نوفمـبر مـن سـنة 2011.

■ الحزب الشيوعي في أسبانيا: لمحة تاريخية

بـدأ تاريـخ الحـزب الشـيوعي الأسـباني، كـما هـو حـال العديـد مـن الأحـزاب في البلـدان الأوروبـية الأخـرى، خـلال العشرينيـات مـن القـرن المـاضي، نتيجـة النزاعـات الداخليـة بـين الديمقراطيـة الاجتماعيـة، والأحـزاب العماليـة. في 15 نيسـان/ ابريـل سـنة 1920، تـم تأسـيس الحـزب الشـيوعي الأسـباني مـن منظمـة شـباب حـزب العـمال الاشـتراكي. في نفـس الوقـت، حـاول بعـض أعضـاء هـذا الحـزب تحريكـه نحـو التعـاون مـع الأمميـة الشـيوعية - ولكـن دون جـدوى، حيـث انضـم حـزب العـمال الاشـتراكي الأسـباني إلى الاتحـاد الأممـي للأحـزاب الاشـتراكية، وهـي مجموعـة وسـيطة بـين الأمميـة الاشـتراكية والأمميـة الشـيوعية. بنـاء عليـه، انسـحب أنصـار الأمميـة الشـيوعية، وفي 13 نيسـان/ ابريـل مـن سـنة 1921 أسسـوا حـزب العـمال الشـيوعي الأسـباني. اندمـج هـذان الحزبـان الشـيوعيان الجديـدان، الحـزب الشـيوعي الأسـباني وحـزب العـمال الشـيوعي الأسـباني في 14 تشريـن ثـاني / نوفمـبر مـن سـنة 1921، لتشـكيل الحـزب الشـيوعي الأسـباني.

في نهايـة العشرينيـات مـن القـرن المـاضي، أصبـح للتوجـه المـوالي للاتحـاد السـوفييتي اليـد العليـا في الحـزب الـذي كان لا يـزال صغـيرا جـدا، مـما أدى إلى المزيـد مـن الانقسـامات والاسـتقالات. عندمـا تـم إعـلان الجمهوريـة الأسـبانية الثانيـة في سـنة 1931، كان الحـزب في حالـة عزلـة؛ وكانـت صراعاتـه الداخليـة قـد أوصلتـه إلى حافـة الانهيـار. عـلى الرغـم مـن ذلـك، تمكـن الشـيوعيون بعـد عامـين مـن الفـوز بمقاعـد في البرلمـان الأسـباني.

في الفـترة التاليـة، شـارك الحـزب الشـيوعي الأسـباني بنشـاط في الانتفاضـات العماليـة في المحافظـات والتـي بـدأت في سـنة 1934، وفي سـنة 1936 انضـم إلى الجبهـة الشعبـية لخـوض الانتخابـات. فـازت الجبهـة الشعبـية ذات التوجـه اليسـاري بأغلبيـة برلمانيـة في الانتخابـات التـي تلـت ذلـك، ولكـن فقـط بفـارق ضئيـل جـدا. أمـا خـلال الحـرب الأهليـة الأسـبانية 1936-1939، جـذب الحـزب الشـيوعي العديـد مـن الأعضـاء الجـدد، وارتفعـت

عضويته لتصل إلى 200 ألف عضو[1]، معظمهم كانو يقاتلون إلى جانب الجبهة الشعبية التي يهيمن عليها الاتحاد السوفييتي. مع سحق الجمهورية، تم حظر الحزب الشيوعي وتعرض أعضاؤه والمتعاطفين معه للاضطهاد والتعذيب والقتل في ظل ديكتاتورية فرانكو. ذهب العديد إلى المنفى، وخاصة إلى الاتحاد السوفييتي وفرنسا. وحتى إضفاء الصفة القانونية عليه من جديد في 9 نيسان 1977، عمل الحزب بصورة غير قانونية من مقراته في الخارج[2].

وفي أول انتخابات حرة جرت في سنة 1977، استطاع الحزب، والذي تمكن مرة ثانية حتى ذلك التاريخ أن ينظم 200 ألف عضو، أن يحصل على 9.4% من الأصوات، وأن يفوز بعشرين مقعدا في مجلس النواب. في ذلك الوقت، كان الحزب لا يزال في تحالف مع حزب العمال الاشتراكي في ما يسمى بـ "التنسيق الديمقراطي"، في مواجهة ممثلي النظام القديم. في الانتخابات التي تلتها سنة 1979، استطاع الحزب أن يرفع نسبة أصواته لتصل إلى 10.8% وأن يحتل 24 مقعدا في المجلس.

في هذا البحث قسمنا تاريخ الحزب الشيوعي في أسبانيا إلى خمس مراحل، وهو تعديل أضفناه على تصنيف راينر شولتز (Rainer Schultz)، الذي حدد أربع مراحل[3]:

المرحلة الأولى: من الانفصال عن الحزب الاشتراكي وحتى تأسيس الحزب الشيوعي الأسباني.

المرحلة الثانية: الحرب الأهلية الأسبانية وتأسيس الحزب الشيوعي الأسباني.

لمرحلة الثالثة: مرحلة اللاشرعية والتوجه نحو الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي.

المرحلة الرابعة: الاعتراف الرسمي بالحزب وقبوله بالملكية الدستورية.

المرحلة الخامسة: التحول الاشتراكي وإنشاء تحالفات جديدة.

1. راجع. أندرياس بومر: ما وراء جبال البرانس: النظم الحزبية والصراعات المجتمعية في أسبانيا والبرتغال، في: أولريش إيبث / جيرد ميلكه، الصراعات المجتمعية في النظم الحزبية، دراسات قطرية وإقليمية، فيسبادن عام 2001، ص. 144.
2. المرجع نفسه.
3. راجع. دراسة لمؤسسة روزا لوكسمبورغ - راينر شولتز: الأحزاب اليسارية الديمقراطية في أسبانيا: الملامح والتطور، يناير 2003، ص. 4.

منذ ستينيات القرن الماضي، بدأ الحزب الشيوعي بتقديم نفسه على نحو متزايد على أنه حزب معتدل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى احتمالية إضفاء الشرعية عليه، الأمر الذي تحقق على أرض الواقع سنة 1977[4]. وفي حين أسفرت الاستراتيجية الجديدة بالفعل عن بعض النجاحات، كما انعكست في انتخابات 1979، إلا أنها قد ولدت أيضا نزاعات حزبية داخلية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الحزب مع الاتحاد السوفييتي. في نهاية المطاف، حرر الحزب نفسه من الحزب الشيوعي السوفييتي، واتجه نحو النموذج الشيوعي الأوروبي وتقبل النظام البرلماني الديمقراطي في أسبانيا[5]. وفي انتخابات سنة 1982 انخفضت أصواته لتصل إلى 4.1% فقط من الأصوات، وفاز بأربعة مقاعد. واصلت هياكل الحزب المركزية الوقوف في طريق انفتاحه السياسي والبرنامجي، وفي طريق إعادة توجيهه نحو الشيوعية الأوروبية. ومع ذلك، يمكن إرجاع أحد أسباب خسارة الحزب في انتخابات 1982 بالتأكيد إلى الاستقطاب في المبارزة السياسية بين الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي.

■ التحول الاشتراكي في 1982

في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أسس الحزب الاشتراكي نفسه كبديل لحزب اتحاد الوسط الديمقراطي الحاكم، وهو حزب وسطي- يميني برجوازي والذي كان ممسكا بالسلطة حتى ذلك الحين. من خلال رفع قضية دخول أسبانيا في حلف شمال الأطلسي في 1982، وهي مسألة لا تحظى بشعبية، كشعار في حملته، والوعد بإجراء استفتاء حول انسحاب البلاد من الحلف في حال الفوز في الانتخابات، فاقم الحزب الاشتراكي الأزمة مع حزب اتحاد الوسط. في انتخابات تشرين أول/ أكتوبر، فاز الاشتراكيون بأغلبية مطلقة، وكانوا قادرين على الحكم دون انقطاع حتى سنة 1996. مع الدخول في الاتحاد الأوروبي سنة 1986، شهدت أسبانيا طفرة نمو اقتصادي كبيرة، والتي غالبا ما تقارن في الأدبيات بمرحلة "المعجزة الاقتصادية" ما بعد الحرب في ألمانيا. جلبت هذه المعجزة الاقتصادية الأسبانية معها تغييرات كبيرة في التوجه السياسي والسلوك الاجتماعي والتوجه الثقافي.

4. راجع. فريد لوبيز: الدولة البرجوازية وصعود الديمقراطية الاجتماعية في أسبانيا، في: رونالد شيلكوت وآخرون. الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. دراسات مقارنة: أسبانيا والبرتغال واليونان، نيويورك 1990، ص 17-72، 53-54.

5. راجع. ماريتا مولر: الأحزاب السياسية في أسبانيا: الصراعات الداخلية والسلوك الانتخابي، ساربروكن 1994، ص 46 والصفحات التالية.

لم يكن لدى اليسار الراديكالي، أو بكلمات أخرى الأحزاب والحركات على يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، سوى عدد قليل من الإجابات على العولمة المتزايدة للتطورات الاقتصادية والمالية. وقد أدت إعانات صندوق المفوضية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقا) للهيكلة إلى حلّ البروليتاريا الكلاسيكية في أسبانيا، الأمر ذو الآثار بعيدة المدى، مما جعل الحزب الشيوعي يخسر جزءا كبيرا من قاعدته. كما أدت سياسات الخصخصة النيوليبرالية التي اتبعها الحزب الاشتراكي الحاكم، كجزء من استراتيجيته المسماة "الديمقراطية الاجتماعية الجديدة"، والاحتجاجات المتواصلة ضد العضوية في الناتو إلى إعادة توجيه الحزب؛ وفي نفس الوقت، أعاد اليسار الراديكالي أيضا بناء نفسه من جديد. قبل انتخابات سنة 1982، كان الحزب الاشتراكي قد غيرموقفه بشأن عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي. وبعد انضمام أسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة سنة 1986، تم بالفعل إجراء الاستفتاء الذي وعد به في الحملة الانتخابية سنة 1982 حول عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي، ولكن فجأة كان الحزب الاشتراكي مع البقاء في التحالف. في الاستفتاء، صوتت أغلبية بسيطة من الناخبين 52% لصالح حلف الأطلسي.

الاحتجاجات ضد منظمة حلف شمال الأطلسي وتأسيس اليسار المتحد

اليسار المتحد هو اليوم أهم حزب يساري راديكالي في أسبانيا. بدأ الحزب ليس كحزب بل كتحالف انتخابي فضفاض، جمعته مسألة عضوية أسبانيا في حلف شمال الأطلسي. على الرغم من أن أسبانيا كانت قد قدمت منذ سنة 1950 قواعد عسكرية للولايات المتحدة، وبالتالي استطاعت تحرير نفسها من العزلة الدولية المفروضة على الدكتاتورية بسبب علاقاتها مع دول المحور المهزومة، إلا أن دخول أسبانيا إلى حلف شمال الأطلسي في 1982، في الوقت الذي تجدد فيه اشتعال الحرب الباردة بسبب التسلح النووي الهجومي لإدارة ريغان، كان نقلة نوعية للديمقراطية الأسبانية الشابة. بعد انتخابات سنة 1982، أصيب الكثير من الناخبين بخيبة أمل من الحزب الاشتراكي، وتحولوا بعيدا عنه، ونشطوا بعد ذلك في حركات المواطنين والأحزاب اليسارية الأخرى المعارضة لعضوية أسبانيا في الناتو. وعلى الرغم من خسارة تحالف اليسار العريض لاستفتاء سنة 1986، استطاع تحالف سياسي جديد على يسار الحزب الاشتراكي من تأسيس نفسه حول مسألة حلف شمال الأطلسي. فمن "منبر المواطنين لانسحاب أسبانيا من حلف شمال الأطلسي"، تشكل تحالف انتخابي يساري للانتخابات البرلمانية لسنة 1986 والمعروف باسم منبر اليسار المتحد،

والـذي فـاز بنسـبة 4.6% مـن الأصـوات وبسـبعة مقاعـد[6]. في الانتخابـات المحليـة لسـنة 1987، زاد التحالـف الانتخـابي مـن أصواتـه لتصـل إلى 7.18%، وعززهـا لتصـل إلى 9.07% في الانتخابـات الوطنيـة التـي جـرت سـنة 1989، والتـي ترجمـت بحصولـه عـلى 17 مقعـدا في مجلـس النـواب. أخـيرا، في 1992، تـم تسـجيل اليسـار المتحـد رسـميا كحـزب.

الأحزاب الثمانية المؤسسـة لليسار المتحد هي[7]:

- الحزب الشـيوعي في أسبانيا،
- الحزب الشـيوعي لشعوب أسبانيا (PCPE)،
- حزب العمل الاشتراكي،
- اليسار الجمهوري،
- الاتحاد التقدمي،
- الحزب الكارلي،
- الحزب الإنساني،
- الوحدة الجماعية لعمال الأندلس / كتلة يسـارية أندلسـية.

وبالتـالي، فـإن اليسـار المتحـد هـو في المقـام الأول تحالـف مـن الأحـزاب، إذ أنـه عـلى الرغـم مـن حقيقـة أنـه مسـجل كحـزب سـياسي في حـد ذاتـه، وينشـط علنـا، إلا أن المنظـمات الأعضـاء والأحـزاب المكونـة لـه مـا زالـت تحتفـظ باسـتقلالها الرسـمي والقانـوني والتنظيمـي والسـياسي. وقـد أدى هـذا الواقـع مـرارا وتكـرارا إلى وجـود توتـرات بـين المنظـمات الأعضـاء، وخاصـة فيـما يتعلـق بترشـيح القوائـم الانتخابيـة، وإدارة المـوارد الماليـة لليسـار المتحـد، وتحديـد التوجـه البرنامجـي للتحالـف.

6. راجـع. خـوان لينـز، خوسـيه رامـون مونتـيرو: النظـم الحزبيـة في أسبانيا.الانقسـامات القديمـة والحديثـة، في: لـوري كارفونـن، شـتاين كونلـه: النظـم الحزبيـة ومراجعـة اصطفـاف الناخبـين الأحـلاف، لنـدن ونيويـورك 2001، ص 163 ومـا يليها.

7. ومـع ذلـك، انسـحب جميـع الأعضـاء المؤسسـين باسـتثناء الحـزب الشـيوعي الأسـباني والوحـدة الجماعيـة مـن اليسـار المتحـد في الفـترة مـا بـين عامـي 1987 و 2001. ومـع ذلـك، ومنـذ ذلـك الحـين انضـم العديـد مـن الجماعـات الإقليميـة والمحليـة الصغـيرة، بمـا في ذلـك الكاتالونيـة المتحـدة واليسـار البديـل، واليسـار البديـل - الفضـاء التروتسـكي البديـل، والوحـدة الجماعيـة، والمجموعـات الأمميـة الرابعـة التروتسـكية الصغـيرة، والوضـوح الجديـد، وحـزب العـمال الثوريـين وحـزب العـمال الثـوري / اليسـار الثـوري.

الهيئة العليا لليسار المتحد هي الجمعية الاتحادية (مؤتمر الحزب)، الذي ينتخب المجلس السياسي الاتحادي، وهو مجلس مكون من مائة عضو ويدير المنظمة بين مؤتمرات الحزب. بدوره يقوم المجلس بانتخاب المكتب التنفيذي، الذي يرأسه المنسق العام، الذي يشغل منصب الناطق باسم اليسار المتحد. وعلاوة على ذلك، ينقسم الحزب إلى 17 منظمة إقليمية، تنفذ سياسته محليا، بالتوازي مع المنظمات الإقليمية للأحزاب الأعضاء في اليسار المتحد في تلك المناطق. منذ تأسيسه، حاول اليسار المتحد تعزيز مكانته التعددية، والانفتاح على منتقدي العولمة والحركات الاجتماعية الجديدة، وأن يكون نشطا كجزء من الحركة النقدية للعولمة في أسبانيا في مختلف المحافل الاجتماعية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني والأوروبي والعالمي. في التقرير السابع عشر للجمعية الاتحادية لليسار المتحد في ديسمبر 2003، جاء بوضوح أن اليسار المتحد يدعو صراحة إلى الاشتراكية، ويريد مجتمعا يتسم بـ "المشاركة، والنقد وبديلا للنموذج السائد[8]".

من وجهة نظر الأعضاء، يشمل هذا السلمية، والمواقف البيئية وتحرير المرأة. وعلاوة على ذلك، يدعم الحزب وضع حد أدنى للأجور يساوي 1100 يورو في الشهر، وأسبوع عمل من 35 ساعة، وفرض ضريبة على البنوك نسبتها 35%، وحد أدنى مقداره 800 يورو في الشهر لمعاشات التقاعد، وقانون إجهاض لأجل محدد، وإصلاح النظام الانتخابي[9].

يتم الحفاظ على علاقات الحزب مع النقابات من قبل الحزب الشيوعي الأسباني في المقام الأول، والذي يرتبط تاريخيا ارتباطا وثيقا مع أكبر نقابة في البلاد، وهي نقابة اللجان العمالية. منذ المؤتمر النقابي الذي عقد كانون الثاني/ ديسمبر لسنة 2008، جرى إحياء تأثير الحزب الشيوعي الأسباني على النقابات، والذي انخفض بشكل حاد مع نهاية القرن الماضي، والذي جرى فيه انتخاب أجناسيو فرناندیز توكسو (Ignacio Fernández Toxo) زعيما للنقابة. على الرغم من أن اللجنة التنفيذية لنقابة اللجان العمالية تتكون من 90% من أعضاء الحزب الشيوعي الأسباني إلا أن 50% فقط من أعضاء النقابات البالغ عددهم 300 ألف هم من مؤيدي أو ناخبي الحزب أو اليسار المتحد[10].

8. ازكويردا يونيدا: قرار الجمعية الاتحادية السابع عشر لليسار المتحد في كانون الأول/ ديسمبر 2003،ص. 3، http://www1.izquierda-unida.es، تمت زيارته في 19 كانون الثاني / يناير 2009.

9. راجع. باولا كياكولي (Paola Giaculli) الانتخابات البرلمانية في أسبانيا، في: DIE LINKE الدولية، يوليو 2008.

10. راجع. هارالد باريوس: النظام السياسي في أسبانيا، في: فولفغانغ اسماير، الأنظمة السياسية في أوروبا الغربية، الطبعة الثالثة Opladen 2003، ص. 634.

إن حقيقة أن الحزب الشيوعي الأسباني قرر في وقت مبكر من سنة 1986 التعاون في تشكيل اليسار المتحد كتحالف انتخابي، وفي نهاية المطاف إلى تحويل هذا التحالف إلى حزب، قد خففت من وطأة انهيار المعسكر الشرقي بالنسبة للحزب. في الواقع، تم تجاوز النتائج الجيدة جدا للتحالف الانتخابي في الانتخابات البرلمانية لسنة 1989 في سنة 1993 مع حصوله على 9.55% من الأصوات و18 مقعدا، وفي سنة 1996، فاز اليسار المتحد بـ 10.54% من الأصوات و21 مقعدا في مجلس النواب. ومع ذلك، لم يتمكن التحالف من الحفاظ على هذه النتيجة الممتازة في الانتخابات الوطنية التي تلت ذلك في السنوات 2000 و2004 و2008. ولم يتمكن الحزب مرة أخرى من زيادة عدد أصواته إلا سنة 2011. وسنتحدث في المزيد حول هذا الموضوع لاحقا.

الجدول 1: نتائج اليسار الموحد في الانتخابات: البرلمان الأوروبي ومجلس النواب، 1986-2009[11]

الانتخابات	الأصوات	النسبة المئوية
مجلس النواب، 1986	935504	4.63
البرلمان الأوروبي، 1987	1110830	5.25
مجلس النواب، 1989	1858588	9.07
البرلمان الأوروبي، 1989	961742	6.06
مجلس النواب، 1993	2253722	9.55
البرلمان الأوروبي، 1994	2497671	13.44
مجلس النواب، 1996	2639774	10.54
البرلمان الأوروبي، 1999	1221566	5.77
مجلس النواب، 2000	1263043	5.45
مجلس النواب، 2004	1284081	4.96
البرلمان الأوروبي، 2004	643136	4.15
مجلس النواب، 2008	969946	3.77
البرلمان الأوروبي، 2009*	588248	3.71

*في الانتخابات الأوروبية في عام 1119، شكل اليسار المتحد تحالفا مرة أخرى مع مبادرة الحزب الكتالوني من أجل كتالونيا / الخضر وفاز بمقعدين في البرلمان. ويجلس ويلي ماير بليت، واحد من أعضاء البرلمان الأوروبي عن اليسار المتحد مع الكتلة البرلمانية لليسار الموحد والخضر ببلدان الشمال GUE / NGL في البرلمان الأوروبي ويجلس عضو المبادرة من أجل كاتالونيا الآخر تقليديا مع مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي.

بالتوازي مع عدم النجاح الانتخابي للحزب حتى سنة 2011، تزايدت الخلافات السياسية والاستراتيجية والبرنامجية داخل اليسار المتحد. بعد الانتخابات البرلمانية الوطنية المخيبة للآمال في سنة 2008، بدأ الحزب الشيوعي الأسباني، الذي طالما كان في موقف دفاعي داخل التحالف، وكان متحفظا بعض الشيء، بالمطالبة مرة أخرى بنفوذ أكبر في الهيئات القيادية لليسار المتحد. خلال الدورة البرلمانية 2004-2008، دعم اليسار المتحد حكومة الأقلية لحزب العمال الاشتراكي الأسباني بقيادة خوسيه ثاباتيرو

11. المصدر: على سبيل المثال Elecciones a Cortes Generales, in: http://www.generales2008.mir.es, accessed January 19, 2009, and supplemented

(José Zapatero)، ولكن كان من الصعب عليه الدفع باتجاه تنفيذ أي من سياساته. ومن العوامل الأساسية وراء النتائج الانتخابية الهزيلة لليسار المتحد في سنتي 2008 و2009، هو حقيقة أنه في عدد من القضايا الرئيسية الهامة بالنسبة لليسار المتحد، كان الحزب الاشتراكي يتحالف مع الحزب الشعبي المعارض. وكان العامل الآخر هو استراتيجية الحزب الاشتراكي الانتخابية والتي دعت الناخبين كي "لا يضيعوا أصواتهم"، أو "التصويت لمخاوفهم" من انتصار الجناح اليميني.

حتى قبل الجمعية الاتحادية بتاريخ 15-16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، أعلن المنسق العام لليسار المتحد غاسبار لامازاريس (Gaspar Llamazares) انسحابه من قيادة الحزب بسبب المفاهيم الاستراتيجية المتباينة داخل اليسار المتحد والخلافات المستمرة. تلك الجمعية، التي اتسمت بصراعات سياسية قوية، كانت قادرة على انتخاب مكتب تنفيذي جديد، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق على منسق عام جديد. أخيرا، يوم 14 ديسمبر، انتخب أعضاء المكتب التنفيذي لليسار المتحد كايو لارا (Cayo Lara)، العضو في الحزب الشيوعي الأسباني ليكون المنسق العام الجديد لليسار المتحد. قام كايو لارا بعد ذلك بحل التحالف الاستراتيجي الذي دخله سلفه لامازاريس مع الحزب الاشتراكي الحاكم، وبدأ التأكيد على استقلالية اليسار المتحد مرة أخرى. يبدو أن نجاح اليسار المتحد في الانتخابات الإقليمية والبرلمانية سنة 2011 قد أكد صحة هذه الاستراتيجية. لذا كان لارا بالتالي قادرا على تعزيز موقفه في اليسار المتحد، وهو الآن أكثر من أي وقت مضى زعيم الحزب بلا منازع.

■ الأنشطة الدولية لليسار المتحد

حتى خلال مرحلته الأولى، كان اليسار المتحد نشطا دوليا، وشارك في تشكيل الهياكل الأوروبية المختلفة لليسار الراديكالي. منذ الانتخابات الأوروبية في سنة 1989، احتل اليسار المتحد مقاعدا في البرلمان الأوروبي، وكان عضوا مؤسسا للكتلة البرلمانية لليسار الموحد والخضر ببلدان الشمال. واليسار المتحد هو أيضا واحد من الأحزاب المؤسسة لمنتدى اليسار الأوروبي الجديد، الذي تأسس في مدريد سنة 1991 كمساحة للحوار وتبادل الرأي بين الأحزاب اليسارية. في 2004، أصبح اليسار المتحد من الأعضاء المؤسسين لحزب اليسار الأوروبي في روما. بالإضافة إلى اليسار المتحد، فإن الحزبين العضوين فيه وهما حزب اليسار المتحد والبديل لكتالونيا، والحزب الشيوعي الأسباني، هما أيضا عضوان بصفتهما الحزبية في اليسار الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن اليسار المتحد نفسه، والعديد من الأحزاب الأعضاء فيه، هم أيضا أعضاء

في اليسار الأوروبي المناهض للرأسمالية (EAL)[12]. برمجيا، ينظر اليسار المتحد إلى عملية التكامل الأوروبي بشكل إيجابي، ويرى المستوى الأوروبي باعتباره منطقة ممتدة للعمل السياسي اليساري. ومع ذلك، ينظر الحزب إلى الهيكل الحالي للاتحاد الأوروبي نظرة نقدية، لا سيما بسبب العجز الاجتماعي والديمقراطي والبيئي والاقتصادي الضخم للسياسة الحالية للاتحاد الأوروبي. لذا يدعو اليسار المتحد لتوسيع حقوق البرلمان الأوروبي. وبالإضافة لذلك، فإنه يفضل الدستور الأوروبي، ولكنه بعد ذلك رفض بشدة التصديق على معاهدة لشبونة. في مجلة "يوروباروت" (Europarot)، كتب عضو اليسار المتحد السابق بيدرو مارسيت (Pedro Marset) يقول: "نحن مقتنعون بأن أوروبا النيو ليبرالية التي نشأت عن معاهدة ماستريخت يجب تنقيحها. في نفس الوقت، فإن العقود الاجتماعية بهدف الوصول إلى العمالة الكاملة وتعزيز الخدمات العامة يجب أن تدمج في المعاهدات. وهذا يتطلب إلغاء استقلالية البنك المركزي الأوروبي، وإلغاء معاهدة الاستقرار. ونحن نؤمن بأن الدستور الأوروبي المستقبلي يجب أن يحمي الحقوق الديمقراطية للمواطنين[13].

■ خطوط الصراع داخل اليسار المتحد بعد انتخابات 2008 و 2009

تسببت النتائج المتواضعة لانتخابات مجلس النواب سنة 2008 بصراعات مستمرة داخل اليسار المتحد خرجت إلى العلن. وكانت أطراف النزاع الرئيسية في الصراع الاستراتيجي على السلطة داخل الحزب هما الحزب الشيوعي والمنسق العام لليسار المتحد غاسبار لامازاريس. انتقد الحزب الشيوعي الأسباني في المقام الأول استراتيجية لامازاريس في التحرك للتقارب مع الحزب الاشتراكي خلال أول حكومة أقلية لرئيس الوزراء ثاباتيرو. خلال الأشهر بين الانتخابات التي جرت في آذار/ مارس 2008 ومؤتمر اليسار المتحد الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، تركز الصراع في المقام الأول على انتخاب المندوبين الثمانمائة في الجمعية الاتحادية للتحالف. وأُثيراتهام بأن أرقام العضوية قد تم التلاعب بها في المناطق من أجل توفير المزيد من المندوبين لجمعية 2008 الاتحادية[14]. لأول مرة في تاريخ اليسار المتحد، تم فحص أرقام العضوية تحت إشراف المكتب التنفيذي، وتم تحديثها. كشفت الأرقام الأولى الحالة البائسة للحزب. في سنة 2007، كان لدى اليسار المتحد رسميا قبل انعقاد جمعيته الاتحادية

12. تشمل الأحزاب الأعضاء في اليسار الأسباني المناهض للرأسمالية اليسار المتحد، البديل اليساري المتحد، والفضاء البديل.

13. بيدرو مارسيت، اليسار المتحد في أسبانيا، في: يوروباروت 2003/15، تشرين أول /أكتوبر 2003، ص. 7.

14. راجع. خوانما روميرو: الانتهاء من عد أعضاء اليسار المتحد ينتهي باقتتال داخلي، في: بوبليكو، 26 تموز/ يوليو 2008.

الثامنة عشر 78 ألف عضو، والآن، في سنة 2008، يكاد هذا العدد بالكاد يصل إلى 50 ألفا. هنا بدأت الأطراف ذات الميول المختلفة في الأحزاب باتهام بعضها البعض بالتلاعب. والحقيقة هي أنه منذ نهاية ديكتاتورية فرانكو، عانى الحزب من خسائر فادحة في العضوية. في 1977، كان عدد أعضاء الحزب الشيوعي الأسباني، وفقا لإحصاءاته 200 ألف عضو، بقي منهم أقل من ثلث هذا العدد في سنة 2008. ومرة أخرى، ووفقا لأرقام الحزب نفسه، كان عدد أعضاء الحزب الذين هم أعضاء في اليسار المتحد 20 ألفا من أصل 50 ألفا هم أعضاء اليسار المتحد. لم تكن هناك إحصاءات عضوية مفصلة تحتوي على معلومات مثل نسبة النساء أو الوضع المهني أو التعليمي للأعضاء. كما ولا توجد أيضا أرقام يمكن الاعتماد عليها حول تطور عضوية الحزب الشيوعي أو اليسار المتحد في الفترة الممتدة ما بين اكتساب الحزب صفة الشرعية سنة 1977 وحتى 2010. الأرقام الوحيدة المتاحة الآن هي تلك القليلة التي يقدمها أنطونيو إلورزا (Antonio Elorza) في ورقته "الشيوعية في أسبانيا: إعادة الإعمار وراء قناع"، في كتاب باتريك موريو (Patrick Moreau) "الأحزاب الشيوعية ومرحلة ما بعد الشيوعية في أوروبا"، ولكن ولأنه لا يقتبس أي مصادر، فيجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر.

الجدول 2: تطور عضوية الحزب الشيوعي الأسباني وفقا لأنطونيو إلورزا[15]

السنة	أرقام عضوية الحزب الشيوعي الأسباني
1978-1977	201.000
1979	153.000
1980	132.000
1981	112.000
1984	68.000
1987	62.500
1991	37.000
1994	34.000

15. بالألمانية: Antonio Elzora: Kommunismus in Spanien: Wiederaufbau hinter einer Maske, in: Patrick Moreau (ed.): Der Kommunismus in Westeuropa. Niedergang oder Mutation, Hans-Seidel-Stiftung, Olzog-Verlag, Landsberg am Lech, 1998, p. 179, Table 2

الجـدول 3: إحصاءات العضوية ومندوبـي الجمعيـة الاتحادية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2008[16]

الإقليم	الأعضاء	المندوبون
جاليسيا	697	18
أستورياس	4602	66
كانتابريا	178	15
إقليم الباسك	1877	39
كاستليو وليون	2001	32
لاريوجا	132	13
نافار	550	21
كاتالونيا	3.704	70
إكستريمادورا	465	21
مدريد	10264	110
أراجون	897	23
فالنسيا	3413	46
الأندلس	16429	160
كاستيلا لا مانشا	1299	28
مورسيا	852	23
سبتة	40	5
مليلية	2383	10
جزر الكناري	481	14
جزر البليار	477	20
الوفود الاجنبية		
منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو		40
بلجيكا		5
فرنسا		5
لوكسمبورغ	5	
السويد		5
سويسرا		5
الإجمالي	50801	799

16. راجع. روميرو، مرجع سابق. الذكر.

ويتم تحديد عدد مندوبي المنظمات الإقليمية في الجمعية الاتحادية من خلال نظام معقد للغاية، يتم بموجبه منح 50% من المقاعد لمنظمات إقليمية وفقا لعدد أعضائها المنظمين والمسجلين، والـ 50% الأخرى وفقا للأصوات التي يحققها الحزب في المؤتمر السابق للانتخابات النيابية. تشارك كل منظمة إقليمية على قدم المساواة في الهيئات في الجمعية الاتحادية. لهذا الغرض، فإن مندوبي كل منظمة إقليمية ينتخبون رئيسا للوفد، وترسل كل واحدة منهم عضوا لرئاسة الجمعية، وعضوا واحدا لهيئة اختبار الانتداب للجمعية الاتحادية. مع انتخاب المكتب التنفيذي الجديد والحالي تحت قيادة كايو لارا في الجمعية الاتحادية التاسعة عشر في نوفمبر 2008، بدأ اليسار المتحد مسار "إعادة تأسيس أحزاب التحالف". كانت الخطوة الأولى تنفيذ نظام تعبئة مستمر للعضوية وتسجيل العضوية مبني على نموذج نقابة اللجان العمالية القريبة من اليسار المتحد. وبموجب قرار من المكتب التنفيذي لليسار المتحد اتخذ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أصبح تسجيل بيانات العضوية أمرا مستمرا بشكل دائم، وقدمت النتائج إلى المكتب التنفيذي في اجتماعه في يونيو 2010. كان الهدف من ذلك هو توسيع الديمقراطية التشاركية داخل الحزب، وتحسين السلوك السيء للغاية في دفع رسوم العضوية. علاوة على ذلك، صدرت بطاقات عضوية جديدة في سياق تأكيد العدد الفعلي للأعضاء. نفذت هذه العملية للمرة الأولى بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والمكتب الوطني التنفيذي، من أجل تجنب النزاعات حول مسائل مثل حساب انتداب الوفود للجمعية الاتحادية سنة 2010.

بالتوازي مع إعادة هيكلة منظمة الحزب، نفذت منتديات لإصلاح المنظمات الإقليمية للحزب في الفترة الواقعة ما بين تشرين أول/ أكتوبر 2009 وأيار/ مايو 2010. وشملت القضايا التي نوقشت موضعة التحالف في مجالات البيئة، والحركة النسوية، وتطوير العالم، والدفاع عن الدولة الاجتماعية والتغلب على الأزمة؛ بالارتباط مع وضع برامج للحد من البطالة وإيجاد حل لمسائل الهجرة والدفاع عن الحريات المدنية الملحة. في نهاية أيار/ مايو 2010، تمت مناقشة النتائج الأولى للمشاورات الإقليمية في منتدى عقد على الصعيد الوطني. وتم أخيرا عرض نتائج عمليات الحوار، الذي صُمم من أجل توضيح المسائل السياسية التنظيمية والاستراتيجية بشأن مستقبل اليسار المتحد في الجمعية الاتحادية سنة 2010. على أساس هذه الحوار، والتقدم في إعادة الهيكلة، هدف الحزب خوض الانتخابات الإقليمية والوطنية في 2011. كان هدف لارا وقيادة حزبه هو إنهاء مدة العامين من "عملية إعادة التأسيس" في الوقت المناسب للانتخابات الإقليمية 2011، واستطاعا تحقيق ذلك. وقد كان قرار مواصلة عملية إعادة التأسيس التي كانت قد بدأت للتو، بعد الانتخابات الأوروبية

سنة 2009 التي حقق فيها اليسار المتحد نتائج متواضعة للغاية، كان قرارا حكيما، وذلك بغرض عدم نسف العملية بنزاعات داخلية جديدة.. كان واضحا بالنسبة لجميع المشاركين أنه من المستبعد كثيرا تحقيق نجاح فوري في الانتخابات الأوروبية بعد الهزيمة القاسية في الانتخابات البرلمانية في 2008. في الواقع، كان الحزب سعيدا بحقيقة أن دخوله في تحالف مع الخضر الكاتالونيين، قد أثبت أنه من الممكن على الأقل الإبقاء على نتيجة الانتخابات البرلمانية لسنة 2008.

التحدي الذي واجه الحزب وقيادته خلال هذه العملية برمتها هو التغلب على القضايا الداخلية والهيكلية والمواضيع السياسية الأعمق. ويظهر مدى الخلاف في المفاهيم الاستراتيجية للجماعات والأحزاب المشاركة ضمن اليسار المتحد لاستعادة قوة التحالف القديمة من خلال تقييمات الانتخابات الأوروبية لسنة 2009 داخل الحزب الشيوعي وداخل اليسار المتحد، على التوالي.

فبينما رأى لارا، المنسق العام، وهو نفسه عضو في الحزب الشيوعي الأسباني، أن السبب في ضعف اليسار المتحد يعود بشكل أساسي للصراعات الداخلية، ودعا إلى مزيد من انفتاح الحزب تجاه الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية الأخرى غير نقابة اللجان العمالية، مثل الاتحاد العام للعمال والكونفدرالية العامة للعمل وكونفدرالية اتحاد نقابات العمال[17]؛ كان خوسيه لويس كينتيلا (José Luis Centella)، الأمين العام للحزب الشيوعي، المنتخب حديثا، يفضل استراتيجية التركيز على نقابة اللجان العمالية. على الرغم من أن الحزب الشيوعي أيضا، دعا إلى إعادة تأسيس اليسار المتحد، وكان هو أيضا يريد أن يكون القطب الأقوى والمسيطر فيه، إلا أن المفاهيم السياسية المختلفة حيال المسار والهدف من عملية إعادة التشكيل كانت متباعدة. وهكذا، واجهت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي في مؤتمر الحزب الذي عقد في 6 - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، اقتراحات من الأعضاء تدعو للانسحاب من اليسار المتحد ومن حزب اليسار الأوروبي[18]. على الرغم من رفض هذه المقترحات بأغلبية كبيرة، سعى العديد من أعضاء الحزب الشيوعي مرة أخرى إلى ممارسة تأثير قوي على توجه اليسار المتحد. ومع انتخاب المنسق العام لليسار المتحد كايو لارا سنة 2008، كانت هذه المقترحات قد تم

17. راجع. التقرير السياسي للمنسق الوطني لليسار المتحد، في: دي لينكه انترناشونال، 2009/2، 27 تموز / يونيو، 2009، ص 40 وما يليها.

18. راجع. ويلي فان أوين: مؤتمر الحزب متناغم، في: دي لينكه انترناشونال، 2010/1، تشرين الثاني /نوفمبر 2009، ص 35 وما يليها.

بالفعل استيعابها، ولكن ليس إلى الحد الذي تمناه العديد من أعضاء الحزب. لذا فقد تم رفض انفتاح اليسار المتحد سياسيا تجاه المنظمات النقابية الأخرى غير نقابة اللجان العمالية بأغلبية أكثر من 70% من المندوبين في مؤتمر الحزب.

ومع ذلك، إذا كان اليسار المتحد يريد الاستمرار في العمل كحزب على الصعيد الوطني، فإنه سيحتاج ليس فقط إلى قاعدة مجتمعية بل أيضا إلى قاعدة برلمانية. حتى سنة 2011، كان لليسار المتحد نائب واحد فقط في البرلمان، ونائب واحد في البرلمان الأوروبي وهو ويلي ماير بليت (Willy Meyer-Pleite)، الذي يجلس مع الكتلة البرلمانية لليسار الموحد والخضر ببلدان الشمال في البرلمان الأوروبي في حين يجلس نائب البرلمان الأوروبي الآخر الذي انتخب على قائمة مشتركة مع المبادرة من أجل كاتالونيا مع مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي. علاوة على ذلك، حتى سنة 2011، كان الحزب ممثلا فقط في تسعة مجالس تشريعية من أصل سبعة عشر مجلسا تشريعيا في الأقاليم، مع ما مجموعه 38 مقعدا. بالإضافة إلى احتلال اليسار المتحد وحلفائه لحوالي 2000 مقعد فقط في المجالس البلدية على الصعيد الوطني، وارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ مع الانتخابات الإقليمية سنة 2011.

■ العوائق التي تواجه اليسار المتحد نتيجة النظام الانتخابي الحزبي الأسباني

يتألف البرلمان الإسباني، الكورتيس (the Cortes)، من مجلسين، هما مجلس نواب ومجلس شيوخ. هذا الأخير، والذي ينتخب بأغلبية الأصوات، لديه قوة أقل بكثير من مجلس النواب. ويتم توزيع المقاعد في مجلس النواب على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات[19]. ولأغراض انتخابية، يتم تقسيم أسبانيا إلى 52 دائرة انتخابية، هم الخمسون محافظة بالإضافة إلى مدينتي الحكم الذاتي في سبتة ومليلة على الساحل المغربي. ويتم توزيع المقاعد على الدوائر قبل كل انتخابات: تحصل كل محافظة على مقعدين اثنين على الأقل، وتحصل المدينتين على مقعد لكل منهما. ويتم توزيع المقاعد الـ 248 المتبقية بين المقاطعات وفقا لعدد سكانها، ليصبح المجموع 350 مقعدا. هذان المقعدان هما بمثابة مكافأة واضحة للمقاطعات ذات العدد القليل من السكان، حيث أنها تختلف اختلافا كبيرا في الحجم وعدد السكان؛

19. راجع. ويلي فان أوين: مؤتمر الحزب متناغم، في: دي لينكه انترناشونال، 2010/1، تشرين الثاني /نوفمبر 2009، ص 35 وما يليها.

فلدى برشلونة على سبيل المثال 31 مقعدا بينما هناك 16 مقعدا فقط لفالنسيا. وبالتالي فإن لهذا النظام مضار كثيرة على الأحزاب الصغيرة التي لها ناخبون على الصعيد الوطني، حيث أنها في الدوائر الانتخابية الصغيرة التي لها أقل من عشرة مقاعد بالكاد تمتلك أي فرصة للفوز، لذا فإن الأصوات التي تحصل عليها هي أصوات ضائعة؛ وليس لهذه الأحزاب إلا أمل ضعيف بالفوز في الدوائر الانتخابية الكبيرة.

هذا له تأثير مزدوج على اليسار المتحد: فاليسار المتحد متجذر بشكل أساسي في المراكز الحضرية مثل مدريد، لذلك، فمن الصعب عليه الفوز بمقاعد في الدوائر الصغيرة، حتى بوجود ظهور انتخابي قوي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لحقيقة أن الأصوات المدلى بها في الدوائر الانتخابية الأخرى هي أصوات ضائعة، يتوجب على اليسار المتحد تحقيق نسبة أعلى من الأصوات لكل مقعد يحصل عليه مقارنة مع الأحزاب الإقليمية الصغيرة على سبيل المثال. فمثلا، في انتخابات 2000، كان اليسار المتحد ثالث أقوى حزب على المستوى الوطني، وفاز بعدد من الأصوات يساوي 969,871 صوتا (حوالي 4%)، ولكنه لم يحصل إلا على مقعدين اثنين من مقاعد مجلس النواب - أقل من 1%. على النقيض من ذلك، فاز حزب التقارب والوحدة الإقليمي الكاتالوني بعشرة مقاعد مع حصوله على 779,425 صوتا فقط. في عام 2004، كان اليسار المتحد بحاجة إلى ما مجموعه 245 ألف صوت لكل مقعد يفوز به، في حين كان الحزب الاشتراكي يحتاج فقط إلى 66 ألف صوت لكل مقعد. في ظل نظام تمثيل نسبي نقي كان من شأن اليسار المتحد أن يحصل على 18 مقعدا بدلا من خمسة مقاعد فقط. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأسباني يضعف بنيويا التمثيل البرلماني لليسار الراديكالي. وينتقد اليسار المتحد منذ سنوات هذا النظام ويطالب باستمرار بتغييره.

علاوة على ذلك، يهيمن على المجتمع الأسباني والنظام الحزبي الأسباني المحسوبية والأبوية. هذا التقليد السياسي الاستبدادي، الذي يعود إلى فترة ديكتاتورية فرانكو، ما زال ينعكس حتى يومنا هذا في النزعة الشخصانية للأحزاب وفي المشاركة السياسية الهزيلة[20]؛ مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، لدى أسبانيا مستوى منخفض جدا

20. راجع. رافائيل أرياس-سالغادو: ظهور وبنية النظام الحزبي الأسباني، في: Zeitschrift FÜR Parlaments-fragen، برلين 1988، ص. 379.

مـن العضويـة في الأحـزاب[21]. إضافـة إلى ذلـك، في نهايـة السـبعينيات مـن القـرن المـاضي، تـم إعطـاء الأحـزاب دورا داخـل الهيـاكل المؤسسـية للبـلاد، ومـن نقطـة الانطـلاق هـذه لم تتمكـن هـذه الأحـزاب إلا بصعوبـة كبـيرة مـن التطـور كقـوى تعبئـة مجتمعيـة. وفي حـين غـيّر ظهـور وسـائل الإعـلام الحديثـة الاتصـالات بـين النظـم الفرعيـة الاجتماعيـة وبـين الأحـزاب والناخبـين[22] لم يـؤد هـذا التطـور إلى أي زيـادة في تعبئـة الناخبـين مـن قبـل الأحـزاب بـين الانتخابـات.

أخـيرا، رافـق الانتقـال مـن الديكتاتوريـة الفاشـية إلى النظـام الملـكي الدسـتوري ظهـور النزعـة الإقليميـة التـي هيمنـت حتـى يومنـا هـذا عـلى جـزء كبـير مـن الخطاب السـياسي. ولا تهيمـن الأحـزاب الإقليميـة فقـط عـلى المشـهد الحـزبي في مناطقهـا بـل لديهـا أيضـا تمثيـل برلمـاني قـوي في مجلـس النـواب[23]. لقـد منعـت خطـوط الـصراع الخاصـة بأسـبانيا بـين الدولـة والكنيسـة، والأحـزاب والبنـى المؤسسـية، والمركـز والأطـراف، حتـى اليـوم الأحـزاب الوطنيـة مثـل اليسـار المتحـد مـن أن تكـون قـادرة عـلى بنـاء وتوسـيع قاعـدة حزبيـة وطنيـة. وكان لـدى اليسـار المتحـد صعوبـة في تقديـم مفهـوم سـياسي وبرنامجـي منسـجم ومسـتمر للناخبـين. كـما عمـل حجـب الصراعـات الطبقيـة بالجهويـة بشـكل خـاص عـلى تعميـق مشـاكل إنشـاء الأحـزاب اليسـارية الراديكاليـة والمواقـف التـي تهـدف إلى العمـل بفعاليـة في سـياق وطنـي. ونتيجـة لذلـك، دخـل الحـزب أراضٍ غـير مستكشـفة تمامـا عندمـا بـدأ في تطويـر برنامجـه الانتخـابي للانتخابـات البرلمانيـة سـنة 2011، وجلـب المواطنـين في عمليـة برنامجيـة حزبيـة داخليـة بطريقـة غـير معروفـة حتـى الآن. وفعـل ذلـك بنجـاح.

■ انتخابات سـنة 2011 الإقليمية: يسـار أسباني أقوى

كان حـزب رئيـس الـوزراء ثاباتـير، وهـو الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي الاجتماعـي، الـذي أخـرج مـن السـلطة في الانتخابـات التـي جـرت في نهايـة سـنة 2011، قـد عـانى مـن هزيمـة مؤلمـة وسـاحقة في الانتخابـات الإقليميـة التـي جـرت في أيـار/ مايـو 2011، حيـث جـرى انتخـاب البرلمانـات الإقليميـة والبلديـة في 13 منطقـة مـن أصـل 17. ومقارنـة

21. راجـع. جوناثـان هوبكـن: إسـبانيا: الأحـزاب السياسـية في ديمقراطيـة ناشـئة، في: ديفيـد بروتـون، مـارك دونوفـان (محـرران): تغيـير النظـم الحزبيـة في أوروبـا الغربيـة، لنـدن ونيويـورك 1999، ص 224-225.

22. راجـع. ميـلاني هـاس: النظـام الحـزبي في اسـبانيا)، في: أوسـكار نيدرمايـر، ريتشـارد سـتوس (محـرران): النظـم الحزبيـة في أوروبـا الغربيـة، فيسـبادن 2006، ص. 427.

23. راجع. ديترانون، النظام والنظام الحزبي، الطبعة 3، أوبلادن، 2000، ص 332 وما يليها.

مـع الانتخابـات الإقليميـة لسـنة 2007، انخفضـت نسـبة أصـوات الحـزب مـن 35% إلى 27.8%، وفقـد معاقـلا مثـل شـبيلية وبرشـلونة للمـرة الأولى منـذ سـنوات عديـدة. كان المسـتفيد الأول مـن ضعـف الحـزب الاشـتراكي هـو الحـزب الشعبـي، الحـزب المعـارض اليمينـي المحافـظ، والـذي فـاز بنسـبة 38% مـن الأصـوات عـلى الصعيـد الوطنـي، ودخـل إلى جميـع الحكومـات الإقليميـة تقريبـا. كانـت نسـبة المشـاركة في الانتخابـات عاليـة بشـكل مسـتغرب ووصلـت إلى 66%، مقارنـة مـع 64% في 2007. ومـع ذلـك، فـإن العديـد مـن الأسـبان اختـاروا أن يضعـوا في صناديـق الاقـتراع أوراقـا باطلـة كتعبـير عـن احتجاجـات "حركـة 15 مايـو" الحاشـدة التـي اسـتمرت منـذ 15 مايـو 2011، في بويرتـو ديـل سـول في مدريـد. بالنسـبة لليسـار المتحـد، وفـرت الانتخابـات الإقليميـة أول بصيـص مـن الأمـل بعـد نتائـج الانتخابـات المتهاويـة باسـتمرار في العقـد السـابق. ومـن خـلال جـذب ناخبـي الحـزب الاشـتراكي الذيـن يشـعرون بخيبـة أمـل مـن الحـزب، اسـتطاع اليسـار المتحـد أن يزيـد مـن أصواتـه لتصـل إلى 6.3% عـلى الصعيـد الوطنـي، بعـد أن كان قـد فـاز فقـط بمـا نسـبته 3.7 مـن الأصـوات في الانتخابـات الأوروبـية سـنة 2009، وبالتـالي اسـتعاد مكانتـه كثالـث أقـوى حـزب في أسـبانيا. اسـتفاد الحـزب اليسـاري أيضـا مـن الاحتجاجـات الجماهيريـة الحاشـدة في البـلاد ضـد البرنامـج التقشـفي للحكومـة وتفكيـك الخدمـات الاجتماعيـة، والفقـر. وبالتـالي فـإن مركـز الثقـل السـياسي قـد انتقـل بالفعـل إلى اليمـين في أيـار/ مايـو 2011 مـع انتصـار الحـزب الشعبـي. وقـد كان إقليـم الباسـك بمثابـة اسـتثناء؛ فهنـاك، كان كل مـن الحـزب الاشـتراكي والحـزب الشعبـي قـد خسـرا الدعـم، وأصبـح تحالف يسـار الباسـك أقـوى قـوة سياسـية في المنطقـة. ومـع ذلـك، فبعـد الانتخابـات الإقليميـة، كان لليسـار المتحـد ثقـل سـياسي أكـبر. وأصبـح لـدى الحـزب اليسـاري الأسـباني الآن 58 رئيـس بلديـة عـلى المسـتوى المحـلي منتخبـون بأغلبيـة مطلقـة، و53 منتخبـون بأغلبيـة. واسـتطاع اليسـار المتحـد أيضـا أن يزيـد عـدد أعضائـه في البرلمانـات الإقليميـة[24]. وبالتـالي، دخـل كل مـن اليسـار الراديـكالي والمحافظـين اليمينيـين الانتخابـات البرلمانيـة في نوفمـبر/ تشريـن الثـاني مـن تلـك السـنة بوضـع بدايـة جيـد، بينـما تحمـل الحـزب الاشـتراكي عـبء صـورة الخـاسر.

24. راجـع. هيليـغ، دومينيـك: بصيـص مـن الأمـل لليسـار: تقييـم مختـصر للانتخابـات الإقليميـة في أسـبانيا، مـن منظـور اليسـار، في:
http://dominic.linkeblogs.de/2011/05/26/eine-kurze-einschatzung-der-regional-wahlen-in-/spanien-aus-linker-sicht

الجـدول 4: نتائـج الانتخابات البلديـة على الصعيد الوطني[25]، أيار/ مايو 2011

الحزب	مقاعد المجالس	أصوات
الحزب الشعبـي	%37.53	8474031
حزب العمال الاشتراكي	%27.79	6276087
اليسار المتحد	%6.31	1424119
التقارب والوحدة	%3.45	778679
الاتحاد الديمقراطي التقدمي (UPyD)	%2.06	465125
الحزب القومي الباسكي	%1.45	327100
Bildu-EA (يسار الباسك)	%1.39	313231

أسـبانيا: بلد مزقته الأزمة

بعـد فـترة وجيـزة مـن الانتخابـات الإقليميـة المخيبـة للآمـال، دعـا رئيـس الـوزراء ثاباتـيرو إلى انتخابـات مبكـرة يـوم 20 نوفمـبر 2011، وفي الوقـت نفسـه أعلـن أنـه لـن يرشـح نفسـه كمرشـح لحزبـه لمنصـب رئيـس الـوزراء[26]. وبالتـالي تبعـت أسـبانيا نموذجـي أيرلنـدا والبرتغـال كثالـث دولـة عضـو في الاتحـاد الأوروبـي في الدعـوة لانتخابـات مبكـرة في 2011 في مواجهـة الأزمـة الاقتصاديـة والماليـة العالميـة؛ أمـا اليونـان، وهـي "بلـد الأزمـة" الرابعـة، فقـد شـهدت تغيـيرا في الحكومـة دون انتخابـات، والتـي كان مـن المقـرر أن تجـري في شـهر نيسـان/ أبريـل 2012.

عانـت أسـبانيا عـلى وجـه التحديـد بشـدة مـن الأزمـة العالميـة. أصبحـت "طفـرة" السـنوات السـابقة الطويلـة ماضيـا بعيـدا وكانـت طفـرة واقفـة عـلى أقـدام مـن صلصـال. اسـتفادت قطاعـات البنـاء والعقـارات بشـكل خـاص مـن طفـرة الأسـواق الماليـة والأسـهم مـع نهايـة القـرن. حـول أطـراف المـدن الأسـبانية الكـبرى، نمـت مـدن تابعـة جديـدة بوحـدات سـكنية مثقلـة بالديـون تصـل إلى 120%. كانـت نتيجـة فرقعـة فقاعـة العقـارات في أسـبانيا مثيرة للقلـق بشـكل خـاص. كان هنـاك 700 ألـف وحـدة سـكنية غـير مباعـة في

25. راجع. البايس: 22 ، http://resultados.elpais.com/elecciones/2011/municipales/ مايو 2011

26. عقدت الانتخابات المبكرة، عن طريق الصدفة، في الذكرى 36 لوفاة الديكتاتور فرانكو.

السوق، بانتظار المشترين، ووفقا للبنك المركزي الأسباني، كان هناك 176 بليون يورو رهون عقارية هشة معلقة. لم يعد بإمكان العديد من العاطلين عن العمل دفع الفائدة على هذه القروض العقارية، ونتيجة لذلك، تأثر حوالي 300 ألف أسباني من عمليات الإخلاء سنة 2008. بالتوازي مع الأزمة الاقتصادية والمالية، ارتفع معدل البطالة في أسبانيا إلى مستوى أوروبي قياسي. في 2008، تم تسجيل 2 مليون عاطل عن العمل رسميا، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 3.6 مليون في العام الذي تلاه وإلى 4 ملايين في بداية 2010، وأخيرا إلى 4.4 مليون في 2011 - أي بنسبة 22% بين الشباب، نصفهم تقريبا - 45.8% رسميا - عاطلون عن العمل.

نتيجة للسياسات التقشفية للحزب الاشتراكي، ارتفع عدد العاطلين عن العمل الذين اضطروا إلى العيش بدون دعم الدولة إلى 1.7 مليون نسمة؛ ووصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 21.8% بما في ذلك العديد من المتقاعدين[27]. تم رفع سن التقاعد إلى 67، وفي أيلول/ سبتمبر من سنة 2011، صوت البرلمان، بأصوات أكبر حزب معارضة في ذلك الوقت، وهو الحزب الشعبي، لصالح تعديل دستوري ينص على وضع حد إلزامي للديون، اتباعا للنموذج الألماني. وصفة حكومة ثاباتيرو من أجل حل الأزمة هي وصفة عديمة الفائدة وهي الوصفة نفسها التي يدعمها اشتركيو اليونان والبرتغال: خفض الإنفاق على حساب السكان في التعليم والصحة والمعاشات وأجور الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض سد عجز الخزينة العامة عن طريق خصخصة الخدمات العامة. وانتهى هذا المسار في أجزاء كبيرة منه بالفشل، ولم يوفر عائدات للدولة حتى على المدى القصير. على النقيض من ذلك، كان هناك دعم ائتماني للبنوك واعتمدت الاعفاءات الضريبية التي تبلغ المليارات للشركات.

■ الحملة الانتخابية البرلمانية الفاترة في 2011

في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 20 تشرين ثاني/ نوفمبر 2011، كان هناك ما مجموعه 350 مقعدا في مجلس النواب و208 مقعدا في مجلس الشيوخ لتتنافس عليها الأحزاب في الانتخابات. ولكن حتى يوم الانتخابات، لم يكد أي من الـ36 مليون ناخب مؤهل يعرف ما هي السياسات التي كان سيصوت لصالحها أو ضدها. كما هو الحال في البرتغال واليونان، لم يكن بين أي من الحزبين الكبيرين في أسبانيا أي

27. وفي تقرير المعهد الوطني للإحصاء، حدد خط الفقر 7500 يورو للشخص الواحد، 11.300 يورو للأسرة المكونة من شخصين.

اختلافات استراتيجية أو برنامجية وكان لكليهما برامج انتخابية غامضة جدا. مع إعلان رئيس الوزراء ثاباتيرو بعدم ترشيح نفسه لولاية أخرى، رشح الحزب الاشتراكي وزير الداخلية السابق ألفريدو بيريز روبالكابا (Alfredo Pérez Rubalcaba) كمرشح عن الحزب، وحاول عن طريق التحول إلى اليسار درء الهزيمة التي تنبأت بها الاستطلاعات. ومع ذلك، بدت نتائج الاقتراع وكأنها قد تجمدت لعدة أشهر مع احتفاظ الحزب الشعبي المحافظ بنسبة تقدم تبلغ 15% على الاشتراكيين، الذين ما زالوا عالقين عند نسبة 30%.

عكس ماريانو راخوي (Mariano Rajoy)، مرشح الحزب الشعبي لمنصب رئيس الوزراء، صورة باهتة جدا من حيث المحتوى خلال الانتخابات، وظل لغزا محيرا بالنسبة للكثير من الناخبين. فهذا المرشح المحافظ البالغ من العمر 56 عاما من غاليسيا في شمال أسبانيا ليس سياسيا مثيرا للمشاعر وليس سياسيا صاحب رؤية مستقبلية. دعا كلا المرشحين إلى اعتماد سياسة التخفيضات، على الرغم من أن راخوي بالأخص، وهو الأوفر حظا، كان غامضا بشأن السياسات الملموسة. وكانت رسالته الانتخابية الوحيدة هي الدعوة للتغيير[28]؛ إلا أنه لم يحدد ما هو نوع التغيير الذي يمكن أن يحدث. وقد أعلن راخوي بشكل غامض خلال الحملة الانتخابية أنه يريد خفض العجز في الميزانية إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2013، من 4.4% في 2012، دون أن يقول كيف أنه خطط للقيام بذلك. في نهاية المطاف، كان برنامجه السياسي يتألف من مجرد وعد "بدولة أكثر نحولا"، وبخفض الضرائب، والتخفيف من قبضة قوانين سوق العمل، وتفكيك البيروقراطية. كانت ترجمة ذلك على ما يبدو: خصخصة الخدمات العامة وخفض الضرائب على الأغنياء والشركات، وتخفيضات في التعليم والصحة والإنفاق الاجتماعي، ومواصلة فتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي.

من جهة أخرى، اعتبر اليسار الموحد قادرا على الاستفادة من خسارة كل من الحزب الاشتراكي ومن ظهور حركة الاحتجاج الجديدة، وحركة 15 مايو، ودخول البرلمان مع مجموعة أقوى مما كان عليه الحال في الانتخابات الكارثية في سنة 2008 (3.77% ومقعدين). في هذه الانتخابات، كان مدعوما من قِبل أكبر اتحاد عمال أسبانيا، وهو نقابة اللجان العمالية. ظهر المنسق العام لارا في الحملة بأنه "البرلماني الساخط"، ودعا الناس إلى عدم مقاطعة الانتخابات، بل إلى التصويت لصالح اليسار المتحد، من أجل أن يكونوا قادرين على "مواجهة السياسات النيوليبرالية وجها لوجه". لم تكن

28. تحتوي الملصقات الانتخابية للحزب الشعبي على دعوات على النحو التالي: "كن جزءا من التغيير".

هـذه الحملـة بمثابـة دعايـة رخيصـة، لكنهـا تضمنـت مشـاركة جـادة لحركـة الاحتجـاج الأسـبانية مـن قبـل اليسـار البرلمـاني، كـما تبـين عمليـة صياغـة البرنامـج الانتخـابي للحـزب. بالمعنـى الدقيـق للكلمـة، لم يكـن برنامجـا انتخابيـا عـلى الإطـلاق، وإنمـا دعـوة للناخبـين مـن قبـل اليسـار المتحـد مـن أجـل "النضـال ضـد الأزمـة والتعبئـة لبديـل اجتماعـي وديمقراطـي حقيقـي[29]". وعـلاوة عـلى ذلـك، كانـت نتيجـة لتوافـق واسـع بـين أولئـك الذيـن يشـكلون "بديـلا وكتلـة اجتماعيـة ضـد الهيمنـة النيـو ليبراليـة."

في نهايـة المطـاف، شـارك في عمليـة الصياغـة التـي دعـا الحـزب الشـعب إليهـا مائتـا جمعيـة ومنظمـة عـلى النطـاق القومـي. وقـد شـارك نحـو 15 ألـف عضـو ومتعاطـف مـع اليسـار المتحـد في أكـثر مـن خمسـمائة اجتـماع عـام وفي العديـد مـن المناقشـات المفتوحـة عـلى شـبكة الإنترنـت. ويرغـب الحـزب بالإبقـاء عـلى هـذه الطريقـة في العمـل كأداة للمشـاركة والديمقراطيـة، حتـى إلى مـا بعـد الانتخابـات: "إنهـا أداة دائمـة مـن المشـاركة الاتصاليـة"، كـما تقـول "الدعـوة[30]". وقـد تـم تجميـع نتائـج التشـاور في "الثـورات السـبع لليسـار المتحـد"

■ الثورات السبع لليسار المتحد:

1- من أجل ثورة اقتصادية

وينظـر اليسـار المتحـد إلى الثـورة الاقتصاديـة كأسـاس لبديـل عالمـي للرأسـمالية: "إن الأزمـة التـي نعيـش فيهـا هـي أزمـة عالميـة للنظـام الرأسـمالي. ويتجـلى طابعهـا العالمـي بأزمـة متعـددة الأوجـه تطـال الاقتصـاد والنظـام المـالي، والبيئـة، والمـواد الخـام والمـواد الغذائيـة والطاقـة، وفي نهايـة المطـاف، السياسـة والثقافـة والأيديولوجيـا .... [لهـذا] يجـب أن يكـون لـدى المقاومـة هـدف: التغلـب عـلى النمـوذج النيوليـبرالي الاجتماعـي والسـياسي والثقـافي السـائد حاليـا، وتهيئـة الظـروف للتخلـص مـن الرأسـمالية .... المقاومـة هـي البديـل. المقاومـة هـي الهجـوم. المقاومـة هـي مطلـب اليـوم. المقاومـة هـي الثـورة".

29. راجـع: ميثـاق الثـورات الإجتماعيـة السـبعة: http://www.convocatoriasocial.org/sites/default/files/documentos/7_revoluciones_0.pdf

30. راجع. المرجع نفسه.

2- مـن أجل ثورة ديمقراطية

"يجـب أن يكـون هـدف قـوة اليسـار البديـل تنفيـذ ديمقراطيـة متقدمـة في سـياق دولـة فدراليـة، جمهوريـة وقائمـة عـلى التضامـن، دولـة توسـع مـن حـدود الحريـة والمشـاركة، وتضمـن الرفـاه الاقتصـادي والاجتماعـي والثقـافي للمواطنـين". التحـول الديمقراطـي للمجتمـع وهيـاكل صنـع القـرار هـي بالنسـبة لليسـار المتحـد نقطـة انطـلاق التنميـة الاجتماعيـة والبيئيـة المسـتدامة في أسـبانيا.

3- مـن أجل ثورة بيئية

"يجـب علينـا أن نغـير التوجـه نحـو الاسـتهلاك المتزايـد للمـوارد الطبيعيـة [و] الزيـادة في الانبعاثـات ... مـن خـلال تعزيـز التنميـة المسـتدامة اجتماعيـا وبيئيـا. نحـن بحاجـة إلى مجتمـع يعـزز التنميـة البشريـة ... وعلاقـة بـين البـشر والطبيعـة تضمـن سـلامة النظـم الإيكولوجيـة".

4- مـن أجل ثورة في الخدمات العامة

"يواجـه اليسـار مهمـة الدفـاع عـن أنظمـة الرعايـة الاجتماعيـة مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى بنـاء ... نمـوذج دولـة اجتماعيـة متقدمـة ... فالتعليـم، ورعايـة الأطفـال والعجـزة والمسـنين، والرعايـة الصحيـة، وتوفـير ميـاه الـشرب وخدمـات الـصرف الصحـي، والطاقـة، والنقـل العـام، والخدمـات البريديـة، والرياضـة والثقافـة ليسـت سـلعا، بـل هـي خدمـات عامـة تعتمـد عـلى مسـئولية الدولـة". يطالـب اليسـار بحصـول الجميـع عـلى هـذه الخدمـات وغيرهـا، والتـي يجـب أن تكـون موجهـة نحـو احتياجـات المواطنـين، وليـس تجـاه المصالـح الاقتصاديـة، ويرفـض بشـدة الخصخصـة في هـذه المجـالات.

5- من أجل ثورة للمسـاواة

تحريـر المـرأة بالنسـبة لليسـار المتحـد هـو فلسـفة وهـو الـذي يحـدد لغـة الحـزب وأعمالـه وممارسـته السياسـية. لـذا فتحريـر المـرأة هـو العمـود الفقـري لسياسـات اليسـار المتحـد مـن أجـل تحويـل المجتمـع. يناصر اليسـار المتحـد المسـاواة بـين مِثليـي الجنـس والـشراكات الغيريـة، ويعـارض جميـع أشـكال التمييـز أو الهيمنـة عـلى أسـاس التفضيـل الجنسـي.

6- مـن أجل ثورة ثقافية

عـلاوة عـلى ذلـك، يدعـم اليسـار المتحـد الثـورة الثقافيـة، ويسـعى إلى دعـم العمـل الثقـافي بقـوة أكـبر وجعـل الوصـول إلى الثقافـة غـير معتمـد عـلى الدخـل. مثـل التعليـم، يجـب أن لا يكـون العمـل الثقـافي خاضعـا لآليـات السـوق. في هـذا السـياق، يدعـو اليسـار المتحـد إلى ثقافـة سياسـية جديـدة في أسـبانيا.

7- من أجل ثورة من أجل السـلام

مـن وجهـة نظـر اليسـار المتحـد، فـإن "الأزمـة الإنسـانية" هـي نتـاج النظـام الرأسـمالي والإمبرياليـة، والتـي دمـرت المؤسسـات الدوليـة والديمقراطيـة. اسـتخدام العنـف، وانتهـاك للقانـون الـدولي، والتأخـير في تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، والنمـو في تجـارة الأسـلحة الدوليـة، في نظـر اليسـار الأسـباني، هـي أدوات في الـصراع عـلى المـوارد. هـذا الـصراع يعرقـل التنميـة في العديـد مـن البلـدان ويعـرض الملايـين مـن النـاس في جميـع أنحـاء العـالم إلى المـوت والجـوع والفقـر. وينـادي الحـزب بإجـراء إصـلاح شـامل للأمـم المتحـدة، وينتقـد العجـز الديمقراطـي في الاتحـاد الأوروبـي.

عـلاوة عـلى ذلـك، في منتدياتـه ومناقشـاته، وافـق الحـزب مـع المواطنـين عـلى برنامـج فـوري مـن 20 نقطـة، تضمنـت أكـثر المطالـب المركزيـة الملحـة لليسـار المتحـد، مثـل:

- حـد أدنى للأجور مقداره 1100 يورو
- دخل أسـاسي مضمون، مقداره مبدئيا 586 يورو
- وضع سـقف للمدخولات العالية
- نظام بنوك عامة
- وضع حـد لخصخصة الخدمات العامة
- إصلاح النظام الانتخابي
- مزيد من الديمقراطية المباشرة، مثل التشريعات الشعبـية على جميع المسـتويات
- ديمقراطيـة الثقافـة والاتصـالات، عـلى سـبيل المثـال مـن خـلال حريـة الوصـول إلى البرامـج

- إغلاق جميع قواعد حلف شـمال الأطلسي في أسـبانيا
- سـحب القوات الأسـبانية من أفغانستان وليبيا
- خفض سـن التقاعد، أولا إلى 65 سـنة وعلى المدى الطويل إلى 60 سـنة.

■ نتائج الانتخابات والاسـتنتاجات الأولية

الجـدول 5: نتائـج انتخابات 2011 بالمقارنة مع نتائج 2008[31]

الحزب	التوجه	الأصوات في 2011		النواب في 2011	النواب في 2008	الأصوات في 2008	
الحزب الشعبـي	حزب محافظ	10866566	%44.63	186	154	10278010	%39.94
حزب العمال الاشتراكي	حزب ديمقراطي اجتماعي	7003511	%28.76	110	169	11289335	%43.87
التقارب والوحدة	حزب ليبرالي كاتالوني	1015691	%4.17	16	10	779425	%3.03
اليسار المتحد/ القائمة الخضراء	حزب يساري راديكالي / الكاتالونيون الخضر	1685991	%6.92	11	2	969946	%3.77

31. راجع. وزارة الداخلية الأسبانية: http://www.generales2011.mir.es/99CG/DCG99999TO_L1.htm

تحالف أمايور Amaiur*	حزب يساري باسكي	334498	%1.37	7			
حزب الاتحاد، التقدم والديمقراطية	حزب ليبرالي	1143225	%4.70	5	1	306079	%1.19
الحزب القومي الباسكي	حزب باسكي محافظ	324317	%1.33	5	6	306128	%1.19
اليسار الجمهوري في كتالونيا	حزب كتالوني يساري قومي	256393	%1.05	3	3	298139	%1.16
الكتلة الجاليزية القومية	حزب قومي يساري جاليزيوني	184037	%0.75	2	2	212543	%0.83
الائتلاف الكناري	حزب إقليمي وسطي كناري	143881	%0.59	2	2	174629	%0.68
تحالف الالتزام	حزب جهوي يساري فالنسي	125306	%0.51	1		29760	%0.12
منتدى مواطنين أسترية	حزب جهوي يميني أستري	99473	%0.40	1			
ائتلاف نعم للمستقبل**	حزب محافظ نافاري باسكي	42415	%0.17	1			

* اسم موقع تاريخي في بلاد الباسك. وتشمل هذه القائمة المجتمعة يوسكال هاريا بلدو وهو تحالف لأحزاب يسارية انفصالية.خاضت انتخابات الباسك الإقليمية في مايو 2011 تحت اسمه.

** (بالباسكية: Geroa Bai)

فـاز الحـزب الشعبـــي المحافـظ بأكـثر مـن 44% مـن الأصـوات، مقارنـة مـع 39.94% في انتخابـات سـنة 2008، واحتـل 186 مقعـدا للحصـول محققـا غالبيـة مطلقـة. وهـذه الأغلبيـة تتيـح لـه تنفيـذ سياسـاته في السـنوات المقبلـة بـدون أيـة مشـاكل لأنـه يحكـم أيضـا في غالبيـة المناطـق في أسـبانيا. بعـد عـدد مـن السـنوات، أصبـح بالتـالي لـدى أسـبانيا أغلبيـة سياسـية واضحـة مـرة أخـرى، وهـي ليسـت تحـت حكـم حكومـة أقليـة. أمـا حـزب العـمال الاشـتراكي الـذي كان حاكـما حتـى ذلـك الوقـت فلـه أحـد عـشر مقعـدا فقـط ونحـو 28% مـن الأصـوات (2008: 43.87%)، وكانـت هـذه أسـوأ نتيجـة انتخابيـة لـه منـذ أن أصبحـت أسـبانيا بلـدا ديمقراطيـا في نهايـة السـبعينيات مـن القـرن المـاضي. ومـع ذلـك كان نـصر المحافظـين وكأنـه هزيمـة للاشـتراكيين، حيـث خـسر الحـزب الاشـتراكي نحـو 4 مليـون صـوت مقارنـة مـع الانتخابـات السـابقة، في حـين حصـل الحـزب الشعبـي عـلى 600 ألـف صـوت فقـط. وقـد كشـفت اسـتطلاعات مـا بعـد الانتخابـات أن زهـاء 2 مليـون مـن الناخبـين السـابقين للحـزب الاشـتراكي قـد بقـوا ببسـاطة بعيـدا عـن صناديـق الاقـتراع. وللأغلبيـة المطلقـة التـي حققهـا الحـزب الشعبـي شـائبة أخـرى: فمجموعـه كان 1.2 مليـون صـوت أقـل مـن الأصـوات التـي فـاز بهـا الحـزب الاشـتراكي في سـنة 2008 - ونتيجـة لذلـك كان بالـكاد قـادرا عـلى تشـكيل حكومـة أقليـة.

وقـد اتبعـت أسـبانيا النمـوذج البرتغـالي في اسـتبدال الحكومـات التـي يقودهـا الاشـتراكيون بحكومـات يقودهـا المحافظـون؛ اليونـان هـي الدولـة الوحيـدة التـي مـن غـير المرجـح أن تتبـع هـذا النمـوذج في 2012. مـع ذلـك، يجـب أيضـا أن ينظـر إلى الانتخابـات عـلى أنهـا انتصـار لليسـار الأسـباني، لأن اليسـار المتحـد كان قـادرا عـلى زيـادة أصواتـه بنسـبة 3.2%، في أعقـاب "بارقـة الأمـل" التـي قدمتهـا الانتخابـات الإقليميـة في أيـار/ مايـو. مقارنـة مـع الانتخابـات الماضيـة، ضاعـف اليسـار المتحـد أصواتـه تقريبـا، وهـو الآن مـرة أخـرى واحـد مـن أقـوى أحـزاب اليسـار الراديـكالي في الاتحـاد الأوروبـي، مسـتعيدا الـدور الـذي لعبـه خـلال التسـعينيات مـن القـرن المـاضي. كان اليسـار المتحـد قـادرا عـلى كسـب أصـوات ناخبـي الحـزب الاشـتراكي الذيـن خـاب أملهـم بالحـزب وأيضـا مـن حركـة الاحتجـاج. ومـن خـلال دمـج الفئـات الاجتماعيـة الواسـعة في صياغـة أهدافـه السياسـية والبرنامجيـة، أعـاد الحـزب مـرة أخـرى تأسـيس علاقاتـه مـع المجتمـع، وبالتـالي اسـتعاد الموقـع الـذي احتلـه خـلال الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي، عندمـا ظهـر اليسـار المتحـد كمـشروع سـياسي مـن حركـة السـلام ومناهضـة الناتـو. والشـيء المثـير للاهتـمام في تطـور اليسـار المتحـد في السـنوات الأخـيرة هـو أن الحـزب كان عـلى شـفا الانقسـام أو الحـل ولكنـه اسـتطاع أن يتطـور إلى حـزب بدرجـة عاليـة مـن الثقـة بالنفـس سـنة 2011، وهـو تحـول يسـتند في المقـام الأول عـلى الإصلاحـات الداخليـة. فالمنسـق العـام لليسـار المتحـد، كايـو لارا، دفـع

برنامجـه "لإعـادة التأسـيس والديمقراطيـة" باسـتمرار واسـتطاع أخـيرا أن يحقـق النجـاح. لـذا فـإن الحـزب هـو بالتـالي لا يـزال، أو قـد أصبـح مـرة أخـرى، موضوعيـا وبرامجيـا، الأكـثر حداثـة وتقدميـة بـين أحـزاب اليسـار الراديكاليـة الأوروبـيـة. فلقـد نجـح في الجمـع بـين كونـه حركـة معارضـة للسـلطة عـلى المسـتوى البرلمـاني وخـارج البرلمـان أيضـاً، وتمكـن في الوقـت نفسـه مـن تعزيـز صورتـه البرنامجيـة كتحالـف للأحـزاب الحمـراء والخـضراء.

حزب اليسار في ألمانيا

كورنيليا هيلدبراندت

يرفض حزب اليسار في ألمانيا (دي لينكه DIE LINKE) أن يخضع لعالم "تقرر فيه بضع مئات من الشركات آفاق حياة المليارات من الناس، تنقطع فيه أية آمال لدول كاملة في المستقبل بسبب الاستغلال الوحشي والحروب على المواد الخام والأسواق وبسبب الإمبريالية" لذلك سيتحد حزب اليسار مع قوى النقابات العمالية والحركات الاجتماعية، وغيرها من الأحزاب اليسارية، والمواطنين من ألمانيا وأوروبا والعالم في البحث عن بديل اجتماعي، "من أجل بناء مجتمع الاشتراكية الديمقراطية الذي تكون فيه حرية كل فرد هي الشرط لتطوير جميع الأفراد تضامنيا[1]". ولهذا السبب صاغ حزب اليسار نهجه الاستراتيجي في المسودة الأولى لبرنامج الحزب في 2011.

كانت هناك ثلاث أفكار أساسية جمعت مع بعضها البعض في البرنامج:

أولا: الحرية الفردية وتطوير إمكانيات كل شخص عن طريق التقسيم المتساوي اجتماعيا في الظروف لإتاحة حياة من حرية الإرادة من خلال التضامن؛

ثانيا: إخضاع الاقتصاد وسبل الحياة إلى تنمية التضامن والحفاظ على الطبيعة؛ و،

ثالثا: تحقيق هاتين الفكرتين من خلال عملية تحررية "يتم فيها التغلب على سيادة رأس المال من قبل القوى الديمقراطية والاجتماعية والبيئية وينشأ من خلالها مجتمع قائم على الاشتراكية الديمقراطية[2]".

الهدف من هذه المقالة هو إظهار قدرة حزب اليسار على متابعة مثل هذا المسار الطموح.

1. هيئة البرنامج، برنامج حزب اليسار (دي لينكه) http://www.die-linke.de/fileadmin /download/do-kumente/englisch_die_linke_programm_erfurt.pdf?PHPSESSID=1ce0462ad3138d351c1c93c65d-8159fe
2. المرجع السابق.

مكان الحزب في النظام الحزبـي

عمـل وجـود حـزب اليسـار في ألمانيـا عـلى تغيـير النظـام الحزبـي الألماني. مـع وجوده المسـتقر منـذ سـنة 2005، والـذي تأكـد في انتخابـات البوندسـتاغ (مجلـس النـواب الألمـاني) في 2009، تجمـد النظـام الحـزبي الألمـاني غـير واضـح المعـالم والمكـون مـن 5 أحـزاب في بنيـة مـن حزبـين جماهيريـين كبيريـن هـما الحـزب المسـيحي الديمقراطـي (المحافظـون) والحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي (ديمقراطيـون اشـتراكيون)، وثلاثـة أحـزاب متوسـطة الحجـم هـي: الخـضر، والحـزب الديمقراطـي الحـر (الليبراليـون)، وحـزب اليسـار. وجميـع هـذه الأحـزاب الخمسـة تتنافـس مـع بعضهـا البعـض تنافسـا مفتوحـا ولا يوجـد هنـاك تماثـل بنيـوي، بمعنـى أنـه ليـس لـدى أي مـن المعسـكر البرجـوازي الليـبرالي المحافـظ أو المعسـكر اليسـاري المحتمـل الـذي يتألـف مـن الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي وحـزب الخـضر وحـزب اليسـار أغلبيـة بنيويـة.

"هـذه الصفـة الفضفاضـة تفـسر ميـلا لخيـارات ائتلافـات مفتوحـة، و التـي تغـيرت جذريـا لأن قـدرة الأحـزاب الجماهيريـة عـلى الحفـاظ عـلى السـيطرة عـلى داعميهـا قـد تآكلـت عـلى مـر السـنين، ونظـرا أيضـا لتأسـيس حـزب اليسـار الجديـد. في حـين أنـه في سـنة 1998 كان الحزبـان الجماهيريـان، الحـزب الديمقراطـي المسـيحي والحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي، يمثـلان 37.5 مليـون ناخـب، أو 76.1% مـن الأصـوات المـدلاة، و61.7% مـن كامـل الناخبـين، إلا أنـه وبحلـول سـنة 2009 انخفضـت هـذه الأرقـام والنسـب إلى 24.6 مليـون صـوت، و56.8% مـن الأصـوات و39.7% مـن كامـل الناخبـين، مـما يعنـي أن هذيـن الحزبـين قـد فقـدا ثلـث أصواتهـما منـذ 1998[3]".

وكانـت النتيجـة الحاجـة المتزايـدة لائتلافـات مـن ثلاثـة أحـزاب. ولقـد فشـلت محـاولات تشـكيل ائتـلاف حاكـم أحمـر- أحمـر- أخـضر في انتخابـات هيـس في 2008 وفي ويسـتفاليا شـمالي نهـر الرايـن في 2010، بسـبب رفـض الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي أيـة مشـاركة في الحكومـة لحـزب اليسـار ورفضـه أيضـا للمشـاركة في أيـة حكومـة تتسـامح معـه. في سـارلاند في سـنة 2009، تـم نسـف إمكانيـة تحالـف أحمـر – أحمـر- أخـضر مـن قبـل حـزب الخـضر، الذي رأى حـزب اليسـار في إبعـاده عـن برلمـان الولايـة بمثابـة "أفضـل ضمانـة لتغيـير الحكومـة[4]".

3. هورسـت كارس (2009): رابحـان وخـاسر (Zwei Gewinner ein Absturz) تقييـم مبـاشر للأحـزاب والحـركات الاجتماعيـة في دوائـر مؤسـسة روزا لوكسـمبورغ للحـوار: http://www.rosalux.de/themen/parteien-demokratie/specials/parteien-und-soziale-bewegungen/deutsch/ parteien-and-bewegungen/wahl-analysen/zwei-gewinner-ein-absturz.html; accessed July 1, 2010.

4. أوسـكار لافونتـين: أغلبيـة حمـراء- حمـراء وإمكانيـة تغـير الحكومـة إذا فشـل حـزب الخـضر، Rot-rote Mehrheit und Regierungswechsel möglich bei Scheitern der Ökopartei، آب / أغسـطس 2009.

مـع الانهيـار المبكـر لحكومـة الولايـة المشـكلة مـن المحافظـين والليـبرالي والخـضر سـنة 2012، فـإن الخيـار الوحيـد الـذي لم يكـن مفتوحـا عندمـا تحركـت الولايـة إلى انتخابـات جديـدة هـو تحالـف الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي وحـزب اليسـار، والآن بسـبب فيتـو الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي عـلى هـذا الخيـار. في انتخابـات البوندسـتاغ في 2009، أصبـح حـزب اليسـار رابـع أقـوى حـزب بحصولـه عـلى 11.9% مـن الأصـوات و76 مقعـدا في البوندسـتاغ الألمـاني. ولـدى الحـزب أيضـا ثمانيـة مقاعـد في البرلمـان الأوروبـي، وفي اليسـار الأوروبـي المتحـد / واليسـار الأخـضر الشـمالي، وأكـثر مـن 200 مقعـد في برلمانـات 13 ولاية مـن أصـل 16 وأكـثر مـن 6200 مقعـد في المجالـس المحليـة.

كان العامـل الحاسـم في نجـاح حـزب اليسـار في انتخابـات البوندسـتاغ هـو المسـألة الاجتماعيـة. اجتـذب الحـزب الأصـوات كحـزب يعـبر عـن احتجـاج جميـع الألمانيـين عـلى تفكيـك النظـم الاجتماعيـة والديمقراطيـة تحـت مـا يسـمى بـ "أجنـدة 2010"، وكحـزب يمكـن أن يضمـن أجـورا لائقـة، وكرامـة العمـل، وأمـن معاشـات الشـيخوخة وسياسـة تعليميـة جيـدة. كان معظم ناخبـي حـزب اليسـار مـن العـمال مـن ذوي الياقـات الزرقـاء والعاطلـين عـن العمـل والنقابيـين والمتقاعديـن. ولقـد صـوت لحـزب اليسـار شـخص واحـد عاطـل عـن العمـل مـن أصـل أربعـة. ويميـل الحـزب بشـكل متزايـد ليصبـح "حزبـا للرجـال"، بحصولـه عـلى 13.3% مـن أصـوات الذكـور في 2009، مقابـل 10.6% مـن أصـوات الإنـاث. ورغـم نجاحـه الانتخـابي، فقـد كان الحـزب غـير قـادر عـلى الوصـول إلى مجموعـات الناخبـين التحرريـة الاجتماعيـة. أمـا نتائجـه الانتخابيـة في معاقلـه السـابقة في ألمانيـا الغربيـة - مثـل المـدن الجامعيـة - فقد فشـلت في تلبيـة التوقعات.

ارتبـط نجـاح حـزب اليسـار أيضـا مـع خيـار السـلطة السياسـية الـذي اتخـذه الحـزب كجـزء مـن مـشروع سـياسي محتمـل لمنـع وصـول حكومـة ليبراليـة- محافظـة، عـلى الرغـم مـن أن أبسـط الـشروط المسـبقة، مـن حيـث السياسـات الحزبيـة، لمـشروع أحمـر - أحمـر - أخـضر عـلى المسـتوى الاتحـادي كانـت غائبـة. فالمعضلـة السياسـة، كـما أشـار إليهـا يـورغ بريـل (Jörg Prelle) في تحليلـه لنتائـج انتخابـات هيـس - تكمـن في أن "الكثـير مـن الرفـاق كانـوا بالفعـل يراهنـون عـلى قـوة دفـع مـن اتجـاه مختلـف: دفـع مـن "الشـوارع" كـرد فعـل جماهـيري عـلى الأزمـة[5]". فالقـوة البرلمانيـة لحـزب اليسـار منـذ تأسيسـه في 2007 لم تترافـق حتـى الآن مـع أي تعزيـز مقـاوم مـن خـارج البرلمـان.

5. يورغ بريل (2009)، مسائل هيسية في انتخابات البوندستاغ (Hessische Aspekte der Bundestagswahl)، http://www.rosalux.de/themen/parteien-demokratie/publikationen/publikation/datum/2010/01/24/der-blick-in-die-laender-1/thema/sprachen/parteien-demokratie/priorisierung-regional.html.

الشـيء الوحيـد الـذي يميـز حـزب اليسـار عـن بقيـة الأحـزاب الأخـرى أنـه يتوجـب عليـه أداء مهـام متناقضـة في النظـام الحـزبي الألمـاني، نتيجـة اسـتمرار الاختلافـات الإقليميـة بـين الناخبـين في شرق وغـرب ألمانيـا. وهكـذا، في انتخابـات البوندسـتاغ في 2009، فـاز حـزب اليسـار بمـا يعـادل 26.4% مـن الأصـوات في سـت ولايـات شرقيـة، ليصبـح أقـوى أو ثـاني أقـوى حـزب في كل واحـدة منهـم. أمـا في الولايـات الغربيـة العـشرة، حيـث يـؤدي حـزب اليسـار في المقـام الأول دور المنـاصر لدولـة الرفـاه وحـزب الاحتجـاح، فقـد كانـت نسـبة أصواتهـا 8.3%. في هـذه الولايـات، ينحـدر ناخبـو الحـزب بشـكل أسـاسي مـن الطبقـات الاجتماعيـة الدنيـا، وهـم غالبـا مـا يكونـون مـن الرجـال في منتصـف العمـر مـن ذوي المؤهـلات التعليميـة المتوسـطة أو المنخفضـة. أمـا في الولايـات الشرقيـة، فحـزب اليسـار "هـو حـزب للجميـع - لا ينبغـي اسـتبعاد أحـد"، سـواء مـن داعميـه الانتخابيـين أو مـن حيـث صياغـة مواقفـه السياسـية. ومـع أن ناخبيـه أيضـا هنـا هـم مـن الطبقـات الاجتماعيـة الدنيـا، ولكـن هنـاك أيضـا ذوو الياقـات البيضـاء والموظفـون المدنيـون والمزارعـون والمثقفـون النقديـون، والتلاميـذ الصناعيـون وهنـاك أيضـا بشـكل خـاص المتقاعـدون. وفي الولايـات الشرقيـة أيضـا، فـإن ناخبـي حـزب اليسـار هـم مـن الرجـال والنسـاء وبأعـداد متسـاوية، وتُظهـر نتائجـه صـورة أكـثر اتزانـا فيـما يتعلـق بالمؤهـلات التعليميـة الرسـمية.*

الجدول 1: نتائج حزب اليسار حسب مهنة وتعليم وعمر الناخبين / نسب مئوية

	المجموع %11.9 أصوات حزب اليسار	الولايات الغربية %8.3 أصوات حزب اليسار	الولايات الشرقية %26.4 أصوات حزب اليسار
العمال ذوو الياقات الزرقاء	17	12	31
العمال ذوو الياقات البيضاء	12	8	29
موظفو الخدمة المدنية	8	6	26
العاملون لحسابهم الخاص	8	6	21
الحاصلون على الدراسة المتوسطة	12	9	28
الحاصلون على شهادة ثانوية أولى (O-Level)	14	9	30
الحاصلون على شهادة ثانوية ثانية (A-Level)	1	6	28
أقل من 30-		10	23
30 - 44 -		9	26
45 - 59 -		10	33

الاختلافات في مواقف الناخبين في الشرق والغرب تجاه الحزب أدت إلى بروز وجهات نظر مختلفة عن الحزب حتى بين قياداته: فالزعماء الإقليميون في الغرب ينظرون إليه باعتباره حزبا احتجاجيا؛ فيما يراه الزعماء في الشرق حزبا جماهيريا. من جهة، يسود الرأي القائل بأن مفهوم الحزب الجماهيري يخفف من تركيزه على المحرومين اجتماعيا، هو مفهوم غير محدد، ويتناقض مع الصورة الذاتية للحزب كحزب طبقي يمثل الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل. أما الرأي المناقض لهذا فيقول أن مقاربته في كونه حزبا احتجاجيا ينتمي إلى الجماعات المحرومة اجتماعيا تستثني مجموعات مهمة من الناخبين في وسط المجتمع من التصويت لحزب اليسار، وبذلك يتمسمر الحزب في دوره المعارض، وبالتالي التخلي عن أي فرصة لصياغة السياسات البرلمانية كحزب حاكم. ولكن هذا هو بالضبط ما يتوقعه الناخبون من حزب اليسار في الولايات الشرقية

وكما انعكس في نتائج الانتخابات بفوز الحزب بأكثر من 20%.من الأصوات. وكان حزب اليسار في حكومات ائتلافية في مكلنبورغ هيثر بوميرانيا، وفي برلين لمدة عشر سنوات قبل 2011؛ وهو حاليا في حكومة البراندنبورغ، وفي جميع الحالات جنبا إلى جنب مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي . في الشرق، وكذلك في سارلاند، يفوز حزب اليسار أيضا بنسبة 20% أو أكثر، ويُنظر إليه بأنه "الحزب الذي يهتم". في الغرب، فإنه لا يزال غير موجود في جميع برلمانات الولايات، ولا توجد هناك آفاق لدخوله حكومات الولايات، وقد فاز بأقل من23% من مقاعد مجالسها.

بعد انتخابات البوندستاغ في 2009، تغير موقع حزب اليسار في النظام الحزبي، فمع تشكيل تحالف ليبرالي - محافظ، أصبح الآن يتشارك دوره في المعارضة مع الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الخضر. وقد ضاعت الأغلبية الحسابية لثلاثة أحزاب على يسار الوسط، والتي كانت موجودة في 2005[6]، ولا يعود ذلك كثيرا إلى قوة أحزاب يمين الوسط بل إلى انهيار الحزب الاشتراكي الدمقراطي، والذي شهد تراجع الدعم له إلى النصف مقارنة مع سنة 1998 حتى وصل إلى 23%، وهو أسوأ حضور له منذ 1890[7]. فلقد خسر 1.49 مليون ناخب لحزبي اليسار والخضر وفقط 1.05 مليون ناخب للحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر، في حين بقي 1.6 مليون ناخب من ناخبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي في منازلهم. لقد خسر ناخبين من جميع الفئات العمرية، ولا سيما من بين الشباب: 20%، وأكثر من ذلك، 21%، بين الشابات. كما وعانى أيضا خسائر فوق المتوسطة في صفوف ناخبيه التقليديين: العاملون ذوو الياقات البيض والزرق والنقابيون. وعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد تعافى بعض الشيء في صناديق الاقتراع وكذلك في انتخابات الولايات، ولكنه يبدو عالقا عند نسبة الـ 30% على الصعيد الوطني، بعد أن تعزز موقع كل من حزب اليسار وحزب الخضر على المدى الطويل، جزئيا على حساب الحزب الاشتراكي. في أية حال، لم يعد بإمكان حزب اليسار أن يعرف نفسه بالإشارة إلى ضعف الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

لذلك، وفي حال كانت هناك إمكانية لوجود أغلبيات اجتماعية وسياسية من أجل التغيير السياسي للمسار، يجب على حزب اليسار أن يحدد علاقته بالحزب الاشتراكي الديمقراطي بشكل أكثر وضوحا. حاليا، يعمل حزب اليسار، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر في المعارضة بشكل مستقل عن بعضهم البعض، مع عدم وجود مشروع سياسي أو اجتماعي مشترك واضح. وعلاقة حزب اليسار بالحزب الاشتراكي الديمقراطي

6. قارن. كارس (2009) مرجع سابق.
7. ترك الانتخابات جانبا قبل استيلاء النازيين على السلطة بقليل وبعد ذلك أيضا.

غير واضحة. جيسين لوتزج (Gesine Lötzsch)، واحدة من الرئيسين المشتركين لحزب اليسار، لا تنظر إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي باعتباره عدوا بل كحزب يمكنها تخيل إمكانية التعاون معه[8]. على النقيض من ذلك، فإن زميلها، كلاوس إرنست (Klaus Ernst) كان قد أعلن أن انسحاب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجزئي من برنامج إصلاح سوق العمل المعروف بإسم هارتس 4 منذ انتخابات البوندستاغ هو في الواقع خطوة أولى، ولكنها لا تزال غير كافية. فهو يؤمن بأن على الحزب الاشتراكي، كي يكون قادرا على الحكم، ولتلقي الدعم من حزب اليسار، أن يخضع لعملية تغيير في أفراده وأن يأخذ خطوات مثل فرض الضرائب على الثروة، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فعليه أن يطالب بانسحاب الجيش الألماني من أفغانستان.

في البرنامج الجديد لحزب اليسار، الذي نشر في تشرين أول/ أكتوبر 2011، كانت الإشارات الوحيدة للاشتراكيين الديمقراطيين إشارات تاريخية، لأن حزب اليسار يرى في المفاهيم المؤسسة للحزب الاشتراكي الديمقراطي جزءا من تراثه التاريخي هو كحزب. من ناحية أخرى، كانت الإشارات إلى حزب الخضر انتقادية إلى حد كبير لحكومة الأحمر والأخضر في الفترة 1998 - 2005. تتحدث الديباجة بشيء من الغموض أن حزب اليسار يختلف عن كل تلك الأحزاب التي تخضع بإيمان لرغبات قوى الاقتصاد وبالتالي فإنه من الصعب تمييزهم عن بعضهم البعض. ويرى حزب اليسار نفسه في المعارضة الاجتماعية والسياسية الأساسية للنيوليبرالية والسيادة الرأسمالية والسياسة الإمبريالية والحرب.

فهو يصف واحدة من أهم مهامه تغيير ميزان العلاقات الاجتماعية للسلطة من أجل تنفيذ تحول مبني على التضامن للمجتمع وللديمقراطيين اليساريين، والسياسات الاجتماعية والبيئية والسلمية من خلال تغيير علاقة القوة والملكية. وهذا يشمل نظاما اقتصاديا ديمقراطيا "من أجل نظام اقتصادي ديمقراطي مختلف يخضع تنظيم السوق للإنتاج والتوزيع لتأطير وضوابط ديمقراطية واجتماعية وبيئية. عليه أن يكون مبنيا على أساس ملكية عامة مسيطر عليها ديمقراطيا لخدمة المصلحة العامة، والبنية التحتية الاجتماعية، وفي صناعة الطاقة وفي القطاع المالي. إننا نريد تنشئة اجتماعية ديمقراطية لمجالات بنيوية أخرى ذات صلة على أساس الدولة والبلدية، والتعاونيات أو ملكية القوى العاملة[9]".

8. جيسين لوتزيج، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ليس عدوا، (Die SPD ist nicht mein Feind) http://www.welt.de/politik/deutschland/article6292554/Gesine-Loetzsch-Die-SPD-ist-nicht-mein-Feind.html; accessed July 1, 2010.

9. هيئة البرنامج، برنامج حزب اليسار (دي لينكه) http://www.die-linke.de/fileadmin /download/dokumente/englisch_die_linke_programm_erfurt.pdf?PHPSESSID=1ce0462ad3138d351c1c93c65d8159fe

مـن أجـل تحقيـق ذلـك، سـتكون هنـاك حاجـة لتحالـف يسـاري مجتمعـي واسـع. أمـا التحالفـات السياسـية الضروريـة لهـذا، فيعتقـد المؤلفـون، بأنهـا يجـب الدخـول فيهـا فقـط إذا مـا كانـت تدفـع باتجـاه تغيـير سـياسي في توجـه الحكومـة والمجتمـع، وإذا تمـت الموافقـة عـلى المطالـب الأساسـية لحـزب اليسـار، مثـل انسـحاب الجيـش الألمـاني مـن أفغانسـتان، وإلغـاء قوانـين العمـل النيوليبراليـة هارتـس 4، وإدخـال حـد قانـوني أدنى للأجـور، والتخـلي عـن خطـة رفـع سـن التقاعـد إلى67 عامـا، وتنفيذهـا بجديـة.

■ حزب اليسار بعد انتخابات 2011

كانـت انتخابـات برلـين التـي جـرت في شـهر أيلـول/ سـبتمبر 2011 آخـر انتخابـات في دورة تلـك السـنة الانتخابيـة لسـبع ولايـات واثنـين مـن الانتخابـات البلديـة عـلى مسـتوى الولايـة. كان حـزب اليسـار قـادرا عـلى فـرض نفسـه كقـوة سياسـية مـن أجـل العدالـة الاجتماعيـة. ومـع ذلـك، في كل هـذه الانتخابـات تراجعـت نتائـج الحـزب تراجعـا محلوظـا مقارنـة مـع نتائجـه في انتخابـات البونـدسـتاغ في 2009، والتـي فـاز فيهـا بـ 11.9% مـن الأصـوات عـلى الصعيـد الوطنـي.

وعـلى الرغـم مـن أن المعسـكر البرجـوازي لم يكن لديه اسـتراتيجية موحـدة للأزمـة الاقتصادية والماليـة الحاليـة، لم ينجـح حـزب اليسـار في أن يصبـح جـزءا مـن تحالـف اجتماعـي وسـياسي بديـل. عـلى العكـس مـن ذلـك، يجـري مناقشـة خيـارات تحالـف بـين الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي والخـضر، لا تشـمل حـزب اليسـار، كبدائـل سياسـية ممكنـة. وقـد مكـن القبـول الاجتماعـي المتزايـد لحـزب الخـضر سـنة 2011 مكنـه مـن أن يوصـل مرشـحه لمنصـب رئيـس وزراء ولايـة فورتمبـيرغ - الولايـة الكبـيرة المزدهـرة في الجنـوب الغـربي - للمـرة الأولى في تاريـخ ألمانيـا الحديثـة. نظـرا للتطـورات الحقيقيـة نحـو إحيـاء النيوليبراليـة بوسـائل اسـتبدادية، والتكامـل النيوليـبرالي العميـق للاتحـاد الأوروبـي، بـدت فكرتهـم عـن "صفقـة خـضراء جديـدة" البديـل السـياسي الوحيـد المقبـول والقـادر عـلى الفـوز بدعـم مـن قطاعـات رئيسـية في المجتمـع. هـذا التطـور نحـو رأسـمالية خـضراء وجـد أول تعبـير سـياسي واضـح لـه في التخلـص التدريجـي مـن المحطـات النوويـة الـذي أعلنـت عنـه الحكومـة الاتحاديـة في مـارس 2011، في أعقـاب الكارثـة النوويـة في فوكوشـيما باليابـان. نتيجـة لذلـك، أصبحـت الطاقـة والمنـاخ قضايـا حاسـمة في انتخابـات برلمانـات ولايـات بـادن فورتمبـيرغ وراينلانـد بالاتينـات المجـاورة لهـا، حيـث دخـل حـزب الخـضر الحكومـة أيضـا كشريـك ثانـوي للحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي. وقـد فشـل حـزب اليسـار في الولايتـين بالفـوز بمقاعـد.

وبالتالي فإن التركيبة المتغيرة للصراع الاجتماعي غيرت أيضا في مدى إدراك الأزمة المالية والاقتصادية والبيئية وأزمة الطاقة فضلا عن أزمة الأمن المزعومة (الإرهاب، وموجات الهجرة وما إلى ذلك) والتأكيد على هذه الأزمات. فمن خلال تقديم لوائح عمل منخفضة الزمن، وحزم التحفيز الاقتصادي ومخطط المكافأة "النقد مقابل السيارات القديمة"، تم في الواقع صد التراجع الاقتصادي في سنة 2009 بالنسبة لغالبية الناس بواسطة تدابير بنيوية محافظة. وهكذا تم الحفاظ على الشروط من أجل إعادة توسيع الإنتاج والحد من البطالة بسرعة، فور تجدد الطلب. في هذا السياق، فإن المسألة الاجتماعية خسرت أهميتها، لا سيما في شتوتغارت، المقر الرئيسي وموقع إنتاج شركة مرسيدس بنز – وعاصمة بادن فورتمبيرغ. طور الحزب الديمقراطي المسيحي استراتيجية اقتصادية محافظة موجهة للتصدير، جنبا إلى جنب مع زيادة مكافحة الإرهاب والسياسة الأمنية الاستبدادية. ورد الخضر بـ "الاتفاق الأخضر الجديد" والذي يهدف إلى الربط بين السياسات الاقتصادية والتغيير في سياسة الطاقة مع التأكيد أيضا على ضرورة زيادة الدمج الاجتماعي والديمقراطية. وبالتالي فإن مطالب حزب اليسار للتوزيع العادل اجتماعيا لأعباء الأزمة فشلت في أن تحدث صدى لدى الجمهور.

الشكل 1: الصراعات التي أثرت في انتخابات ربيع 2011

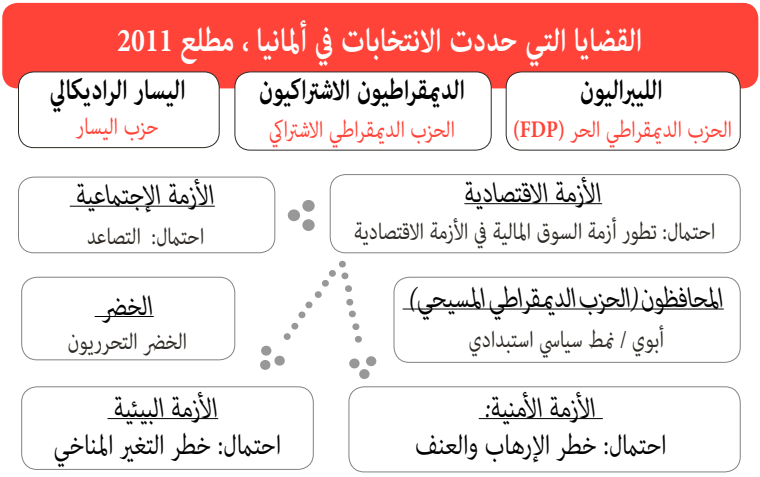

في بادن فورتمبيرغ، أدت هذه التركيبة إلى هزيمة حكومة الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر من قبل أول تحالف أخضر وأحمر في ألمانيا - رئيس وزراء من حزب الخضر يحكم بدعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، بدلا من العكس. وبالكاد لعب حزب اليسار أي دور في النقاش العام الذي كان يهيمن عليه ليس فقط التركيز على قضايا الطاقة والمناخ، ولكن التباين في الأسلوب السياسي: النمط السلطوي مقابل المثل التحررية.

في انتخابات ولاية بريمن في شهر مايو، كانت قضية البيئة/الطاقة تزال مهمة، ولكنها لم تعد هي القضية الحاسمة؛ حيث عادت المسألة الاجتماعية مرة أخرى إلى قمة جدول الأعمال السياسي. ومع ذلك، لم يتمكن حزب اليسار مرة أخرى من تحقيق النتائج التي حققها في انتخابات الولاية السابقة في 2007 وفي انتخابات البوندستاغ في 2009. وينطبق الشيء نفسه على الانتخابات التي تلت في سبتمبر 2011 في الولايات الشرقية من مكلنبورغ فوربومرن وبرلين. يمكن لحزب اليسار فرض نفسه كحزب يطالب بالعدالة الاجتماعية، ولكنه جوبه (وخاصة في برلين، حيث كان حزبا في الحكومة) بزيادة عمليات التجزئة نتيجة للتدابير النيوليبرالية التي فرضت على المستويين الاتحادي والأوروبي والتي كان يجب أن ينفذها محليا. لذلك، فإن مشاريعه الاجتماعية الناجحة، وخاصة في مجالات سوق العمل والسياسة الاجتماعية، كانت بالنسبة للناخبين أقل أهمية.

ولكن مع نهاية الانتخابات في 2011، بقي حزب اليسار ذا مصداقية كحزب مدافع عن العدالة الاجتماعية وكحزب لا يزال قادرا على ضمان ولاءات العمال والعاطلين عن العمل. وهو يحقق نتائجا فوق المتوسط بين الناخبين من الفئة العمرية 45 - 59 عاما وفي شرق ألمانيا يجتذب الناخبين الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة. ومع ذلك، فإن جاذبيته للناخبين الأصغر سنا ما زالت أقل من المتوسط، وما زال يخسر قوته على نحو متزايد لدى الفئة العمرية من 34 – 45 سنة، وهو الجيل الذي تهيمن على خبرته الاجتماعية والسياسية ظروف عمل ومعيشة التطور ما بعد الفوردي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة.

الجدول 2: البنية الاجتماعية لناخبي وأعضاء حزب اليسار

	الأعضاء 2009	انتخابات البوندستاغ 2009 (11.9)	ساكسونيا انهالت في الشرق (2011) (23.7)	بادن فورتمبيرغ في الغرب (2011) (2.8)	برلين (منقسمة سابقا) (2011) (11.7)
ذوو الياقات الزرقاء	%18	%11	%25	%5	%14
ذوو الياقات البيضاء	%32	%5	%22	%3	%10
العاملون لحسابهم الشخصي	%12	%4	%15	%1	%11
المتقاعدون	%53	%4	%26	%2	%15
الطلاب	%4	%6	.n.k	.n.k	.n.k
العاطلون عن العمل	%8	%15	%35	%12	%16

وهكـذا، فـإن النتائـج في انتخابـات 2010 و2011 تعكـس الأثـر الاجتماعـي لحـزب اليسـار، والقيمـة العمليـة الحاليـة التـي يضفيهـا عليـه الجمهـور، وجاذبيـة مقترحاتـه السياسـية، وأيضـا جاذبيـة قيادتـه. مـا أصبـح واضحـا هـو قـوة الحـزب كشريـك في مسـائل العدالـة الاجتماعيـة، ولكـن أيضـا عجـزه في تطويـر برنامجـه واسـتراتيجيته وتنظيمـه، والأهـم مـن ذلـك كلـه، افتقـاره إلى التأصيـل الاجتماعـي فيـما هـو أبعـد مـن التمثيـل في برلمانـات الولايـات والبلديـات وفي أكبـر الولايـات. ولذلـك يجـب عـلى حـزب اليسـار أن يسـتخدم حضـوره المتزايـد في ولايـات مثـل ساكسـونيا السـفلى في شـمال غـرب البـلاد، حيـث لديـه عـدد كبـير مـن المقاعـد، وحيـث لديـه المزيـد مـن المـوارد، باعتبارهـا "المحـرك" لتأصيـل نفسـه في المجتمـع الأوسـع، الأمـر الـذي ينبغـي أن يكـون مبنيـا عـلى أسـاس المعرفـة بـأن الوجـود البرلمـاني ليـس بديـلا عـن تطويـر المنظـمات الشعبـية المحليـة.

اليـوم، لا تـزال نتائـج حـزب اليسـار في اسـتطلاعات الـرأي الحاليـة أقـل مـن عتبـة الـ 5% في خمـس مـن أصـل عـشر ولايـات غربيـة، وتتجـاوز حاجـز الـ 20% في ثـلاث ولايـات شرقيـة فقـط. ومـا زال الحـزب يخـسر الدعـم أيضـا في معاقلـه الحضريـة السـابقة، بمـا في ذلـك برلـين. في 2011، فشـل الحـزب في تحقيـق هدفـه في الاسـتمرار في /أو في إقامـة مشـاريع ائتلافيـة جديـدة "أحمـر - أحمـر" مـع الحـزب الديمقراطـي

الاشتراكي : فقد خسر قوته في برلين، وبذلك، انتهت الحكومة التي دامت عشر سنوات هناك. وفي ومكلنبورغ- بوميرانيا الغربية تراجع إلى المركز الثالث وراء المحافظين، الذين هم الآن شركاء صغار للحزب الاشتراكي الديمقراطي هناك. يفتقد حزب اليسار الآن إلى الرياح الخلفية المجتمعية التي ساعدته بين 2007 و 2009 لترسيخ نفسه كقوة سياسية ناجحة في 13 ولاية وعلى المستوى الوطني. مفهومه الاجتماعي الجديد الذي أعلن في سنة 2009 كنموذج لدولة الرفاه الاجتماعي في القرن 21 والذي يربط المسائل الاجتماعية والبيئية يفتقر إلى محرك، حيث لا توجد خطة مضادة جذابة تؤدي إلى التحول الاجتماعي والبيئي. حتى الآن، كان حزب اليسار هو الحزب الوحيد الذي "يقول الحقيقة كما هي"، والحزب الذي يسأل الأسئلة الصحيحة، ولكنه فشل في إثبات جدارته فيما يتعلق بالحلول للمستقبل. وقد وجد نفسه أيضا أنه لا يحتكر شرف رفع القضايا أو التشكيك في الظروف السائدة. في برلين على مستوى الولاية، قام بهذا الدور مؤخرا قوة سياسية جديدة تماما، هي حزب القراصنة، الذي يعتبر نفسه حزبا يساريا.

■ العضوية والتكوين الاجتماعي للحزب اليسار

لدى حزب اليسار أكثر من 78,400 عضو، نحو 37% منهم من النساء. وتبلغ نسبتهم في أحزاب الولايات الشرقية ما بين 44% و46%. أما في أحزاب الولايات الغربية، فمتوسط هذه النسبة هو 24%. وينطبق الشيء نفسه على الأعضاء الجدد في الحزب[10]. لا يمكن إعطاء سوى بيانات غامضة جدا بشأن البنية الاجتماعية، بسبب نقص البيانات؛ وتعتمد هذه البيانات على منشورات حزب اليسار[11]، وتصريحات موظفي الحزب - حيث توافرت - وقواعد بيانات وتقارير لجان الاعتمادات في مؤتمرات الحزب. وتتوافق عضوية حزب اليسار بشكل وثيق تباعا مع تأييد الناخبين الإقليمي، بمعنى أن معظم الأعضاء في الولايات الغربية هم في الأغلب من بين المنتمين إلى الفئات المحرومة، بما في ذلك جزء كبير من العاطلين عن العمل. ولا تزال لدى العضوية في الولايات الشرقية عدد غير متناسب من المتقاعدين، رغم أن هذا ليس صحيحا بالنسبة للعضوية النشطة. ويتجسد هذا الأمر بالمندوبين لمؤتمرات الحزب، حيث أن أكثر 90%

10. المعلومات عن نزعات العضوية مستقاة من اللجنة التنفيذية لحزب اليسار، أيار / مايو 2010.

11. قارن. سورن ميسنجر/ جوناس روغنستاين: نجاح حزب اليسار: الانضمام في ضبابية برامجية (Der Erfolg der Partei die Linke. Sammlung im programmatischen Nebel) في: فيليكس بوتزلاف/شتاين هارم/ فرانز والتر (محررون).: أزمة جمود أو تغيير عميق، (Patt oder Gezeitenwechsel) المانيا، 2009، فيزبادن، 2009.

منهم هم من الناشطين في المنظمات القاعدية أو الذين لهم أدوار في المناطق أو في هياكل الحزب في الولايات[12]. في 2010، كانت نسبة ذوي الياقات الزرق وذوي الياقات البيضاء بينهم 33.8% (2008: 32.6)؛ ومن بين العاملين لحسابهم الخاص 19.5% (2008: 17.3)؛ ومن الطلاب 2.8% (2008: 2.7)؛ ومن تلاميذ المدارس 0.7% (2008: 2.0)؛ ومن العاطلين عن العمل 2.3% (2008: 3.4)؛ ومن أصحاب المعاشات التقاعدية 6.0% (2008: 5.2)[13]. إذا قارنا هذه البيانات مع تشكيلات مندوبي حزب الاشتراكية الديمقراطية ومعظمهم من ألمانيا الشرقية في سنة 1999 و 2002 و 2004، نجد أن نسبة ذوي الياقات الزرق وذوي الياقات البيضاء انخفضت من 60% في 1999 إلى 41% في 2006؛ ومنذ سنة 2007، فقد شكلوا حوالي ثلث المندوبين. أما نسبة العاملين لحسابهم الخاص فقد بقيت ثابتة نسبيا عند حوالي 20%، في حين انخفضت نسبة العاطلين عن العمل بين المندوبين لمؤتمرات الحزب. في 1999 كانت هذه النسبة 6.9%، ومنذ 2007 تأرجحت ما بين 2% و3%. ومنذ سنة 2008 أيضا، شكلت نسبة المتقاعدين حوالي 5% من المندوبين.

ومن بين الأعضاء الجدد، شهدت نسبة العاملين إلى العاطلين عن العمل تحولا بين 2004 و2007. ففي حين كانت نسبة العاملين 48% ونسبة العاطلين عن العمل 52% سنة 2004، إلا أنه وبحلول سنة 2007 أصبحت نسبة العاملين 56% ونسبة العاطلين عن العمل 44%. أما الدوافع التي جعلت الأعضاء الجدد ينضمون إلى الحزب ترتبط أساسا بقضايا العدالة الاجتماعية. وتشمل هذه القضايا: التزايد في عدم المساواة الاجتماعية، وفرص عمل توفر أجرا كافيا للعيش، واستحقاقات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية التي تسمح بحياة كريمة وحقوق متساوية للجميع، أما مسائل مثل السلام والبيئية والقضايا التربوية فكانت أقل أهمية بالنسبة لهؤلاء الأعضاء[14].

12. مقارنة تقارير التحقق للمندوبين من مؤتمرات الحزب في 2004، 2006 و 2010 تبين أن نسبة المندوبين النشطين في المنظمات المحلية القاعدية ارتفعت بشكل طفيف من 22% في 2006 إلى ما يقرب من 26% في 2010. حصة المندوبين في وظائف الولايات والمناطق بقيت إلى حد ما ثابتة عند بمعدل 45%. ويرد في التقارير مشكلة الوظائف المزدوجة – أولئك الذين يحملون منصبا حزبيا وانتخابيا – مجموع كل البيانات منذ 2006 تنتج دائما مجاميع تزيد عن 100 %. ويبرز بشكل خاص في التقارير التغيير في نسبة المندوبين الذين هم أعضاء في النقابة، والتي ارتفعت من 44% في سنة 2006 إلى ما يقرب من 60 % في سنة 2010 .

13. دي لينكه (2010)، تقرير لجنة التحقق من مندوب المؤتمر الثاني للحزب

14. كاجو تتزلاف/ألكسندر ريتز (2009): بحث إحصائي عن الأعضاء الجدد في حرب اليسار، 2004/2007، (Statistische Untersuchung) der Parteieintritte DIE LINKE 2004/ 2007

الارتباط الوثيق بين الأعضاء والمؤيدين الانتخابيين يمكن إيجاده في البنية العمرية. يمتلك حزب اليسار أكبر إمكانات انتخابية بين المجموعة العمرية 46-60، وهناك ما نسبته 50% من أعضاء منظمات الولايات الغربية تتراوح أعمارهم بين 41 و60، وحوالي 25% تبلغ أعمارهم 35 سنة أو أقل، وأكثر من 3% ممن هم أكبر من 70 سنة. وتختلف هذه النسب في مؤسسات الولايات الشرقية، حيث تبلغ نسبة الأعضاء ممن هم في عمر 35 أو أقل 7% فقط، في حين أن حوالي 24% منهم تتراوح أعمارهم بين 41 و60، وأكثر من 50% ممن هم أكبر من 70 سنة. ومع ذلك، فإن البنية العمرية للعضوية النشطة، كما هو مبين، على سبيل المثال، من خلال التكوين الاجتماعي للمندوبين لمؤتمرات الحزب، مختلفة جدا.

أولا، بقيت هذه البنية العمرية ثابتة نوعا في السنوات ما بين 1999 و2010. نسبة المندوبين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 أو أقل بقيت بين 6% و7%، والذين تتراوح أعمارهم بين 25 و45، بين 13% و17%. وكانت نسبة المندوبين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 سنة و55 سنة حوالي 30%. وقد ارتفعت حصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55 و65 سنة قليلا من 18% إلى 23% في 2010. منذ سنة 1999 وحتى الآن، بقيت حصة أولئك الذين أعمارهم أكثر من 65 سنة ما بين 5%.

ومع تزايد نسبة أعضاء الحزب في ألمانيا الغربية، أصبح حزب اليسار يغير من لغته ويضفي على نفسه صورة حزب شرقي. في سنة 2006، كان ما يقارب 80% من أعضائه من الولايات الشرقية، ولكن بحلول سنة 2009 انخفض هذا الرقم إلى 63%. ومنذ 2006، فقدت أحزاب الولايات الشرقية ما مجموعه حوالي 5000 عضو، في حين تمكنت أحزاب الولايات الغربية من تجنيد 13,000 عضو جديد. نشأ الوزن الشرقي والغربي في بنية الحزب في اتفاقات التعاون التي تم التوصل إليها خلال عملية اندماج الحزبين الأصليين، حزب ألمانيا الشرقية الاشتراكية الديمقراطية (PDS) وحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الاجتماعية (WASG)، ومعظم أعضائه هم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي السابق في ألمانيا الغربية. بموجب هذا الاتفاق، الذي ينطبق أيضا على صيغة اختيار المندوبين لمؤتمرات الحزب، يجب أن يكون لكل حزب سابق ممثلون متساوو العدد في جميع الهيئات. وبالتالي، فإن متوسط عدد مندوبي الولايات الشرقية شكل حوالي ثلاثة أضعاف عدد مندوبي واحدة فقط من الولايات الغربية.

هنـاك توقعـات متناقضـة أو تبادليـة حصريـة متناقضـة مـن الحـزب، بمـا في ذلـك تقديـم المسـاعدة لحيـاة النـاس. بالنسـبة للكثيريـن، الحـزب هـو مـكان للسـعي المشـترك للعدالـة و/أو للبدائـل الاجتماعيـة، وهـو بالنسـبة لآخريـن مـلاذ لتاريـخ مشـترك، أو لتبـادل الآراء والمشـاركة في الأنشـطة الاجتماعيـة. ولكـن هنـاك أيضـا مـن يـرى في الحـزب فرصـة وظيفيـة وفرصـة لممارسـة السـلطة والنفـوذ، أو لإيجـاد حلـول لمشـكلته. لا يريـد جميعهـم أن يكونـون ناشـطين؛ البعـض يـسره فقـط دفـع مسـتحقاته، والبعـض الآخـر لم يجـد بعـد الظـروف المناسـبة ليصبـح ناشـطا. وليـس مـن الواضـح مـا إذا كان حـزب اليسـار يريـد تنظيـم نفسـه عـلى المسـتوى الشعبـي بمشـاركة المبـادرات المحليـة والمواطنـين حيـث هنـاك مجـالا واسـعا للتنظيـم الـذاتي المحلـي، أم أنـه يريـد التركيـز عـلى بنـاء مراكـز الكفـاءة مـن أجـل توسـيع اختصاصاتـه وقاعدتـه البرلمانيـة. سـيكون كلا الأمريـن مهمـين ويجـب أخذهـما بعـين الاعتبـار عنـد النظـر في الأهـداف والعمـل الجـاري لبنـاء الحـزب - عـلى صعيـدي المتطلبـات المحـددة والمسـئوليات العامـة للحـزب.

■ مسألة التنظيم والديمقراطية داخل الحزب

لحـزب اليسـار جـذوره في تاريـخ حركـة الطبقـة العاملـة الدوليـة وحركـة السـلام، وهـو حـزب ملتـزم بمعـاداة الفاشـية. إنـه قريـب مـن النقابـات والحـركات الاجتماعيـة، ويسـتمد قوتـه مـن الحركـة النسـائية والحركـة البيئيـة. وهـو يـرى في نفسـه حزبـا تعدديـا منفتحـا "لـكل مـن يريـد تحقيـق الأهـداف نفسـها مـن خـلال الوسـائل الديمقراطيـة[15]". وينقسـم الحـزب إلى منظـمات عـلى صعيـد الولايـات وكل عضـو ينتمـي إلى منظمـة مناطقيـة تكـون عـادة في مـكان سـكناه. ويعطـي حـزب اليسـار الأعضـاء حقوقـا واسـعة، بمـا في ذلـك الحـق في تكويـن الجمعيـات مـع الآخريـن داخـل الحـزب، والحـق في اقـتراح التحـركات في جميـع أجهـزة الحـزب. ويمكـن للأعضـاء الأفـراد أيضـا اقـتراح الحـراكات في جميـع أجهـزة الحـزب كـما يمكـن لأعضـاء الحـزب تقديـم هـذه المقترحـات عـلى مسـتوى مؤتمـر الحـزب الوطنـي. ويمكـن إعطـاء فرصـة المشـاركة في العمـل الحـزبي للأعضـاء الضيـوف عـلى الحـزب الذيـن يتمتعـون تقريبـا بجميـع الحقـوق التـي يتمتـع بهـا الأعضـاء فيـما عـدا الحـق في الاشـتراك في اقـتراع الأعضـاء، والتصويـت عـلى المسـائل المتعلقـة بالنظـام الأسـاسي،

15. دي لينكـه (2007): اللائحـة الوطنيـة لحـزب اليسـار، 1. هـدف الحـزب و اسـمه، Auftrag und Name der Partei ، ص . 5 .

والترشح لانتخابات الهيئات التنفيذية، والتصويت على تسمية المرشحين للهيئات البرلمانية والبلدية. ولدى الأعضاء الحرية في تكوين الجمعيات داخل الحزب، والتي يتم الاعتراف بها على المستوى الوطني إذا ما تم الاعتراف بها على مستوى الولاية من قِبل ما لا يقل عن ثمانية أحزاب في الولاية. هذه الجمعيات تعمل بشكل مستقل، وتتلقى تمويل الحزب، وغير مسموح لانتخاب المندوبين لمؤتمرات الحزب. في الوقت الحاضر هناك 22 جمعية على المستوى الوطني، بما في ذلك الاتجاهات السياسية مثل المنهاج الشيوعي، واليسار الاشتراكي والمنتدى من أجل الاشتراكية الديمقراطية، وجمعيات العمل/الفائدة التي تركز على قضايا محددة. ومن الأمثلة على ذلك منهاج البيئة، ومجموعة العمل والفريق العامل النقابية، ومجموعة عمل المعني بسياسات السلام والأمن.

يجوز إجراء عملية تصويت من قِبل الأعضاء على جميع القضايا السياسية. ويمكن أن تجرى عملية تصويت الأعضاء بناء على طلب مؤسسات الدولة أو المنطقة التي تمثل ما لا يقل عن ربع الأعضاء. يمكن تقديم الطلبات من قبل ثماني منظمات على مستوى الولاية، 5000 عضو حزبي أو بقرار من مؤتمر الحزب أو اللجنة الوطنية. وتكرس المساواة غير التمييزية والديمقراطية الجندرية[16] في النظام الوطني الأساسي. كما يجب أن يكون نصف جميع أصحاب المناصب في هيئات الحزب من النساء. أعضاء اللجان التنفيذية للحزب وطنية أو دولة، يجب أن يكون أصحاب المقاعد في البرلمانات الاتحادية أو دولة أوروبية أقل من نصف المجموع.

■ تطور الحزب

التكافؤ في الهيئات القيادية للحزب إلى جانب الدرجة العالية من الاستقلالية التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية وعلى صعيد الولايات لم يشكلا فقط عملية الاندماج، ولكنهما أيضا بقيا حتى يومنا هذا الطريقة التي تم فيها الحفاظ

16. حددت المساواة غير التمييزية في الهيئات التنفيذية للحزب وفي المنظمات الإقليمية. (النظام الأساسي، الفقرة 9، حيث يرد منع أي نوع من أنواع التمييز كمبدأ أساسي للحزب). المادة 2 تنص على ما يلي: "حقوق الأقليات الاجتماعية والعرقية والثقافية في العضوية، ولا سيما الحق في تقرير المصير، تتمتع بحماية خاصة من اللجان التنفيذية الوطنية والإقليمية. يجب دعم تمثيلهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار في الحزب". المرجع نفسه، ص . 10 .

على التباين السياسي والاجتماعي والثقافي في الحزب. فالقيادة التنفيذية الوطنية المنتخبة في مؤتمر الحزب الوطني الأخير في 2010 في روستوك هي، باستثناء أمين الصندوق، مبنية على أساس ازدواجية متكافئة شرقية - غربية بين حزب الاشتراكية الديمقراطية والحزب البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية. وهذا ينطبق على الرئيس ونوابه ومدير الحزب والقائمين على تطوير الحزب. هذه التسوية لمسألة قيادة الحزب بمشاركة الرؤساء الإقليميين كانت بمثابة حل لاندلاع التوترات في بداية 2010، بعد استقالة الرئيسين المشاركين أوسكار لافونتين (Oskar Lafontaine)، الرئيس السابق للحزب البديل من أجل العمل والعدالة الإجتماعية ولوثار بيسكي (Lothar Bisky)، الرئيس السابق لحزب الاشتراكية الديمقراطية والذي خلق فراغا في السلطة. وعلى المحك كان تفسير الحزب وتوجهه، ودوره في النظام الحزبي، ووظيفته وقيمته العملية. داخل الحزب، الذي لا يزال مشروع حزب لحزبين فرعيين يعتمدان على بعضهما البعض، ما زالت هذه المواضيع موضع جدل يستفحل جراء الأفكار المختلفة بشأن السياسة الحزبية، والسير الذاتية السياسية، والتنشئة الثقافية والثقافات السياسية المتباينة. وقد أظهر انتخاب القيادة الجديدة هذه الأمور إلى السطح. كان التمديد الضروري للأنظمة الانتقالية بحاجة إلى تأكيد من خلال إدخال تعديل على النظام الأساسي لمؤتمر الحزب. ومن أجل ضمان الأغلبية اللازمة لهذا الأمر في مؤتمر الحزب - هناك حاجة لأغلبية الثلثين من أجل تعديل النظام الأساسي - أجرى مؤتمر الحزب تصويتا لأعضائه شارك فيه 48% من الأعضاء، وافق خلاله أكثر من 80% من بينهم في حين أعلن 94% تأييدهم لوضع برنامج الحزب الجديد للتصويت في اقتراع عضوية آخر يجري بحلول نهاية 2011.

■ الشروط الأساسية لعملية الاندماج

ظهر حزب الاشتراكية الديمقراطية من رحم الحزب الشيوعي الحاكم السابق في ألمانيا الشرقية. وهو الحزب الوحيد الذي حول نفسه إلى حزب راديكالي يساري ديمقراطي. أما الأحزاب الأخرى المذكورة في أماكن أخرى من هذا الكتاب، فإما أنها انتقلت إلى معسكر الديمقراطيين الاشتراكيين، أو في بعض الحالات بقيت وفية لتقليد "الماركسية اللينينية" السلطوي. بعد هزيمته في انتخابات 2002، كان

لحـزب الاشـتراكية الديمقراطيـة ممثلـين اثنـين فقـط في البرلمـان[17].

ظهـر حـزب البديـل مـن أجـل العمـل والعدالـة الاجتماعيـة في 2004 كجمعيـة مشـكلة مـن نشـطاء الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي والنقابـات العماليـة معظمهـم مـن ألمانيـا الغربيـة نتيجـة خيبـة الأمـل مـن المسـار الـذي اتخذتـه الحكومـة التـي يقودهـا الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي. وتأسـس كحـزب في ينايـر 2005. كان العديـد مـن أعضائـه راديكاليـين يسـاريين منـذ زمـن بعيـد. وبالوصـف البريطـاني، فإنهـم كانـوا "دخوليـين" داخـل الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي.

في انتخابـات أيـار/ مايـو 2005 في شـمال الرايـن وسـتفاليا، أكـبر ولايـة في ألمانيـا، فشـل الحـزب البديـل وحـزب الاشـتراكية الديمقراطيـة في تجـاوز عتبـة الـ 5% اللازمـة للحصـول عـلى مقاعـد في ألمانيـا، وحصـلا عـلى 2.2% وأقـل مـن 1%، عـلى التـوالي. مـشروع إنشـاء حـزب ناجـح لـه نفـوذ اجتماعـي وبرلمـاني كبديـل لسياسـات الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي االنيوليبراليـة وبهـدف تحقيـق مجتمـع أكـثر تضامنـا كان بوضـوح يتجـاوز قـوة الحـزب البديـل وحـده. فلقـد كانـت مـوارده ضئيلـة نسـبيا، في حـين كان نفـوذه في الولايـات الشرقيـة، باسـتثناء برلـين، لا يـزال هامشـيا. وعـلى الرغـم مـن تمكـن حـزب الاشـتراكية الديمقراطيـة مـن التعـافي مـن هزيمتـه في 2002 ومـن ترسـيخ موقعـه في الانتخابـات الأوروبـية سـنة 2004، إلا أنـه واجـه أيضـا احتـمالات غـير مؤكـدة، حيـث أن قدرتـه عـلى التجديـد التنظيمـي والسـياسي الداخـلي قـد اسـتُنفذت إلى حـد كبـير. أمـا محاولتـه لتأسـيس نفسـه في الغـرب، بالـكاد حققـت أي تقـدم.

في حـين أن تـآكل دعـم الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي لم يـؤد إلى زيـادة مقاعـد الحـزب البديـل مـن أجـل العمـل والعدالـة الاجتماعيـة، إلا أنـه تسـبب في سـقوط المعقـل التقليـدي للحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي بيـد تحالـف الحـزب المسـيحي الديمقراطـي والحـزب الديمقراطـي الحـر، وبشـكل غـير مبـاشر، إلى سـقوط الحكومـة الفدراليـة المشـكلة مـن تحالـف الأحمـر والأخـضر في ذلـك الصيـف. مـع انتخابـات البونـدسـتاغ المبكـرة، كان "لزامـا" عـلى الحزبـين اليسـاريين أن "يتعاونـا" ويحـاولا الاتفـاق عـلى إجـراءات تمكنهـما مـن الوصـول إلى قائمـة مشـتركة في الانتخابـات. كان التركيـز

17. حصـل حـزب الاشـتراكية الديمقراطيـة عـلى أقـل مـن 5% مـن الأصـوات عـلى الصعيـد الوطنـي، وبالتـالي فـإن مثـل هـذه النتيجـه عـادة لا تؤهـل الحـزب للحصـول عـلى أي مقاعـد. غـير أن مرشـحين قـد فـازا بمقاعـد الفـرد الواحـد في برلـين الشرقيـة، وهكـذا أصبحـا نائبـين. لـو فـاز ثلاثـة أشـخاص بنفـس الطريقـة لتمكـن الحـزب مـن التأهـل للحصـول عـلى إعفـاء مـن عتبـة الـ 5% (انظـر الملحـق حـول النظـم الانتخابيـة).

المشترك على رفضهما لخطة الحكومة لسنة 2010، الذي كان يُنظر إليها على أنها جوهر مشروع النيوليبرالية من حيث التخفيضات الاجتماعية والديمقراطية. كان دخولهما إلى البرلمان، ورفض الحزب الديمقراطي الاشتراكي التعاون معهما، سببا في تشكيل حكومة أنجيلا ميركل (Angela Merkel) الأولى، والمشكلة من تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي. في 2006، جرى اندماج حزبي البديل من أجل العمل والعدالة الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية لتشكيل حزب اليسار "دي لينكه".

تم تأجيل القضايا التنظيمية المتعلقة ببناء حزب جديد، وبشكل خاص القرارات الاستراتيجية بشأن برنامج جديد، إلى ما بعد الحملات الانتخابية لسنتي 2008 و 2009. وبقيت الأسئلة التي يجب توضيحها عالقة، مما شجع الجماعات السياسية المتباينة، والتي بقيت مع بعضها البعض فقط بوجود القيادة العليا، أن تنتظم داخل الحزب. وجلبت هذه المجموعات معها إلى الداخل جزءا من مخاوف أحزابها الأصلية، وعكست صراعاتها الداخلية، متسببة بتحميل الخلافات بين الأحزاب القديمة إلى المشروع الجديد. تحت مظلة حزب اليسار الموحد، قدموا نطاقا لمختلف الخطابات والمشاريع والأنشطة الواقعية الملموسة. من جهة، يمكن تجميع هذه الجماعات مع بعضها في الحملات الانتخابية لاتخاذ إجراءات مشتركة، مثل تلك ضد هارتس 4، والحد الأدنى للأجور، وللدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، ولسياسة سلام، أو للتعاون مع الحركات الاجتماعية في حالات مثل معارضة قمة الكبار الثمانية G8 في هيليجندام في 2008. من جهة أخرى، فإنها سهلت التعايش بين وجهات نظر متباينة سياسيا وتنظيميا، وأساليب سياسية مختلفة، والعديد من الثقافات السياسية، والرموز الثقافية التي برزت في سياق خبرة سياسية ملموسة وخطابات نظرية. وهذا عنى على وجه التحديد، التعايش بين مجموعات سلطوية ومجموعات ذات منحى مطالب بدولة الرفاه، وأخرى شيوعية وتروتسكية واشتراكية إصلاحية تحررية. وهم يصفون حزبهم بأنه حزب معاد للرأسمالية أو حزب ينتقد الرأسمالية، أو حزب يعارض الرأسمالية، والنيوليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية ذات التوجه النيوليبرالي ؛ وكحزب يدافع عن دولة الرفاه؛ أو كحزب نقدي تجاه النظام ويرغب في الاستفادة من إمكانات المجتمع البرجوازي التحررية.

منذ 2006، تطورت هذه التجمعات إلى اتجاهات رسمية لها نظامها الأساسي، ووثائقها المؤسسة، ومواقعها على شبكة الإنترنت، وأحداثها، ومؤتمراتها، ومدارسها الصيفية، وكل ذلك تسبب في تغيير الطريقة التي تنظر بها هذه

التجمعات إلى نفسها. لقد أصبحت كل واحدة منها مهتمة بالحفاظ على وزنها السياسي وتوسيعه داخل الحزب، وبإيصال مرشحها إلى الرئاسة، وفي طبيعة الحال بالدفع قدما بخطها السياسي. وقد تواجهت المواقف المختلفة المتعلقة بالمواضيع ذات الأهمية مع بعضها البعض. في مؤتمر الحزب الأوروبي في 2009، قدم حزب اليسار نفسه ثقافيا كتحالف لاتجاهات متباينة. إلا أنه، وفي مؤتمر الحزب الذي عقد في برلين في ذلك العام نفسه للتحضير لانتخابات البوندستاغ، كانت الأمور مختلفة جدا. الآن، وتحت ضغط الحملات الانتخابية، نجح حزب اليسار في التحامل على نفسه، وفي أن يقدم نفسه على أنه حزب العدالة الاجتماعية، ودعم هذا الأمر بالمطالب الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه.

واليوم، تمكن حزب اليسار من أن يعكس صورته كقوة متسقة من أجل العدالة الاجتماعية والسلام. فمنذ انتخابات 2009، أعطى الحزب هذه الصورة شكلا ملموسا في برنامجه الفوري من عشر نقاط، والذي، مع ذلك، لا يرقى إلى مستوى مطلبه المعلن بوضع النظام موضع الشك. وليتمكن من فعل ذلك، عليه أن يربط مطالبه الحالية بـ"فكرته الاجتماعية الجديدة"، حيث هناك اتفاق على رفض النيوليبرالية، ولكن لا يوجد اتفاق حول تقييم الرأسمالية. فنقد الرأسمالية وإمكانيات تطوير بدائل اجتماعية لها معرّفة بأشكال مختلفة أو مثيرة للجدل. وتُنتج هذه الاختلافات صورا متباينة عن الذات وأيضا توقعات متباينة من الحزب وشركائه الاستراتيجيين، ومن فعالية استراتيجياته السياسية وبرامجه ومشاريعه. وتنعكس هذه التباينات في وثائق مختلف الاتجاهات السياسية في الحزب: معاداة الرأسمالية أو نقد الرأسمالية، الراديكالية و/أو الإصلاح.

■ ما هي الاختلافات بين مختلف المواقف اليسارية[18]؟

سنحاول هنا توضيحها عن طريق أمثلة عن 4 قضايا خلافية مركزية يسارية، ومثيرة للنزاع في الوقت نفسه: تحليل الرأسمالية؛ وصف خطوط الصدع الاجتماعية؛ مسألة الملكية؛ ومسألة المشاركة اليسارية في الحكومة. وجميع هذه القضايا هي حاليا موضع جدل، وخاصة فيما يتعلق في المناقشات البرنامجية.

18. يمكن العثور على المواقف المقدمة هنا في الوثائق البرامجية للاتجاهات المعنية.

أولا: تحليل الرأسمالية والآفاق الاجتماعية

على الرغم من أن السؤال عن قدرة الرأسمالية على التطوير والابتكار قد تظهر بسيطة، إلا أن هناك مواقف متباينة جدا موجودة بالفعل داخل حزب اليسار بهذا الخصوص. هل هذه القدرة ناجمة ببساطة عن استغلال الناس والطبيعة وقمع الأمم، أم أن الرأسمالية، من خلال تطوير أنواع جديدة من الإنتاج والتكنولوجيات الجديدة والمنتجات الجديدة، فإنها تؤدي إلى نوعية جديدة من وسائل الإنتاج وسبل المعيشة تشير إلى الطريق إلى الأمام ما بعد الرأسمالية؟ إذن، هل إنجازات - مثل دولة الرفاه - هي رحيل عن قاعدة الرأسمالية، أم هل هي عنصر تأسيسي أصيل من النظام الرأسمالي لا تركز حصرا على الربح، والذي هو باستمرار موضع صراع، ويمثل مجالا للصراع الاجتماعي؟ هل ينبغي أن يكون هدف حزب اليسار القطيعة التامة معه، أم ينبغي أن يركز استراتيجيته وبرامجه على دحر دور الربح المهيمن على الرأسمالية؟

بالنسبة لأولئك الذين يدعمون موقفا صارما مناهضا للرأسمالية، القدرة التدميرية للـ "كازينو" (المقامرة) أو "الضارية" للرأسمالية وعدم قدرتها على الاستجابة لتحديات الأزمة الحالية هي قضايا مركزية للتحليل. من وجهة نظرهم، القدرة على الإصلاح تخدم فقط غرض التكيف مع الظروف الوجودية المتغيرة ، أو هي نتيجة لنضالات طبقية. وهم يؤكدون على التطور المعرض للأزمة للرأسمالية المرنة القائمة على السوق المالية. أولئك الذين يدعمون موقفا أكثر توجها نحو الإصلاح يميلون إلى وصف التناقض بين الإمكانيات الإنتاجية للرأسمالية والواقع الملموس للظروف الاجتماعية. إلا أن هناك آخرون يفترضون أنه على الرغم من الهيمنة السائدة لرأس المال، وفي صلبها تعظيم الربح، قد تظهر عوالم لا تخضع لمنطق الربح، وبالتالي يمكن أن تعزز تطورات بديلة، في ظل ظروف هيمنة متغيرة. وبالتالي، فإن هؤلاء يدعمون مفهوم عملية التحول التي لا يمكن أن تتحقق في الواقع العملي إلا من خلال تشابك جدلي بين التغييرات الإصلاحية والثورية.

وتختلف تفسيرات الاشتراكية أيضا كبديل اجتماعي. بالنسبة للبعض، فإنها لا تزال الهدف والمسار ومجموعة القيم، كما هي موضحة في برنامج حزب الديمقراطية الاشتراكية لسنة 2003، والذي ينظر إلى الاشتراكية بأنها مجتمع يحصل فيه كل فرد على فرص متساوية في الوصول إلى السلع الأساسية للحياة الحرة بالتضامن. وفي حين أن الهدف أساسي، فإن الوسائل المحددة يجب أن

تقـرر ديمقراطيـا. الحريـة هـي نقطـة مرجعيـة للسياسـات الاشـتراكية، والمسـاواة مقيـاس للمشـاركة في منافـع الحريـة التـي تسـمح لجميـع أفـراد المجتمـع بالحصـول المتسـاوي عـلى الـشروط الأساسـية الأوليـة لحيـاة يصنعهـا لنفسـه تكـون جديـرة بالبـشر. وتشـمل هـذه الضـمان الاجتماعـي والقانـوني، والصحـة، والعمـل، والتعليـم، والثقافـة، والهـواء النظيـف والميـاه النظيفـة، وأكـثر مـن ذلـك بكثـير[19]. عـلى مسـتوى السياسـة البرلمانيـة الملموسـة، وخاصـة عـلى مسـتوى الدولـة، فـإن الارتبـاط الجـدلي بـين الأهـداف والممارسـة، و السياسـة اليوميـة والبدائـل الاجتماعيـة، مـا زالـت غائبـة حتـى الآن عـلى الرغـم مـن أن الممثلـين البرلمانيـين قـد أشـاروا مـرارا إلى "المثلـث الاسـتراتيجي" لحـزب اليسـار كـما يـلي:

أولا، صياغـة رؤيـة بديلـة للتنميـة الاجتماعيـة (الاشـتراكية الديمقراطيـة)؛ ثانيـا، مقاومـة التخفيضـات الاجتماعيـة، وتقييـد الديمقراطيـة، والتلـوث البيئـي والحـروب. وثالثـا، التشـكيل السـياسي للمجتمـع داخـل وخـارج البرلمانـات.

فـن اسـتراتيجية سياسـية يكمـن في الجمـع بـين كل هـذا وتطويـر المشـاريع التـي تهيـئ الظـروف لمسـار بديـل للتنميـة الاجتماعيـة، وكسـب الأغلبيـة المجتمعيـة لهـا.

ثانيـا: مسـألة الملكية

يختلـف حـزب اليسـار عـن الأحـزاب الأخـرى بكونـه يطـرح السـؤال المنهجـي مـن حيـث العلاقـة بـين الملكيـة والإنتـاج. يجـب التغلـب عـلى حكـم الملكيـة الرأسـمالية الخاصـة مـن خـلال التنشـئة الاجتماعيـة الحقيقيـة. إن إلغـاء نظـام الملكيـة الرأسـمالي يعنـي نقـل ملكيـة جميـع الـشركات الهامـة في القطاعـات الرئيسـية إلى الملكيـة العامـة، أي جميـع المنشـآت البنيويـة الحيويـة. وهنـاك اتفـاق في حـزب اليسـار أن هـذا يشـير إلى مجـالات المرافـق الأساسـية العامـة والبنيـة التحتيـة وشـبكات الطاقـة، وشـبكات المعلومـات، والنظـام المـالي. ولكـن هنـاك اختلافـات في الـرأي فيـما يتعلـق بالتوسـع في الملكيـة العامـة. هـل يجـب تأميـم جميـع الـشركات، عـلى سـبيل المثـال؟ أم هـل نحـن أيضـا بحاجـة إلى قطـاع أعـمال خـاص ذي صلـة مجتمعيـا ومنظـم عـلى أسـاس لا مركـزي، والـذي يسـمح بوجـود وحـدات اقتصاديـة منتجـة متنافسـة تعمـل عـلى مسـئوليتها الخاصـة وتنتـج عـلى "حسـابها الخـاص"؟ هـل يعنـي النظـام الاشـتراكي للملكيـة نقـل جميـع وسـائل الإنتـاج الهامـة إلى الملكيـة العامـة، أم أنـه يعنـي اقتصـادا متعـدد القطاعـات مـع قطـاع عـام قـوي تحـت الرقابـة الديمقراطيـة؟

19. راجع برنامج حزب الاشتراكية الديمقراطية سنة 2003.

ثالثا: مسألة المصالح والتصدعات الاجتماعية في المجتمع

مصالح من ينبغي لحزب اليسار أن يمثلها؟ هل عليه تمثيل مصالح الشعب العامل والعاطل عن العمل، أي هل ينبغي أن يمثل مصالح محددة، أم أنه يرى نفسه كممثل للمصالح العامة لغالبية الشعب؟ ما هو واضح أن الهيمنة اليسارية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال صياغة وجمع المصالح المختلفة مع بعضها البعض. ومن الواضح أيضا أنه سيكون من الضروري التوفيق بين المصالح المتناقضة التي تواجه بعضها البعض عبر خطوط من الصراع المجتمعي، مثل العلاقة بين الأجراء والعاطلين عن العمل، وخصوصا الصراع بين رأس المال والعمل. غلبة هذا الصراع، والذي تُشتق منه النزاعات الأخرى - مثل العلاقة بين الجنسين وبين الجنس البشري وبيئته الطبيعية - يميل إلى تأكيدها أولئك الذين يحملون وجهات نظر معادية للرأسمالية. لذا فإن المهمة الرئيسية لحزب اليسار هو أن يكون منظمة مجتمعية تسعى إلى توزيع عادل للوظائف المدفوعة وغيرها من أنواع الأعمال الضرورية. المساواة بين الجنسين تعني المساواة في الحصول على فرص العمل، والأجر المتساوي، والتوفيق بين الأسرة والمهنة. في هذا المعنى، يجب أن تكون سياسة حزب اليسار سياسة موجهة طبقيا. وتتمثل في الحزب مواقف مختلفة من قبل أولئك الذين يقولون أنهم تحرريون، وبالتالي يرون أيضا قيمة الحرية بأنها تشمل الحرية من العمل المستلب في ظل الرأسمالية. وبالتالي، فهم يطالبون بالحق في دخل أساسي غير مشروط. هذا النهج يؤكد مدى اتساع الأشكال المختلفة من الاستغلال والاضطهاد والذي يجب أن يطور في مواجهته مدى متسع من النضالات التحررية القائمة على التضامن، والتي هي جميعها ضرورية بنفس القدر لحزب اليسار. فقط بهذه الطريقة سيكون من الممكن خلق تحالف يسار وسط بديل، تنتمي إليه المجموعات التحررية وذات التفكير المبني على التضامن والتي تنتمي إلى الوسط اجتماعيا وثقافيا، مثل الطبقات الوسطى المهددة، والمجموعات الأساسية من السكان كاسبي الأجر والعاطلين عن العمل أو العاملين بوظائف غير مستقرة، والمهمشين، والمهاجرين واللاجئين.

وبالرغم من صياغة أهداف التغيير الاجتماعي والمطالب الملموسة، إلا أن المزاعم التي تضمنتها؛ بأن يكون الحزب "واقعيا وراديكاليا ويصل إلى جذر الأشياء"، أن يكون قوة احتجاج سياسي ومقاومة في النظام الحزبي الألماني، أو الزعم بأن يكون قوة يسارية خلاقة تربط ما بين السياسة البرلمانية ووجهات النظر الاشتراكية

من أجل خلق الشروط المسبقة لمسار بديل - فقد تمت تلبيتها لحد الآن بشكل بدائي من قبل حزب اليسار ككل، سواء من حيث المفاهيم أو من الناحية العملية. لا يوجد أي مفهوم متسق للتحول الاجتماعي والبيئي لجميع المجتمع على أساس من الوسائط المتغيرة للإنتاج والمعيشة وتقرير المصير الذاتي والتضامن. في الوقت الحاضر، جدول أعمال حزب اليسار يرقى أساسا للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، والتي أصبحت مقيدة مع تزايد عدم المساواة الاجتماعية، وخطر تفكيك الديمقراطية من خلال تحويل القرارات إلى المستوى التنفيذي - كما هو الحال في عمليات الإنقاذ وحِزم التحفيز على الصعيدين الوطني وعلى صعيد الولايات - وتمرير أعباء الأزمة إلى كاهل المحرومين، خاصة المستفيدين من مدفوعات التحويلات الاجتماعية تحت هارتس 4 وغيرها من الأنظمة الأخرى. يعمل الحزب كقوة مجتمعية ضد انعدام الأمن لدى العمال والبطالة الجماعية، ودفاعا عن دولة رفاه تعمل بشكل جيد. فهو يجمع بين مطالب لدمقرطة الاقتصاد ومطالب لتوسيع المشاركة في الإدارة ديمقراطيا للموظفين ومشاركة النقابات العمالية في الإدارة ولملكية القوى العاملة.

رابعا: مسألة مكانة حزب اليسار في النظام الحزبي، والشركاء الاستراتيجيون، ومشاركة حزب اليسار في الحكومة

كانت مسألة المشاركة اليسارية في الحكومة بالنسبة لحزب اليسار الذي تأسس حديثا مسألة مثيرة للجدل منذ البداية. في الواقع، لقد رفض فرع برلين لحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الاجتماعية منذ البداية المشاركة وخاض معركته الانتخابية على صعيد الولاية بمفرده في 2006 لمعارضة سياسية حكومة الولاية التي شاركه فيها بعد ذلك حزب اليسار. ولكن ذلك لم يعكس صراعا شرقيا - غربيا (على الرغم من أن حزب البديل كان إلى حد بعيد مجموعة برلين الغربية)، كما أنه لم يكن صراعا مزعوما بين ميول جذرية وإصلاحية داخل حزب اليسار. لا يوجد أي توجه داخل حزب اليسار يرفض المشاركة في الحكومة أو تحمل حكومات الأحمر والأخضر من حيث المبدأ. لم يكن تحالف الأحمر- الأحمر- الأخضر على مستوى الولاية مستبعدا لا في هيس في 2008، ولا في سارلاند أو تورينجيا في 2009، ولا في شمال الراين وستفاليا في 2010، من حيث المبدأ؛ إلا أن موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي هو الذي منع مثل هذا الخيار.

وهـذا ينطبـق أيضـا عـلى المسـتوى الوطنـي. القضيـة الصعبـة هـي الـشروط التـي يقبـل بهـا حـزب اليسـار ليكـون مسـتعدا للانضـمام إلى حكومـة - كـما كان الحـال دائمًا، بما في ذلك في برلين في 2006. في هـذا الشـأن، صاغ الحـزب أساسـيات سياسـة اليسـار قبـل دخـول الحكومـة: لا رسـوم عـلى التعليـم في الجامعـات، لا لخصخصـة المرافـق العامـة، إنشـاء قطـاع العمـل العـام والمـدارس الشـاملة، وبرنامـج مدعـوم مـن الدولـة ضـد التطـرف اليمينـي. هنـاك وجهـات نظـر مختلفـة داخـل حـزب اليسـار حـول مـا إذا كان هنـاك "خطوطـا حمـراء" - تضـع حـدودا للتسـوية ومـن يمكنـه أن يقـرر مـا هـي هـذه الخطـوط. فعـلى سـبيل المثـال، قـال أوسـكار لافونتنـن (Oskar Lafontaine) في 2010 "نحـن بالتأكيـد مسـتعدون للمشـاركة إذا توقفـت التخفيضـات الاجتماعيـة في ألمانيـا في المجلـس الاتحـادي[20]". في مسـودة برنامـج حـزب اليسـار صيغـت شروط الحكومـات اليسـارية عـلى النحـو التـالي: "سـيطمح حـزب اليسـار في المشـاركة في الحكومـة فقـط إذا كانـت هـذه المشـاركة تمكننـا مـن إحـداث تحسـن في الظـروف المعيشـية للسـكان. إنـه لـن ينضـم لأيـة حكومـة تنفـذ الخصخصـة، ولا لحكومـة تقطـع الرفـاه و/أو الوظائـف. وبالإضافـة إلى ذلـك، فـإن اليسـار لـن ينضـم إلى حكومـة اتحاديـة تشـن الحـروب وتسـمح بمهـام قتاليـة خارجيـة للجيـش الألمـاني، أو لحكومـة تشـارك في تكديـس الأسـلحة أو العسـكرة[21]".

هنـاك خـلاف داخـل حـزب اليسـار - بشـكل رئيـسي بـين أولئـك الذيـن يـرون أنـه قـوة خـارج البرلمـان، وأولئـك الذيـن يرغبـون بتنفيـذ سياسـات يسـارية كحـزب حاكـم عـلى مسـتوى الدولـة - عـلى اسـتثناء خفـض الوظائـف في الخدمـات العامـة. هـذا أمـر صعـب، خصوصـا مـن وجهـة نظـر الولايـات الشرقيـة، لأنـه يتجاهـل الظـروف المختلفـة السـائدة في الغـرب والـشرق، وخاصـة مسـتويات الهجـرة الجماعيـة مـن الولايـات الشرقيـة والبالغـة نحـو 50 ألـف شـخص سـنويا، معظمهـم مـن الشـابات. فمعـدل البطالـة لا يـزال في الـشرق ضعفـي مـا هـو عليـه في الغـرب، والدخـل في الـشرق يبلـغ 70% فقـط مقارنـة مـع الغـرب، والنقابـات أضعـف بكثـير في الـشرق. خطـر الفقـر في بـادن فورتمبـيرغ 10%، وفي مكلنبـورغ فوربومـرن، يـكاد يكـون 30%. وهـذا الطلـب أيضـا يتجاهـل العلاقـة المختلفـة للقـوى السياسـية في هـذه الولايـات. فهـذه الولايـات الغربيـة، مثـل بـادن فورتمبـيرغ هـي معاقـل للنقابـات - وخاصـة

20. أوسـكار لافونتـين: خطابـه في اليـوم الأول مـن المؤتمـر الحـزبي الثـاني لحـزب اليسـار في 15 مايـو 2010 في روسـتوك. المجلـس الاتحـادي (مجلـس البونديـسرات (Bundesrat) المكـون مـن مندوبـي الولايـات (اللانـدرات) عن طريـق حكوماتهـم، بحيـث يمكـن لـه في الواقـع التأثـير عـلى السياسـات الوطنيـة.

21. دي لينكه (2010): 1. Entwurf für ein Programm der Partei DIE LINKE, p. 24.

نقابة آي جي ميتال القوية. هناك، حصل حزب اليسار على 7.2% من الأصوات في انتخابات البوندستاغ، في مقابل 32.4% في ولاية سكسونيا أنهالت، الولاية الشرقية التي لديها نقابات ضعيفة. وهكذا فإن حزب اليسار يجد نفسه في مأزق عندما يربط تطلعاته للدخول في حكومة ائتلافية بالنقابات العمالية القوية والحركات الاجتماعية القوية خارج البرلمان، وخاصة في أماكن مثل ولاية سكسونيا أنهالت، حيث لا وجود له. كان بإمكانه أن يخرج من الانتخابات كأقوى حزب، ولكن قاعدته الاجتماعية المنظمة ضعيفة. وبالتالي، فإن طلب نهج وطني موحد هو نهج إشكالي.

تحتاج الحكومات اليسارية إلى قبول اجتماعي وقبول سياسي أيضا. حتى الآن - وخاصة بعد انهيار مفاوضات التحالف في شمال الراين وستفاليا في 2010 - لم يحدث هذا الأمر إلا في بعض الولايات الشرقية. شهدت بداية 2010 ظهور مشاريع متقاطعة جديدة أطلقها اليساريون والاشتراكيون الديمقراطيون والخضر والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية بحماس. وعلى الرغم من أنها قد قوبلت بقبول مجتمعي سريع وبديناميكية إلا أن أهميتها السياسية سرعان ما تلاشت. ومع ذلك يجب على اليسار التمسك بتلك المشاريع بهدف توضيح مواقفه الخاصة والمواقف المشتركة على حد سواء من أجل تطوير بديل اجتماعي - وهو ما يسميه اليساريون اشتراكية.

الجـدول 3: مقارنة بين المواقف المتباينة داخل حزب اليسـار

الموقف أ	الموضوع	الموقف ب
المجتمع رأسمالي، أي أن جميع جوانبه رأسمالية. تنشأ التغييـرات نتيجة عمليات تكيف جوهرية للنظام، أو أنها نتيجة للنضالات الطبقية، التـي تخفف بعض الشرور لبعض الوقت.	النظرة إلى العالم كما هو	يتطور المجتمع الرأسمالي باعتباره صراعا بين اتجاهين: سيادة منطق رأس المال والمنطق الاجتماعي الذي يتطور نتيجة للصراعات الاجتماعية والديمقراطية؛ لدى المجتمع الذي يسيطر عليه رأس المال إمكانات تحررية يجب على اليسار الاستفادة منها.
	تفسير الأزمات	ترتبط أزمة الأسواق المالية الرأسمالية بأزمة الحضارة الشاملة، تتزامن فيها أزمات في الأسواق المالية والاقتصاد والمناخ والغذاء. هناك سيناريوهات مختلفة ممكنة: الرأسمالية الاستبدادية مع تخفيضات في الديمقراطية والرفاه، والصفقة الجديدة الخضراء، والتحول الاجتماعي والبيئي.
الرأسمالية دخلت مرحلة توسعية وعدوانية جديدة.	التوازن الحالي للقوى	وقعت أزمة عضوية لرأسمالية الأسواق المالية النيوليبرالية.
أولوية التناقض بين رأس المال والعمل، والتـي تشتق منها التناقضات الأخرى.	خطوط الصدع الرئيسية	تعدد الصراعات - رأس المال والعمل، العنصرية، التمييز على أساس الجنس، والصراع بين الشمال والجنوب.
تحول المجتمع مرفوض كوهم. كل ما هو مطلوب هو مقاومة الكتلة الحاكمة، ضد البطالة الجماعية، والنضال من أجل الحفاظ على دولة الرفاه وتوسيعها.	الآفاق الاجتماعية	الاشتراكية على المدى المتوسط، وتوجه أساسي نحو الاشتراكية اليسارية الديمقراطية كمسار تحولي، مجتمع قائم على التضامن.
نظام اجتماعي تحل فيه الاشتراكية الحقيقية محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من خلال التنشئة الاجتماعية / التأميم.	النظرة إلى الاشتراكية	الأهداف والمسار والقيم كما في برنامج حزب الديمقراطية الاشتراكية لسنة 2003.

الديمقراطية الاقتصادية، وخاصة التنظيم الديمقراطي للأسواق المالية. سياسة اقتصادية بديلة مع تعزيز الطلب المحلي.	السبل والوسائل	التحول الاجتماعي والبيئي، وتعزيز الرقابة الشعبية والديمقراطية الشاملة للاقتصاد والمجتمع.
جميع أشكال ملكية وسائل الإنتاج تصبح تحت السيطرة العامة، مع إدارة مشتركة للموظفين. نقل ملكية المجالات الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك المرافق، إلى الملكية العامة.	مسألة الملكية	نظام ملكية تعددي قائم على التضامن؛ مشاركة مختلف القوى في التصرف (القوى العاملة، وممثلي المناطق، والمصالح البيئية)، دون إلغاء استقلالية المشروعات في العملية.
الأُجراء (سواء العاملين منهم او العاطلين عن العمل، أو الذين يتقاضون معاشات تقاعدية) من الذين لا يملكون شيئا أو يملكون القليل في المجتمع الرأسمالي.	مصالح من يجب أن تكون ممثلة بشكل رئيسي (الفئات المستهدفة)؟	تحالف يساري وسطي، النظرة إلى حزب اليسار في الشرق كحزب جماهيري، أي أن سياسات الحزب توضع للجميع، بناء تحالفات يسار - وسط سياسي.
تحسين الظروف الملموسة للناس، وأن تكون المشاركة في الحكومة مرتبطة بظروف: لا لتخفيضات الرعاية الاجتماعية، لا لخصخصة المرافق العامة، لا لتخفيضات في الخدمات العامة؛ على المستوى الوطني سحب الجيش الألماني من أفغانستان.	المشاركة في الحكومة	تحسين الظروف الملموسة للناس، المشاركة في الحكومة تعمل على تشكيل السياسة من أجل تمرير المشاريع التحويلية. طرق تغيير توازنات القوة الداخلية والخارجية: مثلث استراتيجي - مزيج من الاحتجاج والمقاومة والمشاريع البديلة.
لا بعثات للجيش الألماني في الخارج (مع أو بدون تفويض من الأمم المتحدة).	سياسة السلام	رفض المهام القتالية غير المكلّفة من الأمم المتحدة.
المطلب الرئيسي: الأجر المتساوي للعمل المتساوي، المساواة في الحصول على عمل مدفوع الأجر وبالتالي الهدف الرئيسي التوفيق بين الأسرة والمهنة. تاريخيا، الحركات النسائية لها جذورها السياسية في اليسار.	العلاقات بين الجنسين	العلاقات بين الجنسين ليست "تناقضا ثانويا" ولكن بنفس أهمية التناقضات الاجتماعية الأخرى؛ حل الأدوار التقليدية بين الجنسين؛ العدالة بين الجنسين، أيضا في العمل المأجور؛ التوفيق بين الأسرة والوظيفة.

لا لخصخصة الممتلكات العامة، والتي ينظر إليها على أنها "الحامي الداخلي"، بدلا من ذلك مسئولية اجتماعية ومسئولية الدولة والبلدية عن التعليم والصحة والمياه والطاقة؛ التوسع في الخدمات العامة.	الاختلافات في المطالب الرئيسية	لا لخصخصة المرافق العامة؛ استكشاف أشكال الملكية العامة: الطابع العام وحده لا يكفي؛ إعادة هيكلة الخدمات العامة.
الوصول إلى العمل وإلى توزيع أكثر عدلا لفرصه، والحد الأدنى للأجور، والوظائف التي تغطي نفقات المعيشة؛ تقليص ساعات العمل دون فقدان الأجور.	العمل	الحصول على عمل يمكن المرء من العيش بكرامة، ولكنه أيضا يعالج استلاب العمالة المأجورة في ظل ظروف الرأسمالية. لا للعمل الإجباري
سيادة القيم الجماعية مثل التضامن في الحياة اليومية والوعي اليومي؛ القيم الفردية ثانوية الحرية من خلال الاشتراكية.	القيم	الحرية والمساواة والتضامن والتحرر والعدالة والحفاظ على الطبيعة؛ والتركيز على الحرية الفردية. الاشتراكية من خلال الحرية.

أزمة الإفراط في التراكم تؤدي إلى تكثيف المنافسة باستمرار بين الدول الرأسمالية الكبرى. ويجري فرض إعادة توزيع راديكالي للدخل القومي على حساب أولئك الذين يعتمدون على العمالة، في حين يتم تنفيذ تخفيضات وخصخصة النظم الاجتماعية والمرافق العامة بها[22].

22. انظر: Cf.:http://www.antikapitalistische-linke.de/article/149.sondernewsletter-zur-finanz-marktkrise.html؛ تاريخ الاطلاع 1 تموز/ يوليو 2010.

اليسـار البريطاني في نهاية عهد حزب العمال الجديد - تحليل انتخابـي

توماس كاشيل

"كانـت فرصـة جيلنا، لكن بلير بدّدها... يجـب أن يكون أملنا في الجيل الجديد."

روبرت هاريس، كاتب، في فيلم وثائقي من إعداد بـي بـي سـي بشأن إرث بلير

في نيسـان/ أبريـل 1999، نـشر المستشـار الألمـاني جيرهـارد شرودر (Gerhard Schröder) ورئيـس الـوزراء البريطـاني طـوني بلـير (Anthony Blair) إعلانهـما المشـترك بشـأن "طريـق ثالـث للديمقراطيـة الاجتماعيـة". وفي هـذا الإعـلان، ابتكـر الزعيـمان المنتخبـان حديثـا مخططـا لـ "عـصر جديـد كليـا" مـن الحكـم الديمقراطـي الاجتماعـي في أوروبـا، وأعلنـا نهايـة الانقسـام السـياسي بـين يسـار ويمـين في المجتمعـات الغربيـة. وقـد اقترحـت المقدمـات الفكريـة لهـذه الديمقراطيـة الاجتماعيـة الجديـدة أن الطابـع الرأسـمالي للمجتمعـات الغربيـة قـد تحـول إلى "اقتصـاد مـا بعـد النـدرة"، بحيـث أن كل مـا تبقـى للسياسـة القيـام بـه هـو إدارة "التحديـث المجتمعـي" أو "السياسـة الحياتيـة" - أو كـما سـمّاها غيدنـز (Giddens)، "القضايـا السياسـية التـي تنبثـق مـن عمليـات تحقيـق الـذات في سـياقات مـا بعـد تقليديـة[1]". وبإيحـاء مـن كل هـذا التركيـز عـلى الـ "مـا بعـد"، كانـت حكومـة حـزب العـمال الجديـدة برئاسـة طـوني بلـير وغـوردون بـراون (Gordon

1. أنتوني غيدنز، الحداثة والهوية الذاتية. النفس والمجتمع في العصر الحديث المتأخر، 1991

Brown) الحكومة الأوروبية الأولى والأكثر نفوذا التي تدعي اتّباع هذه الأفكار[2]. وبالتالي فإن أفول شمسه ليس ذي مغزى بالنسبة لبريطانيا فحسب، ولكن أيضا بالنسبة إلى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية المطوّقة الموجودة في جميع أنحاء أوروبا. لكن سيتعيّن على اليسار البريطاني أيضاً، داخل وخارج حزب العمال، أن يتكيّف مع العواقب الوشيكة لهذا التحول.

أياً كان الرأي بشأن طبيعة حزب العمال الجديد في الحكومة، يتفق جميع المراقبون السياسيون على أن الانهيار المذهل في التصويت لحزب العمال الذي أذِن لحكومة رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون بالقيام ثم أتى بزوالها، ذهب أعمق بكثير من مجرد عدم إعجاب عابر بزعيم حزب متخبّط ؛ وإنما كان يعكس أزمة شرعية لنموذج الاقتصاد الرأسمالي البريطاني التقليدي "المفضّل"، ولنظام التمثيل السياسي القديم الذي أشرف حزب العمال الجديد عليه. ومع ذلك، فإن السؤال البعيد المدى المطروح على اليسار البريطاني هو ما إذا كان يمكنه أن ينتزع النصر يوما ما من بين فكي الهزيمة التي لحقت بحزب العمال الجديد. ليس لدى حزب اليسار الأوروبي حاليا أي شريك حزبي تابع له رسمياً في بريطانيا، لكن البداية الجديدة قد تؤدي، في المدى المتوسط، إلى وضع تنظيمي جديد، وإلى إعادة تموضع اليسار داخل النظام الحزبي البريطاني، وبالتالي، أيضا، إلى إعادة صوغ موقعه المعزول حتى الآن إزاء اليسار الأوروبي.

■ من الذي يجمع الشظايا؟ بريطانيا ونهاية حزب العمال الجديد

على الرغم من أن الحكومة البريطانية قد تحدّت علناً في مناسبات عديدة مصالح الغالبية العظمى من السكان، فإن الصرخة الدفاعية التي يطلقها حزب العمال الجديد - "لا يوجد بديل" - قد وضعت طويلاً أي إعادة تشكيل تقدمية بناءة للسياسة البريطانية في موضع حرج. وبالتالي، كان ضعف حزب العمال إلى حد كبير من صنع يديه، وهو ناجم عن ثلاث معضلات متزامنة لم يكن يرغب في حلها أو كان يعجز عن هذا الحل.

2. خطاب الأكاديميين الذين ينتقدون "الطريق الثالث" بدأ يختلف: إنهم يرون جدول الأعمال السياسي، منذ البداية، على أنه كان خطاب المصلحة الطبقية: يرى ستيوارت هول أن غرض مشروع حزب العمال الجديد هو في "تحول الديمقراطية الاجتماعية إلى متغير معين من ليبرالية السوق الحرة"، في حين يرى ديفاين / برويير / بوردي يرى أنه، بحلول عام 1990، لم تكن [التاتشرية] جندت بالكامل كتلة تاريخية جديدة ومستقرة في بريطانيا لمصلحة مبادئ وسياسات الليبرالية الجديدة العالمية. هذه ستصبح المهمة التاريخية لحزب العمال الجديد. اقتصاديا، شرع حزب العمال الجديد... في توسيع "دولة الأعمال" لتشمل كل جانب من جوانب حياتنا Feel-Bad Britain, Red Pepper 2009.

أولا وقبل كل شيء، كان ثمة عدم رغبة من جانب الحكومة لكبح جماح رأس المال الكبير في تعامله مع الأزمة المالية، وخاصة عجز الموازنة، وخطة إنقاذ البنوك. واليوم ليس من المؤكد أبداً إلى أي درجة ستضطر تلك البنوك إلى تسديد قروضها أو حتى ما إذا كانت ستسددها حقاً إلى دافعي الضرائب - وهي التي يبلغ مجموعها 850 مليار جنيه استرليني أو ترليون يورو[3]: فقد امتنعت الحكومة عن الاستحواذ الفعلي، وبدلا من ذلك استثمرت في أسهم هذه البنوك. بل إن براون خرّب الجهود المبذولة من أجل تنظيم مالي أكثر صرامة. ويواصل كاميرون (Cameron) القيام بالشيء ذاته وسط إجماع أوروبي ظاهري على أن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن الحد الأدنى من الخطوات في هذا الاتجاه[4]. فبدلا من تأمين سداد المبالغ المنفقة العامة المترتبة على البنوك من خلال فرض ضرائب على الأرباح، أعلنت حكومة براون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن هدف مرعب يتمثل في خفض عجز ميزانية المملكة المتحدة السنوية البالغة 176 مليار جنيه استرليني إلى النصف على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك أساسا من خلال تخفيضات في النفقات. بل إن رئيس الوزراء المحافظ ديفيد كاميرون ونظيره الليبرالي الصديق الحميم نيك كليج (Nick Clegg) قدّما طبعا نسخة محسنة بشكل كبير عن هذا البرنامج، تسعى إلى القضاء على العجز تماما خلال فترة ولايتهما، التي تنتهي في 2015. وقد قلّصت التخفيضات المروّعة العجز فعلاً - إلى أقل من 120 مليار جنيه استرليني لسنة 2011[5]. أمّا من أين يأتي الباقي، في حين أن الاقتصاد يتجه إلى الركود، فهو أمر متروك لتخمينات الجميع.

ثاني المعضلات هو تصاعد التفاوت الاجتماعي في ظل حزب العمال الجديد. فعلى الرغم من بعض التحسينات الانتقائية في توظيف الشباب[6]، فإن فجوة

3. الشكل وفقا ل AP 4 ديسمبر 2009.

4. بناء على ضغط بريطاني، تحول إعلان وزراء مالية مجموعة العشرين G20 الداعي إلى فرض ضريبة توبين إلى توصية لصندوق النقد الدولي بـ "دراسة آثارها على صناعة الخدمات المالية" – راجع Guardian Weekly, Dec. 17, 2009. في أوائل عام 2012، كانت الأزمة اليونانية المستمرة جعلت مثل هذه الخطوة ملحة، بعد رفض بريطانيا التزحزح.

5. Gonzalo Vina , U.K. Budget Deficit Narrows as Osborne's Squeeze Bites, Bloomberg Business-Week (Online), Nov. 22, 2011, http://www.businessweek.com/news/2011-eleven-22/u-k-budget-deficit-narrows-as-osborne-s-squeeze-bites-economy.html, accessed Feb. 3, 2012

6. انظر على سبيل المثال Hills/Sefton/Stewart: Towards a more Equal Society? Poverty, Inequality and Policy since 1997, 2009.

الثروات في المجتمع البريطاني ظلت على ما كانت عليه[7]. وأي إعادة توزيع للثروات وقعت إلى حد كبير في النصف الأدنى من السكان، وفقط عن طريق ذلك الفتات الذي سقط من مائدة مستوى مريح سابق للنمو الاقتصادي. كما تقلّص الحراك الاجتماعي أيضا[8]، وعلى الرغم من "التباهي" بخامس أقلّ حد أدنى للأجور في أوروبا الغربية[9]، حدث الركود في "الاقتصاد الحقيقي" ليجعل من البطالة مشكلة مزمنة[10]. ولا تزال الخدمات العامة، خصوصا الخدمات الصحية القومية، تعاني نقصا في التمويل: بدأت محلات السوبر ماركت تعرض مجموعات المعالجة الذاتية للأسنان على الناس غير القادرين على تحمل تكاليف طبيب الأسنان. ومبادرات التمويل الخاص (PFIs) آخذة في التكاثر وتمنح المستثمرين من القطاع الخاص القدرة على التأثير، مثلا، في المناهج الدراسية في المدارس التي يرعونها. وأخيرا، مع انتعاش أسعار المساكن بسرعة مجددا، تقلص توفير السكن الاجتماعي أكثر فأكثر؛ ففي 2008، كان ما يقرب من 80 ألف عائلة في إنجلترا مصنفة على أنها بدون مأوى و 1.8 مليون أسرة على قوائم الانتظار[11]. كان كل هذا "مثابة إطلاق... أجزاء من المجتمعات نفسها ليأخذ بعضها بخناق بعض في الصراع على الموارد[12]" التي يجري تقليصها بصورة متزايدة، ما سمح للحزب القومي البريطاني (BNP) بكسب موطئ قدم، واستثارة العنصرية مرة أخرى: ففي استطلاع أُجري سنة 2009، رأى 47% من المستطلعين البريطانيين أن المهاجرين لا يستحقون الفوائد الاجتماعية نفسها التي يستحقها البريطانيون[13]. وظلت المناطق المحرومة في الشمال الإنجليزي محور هذه التطورات المتقيحة[14]. كان كل هذا حقيقياً بالفعل تحت حكم حزب العمال الجديد؛ وجاء الانفجار - في هيئة اضطرابات - سنة 2011 تحت حكم كاميرون.

7. وفقا لمعهد أبحاث السياسة العامة، وهو مستوعب فكري من يسار الوسط، ظل 50% من سكان بريطانيا ذوي الدخل المنخفض لأكثر من 30 عاما حتى الآن، عالقين عند 7% فقط من الثروة الوطنية – من دون تغيير في ظل حزب العمال الجديد.

8. انظر Paul Gregg/Stephen Machin: "Social mobility: low and falling", CentrePiece Spring 2005. London.

9. اعتبارا من أكتوبر 2011، كان 6.08 £، راجع Eurostat Data in Focus, 2011

10. بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته (8,8%) في 16 عاما ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع في فصل الربيع. راجع BBC News, Jan. 2012.

11. الأرقام من:// england.shelter.org.uk/housing_issues/building_more_homes#3

12. كيران فارو في مقالة مثيرة للتفكير.

13. Guardian Weekly, December eleven, 2009.

14. راجع : http://www.centreforcities.org/index.php - id=1054. Centre for Cities, Outlook 2010

أما المعضلة الثالثة، وهي دالّة المعضلتين السابقتين، فهي انهيار الثقة في العملية السياسية الديمقراطية وممثليها. ففي الانتخابات الأوروبية والمحلية في 2009، اهتم 34.7% فقط من الناخبين بالإدلاء بأصواتهم. هذا الانسحاب الجماعي من السياسة ليس من الصعب شرحه: في عيون الرأي العام البريطاني، أصبحت السياسة فاسدة، بسبب إقدام طوني بلير بشكل مكشوف إلى هذا الحد أو ذاك على "بيع" المقاعد في مجلس اللوردات ("النقود مقابل الألقاب"). وفي الأشهر الأولى من 2010، قدّمت لجنة تشيلكوت (Chilcot) التي تحقق في الحيل الملتوية التي لجأت إليها الحكومة في التحضير لحرب العراق، قدمت للجمهور تذكيرا آخر بكيفية إدخال بريطانيا على يد بلير في ذلك المستنقع بصورة مكلفة ومميتة[15]. وفي أي حال، حولت "فضيحة النفقات[16]" هذا الانعدام للثقة في السياسيين إلى خسارة فادحة في شرعية البرلمان والثقة في أداء الديمقراطية في بريطانيا، حيث قامت أغلبيةمن بعض القطاعات العمالية أو المنتمية إلى الطبقة الدنيا بسحب دعمها للديمقراطية البرلمانية[17]. وقد ردت الدولة على خسارة الشرعية هذه بقمع شديد القسوة للحقوق المدنية على نحو متزايد[18].

لقد كانت نتيجة كل هذا لامبالاة سياسية هائلة وعلى نطاق واسع، يعكسها الانخفاض المفاجئ في التصويت في الانتخابات العامة في ظل حزب العمال الجديد (انظر الرسم البياني الأول). وفي الأعوام الأخيرة، تركز امتناع الناخبين والخسائر التي مني بها حزب العمال في معاقل العمل في الشمال الغربي الإنجليزي والشمال الشرقي[19]. وليس من قبيل الصدفة أن هذه هي المناطق التي تم فيها انتخاب اثنين من أعضاء البرلمان الأوروبي لأول مرة عن الحزب القومي البريطاني العنصري.

15. وفي الوقت نفسه، 52% من البريطانيين كانوا مقتنعين بأن طوني بلير كذب عمدا عليهم بشأن العراق، ومن الملحوظ أن 23% يريد أن يرى محاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب. راجع استطلاع يوجوف، صنداي تايمز، 17 يناير 2010.

16. اضطر نواب بارزون لأن يعترفوا بأنهم طالبوا بنفقات لمنازل ثانية أو أفراد خاصين، بعلم من رئيس مجلس العموم، مرشح حزب العمال السيد مارتن. أصبح أول رئيس منذ العصور الوسطى يستقيل تحت ضغط مزاعم الفساد.

17. على سبيل المثال، في استطلاع للرأي أجرته بي بي سي العام الماضي، رأى المستجوبون من الدرجات الاجتماعية D و E بأغلبية ساحقة أن النواب الذين قد يسيئون استخدام ولايتهم يجب أن يستقيلوا نتيجة لذلك - راجع على سبيل المثال كومرس بول PollComress، 15 مايو 2009

18. من الأمثلة على ذلك تمديد الحق في الاعتقال للشركة بدون محاكمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وخطة استحداث بطاقات الهوية، وهي خطة تتعارض تماما مع التقاليد المدنية البريطانية.

19. انظر:

www.europarl.org.uk/section/european-elections/results-2009-european-elections-uk

www.europarl.org.uk/section/european-elections/results-2009-european-elections-uk

ولكـن في الوقـت نفسـه، دخلـت مسـائل الطاقـة والتمثيـل في المجتمـع إلى دائـرة النقـاش السـياسي العـام في بريطانيـا بحيويـة جديـدة، ويفكـر مزيـد مـن الناخبـين بوعـي في التصويـت لصالـح الأحـزاب الصغـيرة. وحتـى برامـج القنـوات التلفزيونيـة الشعبـية النهاريـة تجـرؤ الآن عـلى طـرح أسـئلة أساسـية مثـل "هـل مـا زلنـا عـلى ثقتنـا بنوابنـا[20]؟"

هـذه المعضـلات الثـلاث توضـح أن تحليـل "الطريـق الثالـث" لبريطانيـا باعتبارهـا "مجتمـع مـا بعـد النـدرة" شـبه المزدهـر قـد تحـول إلى أسـطورة. كـما أن "المسـألة الاجتماعيـة" قائمـة تمامـا، وقـد وجـدت أخـيرا التعبـير عنهـا في مسـائل الحقـوق السياسـية والتمثيـل. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن السـؤال هـو: كيـف يمكـن لليسـار أن يحـوّل هـذه الفرصـة إلى تقـدم إيجـابي بنّـاء في السياسـة اليسـارية، وإلى تمثيـل سـياسي ذي صلـة، والـذي أن يكـون برلمانيـا أيضـا. مـا هـي المفاصـل السياسـية - المؤسسـاتية التـي يمكـن أن تسـاعد عـلى تسـهيل مثـل هـذه البدايـة الجديـدة؟

■ حزب العمال واليسار بعد حزب العمال الجديد: الاستيقاظ للناخبين - مرة أخرى؟

أحـد الأسـئلة الاسـتراتيجية التـي نوقشـت بحـرارة في المدونـات اليسـارية في بريطانيـا هـو مـا إذا كان عـلى "اليسـاريين" أن ينضمـوا أو يعيـدوا الانضـمام إلى حـزب العـمال، في حـين يبـدو الآن أن الوقـت ينفـذ أمـام طائفـة حـزب العـمال الجديـد. هـذا النقـاش وحـده يـدل عـلى أنـه لا يـزال يُنظـر إلى حـزب العـمال، شـئنا أم أبينـا، عـلى أنـه أقـوى مركـز منفـرد لأي مشـاركة في الطيـف السـياسي البريطـاني الـذي يمثـل يسـار الوسـط. ومـع ذلـك، فـإن الحـزب يمـارس التفـوق اليـوم عـلى أسـاس أوهـى بكثـير مـن أن يمكنـه مـن خـوض الانتخابـات الأخـيرة، وخاصـة بالنظـر إلى تداعـي مـوارده الماليـة[21]. ويشـير النقـاد داخـل حـزب العـمال إلى سـجل حـزب العـمال الجديـد في الحكومـة باعتبـاره السـبب الرئيـسي

20. في حـين يُنظـر إلى النخـب والمسـئولين التنفيذيـين في قاعـة المجلـس، كـما النـواب، عـلى أنهـم يتصرفـون فـوق القانـون، يتـم تطبيـق القانـون أكـثر مـن أي وقـت مـضى بشـكل كبـير عـلى المعارضـة السياسـية.على سـبيل المثـال، تـم اسـتدعاء "المصلحـة الوطنيـة" مـن أجـل حظـر صحيفـة الغارديـان مـن نـشر تفاصيـل عـن تـورط جنـائي مـن قبـل شركات بريطانيـة في نيجيريـا، في حـين لجـأت دعـوى قضائيـة في المحكمـة الأوروبـية لحقـوق الإنسـان إلى الإعـلان عـن أن تكتيـكات التوقيـف والتفتيـش الخاصـة بالشرطـة البريطانيـة هـي جزئيـا "غـير مشروعـة" (الغارديـان ويـكلي 23 أكتوبـر 2009، و22 يناير 2010).

21. في نهايـة عهـد بلـير، واجـه حـزب العـمال عجـزا قـدره نحـو 40 مليـون جنيـه اسـترلينـي. صحيفـة ديلـي تلغـراف، 28 يناير 2007. وبحلـول موعـد انتخابـات عـام 2010، كان الحـزب يواجـه الإفـلاس. الغارديـان أون لايـن، 19 أغسـطس 2010.

لهذا التطور. إنهم في معسكرات مختلفة، لكن الجامع لوجودهم هو أن حزب العمال لا يزال الأرضية الرئيسية للنضال من أجل طرح الأفكار اليسارية والمثل العليا في السياسة البريطانية، وأن الحزب يجب ويمكن أن "يُستعاد" من حزب العمال الجديد.

■ من يصوّت لحزب العمال الجديد؟ الانتقادات المشتركة لليسار العمالي

في سنوات التيه التي عاشها حزب العمال، كان كبار المفكرين في حزب العمال الجديد يصرون على أنه سيترتب على الحزب "الاستيقاظ للناخبين" (فيليب غولد 1996)، مما كان يعني اتساع أرضية الصيد الانتخابي لحزب العمال عميقاً في داخل المركز البرجوازي. ووفقا للأرقام، فإن هذا تم تحقيقه بالفعل - وإن كان، كما هو مبين أعلاه، على خلفية انخفاض كبير في الأعداد المطلقة من الأصوات. إن حجة "التغيير الاجتماعي" لا تكفي لتفسير هذا الاختيار في "مبادلة الناخبين". فمعظم الناس لم يتغيروا؛ بل إنه في حين أن أشخاصا جددا "انتقلوا إلى" القاعدة الانتخابية لحزب العمال، انتقل آخرون إلى خارجها - وهم الآن أصبحوا جزءا راسخا من شبه الغالبية الصامتة من غير الناخبين[22].

يتفق جميع النقاد اليساريين داخل حزب العمال على أن هذه الاستراتيجية لم تقتصر على التخلي عن المبدأ الديمقراطي الاجتماعي، بل كانت أيضا سوء تقدير كبير[23]: فحين تبنّى حزب العمال الجديد الأيديولوجيات التاتشرية بشأن استيعاب رأس المال بالقيمة الإسمية، فإن الخوف من هروب رؤوس الأموال وفّر سقفاً زجاجياً ضد تدابير إعادة التوزيع ذات المغزى - وركز حزب العمال الجديد على كسب الأصوات "الأقل تطلبا" من الفئات الاجتماعية الجيدة الحال A، B و C1. ومع ذلك، وفي تناقض مباشر، كانت أصوات الدوائر الخاصة بالمجموعات المنخفضة الدخل C2، D و E الغالبة اجتماعيا وثقافيا تُعتبر ببساطة أمرا مفروغا منه. ومنذ 2005 فصاعدا، أصبح التفكك الواضح في الأصوات الخاصة بحزب العمال في هذه المجموعات يشير أخيرا إلى أن "سياسة حزب العمال في اللحاق بالجميع أصبحت سياسة" التخلي عن

22. في أحدث استطلاع يوجوف أن نسبة الناخبين من الفئات الاجتماعية C2، D، E الذين قالوا انهم سيصوتون لحزب العمال في الانتخابات القادمة، قد انخفضت إلى 32%. استطلاع يوجوف، 5 يناير 2010.

23. في 1997، "كان الناخب العادي (في ذلك الوقت) أكثر حرصا على التأميم،... (حتى لو كان ذلك يعني زيادة الضرائب)، وعلى محاولات الحكومة للحد من عدم المساواة "، لكن بلير تجاهل العرض. www.crest.oCf.x.ac.uk/beps9297.htm.

بعضهم[24]". وذلك الـ "بعض" بدأ، تحت حكم براون، يسأل عن ماذا يمثل حزب العمال. وبحلول سنة 2009، كان 57% فقط من ناخبي حزب العمال في انتخابات سنة 2005 على يقين من أنهم سيدلون بأصواتهم على الإطلاق في المرة القادمة. وفي حين عادت أصوات الناخبين من الطبقة المتوسطة إلى المحافظين، تبخرت كتلة التصويت الأساسية لحزب العمال، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية ناخبي حزب العمال الساخطين كانوا يخططون للامتناع عن التصويت أو التصويت لصالح الأحزاب الصغيرة - حيث اتخذ واحد من كل خمسة الخيار الثاني[25]. كان هذا التذبذب المزدوج المسمار الأخير في نعش الأكثرية القديمة لحزب العمال في منطقة الشمال[26]. وردًا على ذلك، بذلت قيادة الحزب جهدا ضخمًا لتصوير الحزب على أنه بطل الرجل العادي / المرأة العادية. ولكن هذه التطورات لم تكن ذات شأن في مؤتمر حزب العمال سنة 2009. وحتى الحديث خلف الكواليس عن زعامة براون تركز حول شخصيته، لا حول سياساته[27]. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيكون النقاد قادرين، في أعقاب الهزيمة الانتخابية، على تحدي الكتلة المهيمنة على السلطة السياسية داخل الحزب؟

■ صلة النقابات العمالية وديناميتها

بإمكان النقابات أن تكون أكبر مصدر للتغيير السياسي في الحزب. فمن بين أعضاء نقابة الاتصالات البالغ عددهم 4.7 مليون، هناك أكثر من النصف يدفعون الضريبة السياسية، أي أنهم أعضاء منتسبون لحزب العمال. والنقابات هي أحد أقوى المساهمين في ميزانية الحزب. أين تقف النقابات من مسألة حزب العمال الجديد؟

في بداية أيام حزب العمال الجديد، استطاع الأمين العام للحزب جون مونكس، وهو من دعاة تأييد النموذج الأوروبي الخاص بـ "رأسمالية أرض الراين[28]" في العلاقات الصناعية، استطاع أن يكسب النقابات إلى جانب نمط الشركات في التشغيل. وبهذه العقلية التوافقية، تغاضى زعماء النقابات عن انتخاب بلير زعيماللحزب. ووافقوا

24. Driver/Martell : New Labour. Polity 2006, p. 21.

25. راجع Populus poll، 23 يونيو 2009.

26. راجع فاينانشيال تايمز، 23 سبتمبر 2009.

27. راجع تحليل غاب في http://www.social-europe.eu/2009/10/the

28. مصطلح ألماني أصبح ذا شعبية من قبل زعيم الخضر ووزير الخارجية يوشكا فيشر، يصف "الرأسمالية ذات الوجه الإنساني"، التي ولدت في راينلاند "الليبرالية" بعد الحرب، على النقيض من، الرأسمالية العسكرية البروسية القديمة الصارمة.

على مزيد من إضعاف الأصوات النقابية في مؤتمرات حزب العمال، و "بالتالي...دعموا تأسيس الليبرالية الجديدة في حزبهم[29]". وكان الأكثر إثارة للدهشة لدى النقابات هو أن قيادة الحزب، بعد عدة سنوات من حكومة حزب العمال الجديد، لم تكن تريد رد المعروف: لقد رفض بلير إلغاء القوانين التاتشرية المعادية للنقابات[30]. وكان هذا يعني التدعيم الطويل الأجل لقطاع خاص خالٍ تقريبا من النقابات. وبعد حرب العراق، كانت قيادة حزب العمال الجديد مستعدة، تحت ضغوط قاسية، لتقديم تنازلات إلى حد ما[31].

ومع ذلك، أظهر بلير وبراون احتقارهما للنقابات من خلال استمرار رفضهما أحكام "التوجيهات بشأن أوقات العمل"، وهي أحكام للاتحاد الأوروبي رفضت بريطانيا وحدها أن تعتمدها، منتهكة بذلك قانون الاتحاد الأوروبي، في حين دعما "التعليمات بشأن العمال المعيّنين"، التي تسمح بإعطاء أجور تقل عن جدول الأجور للعمالة الرخيصة الأجنبية، وغيرها من التشريعات الليبرالية الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ولئن كانت اللهجة تحسنت إلى حد ما تحت حكم براون، فإن الجوهر لم يتغير: فهو وقف بقوة إلى جانب التشريعات المناهضة للعمل النقابي، ومنع النقابات من طرح الاقتراحات في مؤتمرات حزب العمال[32]. وقد شدّد الوضع المالي من التوتر: ففي حين أن أكبر النقابات البريطانية آنذاك، وهو "يونايت" (Unite) وتعني "اتحدوا"، قبل وغيره من النقابات تجميد الأجور في القطاع العام لسنة 2009، فإن أكبر اتحاد لذوي الياقات البيض، وهو اتحاد الخدمات العامة والتجارية (PSC) بزعامة مارك سيروووتكا (Mark Serwotka)، نظّم مسيرات حاشدة وإضرابات في الفترة التي سبقت الانتخابات. وهناك جيل من النشطاء النقابيين الأكثر تمردا، ينتظر في الجوانب، اقترح تمويل نواب حزب العمال الأفراد، بدلا من تمويل الحزب، في انتخابات . وأحد هؤلاء هو جيري هيكس (Jerry Hicks)، الناشط النقابي البارز ذو الخلفية التي تعود إلى حزب العمال الاشتراكي (SWP[33])، الذي تحدى المرشح "المعتدل" في انتخابات الأمين العام لنقابة "يونايت" في 2010، وأبلى بلاء حسنا إلى درجة أن حملته "Hicks for GS"

29. McIlroy in Daniel/McIlroy, 2007, 54 . وهو يعطي موجزا شاملا عن تكيف النقابات مع حزب العمال الجديد.

30. وهذا يعني على سبيل المثال أن العمال الذين يجرؤون على المشاركة في الإضراب لا يزال من الممكن إقالتهم في وقت لاحق بعد اثني عشر أسبوعا فقط.

31. مع اتفاق ارويك (2004)، وافق بلير على إلغاء القوى العاملة من مستويين في القطاع العام وإدخال مجالس الأعمال (فقط في القطاع العام) أنظر ماكلروي في Daniles / ماكلروي، 2007، 79.

32. راجع غوردون براون: تمديد وتجديد ديمقراطية الحزب، حزب العمال، 2007.

33. انظر أدناه للحصول على لمحة عن هذه المجموعة اليسارية الصغيرة.

(انتخبوا هيكس أمينا عاما) لا تزال هي "التسمية" التي يواصل اليساريون بموجبها تحدي القيادة ضمن هذا الاتحاد[34].

■ لجنة التمثيل العمالي / مجموعة الحملة الاشتراكية / الفريق الاستشاري الاقتصادي لليسار

كما هو الحال في العديد من البلدان، فإن حزب بريطانيا الاشتراكي وحزب العمال ومؤتمر نقابات العمال نشأوا معا عند منعطف القرن العشرين، مع مساعدة المؤتمر سنة 1900 في تشكيل لجنة التمثيل العمالي (LRC)، التي هي النواة الأصلية للحزب. وحتى يومنا هذا، ترتبط النقابات في معظمها ارتباطا بنيويا بحزب العمال. وفي 3 تموز/ يوليو 2004، تم تأسيس لجنة تمثيل عمالي جديدة، كان من بين أعضائها نحو دزينة (12) من " الأحزاب العمالية التأسيسية" (CLPS)، وهي الوحدات الفرعية الرئيسية لحزب العمال، جنبا إلى جنب مع الاتحادات المحلية والجهوية والقومية، وكذلك أعضاء أفراد. وهي اليوم النواة التنظيمية الأكثر تأثيرا لليسار داخل حزب العمال، مع نحو 150 لجنة منتسبة و1000 عضو منفرد، وهي ترتبط بمجموعة الحملة الاشتراكية (SCG) في البرلمان مع ستة نواب، بما في ذلك جيريمي كوربين (Jeremy Corbyn) المعروف جيدا. ومجموعة الشباب في لجنة التمثيل العمالية هي "شبكة الشباب الاشتراكي"؛ والذي يرأس كلاً من لجنة التمثيل ومجموعة الحملة الاشتراكية هو جون ماكدونيل (John McDonnell)، الذي حاول الترشح لزعامة حزب العمال في 2010، لكنه فشل في الحصول على العدد المطلوب من الترشيحات.

في حين أن ست نقابات، بما فيها اتحاد عمال المواصلات القوي الذي يضم 25,000 عضو، والنقابة القومية لعمال المناجم القوية في ما مضى انتسبا إلى لجنة التمثيل العمالي، لم ينشق عن حزب العمال سوى نقابة عمال السكك الحديدية والنقل البحري والنقل الصغيرة نسبيا ونقابة فوج مكافحة الحرائق[35]. وقد تلحق بها نقابات أخرى مما يجعل الفرصة سانحة لتحصيل أموال كافية لتأسيس حزب جديد يساري. وفي سنة

34. http://jerryhicks.wordpress.com/، تاريخ الاطلاع 3 شباط/ فبراير 2012.

35. يتبع لها أيضا مجتمع لوكوموتيف المترابط من مهندسين ورجال إطفاء، واتحاد عمال الخبز والأغذية المتحالفون (BFAWU) ، فضلا عن العشرات من الأحزاب العمالية التأسيسية ولجان التمثيل العمالي، راجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Labour_Representation_Committee_%282004%29.LRC

صفحة ويب: http://www.lrc.org.uk/

تاريخ الاطلاع 3 شباط/ فبراير 2012.

2009 نشر مؤتمر النقابات العمالية ورقة خضراء دعا فيها القاعدة الشعبية النقابية إلى مناقشة مزايا تغيير النظام الانتخابي في المملكة المتحدة إلى التمثيل النسبي[36].

هذا يدل مرة أخرى على أنه لا توجد استجابة نقابية موحدة لحزب العمال الجديد. وكما العادة، فإن القادة النقابيين "يتأرجحون بين التعاون والمقاومة[37]".

تذكر لجنة التمثيل النقابي في بيان رسالتها أن هدفها هو "مناشدة عشرات الآلاف من الذين ابتعدوا عن حزب العمال في حالة من خيبة الأمل واليأس". ويمثّل قيام اللجنة مؤخرا بتوسيع العضوية والتأسيس الجديد لهيئات إقليمية الخطوات الأولى نحو تنظيم معقل بديل داخل حزب العمال.

وتتضمن الممارسة السياسية اليومية للجنة التمثيل النقابي تنظيم حملات بشأن قضايا سياسية محددة، خصوصا حملات نقابية أو إضرابات محلية. وما يضاهي ذلك في الأهمية هو دعوة بريطانيا إلى سياسة عدم التدخل الخارجي وتعزيز العدالة العالمية، المرتبطة أساسا بعمل الناشط البارز جيريمي كوربين. وقد أظهرت الحملات الأخيرة التي شنتها لجنة التمثيل النقابي/ مجموعة الحملة الاشتراكية إرادة تجاوز اليسار التقليدي خارج النقابات: قام نشطاء اللجنة بدور محوري في استضافة المنتدى الاجتماعي الأوروبي في لندن سنة 2004، وشاركوا في 2008 في تأسيس "مؤتمر اليسار" (انظر أدناه). ومنذ قيام حكومة المحافظين / الأحرار، كانت اللجنة تشارك في العديد من الإجراءات الدفاعية ضد تدابير هذه الحكومة، بما في ذلك دعم إضراب العاملين في القطاع العام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والمعركة ضد "إصلاح" مشروع قانون الرعاية الاجتماعية سنة 2012. لكن، وكما يشير الأمين العام المشارك لها أندرو فيشر (Andrew Fisher)، تعاني المجموعة نقصا في ترسيخ نفسها في المجالات الثقافية الأخرى في المجتمع البريطاني: "إن لجنة التمثيل النقابي تبحث في سبل معالجة النقص النسبي في التنوع العرقي بين أعضائها[38]".

36. راجع: Getting it in Proportion! TUC discussion paper, 2009. لا يزال حزب العمال، مستريحاً بما يفترض أن لديه من قواعد انتخابية آمنة في أوساط الطبقة العاملة، لا يزال يدعم النظام الانتخابي البريطاني غير الديمقراطي الحالي؛ أنظر أدناه.

37. ماكلروي في دانيلز / ماكلروي، 2007، ص، 192.

38. استبيان بالرد على هذا المقال، يناير 2010.

يبدو أن قيادة ماكدونيل حققت منعطفا بناء: التزمت مجموعة الحملة الاشتراكية تقليديا، خصوصا وقد كانت تُدان بوصفها من الرافضين، بمكافحة سياسات حزب العمال الجديد في جميع المجالات. وبالفعل، فهي غالبا ما كانت الوحيدة التي تثير مسألة الإجراءات الصناعية في البرلمان ووسائل الإعلام. إلا أنها بدأت في السنوات الأخيرة ترسم بديلا من حزب العمال الجديد، من خلال تدابير مثل الفريق الاستشاري الاقتصادي لليسار (LEAP). لقد ظلت أوراق السياسات لتلك المجموعة بشكل واضح ضمن إطار المرجعية الاجتماعية الديمقراطية، لكنها قدمت عددا من الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسات: ففي بيئة نافرة للمدرسة الاقتصادية الكينزية إلى حد كبير، حتى داخل حزب العمال، فإنها شرحت بوضوح شديد مزايا سياسة مالية توسعية، ومزايا الاقتصاد المختلط - في مقابل اقتصاد يعتمد على التمويل. ومن المثير للاهتمام لهيئة سياسية كان أسلافها يفخرون بالموقف الذي اتخذوه ذات مرة في مناهضة للأسرة الاقتصادية الأوروبية أن الأوراق السياسية للجنة التمثيل العمالي تشير الآن إلى معايير الاتحاد الأوروبي، التي تقارن أمامها بالسلب المعايير البريطانية لمعاشات التقاعد، والعلاقات الصناعية أو توفير الرعاية الصحية في ظل حزب العمال الجديد. وبحسب تعبير فيشر، فإن اللجنة ترى الآن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي على أنها "حقيقة قاطعة من حقائق الحياة"، على الرغم من أنه يجب مكافحة "المذاهب الليبرالية الجديدة" في الاتحاد الأوروبي[39]. لكن يبدو أن لجنة التمثيل العمالي لا تزال تتخذ مقاربة حذرة إزاء بعض القضايا الخاصة بسياسة "اليسار الجديد"، وخاصة أحزاب الخضر[40]. وعلى الرغم من الانتقادات القائلة بأن لجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية تفتقر إلى أي استراتيجية طويلة الأجل[41]، فإن المجموعة تنفتح على اليساريين خارج حزب العمال، وتدعم عريضة "ميثاق الشعب" (انظر أدناه). كما تم مؤخرا مناقشة ورقة عن التمثيل النسبي (ولكن ليس التصويت عليها) في المؤتمر السنوي للجنة التمثيل العمالي. ومع ذلك، فإن اللجنة/ المجموعة لم تكن راغبة في كسر الولاء لحزب العمال في الانتخابات العامة سنة 2010[42].

39. المرجع نفسه.

40. تمثل الاستثناء بالحملة الملتزمة للغاية ضد مدرج ثالث في مطار هيثرو.

41. انظر على سبيل المثال نقد على www.shirazsocialist.worpress.com/2009/11/12.

42. راجع www.lrc.org.uk/ge2010candidates.

■ "الكومباس" والجدل بشأن "المجتمع الصالح"

أنشئت "الكومباس" (ويعني اسمها: البوصلة) في 2003، والتي غدت الآن أهم محاولة لتنشيط اليسار العمالي. وقد تأسست كجمعية خيرية، وبالتالي فهي ليست من الناحية الفنية جزءا من حزب العمال، لكن تسمية "مستوعب فكري" هي أيضا مضللة، فـ "الكومباس" هي منظمة ذات عضوية ويمكنها أن تفخر بأنها تضم أكثر من 4000 عضو، وما يقدر ب 30,000 عضو منتسب ومؤيد. يقول جافين هايز (Gavin Hayes)، الأمين العام لـ "الكومباس"، إن معظم الناشطين هم "الأشخاص الذين كانوا متحمسين لانتصار بلير سنة 1997، ولكن خاب أملهم مع حكومة حزب العمال الجديد". وهو يعترف بأن "الكومباس" عبارة عن "إعادة ائتلاف حزب العمال الانتخابي لسنة 1979، الذي جمع الليبراليين ذي الميول اليسارية، والمثقفين، والناخبين من الطبقة الوسطى المتدنية، والطبقة العاملة[43]". والقوة السياسية الدافعة لـ "الكومباس" هو جون كروداس (Jon Cruddas) الذي جعلت منه الحملة الملهمة، وإن لم تكن الناجحة، المؤيدة لنائب زعيم حزب العمال واحدا من أكثر النواب رفعة مستوى داخل حزب العمال[44].

انطلق الجدل بشأن "بناء مجتمع صالح" سنة 2009 ببيان مشترك لكل من جون كروداس والأمين العام للحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD الألماني أندريا ناليس (Andrea Nahles)، والذي بيّن أن "الكومباس" حددت فجوة في أيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين. فالبيان يعترف بأن "عهد "الطريق الثالث" قد ولّى، وأن التفاوت الطبقي يظل البنية المحدِّدة للمجتمع"، وأومأ إلى اليسار الجديد بالقول بأن البدائل المستقبلية يجب أن تتضمن سياسات تحررية وتتناول مسألة "دولة مدنية" تتجاوب مع المواطنين الأفراد ومصالح الأعمال الصغيرة، وليس "احتكار دولة جديد[45]". ومع ذلك، فإن بنيات المصالح الرأسمالية القائمة حالياً في المجتمعات الغربية المعاصرة والعوامل الهيكلية الأخرى

43. مقابلة مع غافن هايز لهذا المقال، أكتوبر 2009. هذا هو تناقض واضح مع تفضيل حزب العمال الجديد الائتلاف الانتخابي سنة 1997.
أرقام الأعضاء والمنتسبين من: تقرير الكومباس السنوي 2009.

44. إن كروداس صريح حول هذه القضايا المحرمة لدى حزب العمال الجديد مثل السكن الاجتماعي، و تصويت الطبقة العاملة الأساسية، وصعود الحزب القومي البريطاني BNP. ومع ذلك، هو وسلفه في رئاسة "الكومباس" النائب جون تريكت، لديهما مشكلة مصداقية، بعد أن صوت أولهما لصالح الحرب على العراق، وهذا الأخير لأنه شغل منصب السكرتير الشخصي لغوردون براون.

45. جون كروداس / أندريا ناليس: طريق جديد لأوروبا.

تترك عوامل بنيوية أخرى من دون تحليل - مثل: كيف أمكن لليبرالية الجديدة الحصول على موطئ قدم كهذا في الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية؟ ومن ناحية أخرى، فإن المستوعب الفكري لا ينشر ولا يروّج لأفكار سياسة جذرية وإبداعية. والملاحظ حتى الآن هو الاهتمام بربط جوانب العدالة الاجتماعية مع القضايا السياسية الحديثة، مثل سياسة الخضر، وحقوق المواطن والعدالة العالمية. فعلى سبيل المثال، تشجع "الكومباس" فرض ضريبة على الشركات يتم تخصيصها للتعليم، وتفرض وفقا لأعداد الخريجين الذين توظفهم الشركة، وحملات لفرض ضريبة على المكاسب غير المتوقعة من التدفئة، تفرض على الأرباح التي حققتها شركات الوقود خلال فترات الشتاء، وتُستعمل عائداتها في تمويل عزل المنازل حراريا والتدابير الخضراء الأخرى[46].

يؤكد غافن هايز (Gavin Hayes) على الطبيعة المفتوحة والشفافة لـ "الكومباس" وعلى مبادئها الديمقراطية، ما يتجلى في عمليات الاقتراع المتكررة لأعضاء البريد الإلكتروني، وعدد وافر من الأصوات من كل ركن من أركان الحزب في الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة بهم: "نريد إعادة الاتصال مع الأرضية الشعبية للحزب[47]". وتدار الحملات من قبل فريق صغير لكنه مخلص جدا ومحنك في النشاط السياسي ومتصل بشكل جيد مع المجتمع المدني. كما أن "الكومباس" نشطة جدا في التعامل مع المنظمات غير الحكومية للعدالة العالمية مثل "الحرب على العوز" وأوكسفام. ومع ذلك، يبدو أن هذا الانفتاح الجديد لا يمتد إلى غيرها من المنظمات اليسارية: ففي حين يصف هايز العلاقة بين "الكومباس" ولجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية بصورة أقرب إلى الفتور على أنها "تعاون في القضايا اليومية"، يبدو أن الجهات الفاعلة الأخرى خارج حزب العمال لا تقع في إطار ما تشير إليه إبرة "الكومباس[48]". إن تركيزها يتجه إلى داخل حزب العمال، وخاصة منذ انتصار "يساريي الوسط المعتدل" إدوارد ميليباند في السباق على زعامة حزب العمال.

46. انظر موقع "الكومباس": http://www.compassonline.org.uk/.

47. مقابلة غافن هايز لهذا المقال، أكتوبر 2009.

48. كان الاستثناء النائب في البرلمان الأوروبي آنذاك كارولين لوكاس (الآن عضو البرلمان البريطاني) التي دعت إلى مؤتمر "الكومباس" سنة 2009.

■ خارج حزب العمال: من تروتسكي إلى "الاحترام"

تقليديا، كانت السمة الغالبة لأقصى اليسار البريطاني هي مدى تفككه[49]: زمرة من الطوائف التروتسكية الصغيرة أمضت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في "صنع الثورة" ، وأحيانا في محاولات التسلل إلى حزب العمال، وهما نشاطان اعتبرهما كثيرون متطابقين. وكان المِمارس الأكثر أهمية في النشاط الأخير هو "الاتجاه المناضل"، الذي ضمّ عدة آلاف من الأعضاء، من بينهم ثلاثة نواب، وسيطر لبعض الوقت على مجلس مدينة ليفربول. إلا أن قيادة حزب العمال طردت أعضاء المجموعة في عهد تاتشر، وانتهى من تبقى منها إلى تأليف الحزب الاشتراكي لإنجلترا وويلز (SPEW) في سنة 1997. وقد تم تشكيل الحزب الاشتراكي الاسكتلندي بصورة منفصلة في الوقت نفسه تقريبا، استنادا إلى عدد من المجموعات المحلية هناك.

كان المنافس الرئيسي لـ"الاتجاه المناضل" في الطيف التروتسكي هو حزب العمال الاشتراكي (SWP)، الذي لا يزال لديه نحو 4000 عضو، ولديه تاريخ طويل من الحملات الناجحة، بما في ذلك، كما في حملته خلال الانهيار المالي وانتخابات 2010، الاحتجاجات المضادة لقمة العشرين الكبار G20، والتظاهرات تحت شعار "نحن لن ندفع ثمن أزمتهم". وقد دعم حزب العمال الاشتراكي تشكيل "التحالف الاشتراكي" كبديل انتخابي يساري ابتداء من سنة 1999؛ تمّ تحويله في 2001 من تحالف بين منظمات إلى حزب ذي عضوية فردية، ما مكّن حزب العمال باتساعه وحسن انضباطه من إدارته، لكنه لم يحظ قط بتأثير كبير وجرى حله في نهاية المطاف.

في 2004، انبثق تحالف يسمى "الاحترام" (Respect) من الحركة ضد الحرب في العراق، وفعل الكثير لدفع اليساريين إلى خارج حزب العمال تحت قيادة طوني بلير، بالإضافة إلى تركيزه المناهض للحرب، وكان "الاحترام" متوجها بقوة نحو نضالات المهاجرين غير الأوروبيين، وخاصة المسلمين. وفي وثائقه، يسمى تحالف "الاحترام" "حزبا يساريا"، ويدعو إلى سياسات مثل زيادة نسبة الضريبة على شرائح الدخل

49. من أجل تصنيف سياسي- أيديولوجي لأقصى اليسار البريطاني، أنظر:
Calaghan, The Far Left in British Politics, 1987; وكتاب أحدث باللغة الألمانية: Peter Ullrich, Die Linke, Israel und Palästina, Nahostdiskurse in Großbritainnien und Deutschland (The left, Israel and Palestine: The Middle-East discourse in Britain and Germany), Berlin 2007, الذي يعالج أقصى اليسار البريطاني في الفصل الثالث، وتركيزه على صراع الشرق الأوسط لا كثير من الجديد فيه: أي بحث في الشبكة عن "أقصى اليسار البريطاني" يعود بمادة ذات صلة في الغالب بهذا الموضوع.

العلوية، ووقف الخصخصة. وينظر إلى الأزمة المالية على أنها "نتيجة لطريقة العمل الرأسمالية". وقد شارك في انتخابات 2005، وانتخب النائب العمالي السابق جورج غالاوي (George Galloway) عن مقعد في منطقة من لندن مسلمة في معظمها، متفوقا على نائب حزب العمال[50]، وجاء في المرتبة الثانية في عدد من السباقات الأخرى؛ وقد كانت المرة الأولى منذ عقود التي يفوز فيها يساري من غير حزب العمال بمقعد برلماني في إنجلترا. وخلال السنوات اللاحقة، انتخب "الاحترام" ستة أعضاء مجالس في شرق لندن، أحدهم في نيوهام (في لندن أيضا)، واثنين في بيرمنغهام، وأبلى بلاء حسنا في بعض المناطق غير المسلمة.

في سنة 2007، انشق جناح حزب العمال الاشتراكي، شاكيا من أن سياسة غالاوي بالغت في التنازل أمام تقليدية مجتمعات المهاجرين المسلمين – مع أن الحزب نفسه كان يقبل إلى حد كبير علاقات القوة الداخلية والنمط المحافظ في هذه المجتمعات، من خلال عمله مع نخبها[51]. ثم وضع حزب العمال "قائمة اليسار" الخاصة به في الانتخابات المحلية التالية. وقد شفي هذا الصدع في تحالف "الاحترام" - أو أقلّه جرت تغطيته - في سنة 2008، وشارك الحزب في انتخابات 2010. وكان نشطاء نقابيون يساريون قد أطلقوا في سنة 2008 "ميثاق الشعب"، في محاولة منهم لبدء عملية بناء ائتلاف سياسي وأيديولوجي، وليس انتخابيا فقط[52]. وفي الوقت نفسه، جرى إحياء "مؤتمر اليسار[53]" لإيجاد برنامج مشترك للتبادل السياسي عبر طيف سياسي متنافر ثقافيا. وكان جميع اللاعبين المهمين من أقصى اليسار حاضرين في الاتفاقين الماضيين، لكنهم فشلوا في 2009 في الاتفاق على برنامج انتخابي رسمي. وبدلاً من ذلك، تشكل تحالفان مؤقتان خلال تلك السنة:

■ الائتلاف النقابي والاشتراكي (TUSC)

كان التحالف الأول هو الائتلاف النقابي والاشتراكي (TUSC)، وهو ائتلاف انتخابي أطلقه الحزب الاشتراكي لإنجلترا وويلز (انظر أعلاه؛ يُقدر عدد أعضائه بـ 800 عضو) والحزب الشيوعي لبريطانيا (يقدر عدد أعضائه بـ 1000عضو)، وهو أحد جناحين

50. غالاوي، وهو اسكوتلندي أبيض، تفوق على مرشح حزب العمال أونا كينغ، الذي هو نصف أفريقي، بأقل من 1000 صوت.

51. راجع http://libcom.org/library/croissant الورود الجديد للعمال المسلمين في بريطانيا.

52. راجع www.thepeoplescharter.com.

53. راجع http://www.conventionoftheleft.org.

انشـقا عـن الحـزب الشـيوعي البريطـاني التقليـدي؛ وكان بـوب كـرو (Bob Crow)، الأمـين العـام لنقابـة عـمال النقـل، وعضـو الحـزب الشـيوعي لبريطانيـا القـوة المحركـة وراء الائتـلاف. ولم يبـشر بالخـير لهـذا الجهـد حقيقـة أن كـرو لم يتمكـن مـن الحصـول عـلى دعـم نقابتـه لهـذا المجهـود ولا أن يبقـي حزبـه مبحـرا، إذ إن الحـزب الشـيوعي لبريطانيـا انسـحب وأنشـأ تحالفـا مصغـرا خاصـا بـه. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن وافـدا متأخـرا إلى الائتـلاف هـو حـزب العـمال الاشـتراكي، نقـل حالـة الانقسـام نفسـها إلى هـذه المجموعـة كـما كانـت قـد فعلـت في "الاحـترام"؛ هـذه المـرة قامـت مجموعـة هامـة لهـا كوادرهـا الخاصـة بهـا بالقفـز إلى السـفينة، في سـنة 2010[54].

تعـود أصـول الائتـلاف النقـابي والاشـتراكي إلى الترشـح لـ "الاتحـاد الأوروبـي رقـم 2" ("No2EU") في الانتخابـات الأوروبـية سـنة 2009، التـي كانت تهـدف إلى اجتذاب العمال منخفـضي المهـارة أو شـبه المهـرة الذيـن يُفـترض أن يكونـوا ضحيـة تشريعـات الاتحـاد الأوروبـي. وقـد لمـس بيـان بشـأن هـذه الانتخابـات خطـر "ولايـات متحـدة أوروبـية، رأسـمالية وعسـكرتارية"، واسـتهدف البيـان أحـكام "التوجيهـات بشـأن العـمال المعينـين"، التـي اعتبرهـا تأليبـا للعـمال المهاجريـن والعـمال الأصليـين بعضهـم ضـد بعـض[55]. وقـد أبقـى الائتـلاف النقـابي والاشـتراكي عـلى زاويـة التشـكك الأوروبـي لـدى No2EU. وعـلاوة عـلى ذلـك، وفي إشـارة إلى مجتمعـات المناجـم، فإنـه دعـا إلى مفهـوم "الفحـم النظيـف" - حُـرْم الحـركات البيئيـة. وكـما كان حـال الـ No2EU، الـذي فـاز بـ 153،000 صـوت فقـط - 1% - في انتخابـات البرلمـان الأوروبـي، لم يكـن مـن المرجـح للائتـلاف أن يصنـع أي عراقيـل في المجمـوع لـدى حـزب العـمال - وهـو لم يفعـل ذلـك بالفعـل. فقـد فـاز اثنـان فقـط مـن مرشـحيه الأربعـين بأكـثر مـن 2% مـن الأصـوات، وحتـى المرشـح رفيـع المسـتوى والنائـب العـمالي السـابق ديـف نيلسـت (Dave Nellist) الـذي ترشـح في كوفنـتري، وكان مـن المتوقـع أن يحقـق نتائـج محترمـة، حصـل عـلى أقـل مـن 4%.

■ سـبر أغوار المياه الخضراء مع الاحترام

لقـد بـدا أن جهـدا انتخابيـا واعـدا قـد تمثـل في نشـوء التعـاون بـين الخـضر وحـزب "الاحـترام". فمـع تقلـص عضويـة الحـزب إلى مـا يقـدر بنحـو 700 بسـبب انشـقاق حـزب

54. بقيـادة الأمـين العـام السـابق لحـزب العـمال الشـتراكي جـون ريـس وشريكـه لينـدسي جيرمـان، كان المنظمـون البـارزون في ائتـلاف "أوقفـوا الحـرب" في سـنة 2003، يؤيـدون عـلى مـا يبـدو تحالفـا أوسـع. وكان جيرمـان ترشـح سـابقا لعمـدة لنـدن عـلى "قائمـة اليسـار"، التـي انشـقت عـن ائتـلاف الاحـترام.

55. راجع www.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/politics/8059281.stm.

العمال الاشتراكي، أصبح الحزب يعتمد أكثر من أي وقت على دوائره الانتخابية من المسلمين وسواهم في مجتمع المهاجرين. وقد أثمر تعطشهم إلى التحرر المدني في مجموعة من المنظمات المعادية للعنصرية وللفاشية، وجلب بالآلاف من الجيلين الثاني والثالث من الآسيويين البريطانيين إلى السياسة. وحتى قبل انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2004، كان هناك اتصالات أولية بين حزب "الاحترام"، الجديد آنذاك، وحزب الخضر. وبحلول سنة 2009، كانت الاتصالات جيدة بما فيه الكفاية بحيث أن العديدين من أعضاء حزب "الاحترام" دعموا مرشح الخضر، الذي كان من المرجح أن يفوز بمقاعد بفضل التمثيل النسبي السائد في تلك الانتخابات (فاز بمقعدين).

مع اقتراب الانتخابات العامة في 2010، اتفق الطرفان على دعم أحدهما الآخر، وعدم الوقوف ضد بعضها بعضا في مقاعد مستهدفة معينة. كان حزب الاحترام يأمل في انتخاب سلمى يعقوب في برمنغهام- سبارك بروك، وجورج غالاوي في الدائرة الانتخابية الجديدة المتاخمة للتي سبق أن مثلها في لندن. أما آمال الحزب في مقعد آخر في مانشستر، إن وجدت، فكانت غير واقعية إلى حد كبير. واستهدف الخضر مقعدا واحدا – في برايتون، مع زعيمتهم كارولين لوكاس (Caroline Lucas). وكان الاتجاه اليساري في حزب الخضر قد دُفع إلى الخلفية في السنوات الأخيرة، وكانت القيادة، باستثناء لوكاس، ترفض الحديث عن الخضر كحزب يساري.

ومع ذلك، كان حزب الخضر جذابا في نظر حزب "الاحترام"، لأنه كان يمكنه أن يقدم بنية تحتية سياسية محترفة، بما لديه من أكثر من مائة عضو مجلس بلدي، واثنين من أعضاء البرلمان الأوروبي وعضوية حوالي 7500[56]. ومع ذلك، وعلى خلفية فشل كوبنهاغن، واحتضان حزب المحافظين حتى لمبدأ حماية البيئة، بدا حزب الخضر في نظر الكثيرين من اليساريين على أنه جذاب في الغالب للمقترعين غير الملتزمين من الطبقة الوسطى، وليس لديه توجه واضح نحو الأفكار اليسارية. ولدى إحصاء الأصوات، لم يفز حزب "الاحترام" بأي مقعد: فازت يعقوب بمركز ثان محترم، وفاز غالاوي بمركز ثالث مخيب للآمال، وكان مقعد مانشستر مناصفة[57]. بيد أنه جرى انتخاب زعيمة الخضر كارولين لوكاس، مما يدل على أن حدوث تعددية إلى يسار حزب العمال هو بالأمر الممكن، أقله في هذه الحالة. وفي ضوء هذه النتيجة الوحيدة

56. رقم العضوية لعام 2009، اللجنة الانتخابية في المملكة المتحدة.

57. كان الطعن بمقعد غالاوي القديم من قبل ابجول ميا، والذي كان مثل معظم المرشحين الكبار الآخرين، ذا خلفية إسلامية، وحده المرشح الفاشي للحزب الوطني البريطانيلم يكن كذلك. وعلى ما يبدو، فإن فوز غالاوي على العمل قبل خمس سنوات أجبر جميع الأحزاب على الأقل على أخذ غالبية السكان البنغاليين على محمل الجد. وكانت هذه ثالث أفضل نتيجة لـ "الاحترام"، على الرغم من وجود مرشح الخضر.

الجانب للجهد التعاوني، قد يكون من الصعب الحفاظ على دعم له في المستقبل. وأبعد من ذلك، يواجه اليسار مهمة إعادة البحث في قيم كالعلمانية والتشاركية إلى جانب قيم قد تستعيد أصوات الطبقة العاملة، وإلا فإن النجاح سيكون مستحيلا في ظل النظام الانتخابي الحالي.

■ توقعات: ما هي فرص النجاح الانتخابي لليسار في بريطانيا؟

■ التكتيكات الانتخابية - طرق كثيرة، هدف واحد

من خلال مسح المشهد المتنوع لليسار البريطاني، بما فيه من انقسام كلاسيكي بين حزب العمال ويسار حزب العمال، يتضح أن ثمة أكثر من إجابة واحدة على سؤال النجاح الانتخابي لليسار، وهذا يتوقف على الزاوية التي يتناولها منها. إن أول ما يجب إدراكه هو أنه أينما انخرط الناس في السياسة سيكون عليهم أن يتعاملوا مع النظام الانتخابي الذي لديهم. أما مجرد الشكوى من قسوة النظام القائم حيث يجري انتخاب البرلمان في دوائر انتخابية فردية ويُنتخب الفائز حتى بأغلبية بسيطة فهو موقف يفتقر إلى النضج السياسي. مدى رسوخ النظام كان بيّنا سنة 2010: فحزب الأحرار الذي ينتقص النظام من تمثيله كان يعد تقليديا بتحقيق إدخال التمثيل النسبي من أي حزب يؤلف حكومة ائتلافية معه إذا حانت له الفرصة. وقد كرر زعيمه نك كليغ (Nick Clegg) هذا الوعد، لكنه نكث به لما حانت الفرصة: فمع أن الانتخابات أسفرت عن أكثرية نظرية- وإن كانت ضئيلة - لحزب العمال والأحرار ودعاة الجهوية الاسكتلنديين والويلشيين اليساريي الاتجاه، فإن كليغ شكل ائتلافا مع حزب المحافظين بزعامة كاميرون، من دون تحصيل إصلاح انتخابي.

يحتاج يسار حزب العمال إلى الكفاح من أجل الابقاء على المساحة شبه المستقلة للجنة التمثيل العمالي/ مجموعة الحملة الاشتراكية، التي ليس ثمة رأي لجهاز حزب العمال فيها، والتي يمكن للأحزاب العمالية التأسيسية اليسارية تسمية المرشحين اليساريين لعضوية البرلمان. ومع هزيمة حزب العمال وتقاعد العديد من نواب مجموعة الحملة الاشتراكية، تضاءلت الموارد، وسيشتد الكفاح من أجل شبه الاستقلال. يجب الفوز في هذه المعركة ويمكن الفوز فيها، ربما بشيء من الدعم الضمني من داخل "الكومباس".

وبالنسبة إلى اليسار العمالي، أظهرت صفقة ائتلاف الاحترام - الخضر أن الهدف المتمثل في "مرشح واحد ليسار حزب العمال" ممكن التحقيق في زمن انحسار التعصب الأيديولوجي. ويجب على "مؤتمر اليسار" أن يضع آلية يمكن من خلالها "تسمية" مثل هذا المرشح الواحد، بغض النظر عن عضوية الحزب - أو، بدلا من ذلك، أن يعلن تأييده لمرشحي حزب العمال اليساريين. إن هذا من شأنه زيادة الضغط اليساري على حزب العمال، حتى لو لم يكن للمرشح البديل أي فرصة في الفوز عليه/ عليها. ويمكن لـ"التصويت التكتيكي" أن يصبح حينها- خصوصا في مقاعد حزب العمال "الآمنة"- مثلا لإسقاط مرشحي حزب العمال اليمينيين، بدلا من مجرد منع انتصارات المحافظين.

■ استراتيجية يسارية: أفكار اجتماعية جديدة بشأن التمكين الجماعي

ومع ذلك، فإن جميع هذه الاعتبارات التكتيكية لن تكون كافية لتحقيق نهضة سياسية يسارية، إذا لم يستطع اليسار البريطاني، عبر الخطوط الحزبية، أن يقدم رؤية بديلة ذات مصداقية بشأن الحياة في بريطانيا تعالج المظالم التي جرى تحليلها في البداية، وينجح في جمع ائتلاف اجتماعي للفئات الاجتماعية المعنية التي لها مصلحة في تغييرها.

مع فشل حزب العمال الجديد، ليس هناك فرصة فحسب، ولكن ثمة ضرورة أيضا، في أن يمضي اليسار قدما بمشروع جديد. إن اليسار البريطاني، إذ لا يزال خائب الأمل من انهيار الوعي السياسي لدى الطبقة العاملة، ومن لامبالاة المثقفين الحديثين ذوي التوجه الليبرالي - اليساري، هو في موقع البداية فقط للتصالح مع الفرص الجديدة. ويجب عليه ابتداء أن يعيد اكتشاف حقيقة أن أي مشروع يساري يحتاج إلى التجذر في خزانات القوة الاجتماعية. ومن المستغرب، كما يكتب جيريمي جيلبرت (Jeremy Gilbert)، أن اليسار يمكن أن يتعلم من حزب المحافظين بقيادة تاتشر وبرنامجها بشأن ملكية المنازل - الذي دانه اليسار باعتباره بيعا للإسكان العام – مقولة إن "النجاح السياسي [هو] ليس ما يتعلق فقط باتخاذ الحكومة القرارات الصائبة، لكن يتعلق أيضا بالتعبئة والتمكين الانتقائي لدوائر انتخابية متعددة".

إن قاعدة القوة الاجتماعية لليسار في بريطانيا كانت دائما في النقابات والتعاونيات التابعة لها؛ لماذا لا تصبح أساليب التبادل التعاوني من أجل المنفعة المتبادلة على أساس غير نقدي، بدعم من الحكومة، وسيلة للمساعدة الذاتية في معالجة المظالم الاجتماعية لمجتمعات الطبقة العاملة في المناطق التي يقل فيها الاستثمار في الشمال

الإنجليـزي؟ لمـاذا لا يتـم الدفـاع عـن مصالـح المثقفـين في المـدن مـن خـلال الدعـوة إلى تشريـك جـذري لقطـاع وسـائل الإعـلام البريطانيـة الخاصـة العملاقـة، مـما يخلـق العديـد مـن فـرص العمـل، ووسـائل إعـلام أكـثر خضوعـا للمسـاءلة العلنيـة في هـذه العمليـة؟ لمـاذا لا يحـدد اليسـار معايـير ذات نظـام جديـد للمسـاءلة العامـة لأعضـاء البرلمـان والمجالـس البلديـة، طالمـا رفضتهـا الأطـراف الأخـرى؟

ومـن شـأن هـذا التغييـر الاجتماعـي أن يكـون مكمـلا ضروريـا لبرامـج حكوميـة اجتماعيـة ديمقراطيـة ذات منحـى كينـزي يسـاري. سـيكون عـلى اليسـار أن يتحـدث إلى هـذه القواعـد الانتخابيـة الصلبـة وأن يتحـدث مـن أجلهـا بغيـة أن تقبـل بـه ممثـلا لهـا، رابطـا بـين أمـور مـن بينهـا الفجـوة القائمـة بـين القواعـد الانتخابيـة الماديـة وغـير الماديـة. وأيـا كانـت سياسـة بلـير/ شرودر، فـإن ورقتهـما كانـت تمثـل تحالفـا انتخابيـا قائمـا فعـلا، جـرى تضمينـه بنجـاح في أيديولوجيـا "الطريـق الثالـث". الآن، في حـين ينفـرط عقـد التحالـف الانتخـابي الليـبرالي الجديـد الـذي أقامـه حـزب العـمال الجديـد، تسـنح الفرصـة أمـام اليسـار لأن يتقـدم بمـشروع للتحالـف عـلى أسـاس أفـكار المسـاواة والتضامـن. إن التحـدي اليـوم هـو أقـرب إلى مـا كان عليـه في سـنة 1994: السـعي لإيجـاد وتشـكيل ائتـلاف اجتماعـي قـوي بمـا فيـه الكفايـة مـن أجـل هـذا المـشروع. لقـد اختـار حـزب العـمال الجديـد بطابعـه الـذي يجمـع بـين القدريـة والجـبن، الائتـلاف الخطـأ، الائتـلاف مـع رأس المـال الكبـير. والتحـدي الـذي يواجـه اليسـار البريطـاني هـو بنـاء تحالـف واسـع بمـا فيـه الكفايـة أقلـه ليكـون قـادرا عـلى كبـح جـماح رأس المـال الكبـير، ومنطقـي بمـا فيـه الكفايـة ليكـون قـادرا عـلى مكافـأة أصحـاب المصلحـة في الائتـلاف. وقـد تـم بالفعـل اتخـاذ الخطـوات الأولى نحـو تحقيـق هـذا الهـدف.

أود أن أشـكر السـيد أنـدرو سـتيفنز، لنـدن، وإيزابيـل ريفـمان، بروكسـل، لمـا قدمـاه مـن مسـاعدة ودعـم في مجـال البحـث والتحريـر.

اليسار في منطقة ما بعد يوغوسلافيا

بوريس كانزلايتر / جورجي توميتش

لا توجد منطقة أخرى في أوروبا لا يتوافق فيها ماضي اليسار وحاضره بشكل حاد كما هو الحال في يوغوسلافيا السابقة. فنظرة على تاريخ المنطقة تكشف عن الحضور القوي للحركة الاشتراكية والشيوعية. قبل الحرب العالمية الأولى، كان بإمكان الاشتراكيين مثل سفيتوزار ماركوفيتش (Svetozar Marković) إرساء أسس حركة ثورية. في بداية العشرينيات من القرن الماضي، كان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي جديد النشأة قادرا على تحقيق تقدم كبير واستطاع أن يصبح حزبا جماهيريا. وبعد الغزو الألماني ليوغوسلافيا في نيسان/ أبريل من 1941، لم يكن الحزبيون المناهضون للفاشية قادرين فقط على حشد مئات الآلاف من المقاتلين، ولكنهم أيضا، وبعد ذلك، كانوا قادرين على الإطاحة بالنظام الملكي وإقامة دولة اشتراكية جديدة. أطلقت القطيعة مع موسكو سنة 1948 تجربة "الإدارة الذاتية للعمال" و"حركة عدم الانحياز"، التي جذبت اهتماما عالميا. وتمتعت الدولة وزعيم عُصبة شيوعيي يوغوسلافيا الحاكمة جوزيف بروز تيتو (Josip Broz Tito) بهيبة في جميع أنحاء العالم خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، لوحظ وجود نزعات يسارية معارضة تنتقد تيتو مثل مجموعة براكسيس (Praxis) التي دعت إلى "ماركسية إنسانية" في جميع أنحاء العالم.

هذا التاريخ الغني يتناقض تناقضا حادا مع الوضع الحالي لليسار. في بداية القرن الحادي والعشرين، مر اليسار في يوغوسلافيا السابقة بأزمة وجودية. كانت نقطة انطلاق تراجعه الأزمة الهيكلية والاجتماعية والسياسية الحادة للمرحلة المتأخرة من الاشتراكية في الثمانينيات من القرن الماضي. كان تآكل القاعدة الشرعية لعصبة شيوعيي يوغوسلافيا الشرط المسبق للتعبئة الناجحة من قبل الحركات القومية التي أدت إلى تفكك يوغوسلافيا في حروب التسعينيات. وكان صعود القومية مرتبطا بتعزيز أيديولوجيات الجناح اليميني، وغالبا اليمين المتطرف، كأنماط هوية مهيمنة في مجتمعات ما بعد يوغوسلافيا.

لم تؤد حروب التسعينيات فقط إلى مقتل أكثر من 100 ألف شخص وتشريد مليون

لاجئ، لكنها عملت أيضا على تدمير أجزاء كبيرة من الصناعة والبنية التحتية للبلاد. كما ولم تؤد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الجامدة فقط إلى خصخصة أجزاء كبيرة من الصناعة، لكنها أدت أيضا إلى تفكيك هياكل دعم دولة الرفاه. وتبدو نتائج تفكك الدولة والحروب والإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية على المدى البعيد واضحة في مجالات هيكل السلطة السياسية كانتشار الفساد ونماذج السياسة الاستبدادية الشعبوية. حتى بعد مضي عشر سنوات من انتهاء الصراعات المسلحة، يجب اعتبار بلدان يوغوسلافيا السابقة في كثير من النواحي "مجتمعات ما بعد الحرب"، لأن الكثير من الهياكل التي تشكلت خلال الحرب، مثل العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة وجهاز الدولة، لا تزال موجودة بقوة. على المستوى الاجتماعي، هناك نخبة صغيرة انتفعت من الخصخصة بالمقارنة مع أعداد كبيرة من السكان يعيشون في المجتمعات المهمشة من دون أي مستقبل أو فرص. فإذا كان مستوى المعيشة في يوغوسلافيا خلال السبعينيات من القرن الماضي، مشابها لمستوياته في إيطاليا، فاليوم تعيش قطاعات واسعة من السكان في فقر مدقع، يُذكّر في كثير من الحالات، ببلدان العالم الثالث. وحتى يومنا لم يبذل اليسار جهدا يذكر ليدرس هزيمته التاريخية ويتعامل معها. لذا، فإن الصياغة الجديدة لمنظور بتوجه يساري هو مهمة المستقبل.

هدفنا هنا هو تحليل اليسار الموجود حاليا في ضوء مجموعة ظروف اجتماعية وسياسية معقدة في منطقة ما بعد يوغوسلافيا، كما ورد بشكل مقتضب أعلاه. لهذا الغرض، سنتفحص الأحزاب والمنظمات والحركات الاجتماعية ذات التوجه اليساري الموجودة ونحاول التعرف على اتجاهاتها الرئيسية ومواقعها السياسية. من خلال القيام بذلك، سندرس كل القوى ذات الصلة التي تصف نفسها بأنها قوى "يسارية"، وسنتناول أولا تفكك عصبة شيوعيي يوغوسلافيا إلى أحزاب ديمقراطية اجتماعية خلفتها وراءها، ونعرج ثانيا على المبادرات اليسارية المعادية للقومية واليسار الموجه نحو المجتمع المدني، أما ثالثا وأخيرا، فسنتناول الحركات النقابية والطلابية.

في هيكلتنا لهذا التحليل، قررنا أن نعتمد عرضا يقوم على معايير سياسية، بدلا من التركيز على البلدان. أما السبب وراء هذا القرار فهو أنه، على الرغم من الاختلافات الوطنية، هناك تماثل معين غالبا ما يمكن اكتشافه في تطور اليسار في مختلف بلدان ما بعد يوغوسلافيا، والذي يمكن تقديمه بشكل أفضل ضمن الهيكلية التي اخترناها. ونظرا لتعقيد الموضوع، فمن الواضح أن بإمكان النظرة العامة التالية أن تلامس باقتضاب بعض الجوانب التي تستحق تحليلا أكثر تفصيلا.

■ تفكك عصبة شيوعي يوغوسلافيا إلى أحزاب ديمقراطية اشتراكية

لا تزال الأسباب وراء تدمير يوغوسلافيا موضع جدل[1]. غير أن الحقيقة التي لا خلاف حولها هي أن أحد الأسباب السياسية المحلية الرئيسية لتفكك يوغوسلافيا كانت الأزمة الوجودية التي عصفت بعصبة شيوعي يوغوسلافيا. خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، طورت قيادات الحزب في ست جمهوريات هي: سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا - وفي المقاطعتين المتمتعتين بالحكم الذاتي فويفودينا وكوسوفو على أراضي صربيا، استراتيجيات سياسية تختلف كل منها عن الأخرى لمعالجة الأزمة الاجتماعية الحادة في ذلك الوقت.

كانت قيادة الجمهورية الصربية تحت حكم سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milošević) تطالب منذ 1987 بمركزية أقوى لاختصاصات الاتحاد، وتقوية الجمهورية الصربية. وكان ذلك بمثابة انقلاب على كونفدرالية يوغوسلافيا التي نفذت بموجب دستور 1974.على النقيض من ذلك، كانت قيادة الجمهورية السلوفينية تطالب بمزيد من اللامركزية، ووجدت حلفاء لها خاصة بين شيوعي كوسوفو الألبانين، والمنظمات الحزبية في فويفودينا وكرواتيا ومقدونيا. أصبحت عصبة شيوعي يوغوسلافيا عاجزة على نحو متزايد. وفي مؤتمرها الرابع عشر الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 1990 في بلغراد، تصاعد النزاع ووصل حد القطيعة النهائية. تفكك الحزب على المستوى الاتحادي، تاركا وراءه الأجزاء المكونة له في الجمهوريات، وكان هذا في نفس الوقت بداية لعملية تفكك الدولة التي جرت بعد سنة مع إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا، ثم جاءت بعدها الحرب[2].

1. في البحوث الأكاديمية، تناقش العوامل المؤسسية والسياسة الخارجية والعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية كأسباب لتفكك وتدمير يوغوسلافيا. لا تستطيع هذه الورقة أن تدقق بالتفصيل في هذه المواضيع، التي هي في بعض الحالات، تثير كثيرا من الجدل. أحد الكتابات التي توفر نظرة معمقة حول هذا الموضوع هي كتاب راميت سابرينا، التفكير في يوغوسلافيا، المناقشات العلمية حول تفكك يوغوسلافيا والحروب في البوسنة وكوسوفو، كامبريدج سنة 2005.

2. أي تحليل لتفكك عصبة شيوعي يوغوسلافيا يجب أن يؤكد على فدرلة الحزب منذ الحرب العالمية الثانية. كان الحزب يتألف من ثماني منظمات حزبية، لكل منها قيادته الخاصة ولجنته المركزية. وكما أوضح أوثمار نيكولا هابرل، كان للمنظمات الحزبية الجمهورية اختصاصات كبيرة بحلول منتصف الستينات من القرن الماضي. بعد المؤتمر التاسع للعصبة الذي عقد سنة 1969، عقدت مؤتمرات الأحزاب الجمهورية قبل مؤتمر العصبة على المستوى الفدرالي. أنظر هاربل، أوثمار نيكولا، (تنظيم الحزب للمسألة القومية في يوغوسلافيا)، برلين 1976.

مـن المهـم بمـكان تشريـح تفـكك عصبـة شـيوعيي يوغوسـلافيا مـن أجـل فهـم النظـام الحـزبي الراهـن في المنطقـة. فمعظـم الأحـزاب الاشـتراكية أو الديمقراطيـة الاجتماعيـة "مـا بعـد الشـيوعية" في بلـدان يوغوسـلافيا السـابقة نشـأت كنتيجـة تفـكك حـزب الدولـة السـابق؛ وفي معظـم الجمهوريـات التـي تبعـت، تتمتـع هـذه الأحـزاب إلى حـد مـا بنفـوذ مهيمـن عـلى الحيـاة السياسـية[3].

ويبـدو هـذا واضحـا جـدا في التوجهـات في صربيـا ومقدونيـا والجبـل الأسـود. في صربيـا، حكـم الحـزب الاشـتراكي الـصربي (SPS)، الـذي تأسـس سـنة 1990 بوصفـه الحـزب الخلَـف لعصبـة الشـيوعيين، دون انقطـاع حتـى سـقوط سـلوبودان ميلوسـيفيتش في تشريـن الأول/ أكتوبـر 2000[4]. وقـد تقلـص الدعـم الـذي يحظـى بـه الحـزب الاشـتراكي الـصربي خـلال السـنوات التـي تلـت ذلـك؛ وفي الانتخابـات البرلمانيـة التـي جـرت في أيـار/ مايـو 2008، حصـل التحالـف الانتخـابي الـذي يقـوده الحـزب عـلى 7.8% فقـط مـن الأصـوات. مـع ذلـك، بقـي الحـزب الاشـتراكي الـصربي عامـلا سياسـيا هامـا في صربيـا. في صيـف 2008، أصبـح اشـتراكيو ميلوسـيفيتش السـابقين الشريـك الأصغـر في ائتـلاف مـع الحـزب الديمقراطـي (DS)، الـذي كان منافسـه الرئيـسي خـلال التسـعينيات[5].

اسـتلم التحالـف الديمقراطـي الاشـتراكي في مقدونيـا مقاليـد الحكـم لفـترات طويلـة خـلال التسـعينيات مـن القـرن المـاضي، ويعتـبر هـذا التحالـف قـوة سياسـية هامـة في جمهوريـة مقدونيـا اليوغوسـلافية السـابقة في أقـصى الجنـوب. في الانتخابـات البرلمانيـة التـي جـرت في 1 حزيـران/ يونيـو 2008، حصـد التحالـف تحـت قيـادة التحالـف الديمقراطـي الـصربي 22.5% مـن الأصـوات. ويـرأس الحكومـة الحاليـة نيكـولا جرويفسـكي (Nikola Gruyevski) رئيـس الحـزب الديمقراطـي للوحـدة

3. في الوقـت نفسـه، ينبغـي الإشـارة إلى أنـه مباشرة بعـد "التحـول"، ظهـرت بعـض الأحـزاب غـير اليسـارية مـن الهيـاكل السياسـية لعصبـة شـيوعيي يوغوسـلافيا أو مـن منظماتهـا الشـبابية في المناطـق المختلفـة، أو عـلى الأقـل اسـتخدمت مواردهـا الماديـة لتأسـيس هـذه الأحزاب.عـلى سـبيل المثـال، نشـأ الحـزب البرلمـاني السـلوفيني الأقـوى، وحـزب الديمقراطيـين الليبراليـين في سـلوفينيا (LDS)، مـن رحـم عصبـة الشـباب الاشـتراكي. راجـع: لوكسـيك، إيغـور: الأنظمـة السياسـية في أوروبـا الشرقيـة، فيسـبادن 2006، ص. 660.

4. تأسـس الحـزب الإشـتراكي الـصربي رسـميا في17 تمـوز/ يوليـو 1990 في بلغـراد، نتيجـة اندمـاج عصبـة الشـيوعيين الصربيـين وعصبـة الشـعب العامـل الإشـتراكي في صربيـا، وهـي "منظمـة جماهيريـة" في جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة الاشـتراكية. راجـع. ميلوسـيفيتش، ميـلان: المشـهد الحـزبي الـصربي، برلـين 2000، ص. 45.

5. عـن هـذا التطـور، الـذي فاجـأ العديـد مـن المراقبـين، راجـع كانزلايـتر بوريـس: Politischer Umbruch in Serbien (Standpunkte, 25)، برلـين 2008.

الوطنيـة المقدونيـة (VRMO-DPMNE) وهـو حـزب محافـظ.[6]

وأوضـح مثـال عـلى اسـتمرارية السـلطة في مرحلـة مـا بعـد الشـيوعية حتـى الوقـت الحـاضر تتجـلى في الجبـل الأسـود والتـي يسـكنها فقـط 600 ألـف نسـمة. هنـاك، كان الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي في الجبـل الأسـود (DPS)، الـذي انبثـق عـن عصبـة شـيوعيي يوغوسـلافيا قـادرا حتـى الآن عـلى البقـاء في السـلطة دون انقطـاع لأكـثر مـن 20 سـنة. كان الشـخص المهيمـن فيـه هـو ميلـو ديوكانوفيتـش (Milo Đukanović)، الـذي حـدد مصـير البـلاد في المناصـب المختلفـة التـي تقلدهـا خـلال هـذه الفـترة. ففـي الوقـت الـذي كان فيـه أصغـر عضـو في اللجنـة المركزيـة لعصبـة الشـيوعيين، أظهـر قـدرات تحـول ملحوظـة؛ في بدايـة الفـترة التـي قضاهـا في السـلطة، كان عـلى تحالـف وثيـق مـع ميلوسـيفيتش. وبـدءا مـن سـنة 1997، بـدأ بعمـل ترتيبـات مـع "الغـرب"، وقـاد مسـارا نحـو الاسـتقلال. وقـد صاحـب فـترة تـولي ديوكانوفيتـش لمنصبـه العديـد مـن الاتهامـات بالفسـاد.[7]

لا يمـارس الديمقراطيـون الاشـتراكيون في جمهوريـات صربيـا ومقدونيـا والجبـل الأسـود مـا بعـد الشـيوعية فقـط تأثيرا مهـما، بـل إنهـم يمارسـون هـذا التأثـير أيضـا في الـدول الخلـف الأخـرى لجمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة. في سـلوفينيا، فـاز ميـلان كـوكان (Milan Kučan)، وهـو موظـف سـابق في الحـزب، بـأول انتخابـات حـرة جـرت في نيسـان/أبريل 1990. أصبـح حـزب كـوكان الديمقراطـي الاشـتراكي الـذي تأسـس حديثـا في سـلوفينيا أقـوى حـزب والحـزب الأوحـد في الانتخابـات التـي أجريـت في نفـس الوقـت، ولكنـه اضطـر أن يتنـازل عـن سـلطة الحكـم لائتـلاف المعارضـة الديمقراطيـة الموحـدة وهـو ائتـلاف مـن الليبراليـين القوميـين. ولكـن بعـد ذلـك، حكـم الديمقراطيـون الاشـتراكيون سـلوفينيا بتحالفـات متنقلـة في الفـترات مـا بـين 1992 و1996، و2000-2004، وكانـوا في السـلطة أيضـا منـذ عـام 2008. في الانتخابـات الرئاسـية التـي جـرت في تشريـن أول/ أكتوبـر 2008، فـاز الاشـتراكي الديمقراطـي دانيلـو تـورك (Danilo Türk) في انتخابـات جولـة الإعـادة بنسـبة مقنعـة وصلـت إلى 68% مـن الأصـوات، بعـد أن كان قـد فـاز فقـط بنسـبة 24.4%

6. في الـدورات التشريعيـة للفـترة مـا بـين 1990-1994، و 1994-1998 و 2002-2006، قـاد الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي المقـدوني SDSM الحكومـة المقدونيـة، بحيـث يمكـن القـول حكـما بأنـه كان الحـزب المهيمـن في النظـام السـياسي. راجـع: سيلجانوفسـكا دافكوفـكا، كوردانـا (Siljanovska Davkova, Gordana)، الأحـزاب السياسـية المقدونيـة مـن منظـور الأيديولوجيـة. في: لوتوفـاك زوران: الأحـزاب السياسـية والناخبـين في جمهوريـات يوغوسـلافيا السـابقة، بلغـراد 2006، ص. 209.

7. عـن نشـوء النظـام السـياسي في الجبـل الأسـود ودور ديوكانوفيتـش في ذلـك، راجـع كوفاتشـيفيتش، فيليـب: الجبـل الأسـود والسياسـة الانتقاليـة مـا بعـد الشـيوعية: 1990-2006. في: ميديترينيـان كوارتـرلي Mediterranean Quarterly، 2007، 18/3، ص 72-93.

فقـط في الجولـة الأولى[8]. (حـول التطـورات الأخـيرة، انظـر أدنـاه).

في كرواتيـا، خـسر الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي (SDP[9]) مـا بعـد الشـيوعية في أول انتخابـات رئاسـية وبرلمانيـة حـرة جـرت في 1990، واضطـر إلى تسـليم السـلطة إلى الجماعـة الديمقراطيـة الكرواتيـة (HDC) القوميـة المتطرفـة تحـت قيـادة فرانيـو تودجـمان (Franjo Tuđman). في الحقبـة المبـاشرة مـا بعـد تودجـمان، الممتـدة مـن سـنة 2000 إلى سـنة 2003، اسـتطاع الحـزب الديمقراطـي أن يسـتعيد السـلطة مؤقتـا ليخسرهـا مـرة أخـرى لصالـح الاتحـاد الديمقراطـي الكـرواتي، الـذي نضـج وأصبـح حزبـا قوميـا محافظـا أكـثر اعتـدالا. في كانـون الثـاني/ ينايـر 2009، اسـتطاع الاشـتراكي الديمقراطـي إيفـو يوسـيبوفيتش (Ivo Josipović) أن يفـوز بالرئاسـة[10] وعـاد الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي إلى السـلطة سـنة 2011 (انظـر أدنـاه).

أمـا في البوسـنة والهرسـك فالوضـع معقـد. فقـد كان للأحـزاب القوميـة الثلاثـة: الحـزب الديمقراطـي الـصربي (SDS) ، والاتحـاد الديمقراطـي الكـرواتي والحركـة الديمقراطيـة، في البدايـة، اليـد العليـا في ربيـع 1992 قبـل انـدلاع الحـرب، مـن خـلال الزعـم بتمثيـل مصالـح ثـلاث مجموعـات عرقيـة في البـلاد: الـصرب والكـروات والمسـلمين، عـلى التـوالي. أجمعـت حـول هـذه الأحـزاب الثلاثـة قـوات صنـع الحـرب في حـين انقسـم الديمقراطيـون الاشـتراكيون في مرحلـة مـا بعـد الشـيوعية[11] إلى عـدد مـن الأحـزاب ذات النفـوذ المحـلي

8. غيرالديمقراطيـون الاشـتراكيون في سـلوفينيا اسـم حزبهـم عـدة مـرات. فقـد أصبـح اسـم حـزب التجـدد الديمقراطـي أولا حـزب التجـدد الديمقراطـي الاشـتراكي وفيـما بعـد الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي (SD). راجـع. لوكسـيك: 2006 660.

9. اتحـد الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي في كرواتيـا (SDP)، الحـزب الـذي تـم إصلاحـه وهـو خلـف عصبـة الشـيوعيين في كرواتيـا، في نيسـان/ أبريـل 1994 مـع الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي الصغـير الـذي تأسـس في عـام 1989. راجـع زاكوزيـك، نينـاد: النظـام السـياسي في كرواتيـا.في: اسـماير، فولفغانـغ مرجـع سـابق، 2006، ص. 707.

10. يمكـن النظـر إلى انتخـاب يوسـيبوفيتش كعلامـة إيجابيـة للتطـور السـياسي المحـلي في كرواتيا.عـلى عكـس سـلفه سـتيب ميسـيتش، أرسـل يوسـيبوفيتش إشـارات واضحـة عـن الرغبـة في المصالحـة إلى صربيـا، ونـأى بنفسـه أيضـا عـن الكنيسـة الكاثوليكيـة المحافظـة القوميـة.

11. في أول انتخابـات برلمانيـة جـرت في 1990، فـاز خلـف عصبـة الشـيوعيين في البوسـنة والهرسـك، الفـرع البوسـني لعصبـة شـيوعيي يوغوسـلافيا، فقـط بنسـبة 8.32% مـن الأصـوات. راجـع: أندليتـش، نيفـن: الحـزب الديمقراطـي الاشـتراكي: السـنوات المائـة الأولى. لمحـة موجـزة عـن الديمقراطيـة الاشـتراكية في البوسـنة والهرسـك). سراييفـو 2009، ص. 37.

فقط[12]. ومع ذلك، في الجزء الصربي من البوسنة والهرسك، جمهورية الصرب (جمهورية صربسكا)، هيمن تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين (SNSD) برئاسة رئيس الوزراء ميلوراد دوديك (Milorad Dodik) على الحكومة في الفترة من 1998 و2001، وفعل ذلك مرة أخرى منذ 2006، ويمكن اعتبار هذا الحزب خليفة لعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا. على النقيض من ذلك، خرج الحزب الديمقراطي الاشتراكي كثالث قوة بعد الانتخابات العامة لسنة 2006 في الاتحاد البوسني. ومع ذلك، لا يزال الحزب الاشتراكي الديمقراطي موجودا كمجموعة صغيرة في البرلمان المشترك للبوسنة والهرسك[13].

■ إعادة التوجيه البرنامجي للاشتراكيين الديمقراطيين ما بعد الشيوعية: المنحى القومي، واقتصاد السوق و"أوروبا[14]"

الصراع على السلطة والاختلاف البرنامجي بين أحزاب الجمهوريات كان سمة تطور عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا خلال فترة الاشتراكية الاتحادية. ومع ذلك، كان من الممكن، بسبب عدد من العوامل الداخلية والخارجية، الحفاظ على تماسك

12. خلال الحرب، تم تشكيل تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين (SNSD) في بانيا لوكا، في حين شكل "الإصلاحيون" القدماء في توزلا اتحاد البوسنا والهرسك الديمقراطي الاشتراكي، والذي اندمج بعد ذلك مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي القديم / الجديد تحت زعامة زلاتكو لاغومجيا. فاز هذا الحزب في الانتخابات سنة 2000، كجزء من ائتلاف "التحالف من أجل التغيير". بعد ذلك بسنتين، وبسبب سياسة إصلاح مكثفة والعديد من الفضائح، فقد السلطة مرة أخرى، وأعادت الهياكل العرقية القديمة تأسيس نفسها في النظام السياسي الجديد. راجع. المرجع نفسه، ص. 39.

13. من الناحية النظرية، فإن "الصرب" و"غيرهم" من الاشتراكيين الديمقراطيين، في ظل علاقات السلطة القائمة، قد يحتلون 12 مقعدا من أصل 42 مقعدا في برلمان البوسنة والهرسك. راجع. نتائج انتخابات 2006 في: اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك،

http://www.izbori.ba/rezultati/konacni/parlament_bih/index.htm

تمت زيارته في 14 كانون الثاني/ يناير 2010.

14. داخل عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، كان هناك العديد من المواجهات الحادة بين الأحزاب الجمهورية. في منتصف الستينيات من القرن الماضي، كان هناك صراع كبير بين الوسطيين المحافظين حول وزير الداخلية الصربي وقائد الشرطة السرية ألكسندر رانكوفيتش، وبين الاتحاديين الليبراليين الاقتصاديين حول القائد السلوفيني إدوارد كاردل، خسره فصيل رانكوفيتش في 1966. في الفترة ما بين 1970 - 1971، أطلقت القيادة الشيوعية في كرواتيا تحت قيادة سافكا دابيشيفتش ـ كوتشار حركة قومية لتحقيق استقلالية أكبر لكرواتيا؛ ولكن تم قمع هذا "الربيع الكرواتي" بناء على طلب تيتو في نهاية 1971. في 1968 و1981، دعم الموظفون الشيوعيون الألبان في كوسوفو المتمردين الهادفين إلى إقامة جمهورية مستقلة في كوسوفو. لنظرة متعمقة في الصراعات داخل عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، انظر دراسة هاربل.

الحزب حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. ولكن في بداية التسعينيات، بدأت الأحداث المأساوية ووضعت أزمة اليسار في يوغوسلافيا ككل في الواجهة. ففي حروب التسعينات، كان الديمقراطيون الاشتراكيون في فترة "ما بعد الشيوعية" على الجوانب المختلفة من الجبهات، وكانوا من بين أهم القوى الصانعة للحرب. في الوقت نفسه، برزت مفارقة من حيث المنظور الطويل الأجل: فقد شهدت الأحزاب في نفس الوقت تماثلا واضحا في التطور البرامجي، والذي يمكن وصفه بمصطلحات أساسية "المنحى القومي"، "اقتصاد السوق" و"أوروبا".

ظهرالخطاب القومي في مختلف الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بين المثقفين خارج بنية عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا. البعض منهم، مثل علي عزت بيغوفيتش (Alija Izetbegović) الزعيم المسلم البوسني أو مؤسس الحزب الراديكالي الصربي فويسلاف شيشيلي (Vojislav Šešelj)، كان يجاهر بمعاداة الشيوعية. وكان عدد من قادة المفكرين القوميين الآخرين مثل دوبريكا كوسيتش (Dobrica Ćosić) في صربيا وفرانيو تودجمان في كرواتيا، أعضاء سابقين في عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا والذين طُردوا من الحزب في أواخر الستينيات من القرن الماضي وأوائل السبعينيات بسبب مواقفهما القومية[15].

في سياق الأزمة الاقتصادية وأزمة الشرعية والأزمة الوجودية لعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا، حدثت تطورات مماثلة في معظم الجمهوريات في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. أخذت المنظمات الحزبية على نحو متزايد بتبني خطاب المثقفين القوميين من خارج الحزب. وكان هذا ملحوظا بصفة خاصة في صربيا، حيث دخل سلوبودان ميلوسيفيتش منذ 1987 في تحالف وثيق مع المثقفين القوميين. ولكن في سلوفينيا أيضا، اقترب الحزب في مرحلة مبكرة للغاية من المثقفين الذين كانوا يستخدمون الحجج القومية للدعوة إلى مسار مستقل لسلوفينيا. في كرواتيا والبوسنة والهرسك، لم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون في فترة ما بعد الشيوعية وخلال حرب التسعينيات أحزابا حاكمة صانعة للحرب، لكن ذلك لم يمنعهم من تبني المواقف

15. حول هذا التطور، انظر: دراغوفيتش- سوسو، ياسنا: "المنقذون للأمة".المعارضة الثقافية في صربيا وإحياء القومية. لندن 2002.

الأساسية للخطاب القومي اليميني في بلدانهم بشكل خاص في "المسألة القومية[16]". على سبيل المثال، يستخدم موظفو الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا مصطلح branitelj ("المدافع") للتعبير عن قدامى المحاربين، مع عدم وجود أي إشارة للابتعاد، في إشارة إلى أن للقوات الكرواتية دور دفاعي عموما، ويشاركون أيضا في الاحتفالات السنوية في 4 آب، بمناسبة الهجوم في سنة 1995، الذي أخرج أكثر من 150 ألفا من الصرب من كرواتيا. على الرغم من أن هذا الخطاب قد خفت حدته إلى حد ما منذ نهاية الحرب، لا يزال الخطاب القومي العامل الحاسم لهوية معظم الأحزاب.

لم يتخل الاشتراكيون الديمقراطيون في مرحلة ما بعد الشيوعية فقط عن شعار "الأخوة والوحدة"، الذي طبع سياسة عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا الخاصة بالقوميات، بل تخلوا أيضا عن "الإدارة الذاتية للعمال"، المبدأ الأساسي الثاني من الاشتراكية اليوغوسلافية. في أوقات مختلفة وبأشكال مختلفة، تبنت جميع الأحزاب الخلَف لعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا المفهوم التوجيهي للنيوليبرالية المتمثل بالخصخصة وإصلاح السوق. وعلاوة على ذلك، عملت هذه الأحزاب، إلى حد ما، "كوكالات خصخصة" حقيقية؛ وفي مواقعها السلطوية في الجهاز الاقتصادي وأجهزة الدولة، كانت قطاعات كبيرة من الكوادر القيادية قادرة على نقل المصانع من "الملكية الاجتماعية" إلى ملكيتها الخاصة[17].

مثل الأحزاب الأخرى التي تولت مهام السلطة في النظم التعددية الحزبية بعد اليوغوسلافية، اتسمت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية إلى حد كبير بأنها منظمات توريد زبائنية لموظفيها. حتى بعد انتهاء الجزء الأكبر من عملية الخصخصة، استمرت وظائف الدولة في توفير إمكانية الوصول إلى موارد كبيرة وكانت هذه الوظائف تمنح وفقا لعضوية الحزب. لذا كان الفساد وسوء الإدارة جزءا لا يتجزأ، وقد يكون عنصرا مكونا لأنظمة السلطة بعد اليوغوسلافية[18].

16. أحد الأمثلة على ذلك هو الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا. يستخدم معظم موظفي هذا الحزب مصطلحا شائعا وهو branitelj ("مدافع") في وصف قدامى المحاربين، بدون أي إشارة إلى وجود مسافة أو نقد، والذي يعني أن موقف القوات الكرواتية في حرب التسعينيات كان موقفا دفاعيا بالإجمال، بدلا من انتقاد سلوكهم في تصعيد الصراع. شارك الموظفون أيضا في الاحتفالات السنوية في 4 آب/ أغسطس، بمناسبة الهجوم الكبير الذي شنه الجيش الكرواتي في 1995، وكانت نتيجته طرد أكثر من 15 ألف صربي من كرواتيا.

17. ولم يتم حتى الآن إجراء أي تحليل دقيق لهذه العملية، على الرغم من أنه مجال مهم للبحث. يقدم اوبرادوفيتش، ماريا نظرة معمقة في هذا الموضوع، انظر: الخصخصة وتفكك يوغوسلافيا، في: South-East Europe Review 2007، 2، ص 33-55.

18. كما قال مايكل إيركه من مؤسسة فريدريش ايبرت فيما يتعلق بالتنمية: "من الممكن إخفاء أخلاق المافيا وراء برنامج الديمقراطية الاشتراكية". مايكل إيركه، (الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في وسط وجنوب شرق أوروبا: الجمعيات السياسية ذات التفكير المشترك أو وكالات إدارة للحكومة). بون 2009، ص. 7.

يفسر التشبث بالسلطة أيضا التحول البرنامجي الذي لا يصدق في بعض الأحيان الذي خضعت له بعض الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في السنوات الأخيرة. هذا التحول المذكور أعلاه من قبل زعيم الجبل الأسود ديوكانوفيتش في 1997 من تحالف مع ميلوسيفيتش إلى موقف مؤيد للغرب، مكّنه من الاستمرار خلال الحرب وضمان موقعه الخاص في السلطة. وبالمثل لم يكن لدى الحزب الاشتراكي الصربي مشكلة في التخلي عن إرث عصر ميلوسيفيتش في 2008، من أجل الدخول في تحالف مع الحزب الديمقراطي، عدوه السابق اللدود، و"الموالي للغرب". علاوة على ذلك، كانت عمليات التحول السريع هذه من خصائص جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في منطقة ما بعد يوغوسلافيا. حيث أنها خصائص تميز وظائف الأحزاب كشكل من أشكال مؤسسات "ما بعد الحداثة" خارج نطاق نموذج اليسار واليمين في أوروبا الغربية. التمسك بالسلطة هو الغاية الأهم في سياساتهم. أما التسميات مثل "الديمقراطية الاشتراكية"، "المحافظين" أو "الليبراليين" فليست مفيدة بشكل خاص في وصف هوية هذه المنظمات. ليس أي من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية في يوغوسلافيا السابقة موضع أي نقاش برنامجي شامل.

على مستوى التصريحات، على الأقل، سارت الأحزاب التي خلفت عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا اليوم في الاتجاه العام الذي سلكته الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية. فهي تنادي بالقبول السريع لانضمام بلدانها إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وهي المكانة التي وصلت إليها كل من سلوفينيا وكرواتيا بالفعل. ومعظم الأحزاب التي خلفت عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا انضمت منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي أيضا إلى الأممية الدولية؛ ومن ناحية أخرى، لم ينضم أي منها إلى حزب اليسار الأوروبي.

ويعد الاستثناء الرئيسي هنا هو الحزب الاشتراكي الصربي، على الرغم من أنه في حالته أيضاً فاز التوجه الديمقراطي الاشتراكي إلى حد كبير في وقت دخول الحزب إلى الحكومة مرة أخرى في صيف 2008. ويطالب الحزب الاشتراكي الصربي الآن أيضا بانضمام صربيا السريع إلى الاتحاد الأوروبي، وقدم طلبا لعضوية الأممية الدولية، على الرغم من أنه لا يزال يرفض الانضمام إلى حلف الناتو، وهو موقف يتشارك فيه حاليا مع الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى في صربيا، على الأقل رسميا. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لقصف حلف شمال الأطلسي في 1999. وفي سنة 2012، بعد تليين موقفها بشأن كوسوفو، تمكنت صربيا من الوصول لوضع المرشح.

في ضوء التطورات التي وضحناها عن الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية في يوغوسلافيا السابقة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن

اعتبار هذه الأحزاب أحزابا "يسارية"؟ على الرغم من العديد من المحاذير، يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب. فعلى الرغم من جميع عمليات التحول الأيديولوجي والبرنامجي، هناك بعض مجالات السياسة التي ميز الاشتراكيون الديمقراطيون ما بعد الشيوعية بها أنفسهم بشكل واضح عن منافسيهم من النيوليبراليين والمحافظين واليمينيين الشعبويين. دعونا نلقي النظر على اثنين منهم هنا.

أولا، على عكس الجناح الديني/ القومي، يحافظ الديمقراطيون الاشتراكيون في مرحلة ما بعد الشيوعية عموما على مسافة من الكنائس التي عادت لتتمتع بقوة كبيرة، وبالتالي فإنهم يقدمون إلى حد ما قطبا مضادا لهدفها في إعادة ترسيخ تقليدية المجتمع. ثانيا: مع أنهم غالبا ما يعيدون تفسير النضال الحزبي ضد الفاشية بأسلوب قومي، إلا أنهم يعلنون تمسكهم بتقاليده، في حين أن الأحزاب الشعبوية المحافظة واليمينية تروج لتراث القوميين المعاديين للشيوعية، وخاصة حزب وستاشا الكرواتي (Ustasha) وحزب شتنكس (Chetniks) القومي الصربي، اللذين تعاونا مع الألمان بطرق مختلفة خلال الحرب العالمية الثانية.

البحث في أحزاب يوغوسلافيا السابقة ليس سوى مجرد بداية. لا توجد إلا في حالات قليلة جدا بيانات كمية ونوعية واضحة ويمكن الاعتماد عليها عن تطور العضوية وأنصار الديمقراطية الاشتراكية في مرحلة ما بعد الشيوعية. تظهر الدراسات القليلة المتوافرة أن الأحزاب التي تقع على يسار الوسط تعتمد إلى حد كبير على المزارعين والعمال والمتقاعدين والطلاب والعاطلين عن العمل. في نفس الوقت، تظهر نتائج الدراسات الحديثة أن في داخل هذه الفئات، تتمتع الأحزاب اليسارية بنفس مستوى الدعم الذي تتمتع به أحزاب اليمين تقريبا[19]. معظم الذين استطلعت أراؤهم، حيث طُلب منهم أن يصفوا مواقفهم السياسية، صنفوا أنفسهم بأنهم ليسوا يمينا أو يسارا ويدعمون أحزابا يعتبرونها وسطية[20]. في دراسة أجريت في صربيا سنة 2005، قال 50% من الذين شملهم الاستطلاع عن أنهم لا يرون أنفسهم قريبين من أي حزب. المجموعة الوحيدة التي خرجت من هذا الاستطلاع والتي كانت أكبر من هذه المجموعة من المشاركين غير الحزبيين كانت تلك التي تعتبر نفسها جزءا من "الطبقة الدنيا"، حيث وصلت نسبتها إلى 54% من المجموع[21].

19. سير، إيفان: السلوك السياسي للناخبين في الانتخابات الكرواتية. لوتوفاك، زوران، بلغراد، مصدر سابق، ص 323-362؛ ستوبيليكوفيتش زوران (2006): التصدع الاجتماعي وخطوط الانقسامات السياسية في صربيا. المرجع نفسه، 2006، ص 9-39.

20. سير، ص. 329.

21. ستوبيليكوفيتش، ص. 25.

■ المقاومة ذات التوجه اليساري ضد القومية والنيوليبرالية

كان التحول المشار إليه أعلاه هو التوجه الرئيسي الذي أدى إلى تفكك عصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا. ومع ذلك، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت مبادرات معادية بوضوح للقومية من داخل العصبة. كانت القوة الأكثر أهمية هي عصبة القوى الإصلاحية في يوغوسلافيا (SRSJ)، التي تأسست في نهاية التسعينيات من القرن الماضي من قبل رئيس الوزراء اليوغوسلافي السابق، أنتي ماركوفيتش (Ante Marković). ولقد ازدادت شعبيته بشكل كبير على مدار تلك السنة، لنجاحه في إبطاء تفشي التضخم. من خلال نظرته القائمة على فكرة "جميعنا يوغوسلاف"، كان ماركوفيتش بمثابة قوة مضادة للقوميين، ولكن أفكاره السياسية والتحولية الاقتصادية كانت ذات نزعات نيوليبرالية بشكل واضح[22].

غير أن قوى اليسار المؤيدة ليوغوسلافيا أسمعت صوتها أيضا. ففي ربيع 1989 تأسست منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف، وجمعت سياسيين ومثقفين على درجة عالية من النزاهة الأخلاقية والسمعة الجيدة[23]. وكان من بين أعضائها الروائي السريالي، والجندي المخضرم في الحرب الأهلية الأسبانية، والقائد السابق للجيش الشعبي اليوغوسلافي ووزير الخارجية كوتشا بوبوفيتش (Koča Popović)، والذي كان عضوا في مجلس المنظمة، وأعضاء لهم وزنهم ومكانتهم مثل برانكو هورفات (Branko Horvat) الاقتصادي والمنظر للإدارة الذاتية للعمال، وأعضاء سابقون في مجلة براكسيس، مثل بريدراغ فرانشكي (Predrag Vranicki) - زغرب، نيبوشا بوبوف (Nebojša Popov) - بلغراد، وبوزيدارسيكوليتش (Božidar Gajo Sekulić) -سراييفو. وقد ضمت أعضاء آخرين من الأنصار السابقين للاحتجاجات الطلابية سنة 1968، والحركة النسوية في السبعينات من القرن الماضي[24].

22. دفع رئيس وزراء يوغوسلافيا الاتحادية ماركوفيتش، باتجاه القوانين الأولى التي سمحت بخصخصة الشركات المملوكة للدولة. راجع: غانيون، فالير فيليب: أسطورة الحرب العرقية. صربيا وكرواتيا في التسعينيات. إيثاكا 2004، ص. 91. في تشرين أول/ أكتوبر 1989، وضع ماركوفيتش برنامج إصلاح اقتصادي نيو ليبرالي تحت رعاية صندوق النقد الدولي. راجع: بوتون، جيمس: الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي 1979-1989.واشنطن 2001، ص. 578

23. راجع. ستويا كوفيتش، كرونوسلاف: القصة غير المحكية. منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف والمعارضة المناهضة للحرب في يوغوسلافيا. في: توميتش، جورجي؛ أتاناكوفيتش، بيتار: مجتمع في حالة حراك. الحركات الاجتماعية الجديدة في يوغوسلافيا، 1968 حتى الآن، 2009، زنزورا، ص 169-182.

24. للحصول على قائمة بكافة الأعضاء، انظر: هورفات، برانكو: الاتحاد اليوغوسلافي من أجل مبادرة ديمقراطية. في: ديوكيتش، ديان: اليوغوسلافية. تواريخ فكرة فاشلة 1992-1918. لندن 2003، ص 302-303.

وكان النهج السياسي الرئيسي لمنظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف هو المطالبة "بالديمقراطية الراديكالية" بوصفها الإمكانية الوحيدة لاستمرار وجود يوغوسلافيا. ومع ذلك، فلم تكن المنظمة تنظر إلى نفسها على أنها حزب سياسي، ولكنها أرادت أن تؤسس "حركة من أجل التحول الديمقراطي في يوغوسلافيا"، والتي، وبالنظر إلى الأزمة العميقة، رأت بأنها السبيل الوحيد لإمكانية نجاح "عودة بناء الاشتراكية الأصيلة[25]". أما السبب في المنظمة فهو عدم وجود أي قوة سياسية "يوغوسلافية وديمقراطية" في يوغوسلافيا في الوقت الحالي[26] (التشديد كما ورد في النص الأصلي).

لم يكن ماركوفيتش ولا منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف قادرين على تأسيس نفسيهما كمنظمات سياسية دائمة لها قواعدها الجماهيرية. ومع ذلك، كان لهذه المنظمة بشكل خاص أثر سياسي على المدى البعيد. فمن داخل بيئتها ظهر عدد كبير من المجموعات والشبكات والمبادرات والتي شكلت منذ بداية التسعينات نقطة انطلاق لاتجاه سياسي بديل. وهناك جزء من هذا الاتجاه شكل أحزابا صغيرة[27]؛ وجزء آخر واصل أنشطته في شكل حملات، أو أوجد منظمات غير حكومية.

كانت القضايا المركزية لهذه الاتجاهات البديلة هي الالتزام بالنضال ضد الحرب والقومية وضد إعادة المجتمع إلى نظمه التقليدية. خلال التسعينيات، نجحت الحركة المناهضة للحرب إلى حد ما على الأقل في الحفاظ على شبكة مؤيدة ليوغوسلافيا[28]،

25. المرجع نفسه، ص 298.

26. المرجع نفسه، ص 300-301.

27. في هذا السياق ، ظهر تحالف المواطنين (Gradjanski SAVEZ) في صربيا خلال أوائل التسعينيات. وفي هذا السياق أيضا يجب ذكر الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي (SDU)، وحزب إقليمي آخر، وهو رابطة الديمقراطيين الاشتراكيين في فويفودينا (LSV). راجع. ميلوسيفيتش، مرجع سابق. ص 70 والصفحات التي تليها. في كرواتيا، كان هناك تطور مماثل. بالإضافة إلى حزب العمال الاشتراكي في كرواتيا، الذي تأسس في 1997، ضمت الأحزاب اليسارية عموما العمل الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا، واليسار الكرواتي (Ljevica Hrvatske)، الذي تأسس في 2007 بتوحيد عدد من أحزاب اليسار. ومع ذلك، لم تكن أي من هذه الأحزاب قادرة على إثبات وجودها كبدائل انتخابية.

28. من بين هذه الاتجاهات التي من الضروري ذكرها: مركز العمل لمناهضة الحرب في صربيا، وحملة مناهضة الحرب في كرواتيا، والمركز الدولي للسلام في سراييفو، ومجلس مواطني تيتوغراد للسلم في الجبل الأسود، والذي بدأ يعمل منذ 1993 في إطار شبكة زامير (من أجل السلام)، وأطلق عددا من المشاريع والمنشورات والمبادرات، مثل اركن، نساء زامير، زامير زين، الخ... راجع. اونيجا 47 / الحملة الكرواتية لمناهضة الحرب: التاريخ. http://www.zamirnet.hr/unija47/ark_unija47.html ، تم الرجوع إلى الوصلة في 12 كانون الثاني /يناير 2010.

لتوثيق شامل للجراءات المناهضة للحرب في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، انظر: روزانديتش روزيكا وآخرون: الأوقات الصعبة. عمليات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة. بلغراد 2005.

ولعبت فيها مع المنظمات النسوية والنسائية دورا رئيسيا. كان أحد الأمثلة الجيدة هي منظمة نساء يرتدين السواد، التي تأسست في بلغراد سنة 1991 كمنظمة سلام نسوية مناهضة للعسكرة. ومنذ 20 سنة وحتى الآن شاركت هذه المنظمة في النضال ضد الحرب، والقومية، والنظام الأبوي وسائر أشكال القهر[29].

في السنوات الأخيرة، بدأت المنظمات التي تناضل من أجل حقوق متساوية للأقليات الجنسية أيضا في لعب دور مهم على نحو متزايد داخل طيف الاتجاهات البديلة المعادية للقومية[30]. وقد أظهرت العديد من مسيرات المثليين التي جرت في ليوبليانا وزغرب القوة التعبوية لهذه المبادرات. وفي جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة خرجت هذه المبادرات في ظل عداء مرير من القوى القومية والدينية واليمينية. في سراييفو، تم تفريق مسيرة للمثليين في تشرين أول/ سبتمبر 2008 بعد أن هوجمت من قبل المئات من الإسلاميين الأصوليين. وفي بلغراد سنة 2002، هوجمت مسيرة للمثليين من قبل المئات من مثيري الشغب الفاشيين الدمويين. وفي صيف 2009، كانت هناك محاولة ثانية لتسيير مسيرة للمثليين في العاصمة الصربية ولكنها مُنعت مرة أخرى بسبب تهديدات العنف من قبل مثيري الشغب، ورجال الدين اليمينيين والسياسيين الشعبويين[31].

أي تقييم سياسي راهن لطيف القوى المعادية للقومية ينبغي أن يميز تمييزا واضحا بين اتجاهين: واحد منهم يحدد نفسه بمنظور ذي توجه يساري. ويشمل هذا الاتجاه جيل المثقفين المسنين في المدن الكبرى الذي انبثق إما من قوى المعارضة ذات التوجه اليساري داخل يوغوسلافيا القديمة والذي كان يضغط من أجل دمقرطة الاشتراكية، أو من هياكل عصبة الشيوعيين في

29. منظمة نساء يرتدين السواد، بلغراد (منظمة نسائية للسلام ومقاومة للنظام العسكري): (من نحن)، http://www.zeneucrnom.org/index.php?Item-id=2&task=blogcategory&id=4&option=com_content، تمت زيارته في 12 كانون الثاني /يناير 2010.

30. منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت منظمات تطالب بالحقوق المتساوية للمثليين والمثليات جنسيا. راجع. زيفكوفيتش، ليليانا: أولا كانت هناك رسالة. خمسة عشر عاما من العمل على حقوق المثليين والمثليات في صربيا والجبل الأسود. 1990 – 2005. بلغراد 2005: ساغاستا، سانجا: المثليون في كرواتيا، في: المجلة الأوروبية لدراسات المرأة، 2001، 8/3، ص 357-372.

31. هنا، تجدر الإشارة إلى أن بعض الشخصيات الرائدة خاصة والتي يروج لها في الغرب على نطاق واسع بأنها "معارضة ديمقراطية"، قد أظهرت طرازا عدوانيا خاصا من الرهاب المثلي.

يوغوسلافيا نفسها. كما يشمل هذا الاتجاه عددا من مؤسسي منظمة المبادرة الديمقراطية لليوغوسلاف الذين لا يزالون يواصلون الاشتراك في مناقشة البدائل اليسارية. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه مجلة ريبابليكا الصربية أو معهد "ميروفني" (السلام) في العاصمة السلوفينية ليوبليانا[32]. وتشمل هذه الشريحة أيضا الجيل الجديد من الشباب اليساريين الذين بدأوا تنشئتهم السياسية في نهاية الحقبة الاشتراكية. أما القضايا الرئيسية لهؤلاء اليساريين الشباب فهي مناهضة الفاشية، والحركات النسوية والاحتجاج الاجتماعي[33].

أما الاتجاه الرئيسي الثاني المعادي للقومية فلا يمكن اعتباره اليوم نزعة ذات توجه يساري. هنا ومنذ بداية التسعينيات يتركز الخطاب المهيمن حول الاندماج السريع وغير المشروط لدول ما بعد اليوغوسلافية في "الهياكل الأوروبية الأطلسية"، وتطبيق "القيم الغربية". وتجمع هذه الهياكل مطالب الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الإنسان مع إنشاء اقتصاد سوق ليبرالي رأسمالي والاندماج في السوق العالمية. ويتمثل هذا القطاع النيوليبرالي من الطيف المعادي للقومية بمنظمات مثل لجان هلسنكي الصربية والكرواتية، والحزب الليبرالي الديمقراطي في صربيا.

وترتبط قطاعات اليسار والمعارضة النيوليبرالية المناهضة للنزعة القومية من خلال قاعدتها الاجتماعية؛ وما فشلت جميع قطاعات "المجتمع المدني" في إنجازه حتى الآن هو بناء أي قاعدة جماهيرية بين السكان. مؤيدو هذه الاتجاهات هم بمعظمهم جزء من النخبة المثقفة. ويصف النقاد هذا "المجتمع المدني" بأنه نوع من "الأعمال التجارية". لقد طغت الاحترافية وإضفاء الطابع المؤسسي على موظفي المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان على المشاركة المباشرة من "الفئات المستهدفة". وقد طغت أيضا عمليات "كسب التأييد" التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على مستوى المؤسسات الحكومية الوطنية والمتعددة الجنسيات في كثير من الأحيان على

32. تأسست ريبابليكا كمجلة لائتلاف مقدونيا الديموقراطي الاشتراكي، ويرأسها نيبوشا بوبوف وهو عالم اجتماع وموظف سابق في براكسيس.

33. وتشمل بعض الأمثلة مركز الشباب البديل CK13 في نوفي ساد (صربيا)، والذي ينفذ العديد من المشاريع الفنية وأيضا المشاريع النظرية النقدية، وأيضا مجموعة بوكرت زا سلوبودو (بلغراد)، والتي تشارك في تعبئة الاحتجاجات العمالية، ومجموعة شباب لينكا (سكوبي)، والمجموعة المحيطة بالمجلة النقدية ذات التوجه اليساري نوفي بلامين (زغرب).

تعبئـة الـرأي السـياسي للنـاس المتضرريـن[34].

■ نقابات العمال والاحتجاج الاجتماعي

مـن الجوانـب الهامـة التـي غالبـا مـا يتـم تجاهلهـا في الأزمـة الاجتماعيـة في يوغوسـلافيا في ثمانينيـات القـرن المـاضي هـي تنامـي حركـة الاحتجـاج الاجتماعـي للعـمال. أصبحـت الإضرابـات والمظاهـرات العماليـة شـائعة بشـكل متزايـد، وخاصـة خـلال النصـف الأخـير مـن ثمانينيـات القـرن المـاضي. كانـت المطالـب موجهـة إلى حـد كبـير في اتجـاه الحفـاظ عـلى المعايـير الاجتماعيـة وفـرص العمـل ودفـع الأجـور. لم تكـن تعبئـة العـمال موجهـة علنـا ضـد النظـام السـياسي، بـل كانـت تطالـب عصبـة الشـيوعيين في يوغوسـلافيا أن تفـي بوعودهـا. كـما لم تكـن هـذه الحركـة الاحتجاجيـة في البدايـة ذات لهجـة قوميـة. ولم تنزلـق الحركـة الاحتجاجيـة في مجـرى المطالـب القوميـة إلا بعـد تحـول موظفـين بارزيـن في عصبـة الشـيوعيين في يوغوسـلافيا نحـو المطالـب القوميـة بحيـث لم تسـتطع حركـة عماليـة مسـتقلة مؤيـدة ليوغوسـلافيا الظهـور في نهايـة ثمانينيـات القـرن المـاضي[35]. في الإدراك المتأخـر لمـا حـدث، يجـب النظـر إلى العـمال في يوغوسـلافيا السـابقة كأكـبر الخاسريـن مـن تدمـير الدولـة اليوغوسـلافية الاتحاديـة. فموجـات التضخـم العديـدة أدت إلى خسـائر فادحـة في القـوة الشرائيـة. في نفـس الوقـت، تسـببت الأزمـة الاقتصاديـة، والدمـار الـذي أحدثتـه الحـرب وإعـادة الهيكلـة النيوليبراليـة في انهيـار القاعـدة الصناعيـة، وأدت في الواقـع إلى عمليـة اجتثـاث التصنيـع. وكانـت ضمـن الآثـار طويلـة الأجـل تـآكل المعايـير الاجتماعيـة، وارتفـاع معـدلات البطالـة والتوسـع في القطـاع غـير الرسـمي. أمـا اليـوم، فـإن ظـروف العمـل الآمنـة هـي امتيـاز يتمتـع بـه الأقليـة في يوغوسـلافيا

34. اسـتنادا إلى دراسـة أجريـت في عـام 2004، أكـد عـالم الاجتـماع مـلادن لازيتـش في بلغـراد أن هنـاك نسـبة كبـيرة مـن النسـاء اللـواتي ينشـطن في المنظـمات غـير الحكوميـة في صربيـا تصـل إلى (60%) وتـتراوح أعمارهـم بـين 30 و 50 (45.6%)، مـن ذوات المسـتوى العـالي مـن التعليـم (الجامعـة أو الكليـة التقنيـة) (63.7%). أكـثر مـن نصـف أعضـاء المنظـمات غـير الحكوميـة التـي شـملتها الدراسـة يعملـون كموظفـين أكاديميـين (53.2%)، والكثـير منهـم لا يزالـون يواصلـون تعليمهـم (21.4%)؛ 47% منهـم ينحـدرون مـن عائـلات تحمـل شـهادات جامعيـة. وجديـر بالملاحظـة أن 52.8% مـن الذيـن شـملهم الاسـتطلاع يعتـبرون أنفسـهم بأنهـم ينتمـون إلى الطبقـة المتوسـطة. سياسـيا، فـإن غالبيـة الذيـن شـملهم الاسـتطلاع، (45.6%) يعتـبرون أنفسـهم وسـط الطيـف السـياسي، و 26% يـرون أنفسـهم يسـار الوسـط، و 10.5% فقـط يعتـبرون أنفسـهم يسـاريين أو يسـاريين "راديكاليـين". راجـع. لازيتـش، مـلادن: التغييـر والمقاومـة. صربيـا في عمليـة التحـول، بلغـراد 2005، ص 83 والصفحـات التـي تليهـا.

35. يوصـف هـذا التطـور بشـكل جيـد للغايـة في: فلاديسـافيليفتش، نيبوشـا: ثـورة صربيـا المضـادة للبيروقراطيـة. و ميلوسـيفيتش، سقـوط الشيوعيـة والتعبئـة القوميـة، نيويـورك 2008.

السابقة[36]. لقد أصبح من الصعب جدا دفع مصالح العمال إلى الواجهة نظرا لهذا الوضع. فتهديد البطالة وانعدام الأمن الوظيفي يعيقان قدرة العمال على التعبئة والتحرك. في الوقت نفسه، فإن الحركة النقابية هي أيضا ضعيفة لأسباب تتعلق بالسياسة التنظيمية. فمن جهة، تتنافس مختلف الاتحادات النقابية مع بعضها البعض، وبالتالي غالبا ما تقف في وجه بعضها البعض. أما السبب الثاني فهو أن المنظمات النقابية غالبا ما تهيمن عليها مصالح منشآت بعينها. في المقابل، فالنقابات على مستوى الصناعة والاتحادات النقابية ضعيفة[37].

على الرغم من ذلك، يتم تعبئة الاحتجاجات النقابية في بعض الأحيان. حتى خلال التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك في كثير من الأحيان احتجاجات ضد الأثر الاجتماعي للتحول الاقتصادي، ولكن، وبسبب الحرب، كان تأثير هذه الاحتجاجات خافتا. في السنوات الأخيرة، كانت هناك موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية، وتحديدا بخصوص ثلاث حالات صراع. أولا: طالب الموظفون بدفع رواتبهم، والتي غالبا ما يتم التأخر في دفعها لشهور أو حتى لسنوات. ثانيا: كانت هناك احتجاجات ضد تسريح العمال. وثالثا: احتج الموظفون ضد الطريقة التي تمت بها خصخصة المنشئآت. معظم هذه الأشكال الثلاثة من الاحتجاجات هي عبارة عن ردود فعل دفاعية على الهجمات على مصالح الموظفين. على النقيض من ذلك، لم يكن هناك تقريبا أية أدلة على تمثيل هجومي للمصالح النقابية. لم تُظهر الاحتجاجات العمالية، إلا في حالات استثنائية، توجها سياسيا يوفر نقطة اتصال لجدل ذو توجه يساري بديل. مثال واحد على ذلك هو منشأة أدوية"يوغوريميديا" (Jugoremedija) في

36. خلال التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك ارتفاع حاد في معدلات البطالة في جميع بلدان ما بعد يوغوسلافيا: في يوغوسلافيا السابقة في 1989، كان هذا المعدل لا يزال 14.9%، أما اليوم، فإنه لم يصل إلى أقل من هذه النسبة في أي من الدول الخلف. البطالة وصلت نسبة خطيرة خاصة في كوسوفو، حيث أن النسبة الرسمية في سنة 2007 كانت 46.3%. راجع. منظمة العمل الدولية جنيف: قاعدة بيانات إحصاءات العمل LABORSTA، (قواعد البيانات: سجلات مكتب مسح القوى العاملة والتوظيف)، .http://laborsta ilo.org/ ، تم الرجوع إليه في 25 كانون ثاني/ يناير 2010، مكتب الإحصاءات الحكومي في جمهورية صربيا: مسح القوى العاملة. معدل البطالة، Sifra=0018&iz-?http://webrzs.stat.gov.rs/axd/drugastrana.php bor=odel&tab=152، تم الرجوع إليه في 25 كانون ثاني/ يناير 2010 جمهورية كرواتيا، مكتب الإحصاءات الحكومي: (معدل البطالة المسجل) http://www.dzs.hr/، تم الرجوع إليه في 25 كانون الثاني /يناير 2010.

37. في دول ما بعد يوغوسلافيا، كما هو الحال في معظم بلدان أوروبا الشرقية، المنظمات التي خلفت "نقابات الدولة" القديمة لا تزال موجودة، وهناك أيضا المنظمات التي تأسست حديثا، وهي في كثير من الأحيان على غرار نموذج نقابة تضامن في بولندا. ومع ذلك، فالاختلافات الأيديولوجية اليوم لم تعد ذات أهمية كبرى. راجع. كرديزيتش، ماركو: الانتقال والنقابات والنخب السياسية في سلوفينيا وكرواتيا، في: بوليتيكا ميزاو 2006، 43/4، ص 121-141.

زرنيانين، حيث قاوم الموظفون الاستيلاء عليها من قبل مستثمر فاسد، ونجحوا في تطوير نموذج الموظفين المساهمين[38].

بالإضافة إلى العمال، انخرط الطلاب في السنوات الأخيرة وعلى نحو متزايد في حركات الاحتجاج الاجتماعي. في هذا المجال، يمكن رؤية تطورات إيجابية بشكل واضح. للمرة الأولى منذ نهاية الحرب، كانت هناك إشارات تدل على ظهور حركة طلابية جديدة نقدية اجتماعيا تضع القضايا الاجتماعية في الواجهة وفي مركز اهتمامها. وفي حين كانت حركات الاحتجاج الطلابية والشبابية في التسعينيات من القرن الماضي ذات طابع صريح مناهض للشيوعية في الغالب، برزت منذ 2007 مرة أخرى، وبشكل واضح، حركة طلابية ذات توجه يساري. أما القضايا التي تناولتها هذه الاحتجاجات فهي الرسوم الدراسية، وظروف الدراسة والإصلاحات النيوليبرالية في الجامعات. في احتجاجاتهم في الجامعات، يتصل الشباب في كرواتيا وصربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك مرة أخرى بشكل إيجابي مع بعضهم البعض عبر هذه الحدود الجديدة[39].

38. راجع. مجلس التنسيق لاحتجاجات العمال في صربيا (2009): هناك حركة عمالية جديدة في صربيا، في: Pokret، رقم 3، ص 2FF.على الحركة العمالية الصربية، انظر: زلاتيتش، ايفان (2009): نوفي الحركة العمالية الجديدة في صربيا: الأهداف والعقبات. في: ريبابليكا، رقم 468-469، 31-01 يناير، 2010.

39. راجع: توميتش، جورجي: فرص حركة شبابية نقدية جديدة: الاحتجاجات الطلابية في صربيا وكرواتيا. (Standpunkte International, 21). برلين 2009.

■ المراجع

• أنديليش، نيفين (2009): الحزب الديمقراطي الاشتراكي - السنوات المائة الأولى: لمحة موجزة عن الديمقراطية الاشتراكية في البوسنة والهرسك؛ سراييفو: Forum Lijeve Incijative.

• بوتون، جيمس (2001): الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي، 1979 – 1989. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

• بودن، بوريس (2009): المنطقة الانتقالية: نهاية مرحلة ما بعد الشيوعية، فرانكفورت: Suhrkamp.

• دراغوفيتش- سوسو، ياسنا (2002): "المنقذون للأمة". المعارضة الصربية الثقافية وإحياء القومية. لندن: هيرست.

• إيركه، مايكل (2009): الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في وسط وجنوب شرق أوروبا: جمعيات أصحاب الأفكار السياسية المتقاربة أم وكالات إدارة للحكومة، بون: المؤسسة الدولية. تحليل سياسي.

• غانيون، فالير فيليب (2004): أسطورة الحرب العرقية.صربيا وكرواتيا في تسعينات القرن الماضي. إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.

• كرديسيتش، ماركو (2006): الانتقال، والنقابات والنخب السياسية في سلوفينيا وكرواتيا. في: بوليتيكا ميزاو، مجلد. 43، رقم 4، ص 121-141.

• هاربل، أوتمار نيكولا (1976): المنشورات الفلسفية والسوسيولوجية، معهد أوروبا الشرقية في جامعة برلين الحرة، المجلد.13. برلين: أوتو هاراسوفيتش.

• هورفات، برانكو (2003): جمعية المبادرة الديموقراطية اليوغوسلافية. في: ديوكيتش، ديان: اليوغوسلافية: تواريخ فكرة فاشلة، 1918-1992.لندن: هيرست، ص 298-303.

• كرابغ، عمر (2005): مقابلة مع فيريكا باراك وجوزيب كريغار، في: زاريز (Zarez)، رقم 157، 16 يونيو 2005.

• كانزلايتر، بوريس (2008): التحول السياسي في صربيا، في ستاندبونكت (Standpunkte)

25. برلين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

• المجلس التنسيقي لاحتجاجات العمال في صربيا [2009]: حركة عمالية جديدة في صربيا، في: بوكرت (Pokret)، رقم 3، ص. 2- 7.

• كوفاتشيفيتش، فيليب (2007): الجبل الأسود وسياسة التحول ما بعد الشيوعية: من 1990 ولغاية 2006. في: ميديترنيان كوارترلي (Mediterraneean Quarterly)، المجلد. 18، رقم 3، ص 72-93.

• لازيتش، ملادن (2005): التغيير والمقاومة. صربيا في عملية التحول، بلغراد: Filip Višnjić.

• وكسيك ايغور (2006): في: اسماير، ولفغانغ: النظم السياسية في أوروبا الشرقية، فيسبادن: VS Verl. für Sozialwissenschaften، ص660.

• ميلوسيفيتش، ميلانو (2000): المشهد الحزبي في صربيا، برلين: Berlin-Verl. Spitz.

• نولن، ديتر (2007): قاموس السياسة (Lexikon der Politik)، المجلد 7، ميونخ: بيك

• راميت، سابرينا (2005): التفكير في يوغوسلافيا. مناظرات فكرية حول تفكك يوغوسلافيا والحروب في البوسنة وكوسوفو. مطبوعات جامعة كامبريدج.

• Rosandić, Ružica u.a. (2005): Teži put. Mirovne akcije na tlu bivše Jugoslavije. Belgrade: Centar za antiratnu akciju

• ساغاستا، سانيا (2001): المثليات في كرواتيا (أوقات صعبة. عملية حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة)، في: المجلة الأوروبية لدراسات المرأة، المجلد 8. رقم 3، ص 357-372.

• سيبر، إيفان (2006): 1990 - 2003 السلوك السياسي للناخبين الكروات في الانتخابات. في: لوتوفاك زوران، بلغراد، مصدر سابق الذكر، ص 323-362 ص.

• سيلجانوفسكا دافكوفكا، جوردانا (2006): الأحزاب السياسية المقدونية من منظور الأيديولوجية، في: لوتوفاك زوران: الأحزاب السياسية والناخبين في ولايات يوغوسلافيا السابقة، بلغراد: مؤسسة فريدريش إيبرت؛ معهد العلوم الاجتماعية، ص 205-236.

• ستوياكوفيتش، كرونوسلاف (2009): عاطفة المجتمع: فئة اجتماعية جديدة مع يوغوسلافيا من عام 1968 حتى الآن]. الرقابة: نوفي ساد، ص 169-182.

• ستوييليكوفيتش، زوران (2006): التصدعات الاجتماعية وخطوط الانقسام السياسي في صربيا، في: لوتوفاك، مرجع سابق. ص 9 – 39.

• توميتش، جورجي (2009): فرص لحركة شبابية نقدية جديدة: الاحتجاجات الطلابية في صربيا وكرواتيا، ستاندبونكت إنترناشونال Standpunkte International، 21. برلين: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

• تاريخ الحملة الكراوتية ضد الحرب http://www.zamirnet.hr/unija47/ark_unija47.html, accessed: Jan. 12, 2010.

• فلاديزافيتش، نيبوشا (2008): ميلوسيفيتش، سقوط التعبئة الشيوعية والقومية، نيويورك: بالغريف ماكميلان.

• Zakošek, Nenad (2006): Das politische System Kroatiens. In: Ismayr, op cit., pp. 677–726.

• Žene u crnom Beograd. Ženska mirovna grupa feministička-antimilitarističke orijentacije: O nama about us) URL:http://www.zeneucrnom.org/index.php?option=com_content&task=blogcategory&id=2&Itemid=4,ZENTRALE Wahlkommission

• اللجنة الانتخابية المركزية في البوسنة والهرسك:

URL: http://www.izbori.ba/rezultati/konacni/parlament_bih/index.htm #، تم الرجوع إليها في 14 كانون الثاني / يناير 2010.

• زيفكوفيتش، ليليانا (2005): أولا كان هناك رسالة. خمسة عشر عاما من النشاط من أجل حقوق المثليين والمثليات في صربيا والجبل الأسود. 1990-2005. بلغراد: لابريس - منظمة حقوق الإنسان للمثليات.

• زلاتيتش، إيفان (2009): الحركة العمالية الجديدة في صربيا - الأهداف والعقبات. في: ريبابليكا، رقم 468-469، ص1، 31 كانون ثاني/ يناير 2010.

روابط

الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية

البوسنة والهرسك: الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البوسنة والهرسك http://www.sdp.ba/

تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين http://www.snsd.org/

كرواتيا: الحزب الديمقراطي الاشتراكي في كرواتيا http://www.sdp.hr/

مقدونيا: حزب ائتلاف مقدونيا الديمقراطي الاجتماعي http://www.sdsm.org.mk/

مونتينيغرو: الحزب الديمقراطي الاشتراكي المونتينيغري http://www.dpscg.org/ (الرابط لا يعمل)

الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الجبل الأسود http://www.sdp.co.me/

صربيا: الحزب الديمقراطي http://www.ds.org.rs/

الحزب الديمقراطي الاشتراكي http://www.sdp.org.rs/

الحزب الاشتراكي الديمقراطي لصربيا http://www.sdpsrbije.org.rs/[40]

الحزب الاشتراكي في صربيا http://www.sps.org.rs/

الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي http://www.sdu.org.rs/

سلوفينيا: الحزب الديمقراطي الاشتراكي http://www.socialnidemokrati.si/

أحزاب يسارية الأخرى

كرواتيا: حزب العمال الاشتراكي في كرواتيا http://www.srp.hr/

صربيا: الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي http://www.sdu.org.rs/

رابطة ديمقراطيو فويفودينا الاشتراكيون http://www.lsv.org.rs/

الأحزاب اليسارية في العالم وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا

40. تأسس الحزب في عام 2009. مختصر اسمه هو نفس مختصر اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في نيبوشا كوفيتش والذي هو عضو في الأممية الدولية، ولكنه حزب مختلف.

(قائمة واسعة من الأحزاب اليسارية في أوروبا الشرقية) http://www.broadleft.org/easteuro.htm

مبادرات السلام

مركز إزالة التلوث الثقافي، بلغراد http://www.czkd.org/

مركز تنمية السلام والديمقراطية، مركز العمل ضد الحرب سابقا، بلغراد http://www.caa.org.yu/

مركز دراسات السلام، زغرب http://www.cms.hr/

اتحاد 47، الحملة الكرواتية المناهضة للحرب، زغرب http://www.zamirnet.hr/unija47/unija47.html

معهد السلام - معهد الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، ليوبليانا http://www.mirovni-institut.si/

المبادرات النسوية

المركز النسائي المستقل، بلغراد http://www.womenngo.org.rs/

نساء يرتدين السواد، بلغراد http://www.zeneucrnom.org/

النساء إلى/ مع النساء، سراييفو http://www.zenezenama.org/

الشبكة النسائية الكرواتية http://www.zenska-mreza.hr/

قائمة بالمجموعات النسائية في البوسنة والهرسك http://zenskegrupebih.fondacijacure.org/

مركز المعلومات والتوثيق عن المرأة، بلغراد http://www.zindokcentar.org/

مركز دراسات المرأة، بلغراد http://www.zenskestudie.edu.rs/

مركز دراسات المرأة، زغرب http://www.zenstud.hr/

دراسات وبحوث المرأة، نوفي ساد http://www.zenskestudije.org.rs/

جماعات المثليين

لابريس بلغراد http://www.labris.org.rs/

كوير بلغراد http://www.queerbeograd.org/

دليل الموارد الكويرية في سلوفينيا: http://www.ljudmila.org/siqrd/

الاتحاد الكويري، سراييفو: http://www.queer.ba/

التحالف النسائي، سكوبي http://www.womensalliance.mk/

فخر بلغراد http://belgradepride.rs/

فخر زغرب http://www.zagreb-pride.net/

المجموعات الشبابية اليسارية

منظمة الثقافة البديلة، نوفي ساد http://www.ako.rs/

البيت الأسود 13، نوفي ساد http://www.ck13.org/

جامعة العمال والبانك في ليوبليانا: http://dpu.mirovni-institut.si/

"نادي الاختلاف" لطلاب علم الاجتماع، زغرب: http://www.diskrepancija.org/

لينكا - الحركة من أجل العدالة الاجتماعية، سكوبي http://lenka.blog.com.mk/

احتجاجات طلابية البوسنة والهرسك

الهيئة العامة لطلاب جامعة توزلا: http://studentskiplenum.blogger.ba/

كرواتيا: قسم الفلسفة، الهيئة العامة لطلاب قسم الفلسفة في جامعة زغرب: http://www.slobodnifilozofski.com/

http://slobodnifilozofski.org/ (باللغة الإنجليزية)

الطلاب المستقلون، قسم الفلسفة في ريبكا: http://blog.autonomnistudenti.com/

Nezavisna studentska inicijativa Split, University of in Split http://nsist.blog.hr/

مبادرة للتعليم العالي مجانا - أوسييك. نحن ما زلنا هنا :)ونحن نقاتل!، جامعة أوسييك:

/http://www.osjecki.studenti.bloger.hr

مقدونيا: سلوبودن إندكس: /http://slobodenindeks.blog.com.mk

صربيا: النضال للمعرفة، موقع احتجاجات الطلاب 2005 – 2008: /http://protest.zbrka.net

الطلاب للطلاب: جامعة بلغراد /http://studentskiprotest08.blogspot.com موقع (2008)

الموقع الحالي: /http://www.studentizastudente.net

الإعلام اليساري النقدي

اركزن (زغرب) http://arkzin.net

بلغراد سيركل جورنال (بلغراد) /http://www.usm.maine.edu/bcj

ديسكربنسيا (زغرب) /http://diskrepancija.org/casopis

نوفا ايسكرا (سكوبجي) /http://www.novaiskra.mk

نوفي بلامن (زغرب) /http://www.noviplamen.org

بيشكانيك /http://www.pescanik.net

برلوم (بلغراد) http://www.prelomkolektiv.org/srp/casopis.htm

ريبابليكا (بلغراد) /http://www.republika.co.rs

زا مير زين (زغرب) /http://www.zamirzine.net

زارز (زغرب) /http://www.zarez.hr

الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل) في قبرص

جوليان ماريولاس

مقدمة: بيئة الحزب وبنيته الاجتماعية

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل (أكيل - AKEL) أكبر حزب في قبرص من حيث عدد العضوية ومن حيث الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات، ومعظم نشطائه من العمال والموظفين ذوي الياقات البيضاء. فمن بين 1336 مندوبا في آخر مؤتمر عام للحزب في نوفمبر 2005، كان هناك 850 مندوبا لديهم نفس هذه الخلفية، و26 فلاحا و201 يعملون لحسابهم الخاص و190 من المتقاعدين و11 طالبا و57 ربة منزل وواحد فقط متعطل عن العمل. ويعد تمثيل النساء ضعيف جدا في الحزب وهيئاته المختلفة، فعدد المندوبات 204 فقط أي 20% من مندوبي المؤتمر، وهناك 15 امرأة فقط من بين أعضاء اللجنة المركزية الـ105. كما تم انتخاب امرأة في المكتب السياسي لأول مرة في سنة 2005، أما نسبتهن في عضوية الحزب ككل فمرتفعة نظرا لأنه في العديد من العائلات اليسارية يلتحق جيل بأكمله بحزب. إلا أنه بسبب التقسيم التقليدي للأدوار بين النساء والرجال، يكون الرجال في المعتاد هم الأنشط سياسيا. وينتقد الكثير من العاملين في الحزب هذا الوضع، ذلك لأنه منذ تأسيسه في 1941 كان مناصرا لحقوق المرأة. أما التنظيم النسائي التابع للحزب، ويعرف بـ(بوجو Pogo)، فمستقل تنظيميا منذ 1996 وهيكله يسمح بالمزيد من المشاركة النسائية، وبه أكثر من عشرة آلاف عضوة لا ينخرط منهن فعليا في الحزب سوى عدد قليل، ومسألة كوتة المرأة غير مطروحة في الحزب.

لا ينضم للحزب التقدمي للشعب العامل من غير حاملي الجنسية القبرصية سوى عدد قليل من الأشخاص. ورغم أن قبرص بها عدد كبير من العمال المهاجرين، فمعظمهم لا يبقى سوى لسنوات قليلة وذلك لأن تصاريح إقامتهم محدودة، كما لا تجري أي محاولات لإدماجهم في المجتمع، ولا يوجد جيل ثانٍ من المهاجرين بعد.

وتقع جهود الحزب بالنسبة للمهاجرين في مجال التنظيم النقابي.

يبقى أعضاء الحزب بشكل عام لفترة طويلة، ولا توجد مشكلة في تجنيد الشباب داخل صفوفه، لكن معظم المنخرطين فيه في سن الأربعين أو أكبر كما هو معتاد في الأحزاب الأوروبية. فمن بين مندوبي المؤتمر العام الأخير للحزب كان التوزيع العمري كالتالي: 85 عضوا في سن الـ30 أو أصغر، و196 عضوا بين 31 و40، و415 عضوا بين 41 و50، و313 عضوا بين 51 و60 سنة، و327 عضوا في سن 61 أو أكبر. وتتنوع المؤهلات التعليمية للأعضاء بشدة، فـ 304 من مندوبي المؤتمر أكملوا ما يعادل التعليم الابتدائي و505 الإعدادي و527 الثانوي.

■ موقع الحزب في المجتمع والنظام السياسي

في آخر دورتين انتخابيتين، كان أكيل (الحزب التقدمي للشعب العامل) هو الحزب الأكبر في البرلمان. وبالإضافة لحزب التجمع الديمقراطي (DISY)، هو واحد من أكبر كتلتين هيمنتا على حياة البلاد منذ الغزو التركي. وتعود جذوره في قبرص لأربعينيات القرن العشرين حينما طرح الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه كحزب جماهيري. ومنذ ذلك الحين، تمكن الحزب من الارتكان لدعم راسخ من حوالي ثلث السكان في قبرص. ولا يعتبر مخصصا لجماعة بعينها أو للمنتمين لثقافة فرعية معينة، فأنصاره يمكن إيجادهم في مختلف الطبقات الاجتماعية حتى لو كانت الكتلة الأكبر من أنصاره وسط القطاع المعتمد على الأجر.

الطبقة الوسطى في قبرص، والتي تتضمن الموظفين من ذوي الياقات البيضاء والذين يعملون لحسابهم الخاص والعاملين في المجالات العلمية، تدعم هذين المعسكرين السياسيين بالتساوي تقريبا. فمن يعملون لحسابهم الخاص، وخاصة أصحاب المحال، من أشد أنصار الحزب التقدمي للشعب العامل. أما حزب التجمع الديمقراطي فنفوذه أقوى بين موظفي القطاع العام بقبرص، وهو ما يعود إلى أنه في ستينيات القرن العشرين لم يكن الشيوعيون يحصلون على وظائف فيه تقريبا. ولا يزال لهذه السياسة آثارها المستمرة حتى اليوم، لأن الوظائف المتاحة غالبا ما يتم شغلها على أساس العلاقات.

من الداعمين أيضا للحزب التقدمي للشعب العامل من يدعمون الموقف الشيوعي في النزاع القبرصي حتى لو لم يكونوا منخرطين في اليسار. وقد اتضح هذا في الانتخابات الرئاسية في 2008، والتي كان حل النزاع فيها أمرا مركزيا، نظرا لأن السياسة الخارجية

والمفاوضات مع شمال الجزيرة هي مسئولية الرئيس. حيث تم انتخاب مرشح الحزب ديميتريس كريستوفياس (Demetris Christophias) بنسبة 53.4% في جولة الإعادة. علاوة على ذلك، الحزب التقدمي للشعب العامل هو الحزب الوحيد الذي له أنصار في شمال قبرص أيضا.

كما هناك فجوة بين الريف والمدينة، لكنها ليست كبيرة جدا. ففي العديد من القرى، لا يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل هو الأقوى لكن له جذور قوية في ضواحي المدن. والسبب التاريخي لهذا أن الكثير من العمال يعملون أثناء النهار في أحد المراكز الصناعية القليلة بالجزيرة ويعودون ليلا لأسرهم في القرى.

داخل اليسار القبرصي، يعتبر الحزب نفسه المرشد السياسي. ومن ثم، يحدد الحزب خطوات التحرك للحركة الشعبية وللروابط والمنظمات المتحدة داخلها، والتي تضم شرائح كبيرة من المجتمع. وذلك يتضمن أولا وقبل أي شيء اتحاد العمل القبرصي (PEO) وهو اتحاد النقابات الذي تم تأسيسه سنة 1941 ويضم 80 ألف عضو ويعتبر أكبر منظمة عمالية. وعلاوة على اتحاد العمل القبرصي، هناك منظمات يسارية داخل النقابات العمالية المختلفة.

وتعتبر منظمة الشباب الديمقراطي المتحد (EDON) القريبة من الحزب التقدمي للشعب العامل أكبر جماعة شبابية سياسية في قبرص دون شك، وهي بمثابة منظمة جماهيرية من حيث أنشطتها أكثر من المنظمات الشبابية الأخرى. وتتوجه منظمة الشباب الديمقراطي المتحد بأنشطتها إلى الأطفال الصغار أيضا، وتعمل على تعزيز بعض القيم مثل التضامن والتسامح. وتنظم المنظمة فعاليات مثل المعارض والمعسكرات والمسابقات الرياضية وكذلك فعاليات موسيقية ومسرحية ومجموعات رقص. وفي انتخابات مجالس المدارس، عادة ما يحصل ممثلو المنظمة على أغلبية مطلقة، أما في الانتخابات داخل الجامعات فيفوزون بأكثر من 40% . وقد أنشأ الحزب التقدمي للشعب العامل اتحادا للفلاحين والمزارعين يسمى TKA به أكثر من عشرة آلاف عضو، وهو قريب جدا من المنظمة النسائية بوجو Pogo كما ذكر سابقا. وفي مجمل الأمر، لا يوجد في قبرص حركات اجتماعية أو تنظيمات يسارية تستحق الذكر إلا وكانت أصولها تعود للحزب التقدمي للشعب العامل (AKEL).

هناك فعليا ممثلون لليسار سواء من الحزب التقدمي للشعب العامل أو من الروابط القريبة منه في كل قرية. وتعتبر العديد من المؤسسات المتعلقة بالحياة اليومية نفسها يسارية سواء كانت نوادي رياضية أو مقاهي أو مصانع بأكملها. كما

ينشط أعضاؤها أيضا في المنظمات الكنسية المحلية التي تتولى مسئولية إدارة أصول الكنيسة المحلية. ويقدم الحزب أيضا توصيات في انتخابات المناصب الكنسية، والتي يعتبر حق الجمهور في المشاركة في إدارتها محدودا. كما يرأس حاليا أحد الفروع المحلية للحزب قسيس. ورغم ذلك، تعتبر الكنيسة الأرثوذوكسية أكثر قربا بكثير للمحافظين.

يُعتبر دعم المثقفين والفنانين من الأسس التي تقوم عليها الهيمنة الثقافية الحالية لليسار في قبرص. فالعديد من الشخصيات المعروفة في المشهد الفني خرجت من الجمعيات الثقافية المحلية اليسارية ، حيث يقدم المسرح والشعر والرسم والموسيقى للجمهور ويتم تعليمه إياه فيها. كما أن اللجنة المركزية للحزب لديها مكتب ثقافي ثبتت فائدته قبل انتخابات 2008 عن طريق حشد الدعم فيما بين الفنانين لترشيح ديميتريس كريستوفياس للرئاسة. وبالتالي، يُنظر إلى العلاقة بين الحزب والمثقفين كأمر مفيد للجانبين.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

من أجل فهم وضع حزب شيوعي على رأس حكومة قبرص، من الضروري قراءة تاريخ الجزيرة. فالحزب التقدمي للشعب العامل يعتبر نفسه مناهضا للاستعمار منذ نشأته في 1941. وقد تطلب تحرير الجزيرة من الحكم البريطاني التعاون مع المجموعات السياسية وتغيير التحالفات. فبين 1931 و1941، كان الشيوعيون القبارصة يعملون بشكل سري. وأثناء الحرب العالمية الثانية، قام الحزب التقدمي – الذي كان قد اكتسب وضعا قانونيا للتو – بدعوة الشعب للالتحاق بالجيش البريطاني من أجل العمل على تحرير اليونان أملا في أن يقدر البريطانيون هذا بعد الحرب. وحينما بقي النظام الاستعماري في السلطة، قاد الحزب التقدمي للشعب العامل حركة مقاومة سلمية لكنها استمرت بثبات وتصميم طوال عقد كامل. وأثناء تلك الفترة، دعا لاستقلال قبرص وإدماج اليونانيين والأتراك في الدولة الجديدة. وفي 1949، تقلد إيزيكياس إيوانو (Ezekias Ioannou) قيادة الحزب وبقي فيها حتى وفاته سنة 1988. وفي ظل قيادته له، استمر الحزب مواليا للاتحاد السوفيتي ومفهومه عن الاشتراكية.

في 1955، بدأت القوى الوطنية اليونانية التي نظمها جورج جريڤاس (George Grivas) في المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة (Eoka) تمردا مسلحا يهدف لضم قبرص إلى اليونان. واستغلت السلطات الاستعمارية الموقف المضطرب لكي تحظر

الحـزب التقدمـي للشـعب العامـل رغـم أنـه لم يكـن أبـدا داعـما لأهـداف المنظمـة الوطنيـة للمحاربـين القبارصـة أو وسـائلها. وبعـد ذلـك بأربـع سـنوات، تـم ترخيـص الحـزب في سـياق اتفاقيـة لندن-زيـورخ التـي نظمـت الانتقـال نحـو الاسـتقلال، ورحـب بهـا الشـيوعيون. لكنهـم مـن ناحيـة أخـرى اعترضـوا عـلى بقـاء القواعـد العسـكرية البريطانيـة، وعـلى النظـام شـبه الرئـاسي كنظـام للحكـم، وعـلى حـق التدخـل للمملكـة المتحـدة واليونـان وتركيـا. وفي أول انتخابـات رئاسـية، بـدأ الحـزب التقدمـي سياسـة دعـم أكـثر المرشـحين تقدميـة ضمـن المرشـحين البرجوازيـين. وقـد كان ذلـك يعنـي حتـى سـنة 1974 دعـم الحـزب للأسـقف مكاريـوس (Makarios). وبعـد الاسـتقلال بثـلاث سـنوات، اندلـع العنـف العرقـي وانسـحب الأتـراك مـن الحكومـة المشـتركة.

بعـد حـدوث الانقـلاب في اليونـان سـنة 1967، دعـم النظـام الـذي سـيطر عليـه الكولونيـلات إنشـاء منظمـة أخـرى شـبه عسـكرية في قـبرص أطلـق عليهـا Eoka-B أو (المنظمـة الوطنيـة للمحاربـين القبارصـة – ب) والتـي بـدأت بقتـل الشـيوعيين، في حـين قـام القوميـون الأتـراك بنفـس الأمـر في شـمال الجزيـرة. وفي 1974، تفاقـم الوضـع وشـنت المنظمـة الوطنيـة للمحاربـين القبارصـة انقلابـا، ثـم بعـد ذلـك بخمسـة أيـام غـزت تركيـا الجزيـرة. اعتُقِـل الآلاف مـن أعضـاء الحـزب التقدمـي للشـعب العامـل عـلى أيـدي النظـام الفـاشي ومـات الكثـيرون أثنـاء القتـال. ورغـم إعـادة تأسـيس نظـام ديمقراطـي في الجـزء الجنـوبي مـن الجزيـرة، لم ينسـحب الجيـش الـتركي، وطبـق باحتلالـه التقسـيم الفعـلي للجزيـرة.

أدت التطـورات التاريخيـة للحـزب إلى بـروز عـدد مـن السـمات التـي لا تـزال آثارهـا محسوسـة. فالثقافـة الخاصـة بالحـزب شـكلتها النضـالات العماليـة والتحرريـة. ومنـذ البدايـة، ارتكنـت القيـادة عـلى تشـكيل الوعـي الطبقـي بـين العاملـين. وقـد أدت ملاحقـة قيـادة الحـزب وتعرضـه للحظـر أكـثر مـن مـرة إلى الحفـاظ عـلى المركزيـة الديمقراطيـة بشـكلها الصـارم، وصـولا لعبـادة الأشـخاص مـن أجـل ضـمان الالتـزام بـين الأعضـاء. كانـت المعركـة ضـد الاسـتعمار البريطـاني هـي العامـل المحـرك للحـزب. وقـد عرّفـوا مناهضتهـم للإمبرياليـة وفقـا للمصطلحـات السـوفيتية، لكنهـم غالـب مـا شـكلوا تحالفـات أيضـا مـع القـوى التقدميـة الأخـرى في الجزيـرة مـن أجـل تحقيـق الاسـتقلال ثـم الحفـاظ عليـه بعـد ذلـك. وافـق الاتحـاد السـوفيتي عـلى هـذا المسـار، ذلـك لأنـه لم يكـن قـادرا عـلى السـعي لأي تغيـير هيـكلي بسـبب تعقـد الموقـف. فحتـى والحـزب يناضـل ضـد النزعـة القوميـة اليونانيـة اليمينيـة، لم يتمكـن أبـدا مـن الابتعـاد التـام عـن رأي الأغلبيـة في هـذا الأمـر، ومـن ثـم كيّـف مفهومـه للقوميـة القبرصيـة عـلى هـذا الوضـع حيـث أن معظـم ناخبيـه كانـوا مـن اليونانيـين.

تمكن الحزب التقدمي للشعب العامل من دخول التحالف الحاكم في وقت متأخر نسبيا، وذلك بسبب تحفظات الأحزاب الأخرى وكذلك بسبب الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة به. ففي 2004، دعم الحزب لأول مرة مرشحا رئاسيا ينتمي للحزب الديمقراطي الوطني (DIKO)، الذي يعتبر حزبا معتدلا، بشرط المشاركة في الحكومة، وقد نجح في هذا. وفي 2007، حين أعلن الرئيس تاسوس بابادوبولوس (Tassos Papadopoulos) نيته الترشح لدورة أخرى، وهو ما كان مخالفا للاتفاق المشترك، أعلن كريستوفياس ترشيحه هو الآخر وبذلك صار أول مرشح رئاسي للحزب. وحتى فبراير 2010، تم التحالف مع الحزب الديمقراطي الوطني والحركة الديمقراطية الاجتماعية (EDEK). وتضمنت الصعوبات الأساسية في الحكومة مسألة كيفية حل النزاع القبرصي، وهو ما كان أيضا سببا للخلاف مع الحركة الديمقراطية الاجتماعية. كما أن هناك اختلافات كبيرة مع الأحزاب اليمينية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يعتبره الحزب التقدمي استمرارية تاريخية بين المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة والقوميين الذين يعبر عنهم حزب التجمع الديمقراطي.

إن الهدف المباشر للحزب التقدمي للشعب العامل هو حل سلمي للصراع القبرصي. ويعتبر الحزب أيضا أن دوره تمثيل مصالح الطبقة العاملة، رغم أن كان البرنامج الحكومي للرئيس في إطار الرأسمالية. ورغم ذلك، لم يكن الحزب مضطرا خلال السنوات الخمس الأخيرة للدخول في أي تنازلات تهدد هويته بسبب وضعه القوي. ويعتبر الحزب أن تغيير النظام غير ممكن إلا في سياق قبرص الموحدة، وبشرط أن تتخلى الدول الأوروبية الأخرى هي أيضا عن الرأسمالية.

في الحكومة، وجد الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه في مواجهة مباشرة مع آثار الأزمة المالية العالمية، بالرغم من أن القطاع البنكي المحلي لم يتأثر بها إلا بشكل محدود للغاية، وذلك لأنه يدار بحرص ونسبة التغطية فيه مرتفعة. وقد حدث تراجع كبير في قطاعي السياحة والإنشاءات الذين يعتمدان على التدفقات النقدية الخارجية. وتمت مواجهة هذا عن طريق إجراءات حكومية تكلفت 300 مليون يورو وهو ما يساوي أكثر من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. من ضمن هذا المبلغ، 51 مليون يورو تم استخدامها كدعم لقطاع السياحة، وتم تخصيص 245 مليون يورو لمشروعات الإنشاءات الحكومية وبالأساس الإسكان الاجتماعي وقروض للأسر منخفضة الدخل. وقد كان لهذا تأثير مزدوج: فقد أنعشت هذه الإجراءات الاقتصاد أولا، ووفرت إسكانا مخفض التكلفة ثانيا.

إن مستوى المعيشة في الجزيرة مرتفع والمرونة المالية كبيرة بما يكفي بحيث يمكن للزيادة في الإنفاق الاجتماعي حل المشاكل الأكثر إلحاحا. وقد وضعت الحكومة لنفسها هدفا هو القضاء على الفقر في قبرص بحلول 2012، وهذا يعني ألا يكسب أي شخص أقل من 420 يورو في الشهر. وفي المدى المتوسط، يبحث الحزب التقدمي للشعب العامل إعادة هيكلة قطاع الصحة لرفع جودة الرعاية الصحية العامة وتحقيق المساواة في العلاج بغض النظر عن الدخل. لكن الحكومة ليس لديها حتى الآن خطط متماسكة لتحقيق هذا الهدف. أما المشكلات الطارئة الأخرى التي تم التعامل معها أثناء السنة الأولى في الحكم تتضمن قضايا خاصة بالوضع القبرصي، مثل نقص المياه والتغلب على النزعات القومية في التعليم.

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل أن عدم تحقيق الليبرالية ومن الجديدة لنفوذ كبير في قبرص إنجازا في حد ذاته. فحتى أثناء التسعينيات، التي كان حزب التجمع الديمقراطي يحكم فيها البلاد في ظل رئاسة جلافكوس كليريديس (Glafkos Klerides)، تمكن اتحاد العمل القبرصي من حماية المنجزات الاجتماعية. الأمور التي كانت مفيدة جدا في هذا الصدد أن الاتحاد العمالي المحافظ لم يكن مستعدا في ذلك الوقت للعمل كأداة في يد الرئيس. وينشر الحزب التقدمي للشعب العامل بشكل دوري تحليلات للوضع الراهن للرأسمالية تتضمن نقدا شديدا لها وخاصة للولايات المتحدة، ويتضامن الحزب مع الحركات اليسارية حول العالم. وقد انخفض بدرجة كبيرة استخدام الرموز الشيوعية في مؤتمرات الحزب مقارنة بالثمانينيات لكنها ما زالت موجودة.

■ أفكار يسارية للسياسة الأوروبية

إن مراحل الصعود والهبوط في تاريخ الحزب التقدمي للشعب العامل نتج عنها حزب شديد الخصوصية في اليسار الأوروبي. والسؤال يطرح نفسه بخصوص السبب في هذا، وإن كان يعود إلى الوضع الخاص في قبرص، أم أنّ لدى الحزب نفسه خبرة يمكن الاستفادة منها بشكل عام في اليسار الأوروبي بحيث يصبح أكثر قوة في المستقبل.

تقرر دعم انضمام قبرص للاتحاد الأوروبي في المؤتمر الثامن عشر للحزب في 1995 بعد نقاش داخلي طويل، ولم يكن القرار بالإجماع بل صوّت ضده حوالي ثلث الأعضاء. سبق ذلك إعادة توجيه واقعي للحزب، فانهيار الاتحاد السوفيتي وفقدان أهمية حركة عدم الانحياز كان يعني خسارة حلفاء مهمين. وقد وصف عضو

المكتب السياسي ستافروس إيفانجورو (Stavros Evangorou) الوضع لاحقا كالتالي: "كان الاتحاد الأوروبي حليفنا الوحيد المحتمل في حل المشكلة القبرصية. كانت بعض الأحزاب الشيوعية الأخرى تخبرنا أن الاتحاد الأوروبي هو أوروبا رأس المال. حسنا، أعلم أنه أوروبا رأس المال. لكنه قدم لي شيئا مختلفا، شيئا أفضل. لا شيء. لا يوجد ما هو أفضل[1]". وهذا الاتجاه سائد في الحزب اليوم، فالواقع اقتضى التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم كان الحزب التقدمي للشعب العامل متعاونا بشدة في معظم المجالات السياسية. ورغم أنه هاجم بعنف اتفاقية إصلاح الاتحاد الأوروبي، وصوت ضدها في البرلمان، فقد فعل ذلك فقط لأنه كان واثقا من أن هناك أغلبية في البرلمان متمسكة بالاتفاقية عن طريق شركائه المتحالفين معه وعن طريق المعارضة التي يمثلها المحافظون. ورغم أن الحزب التقدمي للشعب العامل يعمل على خلق أوروبا مختلفة في حدود إمكانياته فإن هذه الحدود ضيقة جدا، بحيث ينصبّ تركيزه الأساسي على ضمان انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أقوى في حل النزاع القبرصي ومن ثم بذل المزيد من الضغوط على تركيا. أما المنتديات الاجتماعية ومنظمة آتاك (ATTAC) [منظمة فرض الضرائب على المعاملات المالية ومساعدة المواطنين] فنقدها للرأسمالية أكثر اعتدالا، وبالتالي لا يعتبر الحزب أن حركة العولمة البديلة هي حليفه الأساسي. ويتمثل وجه الاختلاف الأقوى بين الحزب وباقي اليسار الأوروبي في تقييمه التاريخي للشيوعية وأنظمة اشتراكية الدولة. لكن بالرغم من محافظته على علاقات وثيقة بالأحزاب الشيوعية التقليدية مثل الحزب الشيوعي اليوناني أو الحزب الشيوعي الكوبي، فإن مشروعاته السياسية الحالية – حتى وهو خارج الحكومة – تضعه في موقع أقرب بكثير للأحزاب الإصلاحية.

■ الهوية والتنظيم

يعتبر الحزب التقدمي للشعب العامل نفسه ممثلا للطبقة العاملة، وهو أكثر حزب يستحق هذا الإدعاء بالتأكيد في اليسار الأوروبي. يعود مفهوم الاشتراكية الأساسي في الحزب لسنة 1990 ويتضمن تقييما إيجابيا للماركسية اللينينية. وقد ترك الحزب عدد من الأعضاء - بينهم نواب في البرلمان - في ذلك الوقت لكنهم لم يتمكنوا من ترسيخ أنفسهم في أحزاب أخرى بشكل ناجح لفترة طويلة. ومنذ ذلك الحين، لم يضطر الحزب لعمل أي مراجعة نظرية. فعلى سبيل المثال، حافظ آخر مؤتمر عام للحزب في 2005 على مصطلحات الماركسية اللينينية والاشتراكية العلمية كمنهجية.

1. انظر Dunphy [دانفي] و Bale [بال]، ص 298.

وعلى العكس من الحزب الشيوعي اليوناني، لا ينظَر للتطور الحالي للرأسمالية من زاوية نظرية لينين للإمبريالية. علاوة على ذلك، لا يُطلَب من الأعضاء الخضوع لأي تثقيف أيدلوجي. ومنذ التسعينيات، قدم الحزب نفسه أساسا تحت شعار "الحزب التقدمي للشعب العامل – اليسار – قوى جديدة" بهدف التوجه للأشخاص الذين ليسوا شيوعيين وكسبهم لصفوف الحزب.

لكن الميل النظري العصبوي لم يكن سائدا أبدا داخل الحزب. ويصف كريستوفر بريوين (Christopher Brewin) من جامعة كيل جوهر هوية الحزب كالتالي: إن الحفاظ على الهوية الشيوعية والاحتفال بعيد العمال وثورة أكتوبر ليست مجرد تعبيرات عن الحنين للماضي أو أمور تتم للحفاظ على الناخبين التقليديين عن طريق الاستمرار في الوعد بمستقبل أفضل وإن كان هذان العاملان قائمين أيضا. إن الحفاظ على استمرار الشيوعية أساسا له وظيفة جوهرية بل حتى وجودية في إعطاء الحزب توجها قبرصيا جامعا وليس توجها يونانيا.

يتماشى النظام الداخلي للحزب التقدمي للشعب العامل مع الأنظمة الداخلية لأحزاب الكوادر. والهيئة الأكثر أهمية هي مؤتمر الحزب الذي يجتمع كل خمس سنوات ويضع القرارات الخاصة بالبرنامج والأشخاص المكلفين بمسئوليات. وينتخب المؤتمر العام اللجنة المركزية والتي لها الحق مع المنظمات القاعدية في تسمية المرشحين، لكن وضع القائمة تقوم به هيئة مفصلة. وتنتخب اللجنة المركزية المكتب السياسي والأمين العام من بين أعضائها ويقومان بإدارة الحزب فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام. وغالبا ما تنعقد مؤتمرات عامة أخرى للحزب قبل الانتخابات البرلمانية أو في حالة ضرورة تناول الأمور المتعلقة بالمسئوليات كما حدث في 2008 عندما استقال ديميتريس كريستوفياس من رئاسة الحزب بعد عشرين سنة بسبب مسئولياته كرئيس.

ويعد تكوين أية عصب داخلية ممنوع رسميا، لكن نظرا لأن أعضاء الحزب يأتون من خلفيات متنوعة، فهم يمثلون طيفا واسعا من اليسار السياسي. والنقاشات الدائمة في الحزب يميزها وجود الشيوعيين المتحمسين والتكنوقراط البرجماتيين. وفيما بين الأعضاء تعتبر المشكلة القبرصية أكثر أهمية من السياسات المالية أو الاجتماعية. وقد بذلت قيادة الحزب الكثير من الجهد لكسب الدعم لانخراط الرئيس في مفاوضات مع الجانب التركي، والذي كان أمرا خلافيا بالطبع، لكنه كان متماشيا مع مطالب قاعدة الحزب. أما مطبوعات الحزب فتوفر المساحة الأساسية للنقد والنقاش النظري.

بشكل عام، من المفترض أن يحدث إجماع على القضايا الرئيسية فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر، بحيث لا يكون على المندوبين سوى التصديق على المقترحات المقدمة لهم. لكن الإجماع ليس مضمونا دائما، حتى في أعلى الهيئات. في آخر انتخابات لاختيار الأمين العام فاز أندروس كيبريانو (Andros Kyprianou) على نيكوس كاتسوريديس (Nikos Katsouridis) بـ57 صوتا مقابل 48 في اللجنة المركزية.وليس من المتوقع أن تحدث أية هزات كبرى في الحزب خلال السنوات القادمة.

■ نظرة للمستقبل

بعد انتخاب ديرويش إرأوغلو (Derviş Eroğlu)، عضو حزب الوحدة الوطنية اليميني (UBP)، رئيسا لشمال قبرص التركية، ابتعدت احتمالات توحيد قبرص قريبا أو إنهاء الاحتلال التركي فيها. لكن الحزب التقدمي سيقيّم (في نهاية الدورة الحالية على الأكثر) ما إن كان نضاله الطويل ضد الاستعمار قد انتهى بنجاح أم لا. وقد رهن الرئيس كريستوفياس ترشحه لدورة أخرى بهذا. كما يزداد الأمر تعقيدا بسبب المزاعم التركية بحقوقها في حقول الغاز في الأراضي القبرصية التي يبدو تبريرها أمرا صعبا.

علاوة على ذلك، هناك موضوع آخر ألقى بظلاله على رئاسة كريستوفياس؛ ففي الأول من يوليو 2011، انفجر حوالي 100 صندوق من الذخيرة التي تم تخزينها بشكل غير سليم في قاعدة بحرية قبرصية محدثة كارثة تمثلت في مقتل 13 شخص ودمارا يُقدر بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي لقبرص. واضطرت البلاد لطلب العون من الاتحاد الأوروبي، واندلعت الاضطرابات في نيقوسيا. وقد تم التحقيق في حادثة الانفجار، الأمر الذي نتج عنه إدانة الرئيس نفسه. ورغم أنه نفى مسئوليته، فإن حليفي كريستوفياس في الحزب الوطني الديمقراطي والحركة الديمقراطية الاجتماعية انفصلا عنه. ولا زال الجدل حول هذا الأمر مستمرا حتى كتابة هذه السطور حيث تستعد البلاد للانتخابات.

جدول 1: نتائج استطلاع الرأي قبل الانتخابات الرئاسية 2008

المرشح	كريستوفياس (الحزب التقدمي للشعب العامل)	بابادوبولوس (الحزب الديمقراطي الوطني)	كاسوليدس (حزب التجمع الديمقراطي)
قادر على حل النزاع القبرصي	%28	%32	%24
مقبول في الخارج	%26	%27	%31
قريب من الشعب	%46	%23	%17
قادر على معالجة القضايا السياسية المحلية	%34	%30	%24
قادر على معالجة المشاكل الاجتماعية	%35	%23	%23
يتسم بالحيوية	%30	%32	%21
قادر على معالجة المشاكل الاقتصادية	%29	%31	%24
يتسم بالاستقامة	%31	%28	%21
سيلتزم ببرنامجه الانتخابي	%28	%26	%20
يفهم مشكلات الشباب	%33	%23	%25

المراجع

الوثائـق والتعريف الذاتي للحزب التقدمي للشـعب العامل (أكيل)

- AKEL: AKEL – To Komma tou Ergazomenou laou, Nikosia 1976.

- AKEL: 17. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta], Nikosia 1990.

- AKEL: 18. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 1995.

- AKEL: 19. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 2001.

- AKEL: 20. Synedrio AKEL, Apofaseis kai alla ntokoumenta, Nikosia 2006.

- AKEL: Katastatiko tou AKEL, Nikosia 1990.

- AKEL: I diki mas antilipsi gia ton sosialismo], Nikosia 1990.

- Ausgaben des Neos Dimokratis, theoretical organ of the AKEL CC.

- http://www.edon.org.cy/

- http://www.peo.org.cy/

- http://www.pogo.org.cy/.

أدبيات إضافية

- Tzermias, Pavlos: Geschichte der Republik Zypern, Tübingen 2004.

- Bale, Tim/Dunphy, Richard: Red Flag still flying? Explaining AKEL – Cyprus's Communist Anomaly, in: Party Politics, Vol. 13, pp. 287-304, London 2007.

- Brewin, Christopher: The European Union and Cyprus, Huntingdon 2000.

- Papadakis, Yiannis/Peristianis, Nicos/Welz, Gisela (eds.): Divided Cyprus: Modernity, History, and an Island in Conflict, Bloomington 2006.

حول السياسة الحالية

- Ausgaben der Haravgi (http://www.haravgi.com.cy/) and Cyprus Mail (http://www.cyprus-mail.com/).

مقابلات في أكتوبر 2010

- Giannakis Colokasidis, Mitglied im Politibüro des ZK der AKEL.
- Konstantinos Stylianou, Organisationssekretär der EDON.
- Mitglieder des Ortsverband der AKEL Nikosia im Anschluss an eine programmatische Sitzung.

مصادر حـول نتائج الانتخابات والإحصائيات

مكتـب المعلومات والصحافة القبرصية

Zyprisches Presse- und Informationsbüro: http://www.ekloges.pio.gov.cy/

معهـد الرأي العام – العدد العام

The public opinion institute Public Issue:

www.publicissue.gr/wp-content/uploads/2008/02/cpcs14_12008.pdf

اليسار اليوناني

جوليان ماريولاس

اليونان واليسار منذ سنة 1974

في سنة 1974، وبعد انتهاء النظام العسكري في اليونان، والذي كان قد وصل إلى السلطة سنة 1967 من خلال انقلاب عسكري، صوّت الشعب اليوناني لصالح إلغاء النظام الملكي. في ذلك الوقت، فاز قسطنطين كرامنلس (Constantine Karamanlis) والذي ترأس الحكومة في اليونان عدة مرات خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وحزبه المحافظ "الديمقراطية الجديدة" في الانتخابات. وقد بذل كرامنلس جهدا كبيرا من أجل انضمام اليونان إلى المفوضية الأوروبية واستطاع أن يفوز في انتخابات الإعادة في سنة 1977. في نفس الوقت، ظهرت "الحركة الهيلينية الاشتراكية" (باسوك) باعتبارها القوة المعارضة الرئيسية، ونجحت بعد أربع سنوات في الفوز بأكثرية 48% من الأصوات، وبذلك تمكنت من رئاسة الحكومة لمدة عشر سنوات تقريبا. وقد نفذت باسوك مشاريع إصلاح اجتماعية ذات تأثير كبير على الرغم من أن سياساتها لم تتمكن ابدا من تحقيق الأبعاد التي وعد بها رئيس وزرائها أندرياس باباندريو (Andreas Papandreou) في خطابه.

كانت سنة 1989 سنة تغيير سياسي، وكانت سنة ذات أهمية كبرى بالنسبة لليسار اليوناني ولا تزال أصداؤها تتردد إلى يومنا هذا، على الرغم من أن أسباب ذلك لا يمكن العثور عليها في برلين، وإنما في أثينا. في بداية تلك السنة المصيرية، عمل الحزب الشيوعي اليوناني المؤيد للاتحاد السوفييتي (KKE) واليسار اليوناني الشيوعي ذو الميول الأوروبية معا لتشكيل تحالف اليسار والتقدم (السيناسبيسموس - SYN). كان هذا التحالف هشا منذ البداية، ولكن تأثيره كان واضحا في الانتخابات: في شهر حزيران/يونيو، فاز التحالف بما نسبته 13.1% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، واحتل 28 مقعدا من أصل 300 مقعدا في البرلمان؛ لم يفز أي من الحزبين الكبيرين بأغلبية مطلقة. ويتم النظر إلى كل ما جرى بعد ذلك وحتى يومنا هذا كواحد من الأخطاء التاريخية الكبيرة لليسار اليوناني، حتى في نظر رؤساء الحزب الشيوعي

اليوناني وتحالف اليسار والتقدم الذين جاءوا فيما بعد. فمن أجل تجريد رئيس الوزراء أندرياس باباندريو من حصانته وتقديمه للمحاكمة لتورطه في إحدى الفضائح، شكل حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ وتحالف اليسار والتقدم حكومة ائتلافية. وبعد الانتخابات الجديدة في تشرين الثاني/ نوفمبر والتي لم تستطع أيضا أن توفر لحزب الديمقراطية الجديدة الأغلبية التي يحتاجها لكي يحكم بمفرده، أيد تحالف اليسار والتقدم تشكيل حكومة انتقالية، والتي حكمت البلاد إلى أن تم إجراء انتخابات جديدة في شهر نيسان/ أبريل 1990. تسببت هذه المشاركة في حكومة المحافظين بخلق حالة استياء شديدة من اليسار اليوناني، وألقت بثقلها بشكل خاص على العلاقة بين تحالف اليسار والتقدم وحزب باسوك لسنوات عديدة. وأعقب هذه الفترة حكم الحزب الواحد من قبل حزب الديمقراطية الجديدة والذي فشل في ترتيب أمور البيت الاقتصادية، وجرى بناء عليه إزاحته من السلطة من خلال الانتخابات.

بعدها بوقت قليل ، فوجئ تحالف اليسار بالتطورات الدولية التي لم يكن مستعدا لها. وطالب المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي اليوناني الذي انعقد في شباط/ فبراير 1991، نظرا لانهيار الاتحاد السوفيتي، باتخاذ قرار بشأن المنحى الذي سينحوه الحزب. وبعد إعلان تشاريلاوس فلوراكيس (Charilaos Florakis)، الأمين العام للحزب الذي يتمتع باحترام كبير والذي استمر بمنصبه لفترة طويلة، نيته عدم الترشح مجددا، تم انتخاب أليكا باباريجا (Aleka Papariga) كأمينة عامة للحزبفي ظروف مثيرة للجدل، وبأغلبية ضيقة جدا. كان ذلك بمثابة انتصار للجناح العقائدي والذي شرع منذ ذلك الحين بطرد الإصلاحيين من اللجنة المركزية، وأنهى في حزيران/ يونيو مشاركته في تحالف اليسار والتقدم. مع تطهير الحزب الشيوعي اليوناني من المعارضين، شرع الإصلاحيون الشيوعيون وبقية أعضاء تحالف اليسار والتقدم في حزيران/ يونيو 1992 في تحويل ذلك التحالف إلى حزب تام النضج. أما الانقسام الأخير في الجسم القيادي للحزب الشيوعي اليوناني فقد حدث سنة 2000، عندما تم طرد النائب السابق لرئيس البرلمان اليوناني وعضو البرلمان الأوروبي منه.

اتسم العهد الثاني لحزب باسوك ، والذي بدأ سنة 1993، بسياسة اقتصادية تهدف إلى تلبية معايير اتفاقية ماستريخت. نفذ رئيس الوزراء قسطنطين سيميتيس (Constantine Simitis) تخفيضات في الميزانية، وكان قادرا أن يحقق أرقام نمو جيدة، واستطاع بالتالي أن يكسب لمرتين جديدتين في الانتخابات، ولكن حكومته أحجمت عن تقليص الجهاز البيروقراطي المتضخم، وكانت أيضا غير قادرة على السيطرة على المحسوبية السياسية المتفشية في البلاد. في سنة 2004، خاض حزب باسوك الانتخابات

تحت قيادة رئيسه الجديد جورج باباندريو (George Papandreou)، ابن أندرياس، وكانت علامات التعب بادية عليه بعد فترة طويلة من الحكم، وخسر أمام حزب الديمقراطية الجديدة بقيادة زعيمه الجديد، قسطنطين كرامنلس، ابن شقيق رجل الدولة السابق الذكر كرامنلس والذي يحمل نفس الاسم. وشهدت السنوات الخمس التالية تبدد ما تبقى من ثقة الجمهور التي كانت تتمتع بها الطبقة السياسية اليونانية من خلال سلسلة من الفضائح على أعلى مستويات الدولة، واندفاع النيوليبرالية مع غياب أي أثر لإدارة الأزمات. وجاءت الانطلاقة الكبيرة سنة 2009، حيث فاز حزب باسوك فوزا ساحقا باستخدام الخطاب اليساري، ليدفن بعد فترة وجيزة كل أمل في إحداث التقدم الاجتماعي في مواجهة الوضع المتردي للميزانية.

بالإضافة إلى حزب باسوك، وهو الجناح الاشتراكي الديمقراطي اليوناني، يوجد في البلاد مجموعة واسعة من القوى اليسارية، أهمها الحزب الشيوعي اليوناني، وتحالف اليسار وحزب اليسار الديمقراطي (DIMAR) الذي انشق عنه سنة 2010 (انظر أدناه). إلى جانب هذه المجموعات، هناك العديد من الأحزاب والمنظمات التي تعتبر نفسها جزءا من الطيف اليسارى. يتراوح توجه هذه الأحزاب الأيديولوجي من الاشتراكية المعتدلة مرورا بالماركسية، ووصولا إلى منظري مختلف أنواع المؤامرات. خمسة منهم تنافسوا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، ثلاثة من بينهم تحت راية الشيوعية وهم: الحزب الشيوعي اليوناني/ الماركسي اللينيني (KKE-ML) والحزب اللينيني الماركسي الشيوعي اليوناني(ML-KKE) وهما حزبان ذوا توجه ماوي؛ ومنظمة إعادة بناء الحزب الشيوعي اليوناني الأصغر حجما (OAKKE) والتي تتبنى نظرة غريبة وهي أن روسيا هي الآن تحت قيادة زمرة النازيين الجدد، وهذه الزمرة هي المسئولة عن كل الشرور الحالية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حزب العمال الثوري التروتسكي وجبهة اليسار المعادي للرأسمالية اليونانية "أنتارسيا" (ANTARSYA) والتي تعني "التمرد"، (وهو تحالف من القوى الراديكالية اليسارية من مختلف الاتجاهات الأيديولوجية). فازت هذه المجموعة الأخيرة بما نسبته 0.36% من الأصوات، وهي أعلى نسبة حققتها أي من هذه الأحزاب المنشقة.

الجدول 1: نتائج انتخابات سنة 2009 في اليونان

الحزب	النسبة المئوية	التقدم / التراجع	المقاعد	التقدم / التراجع
باسوك	43.92	+5.82	160	58
حزب الديمقراطية الجديدة	33.48	-8.38	91	-61
الحزب الشيوعي اليوناني	7.54	-0.61	21	-1
المسيرة الأرثوذكسية الشعبية	5.63	+1.83	15	5
ائتلاف اليسار الراديكالي (سيريزا)	4.6	-0.44	13	-1
حزب البيئة الخضر	2.53	+1.48	صفر	

■ تحالف يسار الحركات والبيئة (سيناسبسموس/تحالف اليسار والتقدم)

■ مقدمة: البنية الاجتماعية والبيئة السياسية للحزب

يعتبر تحالف يسار الحركات والبيئة (سيناسبسموس/تحالف اليسار والتقدم)، رابع أكبر حزب في اليونان. وقد بلغ عدد أعضاء الحزب حتى شهر آذار/ مارس 2009، 16124 عضوا، إلا أن الحزب فقد الكثير منهم عندما انشق حزب اليسار الديمقراطي (ديمار) عنه سنة 2010. كان معظم أعضائه النشيطين أعضاء في تحالف اليسار والتقدم عندما كان لا يزال في تحالف مع الحزب الشيوعي اليوناني. وكان 5% فقط من أصل 12 مندوبا في مؤتمر الحزب الخامس الذي اجتمع في كانون ثاني/ يناير 2008، قد انضموا إلى الحزب خلال السنوات الأربع السابقة. ويبلغ متوسط أعمار المندوبين 51 سنة ومعظمهم من الفئة العمرية 45-54، كما أن معظمهم كان على مستوى عال من التعليم - كانوا من جيل يسمى بجيل البوليتيكنيو ، وهم الذين كانوا في المدارس أو الجامعات في الوقت الذي اندلعت فيه الانتفاضة الطلابية سنة 1973. ولكن لا يزال هؤلاء الأكاديميون ممثلين تمثيلا ناقصا في مؤتمرات الحزب فيما يتعلق بنسبة عضويتهم. ويعمل معظم الأعضاء في القطاع العام، والحصة الأكبر هي لمعلمي المدارس ورياض الأطفال وأساتذة جامعات. أما ثاني أكبر مجموعة هي مجموعة أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص، يليهم في المركز الثالث الموظفون

العاملـون في القطـاع الخـاص. وهنـاك مـا نسـبته 50% فقـط مـن المندوبـين لم يكونـوا أعضـاء في أي حـزب أو منظمـة قبـل انضمامهـم إلى تحالـف اليسـار والتقـدم، إلا أن91% منهـم هـم في ذات الوقـت ناشـطون اجتماعيـا في منظـمات أخـرى ومبـادرات مواطنـين وغيرهـا مـن المجموعـات.

تبلـغ نسـبة الأعضـاء مـن النسـاء 25% تقريبـا وهـذه النسـبة تتوافـق أيضـا مـع حصـة الإنـاث المندوبـات في مؤتمـر الحـزب الخامـس وهـي تقريبـا 26%. وتخصـص العديـد مـن هيئـات الحـزب كوتـا نسـائية والتـي تتطابـق مـع حصـة المـرأة في عضويـة التحالـف، باسـتثناء الأمانـة السياسـية. لـدى هـذه الهيئـة القياديـة العليـا حاليـا 17 عضـوا، بينهـم أنثـى واحـدة فقـط. ولكـن الصـورة مختلفـة في اللجنـة السياسـية المركزيـة، وهـي اللجنـة التنفيذيـة الموسـعة، والتـي تضـم 125 عضـوا نسـبة النسـاء بينهـم 40% لأنهـا تخضـع لنظـام الكوتـا. ولا ينضـم إلى هـذا الحـزب أعضـاء مـن أصـول غـير يونانيـة إلا نـادرا. وعـلى الرغـم مـن أن النظـام الأسـاسي ينـص صراحـة عـلى حـق المهاجريـن بالانضـمام إلى الحـزب إلا أن درجـة تنظيمهـم المجتمعـي منخفضـة، حتـى في حالـة الأقليـات المحليـة مثـل الأتـراك في منطقـة تراقيـا، الذيـن نـادرا مـا ينضمـون إلى أي حـزب في البرلمـان.

■ موقع الحزب في المجتمع وفي النظام السياسي

يحتـل تحالـف اليسـار والتقـدم في النظـام الحـزبي اليونـاني مكانـة وسـطية بـين الحـزب الشـيوعي اليونـاني وحـزب باسـوك. وفي حـين ينظـر إلى الحـزب الشـيوعي اليونـاني بصفـة عامـة باعتبـاره أقـصى قـوة يسـارية برلمانيـة، يدّعـي تحالـف اليسـار والتقـدم أن الشـيوعيين، نظـرا لتمسـكهم الشـديد بالعقيـدة الماركسـية اللينينيـة واشـتراكية الدولـة، قـد يكـون اليمـين هـو الوصـف الأدق لهـم.

أيديولوجيًا، يمكـن إرجـاع تاريـخ تحالـف اليسـار والتقـدم إلى سـنة 1968، عندمـا تـم طـرد أعضـاء اللجنـة المركزيـة الذيـن كانـوا ينتقـدون الاتحـاد السـوفييتي في مؤتمـر الحـزب الشـيوعي اليونـاني الـذي عقـد في بودابسـت. المفصولـون، كثـير منهـم ممـن كانـو نشـطين في المعركـة ضـد نظـام العقـداء، أسسـوالحزب الشـيوعي اليونـاني - الداخـلي، وانتقلـوا عـلى نحـو متزايـد إلى مواقـف شـيوعية إصلاحيـة. في سـنة 1986، انشـق الحـزب الشـيوعي اليوناني-الداخـلي، وأسـقط الجنـاح الأكـبر أهـم الرمـوز الشـيوعية، المطرقـة والمنجـل، وأسـس اليسـار اليونـاني.

كان كل من الحزب الشيوعي اليوناني-الداخلي واليسار اليوناني يتمتعان بمستوى من الدعم المنخفض ولكن المستقر في اليونان والذي كان يتراوح ما بين 1.5% و 3%. خرج عن هذا التقليد تحالف اليسار والتقدم الذي كان قادرا بعد سنة 1991 أن يحافظ على مكانته ضمن الطيف الحزبي اليوناني. كان دعمه الثابت من ناخبيه الأساسيين قبل الاضطرابات الحالية يتراوح ما بين 2% و 2.5% من أصوات الناخبين، وكان هذا الدعم يأتي بشكل أساسي من الأكاديميين والموظفين العموميين من ذوي التعليم الجيد. وفي أوساط الناخبين المترددين للحزب، أحرز تحالف اليسار والتقدم نجاحا بين الناخبين الذين ينتخبون لأول مرة في الفئة العمرية بين 20 و 30 عاما. خلال النصف الأول من سنة 2008، توقعت الكثير من استطلاعات الرأي أن يحصل تحالف اليسار الراديكالي، سيريزا، على نسبة 15%، وكان الرأي السائد هو امتلاك اليسار الراديكالي لإمكانات كبيرة؛ وهذا ما أكدته التطورات ردا على الأزمة الاقتصادية العميقة في أواخر سنة 2011، حين حقق كل فصيل من تحالف اليسار والتقدم بمفرده هذا المستوى في استطلاعات الرأي. حتى سنة 2012، كانت أفضل نتيجة تحققت على الإطلاق 6.3% من الأصوات في التصويت في الانتخابات الأوروبية لسنة 1994.

يتلقى كل من تحالف اليسار والتقدم وتحالفسيريزا أكبر دعم لهما من تلاميذ المدارس والطلاب، الذين يقدمون للحزب ضعفي متوسط نتائجه الإجمالية. كما أن الحزب ممثل بشدة بين العاملين لحسابهم الخاص وموظفي القطاع الخاص. ويتلقى الحزب دعما كبيرا جدا بين أرباب العمل ورجال الأعمال وبنسبة تصل إلى 6%. من ناحية أخرى، فإن الحزب ضعيف في القاعدة التقليدية لأحزاب اليسار، بين العاملين في الصناعة وفي الأعمال الصغيرة، حيث فاز سيريزا بأقل من متوسط الدعم في الانتخابات الماضية. ويقع أدنى مستوى دعم له في أوساط المتقاعدين وربات البيوت. ومع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، فمن الواضح أن متوسط ناخبي تحالف اليسار والتقدم هم من حملة الشهادات الجامعية وأولئك الذين لا يزالون في الجامعات ويتحدرون من عائلات تعيش في أثينا ومدينة ثيسالونيكي، والعاملين لحسابهم الخاص.

الجدول 2: ناخبو الأحزاب / نسبة مئوية

الحزب	باسوك	الديمقراطية الجديدة	الحزب الشيوعي اليوناني	سيريزا	المسيرة الأرثوذكسية الشعبية LA.OS
الجنس					
الرجال	43	32	8	5	7
النساء	45	35	7	4	4
العمر					
18 - 24 سنة	40	26	8	9	8
25 - 34 سنة	39	24	11	6	9
35 - 44 سنة	43	27	7	6	9
45 - 54 سنة	46	28	9	7	5
55 - 64 سنة	48	34	8	4	4
65 فما فوق	42	48	5	1	3
التعليم					
منخفض	48	39	6	1	3
متوسط	44	33	7	4	7
عالي	39	29	10	8	6
وضع العمالة					
عاملون	43	28	8	6	7
عاطلون عن العمل	43	26	11	6	8
ليسوا في القوى العاملة	45	40	7	3	4
نوع العمل					
رب عمل / رجل أعمال	38	40	4	6	4
عامل لحسابه الخاص/زراعة	47	37	6	3	5
عامل لحسابه الخاص/مهني	39	26	6	9	10

عامل لحسابه الخاص/ صناعي	43	30	8	4	8
موظف قطاع عام	48	28	7	7	4
موظف قطاع خاص	40	24	11	8	9
عاطل عن العمل	43	26	11	6	8
ربة منزل	47	42	4	2	4
متقاعد / قطاع عام	42	47	4	2	4
متقاعد / قطاع خاص	46	38	9	2	4
تلميذ مدرسة / طالب / مجند	39	25	11	11	6
الإقامة					
مدينة	44	30	9	6	6
بلدة	44	37	6	6	5
مناطق ريفية	44	40	5	3	5

ولعل أهم شكل من أشكال اندماج قوى اليسار الأخرى في البلاد يجري تحت مظلة سيريزا. فبدءا من أعمال الاحتجاج المشتركة ضد حرب كوسوفو وقمة مجموعة الثمانية G8 في جنوة، تشكلت العديد من التحالفات بحلول سنة 2004 بشعارات انتخابية مشتركة، أكثرها أهمية هو مقاومة النيوليبرالية داخل البلاد. بعد الانتخابات البرلمانية بفترة وجيزة ذهب كل حزب في طريقه مرة أخرى، وذلك بسبب الخلافات الداخلية حول توزيع المقاعد الانتخابية. تحت رئاسة أليكوس ألافانوس (Alekos Alavanos)، المؤيد لتشكيل تحالفات يسارية واسعة، عادت سيريزا من النسيان، وحققت العديد من النجاحات الانتخابية الملحوظة. وكان العامل الأساسي وراء ذلك خيبة أمل أنصار حزب باسوك الذين كانوا غير راضين عن عمل الاشتراكيين في المعارضة، وصوتوا لسيريزا.

أما حاليا، فإن سيريزا عبارة عن ائتلاف من اثني عشر حزبا وحركة اجتماعية ومنظمة، وأبرز أعضائها، إضافة إلى تحالف اليسار والتقدم، هو اليسار الشيوعي البيئي المتجدد، والذي لديه صفة المراقب في اليسار الأوروبي، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، والتي فازت بمقاعد لها في البرلمان اليوناني في التسعينيات من القرن الماضي و"المواطنون الفاعلون". الجوهر المشترك بين هذه المجموعات المتباينة

أيديولوجيا بشكل كبير هو مقاومة التوجه النيوليبرالي للسياسات المفصلية لكلا الحزبين الرئيسيين؛ وهدفهم هو إيجاد احتمالات أكبر للعمل والتواصل مع الجمهور مما يعود بالنفع على الأحزاب الأصغر حجما - وهذا هو على وجه التحديد هدف تحالف اليسار والتقدم - من أجل الدفع إلى الأمام نحو تطوير يسار موحد.

في مجال النقابات، هناك العديد من المنظمات الحاضنة القريبة من أحزاب اليسار، منها جبهة العمال النضالية "بامِه" والتي تعتبر الأكثر تأثيرا، على الرغم من أنها تحتل المرتبة الثانية بعد نقابات حزب باسوك. ليس لدى تحالف اليسار والتقدم منظمات مماثلة وهذا أمر غير مستغرب بالنظر إلى قاعدته الجماهيرية. وبالتالي فإن النقابة المقربة منه، وهي نقابة "التدخل المستقل"، تلعب دورا ثانويا وراء الحزب الشيوعي اليوناني ونقابات باسوك.

أما المنظمات الأخرى المرتبطة بتحالف اليسار والتقدم فهي مماثلة لتلك المنظمات المرتبطة بالأحزاب الأخرى: ينشر معهد نيكوس پولانتزاس(Nikos Poulantzas) كتابات عن تاريخ اليسار اليوناني وحول القضايا الراهنة. أما منظمته الشبابية، شباب تحالف اليسار والتقدم، فقد نمت كثيرا في السنوات الأخيرة، وهي مقربة من الحزب على الصعيد البرامجي. أما جريدة آڤجي (Avgi) الناطقة بلسان الحزب، فهي من بين أصغر الصحف اليومية اليونانية العديدة، حيث تمت في ديسمبر 2009 طباعة حوالي 5,500 نسخة في إجازة نهاية الأسبوع. في حين تم طبع 24,000 نسخة من جريدة ريزوزباستيس (Rizospastis) الخاصة بالحزب الشيوعي اليوناني، و120 ألف نسخة من جريدة إليفثيروتيبيا (Eleftherotypia)، أكبر صحيفة يومية يسارية.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

وفقا لبرنامج تحالف اليسار والتقدم، يهيمن على الوضع الراهن عولمة رأسمالية نيو ليبرالية وغلبة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. أما عواقب هذا التطور فتتجلى في تفكيك المكاسب الديمقراطية والاجتماعية، وتجاهل القانون الدولي والأمم المتحدة، وشحذ التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي، وتوسعها في جميع نواحي الحياة. وفي الوقت الذي استسلمت الديمقراطية الاجتماعية فيه، وتتناقل وسائل الإعلام الحديث عن حتمية العولمة وصولا لعقيدة نهاية التاريخ، هناك أشكال جديدة من الاحتجاج والمقاومة آخذة بالظهور. وهذه الأشكال، وفقا لبرنامج الحزب، بدأت تظهر واضحة بدءا من "زاباتيستاس مرورا بسياتل وجنيف، ومن الاحتجاجات الأوروبية إلى القمم المضادة، ومن بورتو أليغري إلى فلورنسا، ومن المنتديات

الاجتماعية العالمية ونظيراتها الأوروبية إلى حركة السلام، والتي تضم الطبقات الشعبية المحرومة والأقليات المكبوتة، والحركات الاجتماعية ذات الأهداف المختلفة". في مواجهة العولمة الرأسمالية، يرى الحزب ظهور يسار جديد معولم متعدد الأوجه - وبالتالي الأمل في عالم مختلف يكون فيه البشر أهم من الأرباح.

في جوهر تصميم النموذج المضاد، هناك اختلافات كبيرة جدا داخل الحزب، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحلفاء. وقد دار النزاع بشكل أساسي حول مسألة التعاون مع حزب باسوك؛ وتم حسم هذا النزاع بانفصال هذا الفصيل والذي هو اليوم حزب اليسار الديمقراطي (انظر أدناه). قبل انتخابات 2009، كان تحالف اليسار والتقدم في وضع مريح بشكل أساسي لأن حزب باسوك كان على استعداد للتعاون. ومن المثير للاهتمام، أن ثيودور بانغالوس (Theodore Pangalos) نائب رئيس باسوك قد أعرب في سنة 2008 عن أمله في دخول تحالف اليسار والتقدم الحكومة كنوع من التصحيح، حيثلم يكن يفكر بالمواقف السياسية بقدر ما كان يفكر بالفساد الذي لا مفر من استشرائه والذي يصيب حكومات الحزب الواحد في اليونان. وكان السبب الأساسي للتقدم القوي في استطلاعات الرأي خلال النصف الأول من سنة 2008 هو الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الحزب ألكسيس تسيبراس (Alexis Tsipras) واحتمال المشاركة في الحكومة جنبا إلى جنب مع حزب باسوك.

عملت لائحة المطالب التي قدمتها سيريزا إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي سريعا على خنق إمكانية التعاون. على سبيل المثال، طالب قادة الممثلين للحزب رفض معاهدة لشبونة. وكرس الفصيل اليساري قدرا كبيرا من طاقته لتحقيق هدف التحالف مع الحزب الشيوعي اليوناني، وهو هدف يرفضه الشيوعيون بثبات، وهو موقف يتم تبريره بالادعاء بأن سيريزا لم يكن حزبا يساريا حقيقيا، بل إنه مجرد فرع آخر للاشتراكية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن تحالف اليسار والتقدم لم يكن يرى أنه مهيئ هيكليا أو برامجيا بما فيه الكفاية لدور محتمل كحزب حاكم، كما أشار تاسوس كوراكس (Tasos Kourakis) ، لذا فإن النتائج الجيدة التي تحققت في الانتخابات قد لا تؤدي إلى تعزيز قوة الحزب على المدى البعيد. عاد أنصار حزب باسوك الذين شعروا بخيبة أمل إلى حظيرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في انتخابات سنة 2009 بعد أن كانوا قد تخلوا عنها في العام السابق، وبذلك أصبح حزب باسوك قادرا على تعزيز دعمه لدرجة أكبر من ذلك بكثير. لم يكن العامل المهم هنا استراتيجية تحالف اليسار والتقدم بل بالأحرى الرغبة في إخراج حكومة حزب الديمقراطية الجديدة من السلطة.

في داخل تحالف اليسار والتقدم هناك توافق واسع في عدد من القضايا الرئيسية وهذا التوافق يحيد عن رأي أغلبية المجتمع اليوناني. وتشمل هذه القضايا الفصل بين الكنيسة والدولة، والتعميد والجنازات العلمانية، وزواج مثليي الجنس، ووضع المهاجرين، ورفض نصب الكاميرات الأمنية في الأماكن العامة وفي المرافق التعليمية غير الحكومية، وعدم تجريم المخدرات الخفيفة، والموقف من الصراع على اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ولدى الحزب سمعة بأنه متحفظ خاصة في "القضايا الوطنية" مما له تأثير على سلوك الناخب الذي لا يقتصر فقط على شرائح المجتمع ذات المستويات التعليمية المنخفضة. ومن ناحية أخرى، فإن الحزب هو الوحيد الذي يحمل هذه القضايا ويضعها في جدول أعمال البرلمان. ويساعده موقفه الثابت بشأن المواقف التقدمية أيضا على الحفاظ على استقلاليته.

ويعتبر الخطاب النقدي في الجدل حول مختلف النظريات السياسية و"الماركسية" من العوامل المهمة في هذا الحزب الذي يسيطر عليه الأكاديميون. ولا ينطبق هذا الأمر فقط على تحالف اليسار والتقدم بل يتجلى أيضا في اليسار اليوناني المتصدع ككل. فمن المستحيل تحديد أي اتجاه أيديولوجي مهيمن، ولكن كتابات لوكسمبورغ (Luxemburg)، وغرامشي (Gramsci)، وبولانتاز (Poulantzas)، ومؤخرا، كتابات هاردت (Hardt) ونيغري (Negri) تتمتع بالاحترام على نطاق واسع.

يتمسك أغلبية أعضاء الحزب بشدة بمشروع إنشاء "القطب الثالث" في المجتمع، من أجل تحقيق تغيير جوهري. وفي حين قدمت سيريزا في البداية الإطار لذلك، ظهرت نقطة تصدع إضافية في التحالف. في سنة 2009، ابتعد أليكوس ألافانوس عن خليفته تسيبراس؛ ونادى، هو وآخرون من ممثلي اليسار الراديكالي إلى تحويل سيريزا - التحالف الذي يبدو بالفعل مختلا بسبب السياسات المتباينة للأعضاء الأصغر في التوازن الصعب للتمثيل النسبي الداخلي – إلى حزب تام النضج. وقد تم حجب هذا الصراع بسبب الاحتجاجات ضد تخفيضات حكومة باسوك، وفي نهاية المطاف بسبب انشقاق حزب اليسار الديمقراطي عن تحالف اليسار والتقدم.

وبصرف النظر عن الفاصل القصير الشأن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، لم يشارك تحالف اليسار والتقدم أبدا في الحكومة. ويمكن وصف المواقف السياسة الاقتصادية الحالية للحزب بأنها بالأساس مناهضة للنيوليبرالية. في وقت الانتخابات الماضية، كان لدى التحالف عدد من المقترحات الأساسية في مجال السياسة المالية والاجتماعية. وكان المطلب نظاما ضريبيا يتم من خلاله بشكل أساسي تخفيض الضرائب بشكل كبير، وإجبار الطبقات الميسورة على تحمل العبء الأكبر وإلغاء

جميع عمليات الخصخصة التي جرت في السنوات الأخيرة، وخفض النفقات العسكرية على الفور بمقدار النصف. أما المحور الآخر الذي ركز عليه الحزب فهو دمقرطة المجتمع وتعزيز حقوق المهاجرين. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن تحالف اليسار والتقدم هو الحزب المعارض الوحيد الذي يدعم مشروع قانون قدم مؤخرا من قبل حكومة باسوك لإعطاء الجنسية اليونانية للمهاجرين وأطفالهم؛ علاوة على ذلك، يطالب التحالف بمزيد من تحرير الحق في الإقامة. أما الهدف البعيد المدى لسياسته البيئية هو التحول إلى الطاقات المتجددة في اليونان. بالنسبة للبنية التحتية اللازمة لذلك، فيجب جعلها لامركزية ومنظمة وفقا للبلديات المحلية، وذلك لأخذ المصالح الإقليمية في الاعتبار.

ويشارك التحالف حتى اليوم في مجال الحركات الاجتماعية ومبادرات المواطنين. في سنوات حكم حزب الديمقراطية الجديدة، تصاعدت المقاومة المدنية للخصخصة وتدمير البيئة. وجرى منع تسليع الفضاء العام بالفعل في العديد من الحالات، وأشهر مثال على ذلك هو شاطئ إلينيكو، حيث دافع السكان عن مصالحهم وحظوا بتأييد واسع من المجتمع. أما المبادرة الأكثر حداثة فهي الاحتجاج على إعادة توجيه نهر أخيليوس في إبيروس. وقد حظيت جميع الاحتجاجات داخل المدارس والجامعات، وفي واقع الأمر كل أشكال الاحتجاج الشبابية، بتعاطف كبير، بحيث وجدت الأحزاب الأخرى نقطة ترحيب لشن هجوم على تحالف اليسار والتقدم. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الاضطرابات التي اندلعت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2008، عندما اتهم الأمين العام للحزب الشيوعي اليوناني تحالف اليسار والتقدم بالتربيت على ظهور "المقنعين"، الاتهام الذي أثار رد فعل قوي. كان التحالف في ذلك الوقت الحزب البرلماني الوحيد الذي أظهر بعضا من التفهم، وفي بعض الحالات تعاطفا مع الاحتجاجات، والتي أصبحت منذ ذلك الحين سمة أساسية من سمات الحياة السياسة اليونانية.

تتوافق العديد من مواقف تحالف اليسار والتقدم مع مواقف الأحزاب اليسارية الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، فإن المشاكل الهيكلية الأساسية للدولة اليونانية المهددة الآن بالإفلاس لا يمكن حلها ببساطة من خلال عائدات ضرائب أعلى ومزيد من التوظيف، نظرا لعدم كفاءة القطاع العام المتضخم بفعل سنوات من السياسة الرعائية تحت حكم حزبي الديمقراطية الجديدة وباسوك. أما داخل سيريزا، فقد ثبت عدم إمكانية تجسير الأفكار المتعلقة بطابع مستقبل الدولة، بدءا من تحررية ما بعد المادية إلى اشتراكية الدولة، وقد ساهمت هذه الأفكار في انقسام التحالف في سنة 2010.

■ أفكار يسارية لسياسة أوروبـية

في اليونـان، نجحـت أحـزاب اليسـار عـلى الـدوام مجتمعـة ومنـذ سـنة 1980 في الفـوز بأكـثر مـن 50% مـن الأصـوات، ولكـن نظـرا لوجـود نظـام انتخـابي يحـابي الأحـزاب الأقـوى، لم تنشـأ مسـألة التعـاون بـين الاشـتراكيين الديمقراطيـين والشـيوعيين عـلى الإطـلاق. ظلـت باسـوك تقـترب أكـثر مـن أي وقـت مـضى إلى التـيار الأوروبـي، في حـين بقي الحـزب الشـيوعي اليوناني وفيـا لعقيدتـه، حتـى بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي. كانـت هـذه هـي البيئـة التـي كان عـلى اليسـار الشـيوعي ذو الميـول الأوروبـية أن يعمـل فيهـا خـلال الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي. منـذ ذلـك الحـين وجـد تحالـف اليسـار والتقـدم نفسـه المسـبب في العديـد مـن التحالفـات التـي غالبـا مـا فشـلت في تحقيـق توقعـات أولئـك الذيـن شـكلوها: ففـي سـنة 1988، جـرى التحالـف مـع الحـزب الشـيوعي، وفي سـنة 1989 دخـل لفـترة وجيـزة في حكومـة ائتلافيـة مـع حـزب الديمقراطيـة الجديـدة، والـذي ثبـت أنـه كان بمثابـة كارثـة عـلى التحالـف؛ النظـر في خيـارات السـلطة مـع حـزب باسـوك؛ جمـع المجموعـات اليسـارية المنشـقة لسـيريزا؛ ومحـاولات التقـارب المتجـددة مـع الحـزب الشـيوعي اليونـاني. لهـذا السـبب، يمكـن القـول أن بإمـكان تحالـف اليسـار أن يحمـل معـه التجربـة الغنيـة النظريـة والعمليـة لحـزب إصلاحـي شـيوعي. في نفـس الوقـت، يواجـه الحـزب، كـما هـو حـال الأحـزاب الأخـرى أسـئلة لا حلـول لهـا، لا سـيما السـؤال إلى أيـن يمكـن أن يوصـل هـذا المسـار في نهايـة المطـاف.

يعتـبر تحالـف اليسـار والتقـدم واحـدا مـن القـوى الدافعـة داخـل حـزب اليسـار الأوروبـي، وهـو الـذي اسـتضاف مؤتمـره التأسـيسي. ليـس لـدى التحالـف مشـكلة كبـيرة في التشـارك في الإجـماع الأسـاسي لليسـار الأوروبـي ويدعـم غالبيـة أعضائـه المشـاركة عـبر الوطنيـة؛ ولكـن الشـيء نفسـه لا ينطبـق عـلى حلفائـه. إذ تُوجـد داخـل سـيريزا أحـزاب متشـككة بالاتحـاد الأوروبـي، بمـا في ذلـك المنظمـة الشـيوعية الثوريـة اليونانيـة ماويـة النزعـة (KOE). فالنتيجة الباهتـة للانتخابـات الأوروبـية هـي نتيجـة الخـلاف حـول مسـار سياسـة تحالـف اليسـار والتقـدم الأوروبـية منـذ أن تراجـع ديميتريـس بابـاديموميـس (Dimitris Papadimoulis)، عضـو البرلمـان الأوروبـي السـابق، الـذي كان قريبـا مـن الإصلاحيـين، وكان يحظـى باحـترام كبـير لعملـه في البرلمـان الأوروبـي، إلى المركز الثالـث وراء نيكوس هاونتيـز (Nikos Hountis) مـن "تيـار اليسـار" (Left Tendency) والممثـل للمنظمـة الشـيوعية الثوريـة، عـلى قائمـة تحالـف اليسـار والتقـدم بعـد تصويـت الأعضـاء. نتيجـة للـصراع بـين المجموعـات الثـلاث والأحـزاب الأخـرى الأعضـاء في التحالـف، والذيـن خرجـوا خاليـي الوفـاض، أصبحـت صـورة سـيريزا تتسـم بالفتنـة والمكائـد. وكانـت النتيجـة 4.7% مـن الأصـوات ومقعـدا واحـدا فقـط في البرلمـان الأوروبـي؛ وكان تسـيبراس قـد حـدد أربعـة مقاعـد كهـدف.

هناك تداخل قوي بين أفراد حركة "أتاك" الدولية وتحالف اليسار والتقدم؛ ويشارك كلاهما في المنتديات الاجتماعية اليونانية. وقد كانا أيضا المشاركين الأساسيين في تنظيم المنتدى الاجتماعي الأوروبي لسنة 2006 في أثينا، وأرسلا وفودا إلى المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري.

■ الصورة الذاتية والتنظيم

التحالف هو اسمه وهو برنامجه أيضا. فالصورة الذاتية للتحالف هي وجود طيف واسع من يسار اليوم. لذلك، فأكثر أعضائه أهمية هم الديمقراطيون الراديكاليون ذوو التوجهات الحركية والقوى البيئية التي تريد التغلب على الرأسمالية، ولكن أيضا التقدميون في البلاد الذين يطالبون بالديمقراطية وتقرير المصير. ولا ينظر التحالف إلى نفسه على أنه حزب عمالي، على الرغم من أن أصوله تمتد إلى الحركة العمالية. قيم ما بعد المادية هي أكثر أهمية للتحالف مقارنة مع أهميتها بالنسبة للأحزاب الأخرى. وهدفه الخاص بتشكيل تحالف واسع من اليسار جعله يتجنب تحالف اليسار والتقدم وسيريزا وبقي القوة الثالثة في معسكره السياسي، وراء حزب باسوك والحزب الشيوعي اليوناني. أما هدفه في أن يحتل مكانة الحزب الشيوعي اليوناني كثالث أقوى حزب فكان محكوما بالفشل خلال عقد الوحدة، ولم يتمكن أيضا من التفوق على حزب المسيرة الأرثوذكسية الشعبية القومي النزعة. وعندما وصلت الأزمة الاقتصادية اليونانية إلى ذروتها في سنة 2011، بدا كل من الحزبين الوريثين لتحالف اليسار والتقدم مصمما وواثقا من تجاوز كل من باسوك والحزب الشيوعي اليوناني.

ويعتبر تحالف اليسار والتقدم نفسه حزبا تعدديا لامركزيا. ولدى الحزب بنية من ثلاثة مستويات: اللجنة السياسية المركزية، مستوى المقاطعات والمنظمات الشعبية. ويتم أخذ القرارات في القضايا بأصوات الأعضاء على الصعيد الوطني. فيما يتعلق بالقضايا، نجح تحالف اليسار والتقدم في إقامة عملية توافق، وذلك باستخدام الأدوات المعتادة من مجموعات العمل والحق في اقتراح تعديلات على مسودات البرامج. أما فيما يتعلق بالمسائل الشخصية والاستراتيجية، فالصعوبات أكبر.

■ الانقسام والأزمة: تحالف اليسار والتقدم وحزب اليسار الديمقراطي

استمر النقاش حول المزيد من التطوير لسيريزا أيضا في مؤتمر التحالف الذي عقد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، فاقمه النزاع بين اثنين من فصائله الأكثر أهمية. هذان الفصيلان الأعضاء في تحالف اليسار والتقدم هما "تيار اليسار" بقيادة ألكسيس تسيبراس و"جناح التجديد" برئاسة فوتيس كوفيليس (Photis Kouvelis). وكبقية الأحزاب اليونانية، يهيمن بقوة على تحالف اليسار والتقدم أفراد رئيسيون. في أوائل سنة 2010، كان أكثر من 60% من أعضاء تحالف اليسار والتقدم قريبين من "تيار اليسار"، و 30% قريبون إلى "جناح التجديد". بالإضافة إلى ذلك، كان هناك أيضا "شبكة الأحمر والأخضر"، والتي تؤكد على المواقف البيئية، و"المبادرات الراديكالية لإعادة الإعمار" وكانتا بمثابة مجموعتين منظمتين تتشاركان في الرؤى ولكن لم يكن لهما أي تأثير ملحوظ؛ ويهيمن على الانتخابات الداخلية للحزب الفصيلان الرئيسيان.

غالبا ما كان "جناح التجديد" ينتقد حقيقة أن "تيار اليسار" حاول احتلال أهم مراكز الحزب ووضع أعضائه فيها. وكان هذا واضحا في الانتخابات الأوروبية، وبعد ذلك في انتخاب الأمين العام الجديد. وعندما حاول تسيبراس، قبل الانتخابات البرلمانية لسنة 2009، تم إيقافه من قبل مقاومة "جناح التجديد" وأصوات معارضة من داخل سيريزا.

ولكن تم تأجيل المواجهة المحتملة داخل التحالف اليساري لأن نتائج الانتخابات تخطت التوقعات المنخفضة، ولأن المرشحين المهمين فازوا بمقاعد في البرلمان؛ وعلاوة على ذلك، فإن مسألة التعاون مع حزب باسوك لم تعد تطل برأسها. رغم ذلك، في شهر حزيران/ يونيو 2010، ومع استقطاب الرأي عن اليسار مع تفاقم الأزمة المالية، انشق تحالف اليسار والتقدم وشرع "جناح التجديد" الذي له 4 نواب في عملية تأسيس حزب اليسار الديمقراطي المستقل - ديمار، والذي تحرك ليسد الفجوة بين حزب باسوك وتحالف اليسار والتقدم. ومع تفاقم الأزمة، ارتفعت هذه الفصائل المتناحرة إلى مواقع غير مسبوقة في السياسة اليونانية.

■ الحزب الشيوعي اليوناني

■ مقدمة: البنية الاجتماعية والبيئة السياسية للحزب

كان الحزب الشيوعي اليوناني تاريخيا ثالث أكبر حزب في اليونان، بعد الكتلتين السياسيتين الكبيرتين: حزب باسوك، الذي يضم 350 ألف عضو، والديمقراطية الجديدة الذي يضم 370 ألف عضو؛ إلا أن الحزب لا يعطي أي أرقام دقيقة عن عدد أعضائه. وقد بلغت العضوية ذروتها عندما بلغ عدد أعضاء الحزب حوالي 50 ألفا خلال الثمانينيات من القرن الماضي، استنادا إلى قراء صحيفة الحزب ريزوزباستيس. أما اليوم، فمن المحتمل أن يكون عدد أعضاء الحزب حوالي 30 ألفا. وبالنسبة للبيئة السياسية للحزب فهي أكثر ارتباطا بالطبقة العاملة مقارنة مع تحالف اليسار والتقدم، على الرغم من أن موظفي الحزب الأكثر أهمية هم في الغالب من خريجي الجامعات. أما الأماكن القيادية على قائمة الانتخابات البرلمانية في سنة 2009 فقد احتل الجزء الأكبر منها الموظفون الدائمون للحزب: المعلمون والمحامون والأطباء. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا أن العمال والنقابيين ممثلون بقوة أكبر في المناطق الريفية. ومن أصل 21 عضوا في البرلمان هناك خمس نساء. من حيث مهن أعضاء البرلمان الممثلين للحزب، فهي على النحو التالي: ثلاثة موظفين لدى الحزب بدوام كامل، محاميان اثنان، وطبيبان اثنان، وموظفان حكوميان، ومزارعان، واثنان من رجال الاقتصاد، وممثل، وأستاذ جامعي واحد، وصحفي واحد، ومهندس زراعي واحد، ومقاول بناء واحد، وشخص واحد يعمل لحسابه الخاص، وبحار واحد وموظف في متجر. على مدى السنوات الـ 20 الماضية، قادت إليكا باباريجا الحزب الشيوعي اليوناني، ولكن ذلك لم يؤثر على هيمنة الذكور على الحزب. تضم اللجنة المركزية التي انتخبت في شباط/ فبراير 2005 ما مجموعه 77 عضوا، بينهم 14 امرأة. ويضم المكتب السياسي، الذي يقود الحزب بين اجتماعات اللجنة المركزية، أحد عشر عضوا، بينهم امرأتان.

■ موقع الحزب في المجتمع والنظام السياسي

ينتقد الحزب الشيوعي اليوناني بشدة أو حتى يرفض جميع المنظمات والأحزاب والحركات غير المترابطة فيه أو الصديقة له. في نفس الوقت، فالحزب هو قوة لها شأنها في السياسة اليونانية. إنه ليس حزبا منبوذا مثل الأحزاب الشيوعية، وخاصة الماركسية اللينينية، في البلدان الأخرى. ولقد حضر أعلى ممثلي الدولة والأحزاب

والكنيسة جنازة الأمين العام السابق للحزب فلوراكيس. ويدعو الحزب ممثلي الديمقراطية الجديدة، وحزب باسوك والأحزاب الأخرى إلى مؤتمراته، ولكنه لا يدعو أبدا تحالف اليسار والتقدم إليها. وينظر الحزب إلى الأحزاب الشيوعية الإصلاحية التي تسعى إلى حوار أكبر مع المجتمع بأنها أحزاب انتهازية، وهي بنظر الحزب الشيوعي اليوناني، لا تدعم الطريق إلى الاشتراكية التي بدأتها ثورة أكتوبر.

وينشر الحزب الشيوعي اليوناني صحيفة يومية تحت إسم ريزوزباستيس. في شهر آذار/ مارس من سنة 2008 بلغ عدد النسخ التي طبعت من هذه الصحيفة في أيام الآحاد 24,550 نسخة. أما وسائل الإعلام المطبوعة الهامة الأخرى فتشمل الأداة النظرية للجنة المركزية، "ذا إنترناشونال كوميونست ريفيو" (International Communist Review) والتي تنشر بعدة لغات. ومن خلال مركز البحوث الماركسية في أثينا، يشارك الحزب في العمل العلمي في الماركسية اللينينية. بالإضافة إلى ذلك، لدى الحزب محطة إذاعية وقناة تلفزيونية؛ ويبث تلفزيون الحزب الإعلانات. أما منظمتة الشبابية، الشبيبة الشيوعية اليونانية، فترتبط ارتباطا وثيقا بالحزب وتنفذ برنامجه. ولدى الحزب مجلته الشهرية تحت اسم أوديجيتس (Odigitis). في مجال النقابات لدى الحزب منظماته الخاصة به، جبهة العمال النضالية "بامِه" ، والتي وفقا لأرقامها الخاصة تتمتع بعضوية تبلغ 410 ألاف عضو. تلتزم بامِه التزاما جديا بالمبادئ التوجيهية للحزب، وتُعتبر واحدة من أهم ممثلي مصالح العمال في اليونان. غالبا ما يقدم الحزب أعماله الاحتجاجية، والتي تمتد لتصل إلى جميع الوزارات الحكومية، بطريقة إعلامية فعالة جدا، وتعكس بوعي صورة من الوحدة والقوة.

■ التوجه الاستراتيجي للحزب

شهد الحزب انقسامين كبيرين، وبعد كل منهما بقي الجناح العقائدي في الحزب، وشكل حزبا "مواليا لموسكو"، على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي لم يعد قائما منذ زمن بعيد. وفي حين يبحث الشيوعيون الآخرون في أنحاء أخرى من العالم عن مسارات جديدة، ما زال الحزب الشيوعي اليوناني يتمسك بالماركسية اللينينية العلمية باعتبارها أقوى سلاح للنضال الطبقي الثوري. وقد وصف مانوس كوبيسديس (Manos Kopsidis)، والذي كان الناطق الإعلامي للحزب حتى سنة 2002، مؤخرا الحزب قائلا: "على مدى عقود، تعامل الحزب الشيوعي اليوناني مع الماركسية باعتبارها عقيدة دينية، وهو ما زال مستمرا في ذلك حتى اليوم". وتقدم تصريحات الحزب الشيوعي اليوناني في الذكرى التسعين لثورة أكتوبر عينة جيدة عن وجهة

نظـره في التاريـخ: لقـد كان تطـور الاتحـاد السـوفييتي حتـى حركـة "البيريسـترويكا[1]" (Perestroika) إيجابيـا، مـع عـدم وجـود أي اسـتثناءات تقريبـا. وفي حـين هنـاك بعـض النقـد للفـترة التـي سـبقت للبيريسـترويكا، إلا أن الحـزب يعتـبر أن البيروسـترويكا كانـت ذات طابـع رجعـي قـوي. فعـلى سـبيل المثـال، يعتـبر الحـزب بأنـه أمـر مؤسـف أن الكثـير مـن الجهـد قـد خصـص للتسـلح بـدلا مـن تعزيـز البنيـة التحتيـة. ومـع ذلـك، يـرى الحـزب أن النزعـات الانتهازيـة قـد اكتسـبت تأثـيرا بعـد المؤتمـر العشريـن للحـزب الشـيوعي السـوفييتي الـذي عُقـد سـنة 1956، وأن النظـام الاشـتراكي قـد أُضعـف ببـطء عـن طريـق الآليـات الرأسـمالية. لا يديـن ولا يشـيد الحـزب بـأي زعيـم في الاتحـاد السـوفياتي غـير لينـين؛ بـدلا مـن ذلـك، فـإن طابـع الحـزب الشـيوعي السـوفييتي هـو محـور الاهتـمام. أمـا هـدف الحـزب ومهمتـه فهـي بنـاء مجتمـع اشـتراكي كخطـوة تمهيديـة للشـيوعية في اليونـان، عـلى الشـكل الـذي كانـت موجـودة فيـه في السـابق في الاتحـاد السـوفييتي.

في انتخابـات سـنة 2009، كان الحـزب الشـيوعي اليونـاني واثقـا مـن نفسـه بسـبب حالـة الاسـتياء واسـعة النطـاق مـن الأحـزاب الرئيسـية، وبسـبب المطالـب المتعلقـة بإجـراءات رئيسـية مثـل المطالبـة بحـد أدنى للأجـور مقـداره 1300 يـورو في الشـهر، وحـد أدنى مـن المعاشـات التقاعديـة لا يقـل عـن 1050 يـورو في الشـهر، والتقاعـد في سـن 55 سـنة للنسـاء و60 للرجـال – وهـي سـنوات التقاعـد التـي كانـت معتمـدة في الاتحـاد السـوفييتي السـابق - وتعويضـات بطالـة تسـاوي 80% مـن الحـد الأدنى للأجـور، والرعايـة المجانيـة للأطفـال والخدمـات العامـة المجانيـة، و35 سـاعة عمـل في الأسـبوع، ودخـل مقـداره 30000 يـورو غـير خاضـع لضريبـة الدخـل لأسرة مكونـة مـن أربعـة، وعـدم فـرض الضرائـب غـير المبـاشرة عـلى الضروريـات الأساسـية والمـواد الغذائيـة، وبرنامـج بنـاء مسـاكن عامـة، والحـق في الرياضـة والسـياحة والثقافـة مـن خـلال برامـج الدولـة. وليـس لـدى الحـزب الشـيوعي اليونـاني سياسـات بيئيـة متطـورة حتـى الآن. ويطالـب الحـزب بوضـع جميـع الغابـات تحـت سـيطرة الدولـة، وإيجـاد عـدد كبـير مـن وكالات الرصـد البيئـي وإلغـاء تجـارة الانبعاثـات. بالإضافـة إلى ذلـك، فإنـه يدعـو إلى اتخـاذ تدابـير غـير محـددة لخفـض المسـتوى الفعـلي لانبعاثـات الغـازات الدفيئـة.

1. بريسـتوريكا تعنـي "إعـادة البنـاء" هـي برنامـج للإصلاحـات الاقتصاديـة أطلقـه رئيـس للاتحـاد السـوفييتي، ميخائيـل غورباتشـوف وتشـير إلى إعـادة بنـاء اقتصـاد الاتحـاد السـوفيتي. صاحبـت البيريسـترويكا سياسـة غلاسنوسـت والتـي تعنـي الشـفافية. أدت السياسـتان معًـا إلى انهيـار الاتحـاد السـوفييتي وتفككـه سـنة 1991. (ويكيبيديـا)

إن فهما جيدا للحزب الشيوعي اليوناني يتطلب أكثر من مجرد وصف للقاعدة الأيديولوجية للحزب. فأنصار هذه المواقف هم في الواقع مقتنعون حق الإقتناع بصحتها، والتعاطف مع اشتراكية الدولة في المجتمع اليوناني هو أكثر بكثير مما هو عليه في بلدان أخرى في أوروبا. ولكن يجب عدم إغفال أن الحزب الشيوعي اليوناني يتميز بعناده وعدم رغبته في التنازل، وبفضل جهازه الحزبي الواسع كان خلال العقود الأخيرة أقوى قوة معارضة ضد التخفيضات الاجتماعية. يأتي الدعم الانتخابي للحزب من العديد من المعسكرات السياسية، خاصة أولئك غير الراضين عن "نظام الحزبين الحاكمين"؛ أي لعبة الأبواب الدوارة بين حكومة حزب باسوك وحكومة حزب الديمقراطية الجديدة. ولسبب وجيه، تُجرى جميع الحملات الانتخابية تحت شعار يهدف لإرسال رسالة إلى الأحزاب الكبيرة. ويعتمد الحزب الشيوعي اليوناني بالدرجة الأولى على أعمال الاحتجاج المنسقة مركزيا وعلى الإضرابات في حربه ضد الشرور الاجتماعية. أما بامِه فهي أكبر الجمعيات التابعة للحزب ولها العديد من المتعاطفين في المجالات الجامعية والثقافية كما وتوجد منظمات قاعدية حزبية في أي مكان يوجد فيه بعض الشيوعيين النشطين. ويوفر التأصيل المؤسسي المتين للحزب إمكانية التأثير الكبيرعلى المجتمع اليوناني، كما ويوفر له دعم الناخبين الأساسيين أكثر بكثير من الدعم الذي يحظى به تحالف اليسار والتقدم. فمن بين الناخبين الذين صوتوا لصالح الحزب الشيوعي اليوناني في سنة 2007، صوت 80% منهم للحزب مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية لسنة 2009؛ أما في حالة تحالف اليسار والتقدم فلم تزد هذه النسبة عن 55% فقط.

■ أفكار يسارية لسياسة أوروبية

يعارض الحزب الشيوعي اليوناني تماما الاتحاد الأوروبي، ويرى فيه تكوينا إمبرياليا. لهذا السبب، فإنه ينأى بنفسه بشدة عن حزب اليسار الأوروبي وأعضائه، الذين يتهمهم بالعمل ضمن هذا الإطار. السؤال فيما إذا كان الحزب الشيوعي اليوناني، من خلال عدم مشاركته لا يقبل الاتحاد الأوروبي بوصفه مكونا من مكونات الواقع الرأسمالي القائم، وبالتالي كحقل من حقول العمل، هو واحد من الأسئلة التي لا يعالجها الحزب. كانت حملته الانتخابية الأوروبية الأخيرة تحت الشعار المستخدم عادة، وهو أن دعم الحزب الشيوعي اليوناني يعادل تصفية الحسابات مع الاتحاد الأوروبي والأحزاب الأخرى. من وجهة نظر الحزب، فإن البديل الوحيد لدمج اليونان تحت راية الرأسمالية والإمبريالية في شكل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، يكمن في بناء جبهة ديمقراطية مناهضة للإمبريالية والاحتكار للنضال تحت قيادة

الحزب الشيوعي اليوناني كي توفر آفاقا لمختلف طبقات المجتمع. ويؤمن الحزب بأن على اليونان الانسحاب من المنظمتين حيث أن التحرر من هذه البنى الإمبريالية هو الوحيد الكفيل ببناء مجتمع اشتراكي على المستوى الوطني والمضي قدما. ويذهب بعض سياسيي الحزب الشيوعي اليوناني بعيدا إلى حد ربط انتقاداتهم للغرب بمواقف قومية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الصحفية والنائبة ليانا كانيللي (Liana Kanelli)، محررة مجلة نيميسيس (Nemesis) الناطقة باسم هذا التوجه.

■ الصورة الذاتية والتنظيم

في مؤتمره الخامس عشر الذي عقد سنة 1996، اعتمد الحزب الشيوعي اليوناني برنامجا جديدا ولا يزال يعتمده حتى اليوم. ووفقا لصورته الذاتية، يبقى الحزب منظمة ثورية وطليعة الطبقة العاملة. وينص النظام الأساسي للحزب على التزامه بمبادئ المركزية الديمقراطية. ويتم اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالبرنامج من قبل اللجنة المركزية - ولكن بالأغلب من قبل المكتب السياسي - أو من قبل مؤتمرات الحزب التي تعقد مرة كل خمس سنوات. ولا يجوز إنشاء فصائل، ولا يتوفر للهياكل الإقليمية إلا نادرا إمكانية نشر المواد الخاصة بها، على الرغم من توفير هذه المواد لها بسخاء من قبل مقر الحزب.

يرفض الحزب الشيوعي اليوناني تسمية الرأسمالية في عصرنا بالنيوليبرالية. ويرى الحزب الإمبريالية كما عرفها لينين بأنها المرحلة النهائية من التطور الرأسمالي، وهي المرحلة التي نجد أنفسنا بها اليوم. بناء عليه، فالعولمة هي جانب من جوانب التطور الإمبريالي. كما ويرى الحزب أن الانتقال إلى الاشتراكية، الذي بدأ في سنة 1917، لا يزال يتقدم، حتى إذا عنت الثورة المضادة خسارة معركة واحدة. بالتالي، يحتل الحوار الأيديولوجي مكانا لا يذكر في الحزب؛ فبعد كل شيء، لقد قدم لينين بالفعل تحليلا لطبيعة النظام. أما لغة الحزب، كما يتم التعبير عنها في تصريحاته، فهي بالتالي لغة رتيبة جدا، ويستخدم الحزب المفردات والمصطلحات التي يعتبرها اليساريون اليوم بالية. ويبذل الحزب الشيوعي اليوناني جهودا كبيرة للتأكيد على تاريخه الحزبي والتفسير الإيجابي لاشتراكية الدولة.

لدى الأعضاء واجبات مختلفة، مثل تمثيل الحزب في أماكن عملهم، والمشاركة في المنظمات القاعدية، وتنفيذ قرارات المنظمات والهيئات العليا بغض النظر عن رأيهم الخاص، والتوسع في نشر صحيفة الحزب ووسائل إعلامه الأخرى. علاوة على ذلك، لدى الأعضاء أيضا مهمة تثقيف أنفسهم في الماركسية اللينينية ونظرية الدفاع

ضد انحراف الجناح اليساري والجناح اليميني وضد البرجوازية. ولا عجب في أن الأمور تبدو مختلفة في الممارسة. وتهتم المنظمات القاعدية إلى حد كبير في تنظيم الفعاليات والحملات والتنسيق مع الجمعيات التابعة لها، والمقاومة المنظمة للإجراءات الحكومية.

الجدول 3: أفضل نتائج انتخابات للحزب الشيوعي اليوناني وسيريزا

الحزب	الإقليم	النسبة المئوية
الحزب الشيوعي اليوناني	ساموس	%17.86
	يسبوس	%14.10
	بيرايوس (ب)	%12.86
سيريزا	أثينا (أ)	%7.97
	أثينا (ب)	%7.40
	بيريوس (أ)	%5.84

الجدول 4: أسوأ نتائج انتخابات للحزب الشيوعي اليوناني وسيريزا

الحزب	الإقليم	النسبة المئوية
الحزب الشيوعي اليوناني	رودوبي	%2.51
	كسانثي	%2.75
	إفريتانيا	%3.24
سيريزا	إفروس	%2.09
	إفريتانيا	%2.27
	كيلكيس	%2.49

الأزمة الحالية

يواجه اليونان حاليا عجزا هائلا في الميزانية وديون دولة كبيرة جدا تمت التغطية عليها على مدى سنوات عديدة، وهي اليوم ترتد على البلاد بقوة لدرجة أنها خلقت لمنطقة اليورو بأكملها أزمة وجودية. ولقد أجبرت هذه الأزمة حكومة باسوك عمليا على التخلي عن جزء من السيادة اليونانية من أجل ضمان استمرار تمويل الدولة. حاليا، بدأت عملية التخفيضات الاجتماعية الحادة؛ وبما أنها تأتي في ظل آفاق اقتصادية متواضعة جدا من حيث النمو، فستواجه البلاد بعض السنوات الصعبة. لذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يعارض الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم بشدة هذه الإجراءات التي يمليها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. لقد انخرط الحزبان بقوة في الاحتجاجات الأخيرة، والتي أخذت شكل المظاهرات في المقام الأول. هنا، نجح الحزب الشيوعي اليوناني في القيام بعمل مذهل من خلال رفع لافتات من موقع الأكروبول هيل الأثري. ويرفض اليساريون والشيوعيون على حد سواء استخدام القوة، وقد نأيا بأنفسهما عن المتظاهرين الذين تسببت قنابلهم الحارقة في وفاة ثلاثة أشخاص في سنة 2011 وفي تدمير جزء كبير من وسط أثينا في سنة 2012. ويرى الحزب الشيوعي اليوناني أن "ساعة الحسم" قد جاءت ويدعو الناس إلى الانتفاض ومقاومة النخبة الثرية، لذا فإنه يدعي بأن حزبه هو الوسيلة المؤثرة الوحيدة. وقد أنهى الحزب دعوته الأخيرة بعبارة "تعال معنا في المسيرة العظمى للتحرر النهائي من نير الرأسمالية. من أجل محاربتها بشكل فعال، يجب علينا أن نصبح أقوى. ضع قوتك مع قوة المستقبل، ضعها مع الحزب الشيوعي اليوناني".

بالنسبة لتحالف اليسار والتقدم، فإن تهاوي الحكومة في أحضان صندوق النقد الدولي هو أمر لا يغتفر. مع هذه التدابير، والتي تتعارض تعارضا كبيرا مع البرنامج الانتخابي لحزب باسوك، فقدت الحكومة ولايتها الديمقراطية. ويرى التحالف أن على اليونان أن يقبل القروض فقط من البنك المركزي الأوروبي؛ لهذا الغرض، ينبغي إعادة التفاوض على المعاهدات الأوروبية، ويجب الاستعاضة عن ميثاق الاستقرار بالدعم الاجتماعي، وتأمين فرص العمل بما يتناسب مع كرامة الإنسان، والتنمية المستدامة. استراتيجيا، يعتزم الحزب الانخراط في الاحتجاج مع المؤسسات والمنظمات الأخرى وتعزيز الوعي المجتمعي حول مشاكل المجتمع من خلال التضامن مع المتضررين محليا وعن طريق حملات إعلامية واسعة النطاق.

النظرة إلى المستقبل كما يراها كبار سياسي حزب باسوك مثل باباندريو ونائب رئيس الوزراء بانغالوس، والتي طوراها في خضم الأزمة، هي النموذج الاسكندنافي من زاوية

يونانيـة؛ ومـع ذلـك، تراجعـت هـذه الرؤيـة إلى الـوراء مـع تفاقـم الأزمـة. حاليـا، يدافـع الحـزب الشـيوعي اليونـاني وتحالـف اليسـار والتقـدم بشـكل أسـاسي عـن إنجـازات النظـام القديـم، وهـذا أمـر مفهـوم بالنظـر إلى العـدد الكبـير مـن النـاس الذيـن يتأثـرون بزوالـه. ومـع ذلـك، فلـدى الحزبـين صعوبـة في صياغـة بديلهـم المجتمعـي. أمـا السـبب في ذلـك في حالـة تحالـف اليسـار والتقـدم فيتعلـق إلى حـد مـا بالاختلافـات حـول القضايـا، ولكـن أكثـر مـن ذلـك إلى حقيقـة أن الحـزب لا يسـتطيع أن يدعـو علنـا إلى الثـورة والتـي سـتكون ضروريـة لتنفيـذ برنامجـه عـلى أرض الواقـع. أمـا الحـزب الشـيوعي اليونـاني فهـو أيضـا ليـس مؤثـرا بمـا فيـه الكفايـة بـين العنـاصر الثوريـة في المجتمـع اليونـاني للقيـام بانتفاضـة شـعبية تحـت قيادتـه حتـى النهايـة.

وفقـا لاسـتطلاعات الـرأي التـي أجريـت في مايـو 2010، وصلـت نسـبة دعـم الحـزب الشـيوعي اليونـاني إلى 7.1%، فيـما كانـت نسـبة سـيريزا 4% - وبعبـارة أخـرى لم تكـن هـذه النسـب أكـثر مـما كانـت عليـه في الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة. كـما كانـت نسـبة الدعـم لحـزب باسـوك 28% فقـط، وهـي نسـبة جعلتـه متقدمـا كثـيرا عـلى حـزب الديمقراطيـة الجديـدة الـذي حصل عـلى نسـبة 18.5% فقـط. وشـكل المـترددون الكتلـة الأكـبر مـن الناخبـين بنسـبة 31%.

بعـد عـام ونصـف، تغـير كل ذلـك. فتحـت تأثـير تفاقـم الأزمـة الماليـة، أجـبرت القـوى الأوروبـية حكومـة الباسـوك في أواخـر سـنة 2011 عـلى إجـراء تخفيضـات جائـرة، والتـي هـددت جوهـر المجتمـع اليونـاني. اسـتقال باباندريـو وسـلم السـلطة إلى حكومـة تسـيير أعـمال مـن "الخـبراء"؛ وتمـت الدعـوة لإجـراء الانتخابـات في نيسـان/ أبريـل 2012. ومـع انـزلاق البـلاد إلى حالـة مـن الفـوضى، بـرز قائـدا فصيـلي تحالـف اليسـار والتقـدم كقائديـن وطنيـين للمعسـكرين اللذيـن اسـتقطبهما اليسـار: حـلّ كوفيليـس وحـزب اليسـار الديمقراطـي محـل حـزب الباسـوك المتفـكك كقـوة أساسـية في اليسـار تفضـل ترتيبـا مـع قـوى دول الاتحـاد الأوروبـي، في حـين بـرز تسـيرباس وتحالـف اليسـار والتقـدم كأقـوى أصـوات المقاومـة في اليونـان.

مـع اقـتراب الانتخابـات، كان اليسـار ككل مـا يـزال محافظـا عـلى أغلبيتـه، وكان تحالـف اليسـار والتقـدم وحـزب اليسـار الديمقراطـي كـما يبـدو مسـتعدين ليظهـرا وكأنهـما أقـوى حزبـين، بعـد حـزب الديمقراطيـة الجديـدة المحافـظ. في حـين أن اليمـين -وخاصـة اليمـين المتطـرف- بـدا غـير قـادر عـلى الاسـتفادة مـن الوضـع القائـم. ينطبـق الشـيء نفسـه أيضـا عـلى الحـزب الشـيوعي اليونـاني، الـذي كان لا يـزال عالقـا حـول نسـبة 10%. وهـذه النسـبة أفضـل مـن النسـبة التـي بقيـت لحـزب باسـوك الـذي كان مـن أعتـى القـوى.

المراجع

الوثائق الأساسية لتحالف اليسار والتقدم وسيريزا

• تحالف اليسار والتقدم، الاتجاهات البرنامجية، أثينا 2003.

• تحالف اليسار والتقدم، النظام الأساسي لتحالف اليسار والحركات والبيئة، أثينا 2005.

• تحالف اليسار والتقدم، القرار السياسي الصادر عن أول مؤتمر لتحالف اليسار والتقدم، أثينا 1992.

• سيريزا، سيريزا والوضع السياسي، أثينا 2008.

الوثائق الأساسية للحزب الشيوعي اليوناني

• الحزب الشيوعي اليوناني، برنامج الحزب الشيوعي اليوناني، أثينا 1996.

• الحزب الشيوعي اليوناني، النظام الأساسي للحزب الشيوعي اليوناني، أثينا 1996.

• الحزب الشيوعي اليوناني، البيانات من CC من الحزب الشيوعي اليوناني في الذكرى الثلاثين لثورة أكتوبر الاشتراكية، أثينا 2007 90.

• الحزب الشيوعي اليوناني، قرار مؤتمر الحزب الشيوعي اليوناني الثامن عشر حول الاشتراكية، أثينا 2009.

أدبيات إضافية

• نيكوس مارانتزيديس، الحزب الشيوعي اليوناني بعد سنة 1991، من البروليتاريا الأممية إلى الشعبوية، في:

G. Konstantinidis/N. Marantzidis/T. S. Pappas (eds.): Kommata kai politiki stin Ellada – Oi sygchrones exelixeis, EKDOSEIS KRITIKI [translation]،-

أثينا 2009، ص 259 – 270.

• أليكساندروس بيستس /فاسيليس فيليبوس: تحليل دراسة المؤتمر الخامس لتحالف اليسار والتقدم، في: آيغي، طبعة 13 تموز / يوليو 2008.

• ميرتو تساكاتيكا/ جيورجوس زوناكس/ الكساندروس بيستيس، تجديد الكادر السياسي القيم ما بعد المادية لتحالف اليسار والتقدم، في:

Konstantinidis/Marantzidis/Pappas (eds.): Kommata kai politiki stin, Ellada ص306-271.

حول السياسة الحالية

Hier ist an erster Stelle die Tageszeitung Eleutherotypia (http://www.enet.gr/) zu nennen, in der täglich über SYN und KKE und häufig auch über die Splitterparteien berichtet wird und die mit exzellenten Kommentaren und Analysen zur griechischen Linken aufwarten kann. Darüber hinaus berichten die PASOK-nahen Zeitungen TO BIMA (http://www.enet.gr/) und ETHNOS (www.tovima.gr/) ausführlich über die das linke Politikspektrum

Die Materialien von SYN und KKE zur Parlamentswahl 2009 wurden ebenfalls zu Rate gezogen

• معهد بحوث استطلاعات الرأي
VPRC: http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikes Prozent20ekloges Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf

مصادر حول نتائج الانتخابات والإحصاءات

صحيفة Eleutherotypia اليومية (http://www.enet.gr/) التي تصدر تقارير يومية عن الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم وفي كثير من الأحيان عن الأحزاب المنشقة، هي المصدر الرئيسي هنا؛ كما وتوفر هذه الصحيفة أيضا تعليقا وتحليلا ممتازا عن اليسار اليوناني. بالإضافة إلى ذلك، الصحف التابعة لحزب باسوك

To Bima (http://www.enet.gr)

(Ethnos / www.tovima.gr /وإثنوس)

تورد تقارير مفصلة عن الطيف السياسي اليساري.

تمت أيضا مراجعة مواد الحزب الشيوعي اليوناني وتحالف اليسار والتقدم الخاصة بالانتخابات البرلمانية في سنة 2009.

مصادر حول نتائج الانتخابات والإحصاءات

http://ekloges.ypes.gr/pages/index.html

• معهد بحوث استطلاعات الرأي

VPRC: http://www.vprc.gr/uplds/File/vouleytikes Prozent20ekloges Prozent202009/Graphs_VoteAnalysis_WeightedBasedOnFinalResults.pdf

حزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي: استمرارية ظاهرية وانقطاع فعلي

ميمو بوركارو

وضع خطر

بينت نتائج الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي صورة كئيبة عن حال اليسار الراديكالي في إيطاليا. فحزب إعادة التأسيس الشيوعي (PRC) مع حزب الشيوعيين الإيطاليين (PdCI) حصلا على 3.4% فقط من الأصوات، بينما حزب العمال الشيوعي (Partito Comunista dei Lavoratori)، وهو انشقاق يساري حديث من حزب إعادة التأسيس الشيوعي، لم يحصل سوى على 0.5% من الأصوات. أما حزب البيئة والحرية اليساري (SEL)، الذي نشأ من تحالف اليسار والحرية (Sinistra e Libertà) وترك حزب إعادة التأسيس الشيوعي مؤخرا هو الآخر لكنه توجه يمينا، فاز بـ3.1% من الأصوات. ومن ثم، لم تتمكن أي من المجموعات الثلاثة (الأحزاب الإيطالية الوريثة للشيوعيين والاشتراكيين واليسار الجديد) من تجاوز عتبة الـ4% ولا يُمثَل أي منها حاليا في البرلمان سواء في ستراسبورج أو روما.

وبوضع الأصوات التي حصل عليها حزب البيئة والحرية اليساري جانبا (والتي جاءت من قطاعات أخرى منها الخضر الذين نشأوا من الحزب الاشتراكي القديم ولم يدخلوا في تحالف يمين الوسط)، ذهبت الـ7% الباقية من الأصوات المفتتة إلى القوى السياسية التي كانت متوحدة كلها سابقا في حزب واحد. ومن ثم، أصبحت مجموعة هامة من الخبرات السياسية (نجحت في اجتياز محطات صعبة وقاسية) مهددة لأول مرة بالاختفاء من المشهد السياسي في إيطاليا وأوروبا.

وتبين هذه النتيجة الحدود الهيكلية لحزب إعادة التأسيس الشيوعي والتي لم يتم تناولها سوى في عدد قليل جدا من الدراسات التي أجريت عن هذا الحزب[1]، ومنها خلافاته الداخلية الخطيرة التي منعت بلورة الانتماء الحزبي وأبطأت أيضا من عملية تجديده، وكذلك عدم قدرته على بناء علاقة مستقرة مع الناخبين وهو ما أدى إلى اعتماده على بيئته السياسية، بالإضافة لطبيعة اليسار الحديث ونتائج قراراته في المدى القصير.

علاوة على ذلك، لم يتمكن ورثة إعادة التأسيس "القديم" حتى من استخدام المساحة السياسية التي خلقها توجه الحزب الديمقراطي (PD) نحو السوق. فبالنسبة لحزب البيئة والحرية اليساري، فإن أعضاء هذا الحزب قد تركوا بالفعل حزب إعادة التأسيس الشيوعي بالتحديد من أجل ربط أنفسهم بالحزب الديمقراطي، وبالنسبة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي نفسه كان من الصعب تنفيذ هذا المشروع بسبب طبيعة النقاش السياسي وأيضا النظام الانتخابي القائم في إيطاليا، كما سنرى.

حتى لو كان حزب إعادة التأسيس الشيوعي قادرا - سواء وحده أو في تحالف مع الآخرين - على شغل جزء كبير من تلك المساحة، وتوفير إجابات بديلة للقاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي، لن يكون هذا كافيا لإطلاق حركة شعبية اشتراكية لها طبيعة جماهيرية كبديل لليمين، وذلك لأن القاعدة الانتخابية المشتركة بين الحزب الديمقراطي واليسار الراديكالي لا تتضمن سوى جزء صغير من الشريحة الدنيا من السكان. فإذا كان لليسار الراديكالي الإيطالي أن يعيش، وإن كان له أن يصبح قوة سياسية هامة ومستقلة في المستقبل، لا يمكنه أن ينشط فقط في جانب العرض السياسي وإنما عليه أن يتعامل أيضا مع جانب الطلب. فعلى سبيل المثال، الطلب على الأمن والحماية القائم بين معظم الشرائح الاجتماعية الدنيا التي تصوت لليمين اليوم يجب أن يتحول لطلب على العدالة الاجتماعية والسيطرة الديمقراطية على الاقتصاد والبيئة.

ومن أجل التوصل لفهم أفضل للسياق الذي تحدث فيه المشكلات الصعبة التي تواجه اليسار الراديكالي حاليا وسبل حلها، من الضروري التفكير في السمات المميزة للهيكل الاجتماعي في إيطاليا وفي نوعية النقاش السياسي الذي يتم فيها وفي النظام الانتخابي الإيطالي.

1. J. I. Dormagen [چ إ دورماجين]، I comunisti. Dal Pci alla nascita di Rifondazione Comunista. Una semiologia politica (الشيوعيون: من حزب الشيوعيين الإيطاليين إلى حزب إعادة التأسيس الشيوعي. سميولوجيا سياسية)، دار نشر Koinè ، روما، 1996؛ و S. Bertolino [س برتولينو]، Rifondazione comunista. Storia di un'organizzazione (حزب إعادة التأسيس الشيوعي: قصة تنظيم)، دار نشر Il Mulino، بولونيا، 2004؛ و F. De Nardis [ف دي ناريس]، La Rifondazione comunista. Asimmetrie di potere e strategie politiche di un partito in movimento (حزب إعادة التأسيس الشيوعي: التفاوت بين النفوذ والاستراتيجيات السياسية لحزب في حالة حركة)، دار نشر Angeli، ميلان، 2009.

■ نهاية الحركات الشعبية الجمعية

عبرت التغيرات العميقة التي حدثت في المجتمع الإيطالي منذ نهاية الثمانينيات عن نهاية الحركات الشعبية الجمعية وسياسات التغيير الاجتماعي. وقد نشأت محلها تحركات فردية وجماعية وعمل سياسي يتراوح بين الزبونية العامة لدى يمين الوسط، والتشدد في التوجه الاقتصادي الكلي نحو الاندماج الأوروبي لدى يسار الوسط. جاء هذا التحول نتيجة لتحركات واعية من جانب الطبقة الحاكمة تهدف لتدمير الأساس المجتمعي لحركة العمال القوية في السبعينيات. وقد تضمن هذا التحول الاستخدام واسع النطاق لأداة اللامركزية في الإنتاج، وتحديث المشروعات التجارية الصغيرة، وإضعاف الاتحادات العمالية، وتنمية أشكال التشغيل الفردية أو التي لا تحميها النقابات على الأقل. ويضاف إلى ذلك انتشار نموذج في الاستهلاك والمعيشة يتسم بالفردية، وتروجه بشكل خاص محطات التلفزيون الخاصة التي يمتلكها سيلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) وهو ما أصبحت تفعله الشبكات العامة أيضا بعد ذلك. يكمن جوهر هذا التحول في سياسات رئيس الوزراء الاشتراكي بيتينو كراكسي (Bettino Craxi)، الذي دعمه سيلفيو برلسكوني بشدة حينما اتخذ في بداية الثمانينيات تدابير كبرى ضد الدور الاجتماعي والسياسي للنقابات، وضد سلطة الفيتو التي كان الحزب الشيوعي قادرا على ممارستها ضد القرارات الحكومية. حل كراكسي مشكلة القبول الاجتماعي لهذه السياسة عن طريق زيادة كبرى في الإنفاق العام. فحلت الهدايا النقدية التي تمولها الدولة محل النضال الاجتماعي من أجل زيادة الأجور. ومن ثم، يمكن القول بأن الزيادة الأكبر في الدين الحكومي الإيطالي لم تكن نتيجة تطور النضال الطبقي، وإنما بالعكس نتيجة تعطيله وبروز هيمنة جديدة قائمة على العلاقة بين المواطنين الأفراد والحكومات التي تخلق علاقات زبونية.

تشكلت جذور هذه التطورات أثناء السنوات التي تنامت فيها المرونة وانعدام الأمان بالنسبة للعمال، بالإضافة للتوكيد على "الأداء" الفردي و"حرية القرار" والذي تعزز بدرجة أكبر عن طريق رفض الدولة الأحادية الاجتماعية التي نشأت في إيطاليا أثناء فترة الجمهورية الأولى. فبدلا من الدولة الاجتماعية، التي ولدت من رحم النضالات العمالية في السبعينيات، ترسخ توجه نحو خصخصة العديد من الخدمات العامة. فتولى تلك الخدمات مزيج من الفاعلين من القطاعين العام والخاص، ومع الوقت ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص. والدولة الموحدة التي حاولت (وإن كان بشكل فاشل) أن تقلل الفجوة القائمة بين شمال البلاد وجنوبها، حل محلها دولة فيدرالية، وهو ما كان محل دعم الطيف الأوسع من السياسيين في المؤسسات الإقليمية وليس فقط حزب العصبة الشمالية (Lega Nord) الداعي للاستقلالية. وقد أدى هذا لزيادة غير محكومة في سلطة المناطق - وليس البلديات - وزيادة

التفاوت بين المناطق المختلفة في البلاد لصالح المناطق الأغنى. في خضم هذه العملية، حلت مصالح المجتمعات الإقليمية محل الصالح العام للبلاد.

بالنسبة للكثير من المحللين والمعلقين، مثلت هذه العملية عودة مفهوم المدى الطويل في التاريخ الإيطالي والذي يتسم منذ القرن السادس عشر بضعف الدولة الأحادية والهوية الجماعية وسيادة الفردية والاصطفائية[2]. ويطرح آخرون على العكس من هذا أن مثل هذا التفسير للتاريخ الإيطالي يؤدي إلى افتراض زائف بأن ظهور هوية جماعية أكبر وصراعات أيدلوجية/سياسية متوحشة في إيطاليا كان مفروضا من أعلى (كما في حالة الفاشية)، أو لم يمثل سوى مراحل قصيرة وثانوية مثل الفترة التالية على الحرب مباشرة أو فترة السبعينيات. لكن هذه المقولة تفشل في تفسير الطبيعة التشاركية جدا والحيوية للتنمية بشكل عام في الجمهورية الأولى والتي كانت قائمة على وجود أحزاب جماهيرية وفلسفاتها المتصارعة[3].

على أية حال، لو اكتفى المرء بالنظر للأحداث الجارية في المجتمع الإيطالي من منظور الزمن الطويل من الفردية في دولة ضعيفة لن يصل حقا لفهم أهمية الفردية في الحياة اليوم أو لفهم الدور الحالي للسياسة. فبينما كانت الفردية دوما في إيطاليا تعبيرا عن حكم الشرائح الاجتماعية المرفهة نسبيا، انتشرت اليوم عبر قطاعات كبيرة من الشرائح المعتمدة على الأجر، وتعتبر بدرجة ما تعبيرا عن خضوعهم لعلاقات تشغيل غير مستقرة والنزعة الاستهلاكية التي يختبرونها باعتبارها حرية اختيار ومساواة مع نمط حياة متخيل للطبقات الأعلى، وبدرجة ما باعتباره شكل التحرر الذي يتخيلونه لأنفسهم[4]. فرغم أن الفردية في إيطاليا اعتمدت طويلا بالإضافة لهذا على الدعم السياسي، ما كان العدد الكبير من المشاريع الصغيرة سيُخلق سوى بدعم الدولة، وهذه المشاريع بحاجة لهذا الدعم الآن أكثر من أي وقت مضى بسبب تغير ظروف السوق العالمي نتيجة الأزمة الكبرى. لكنها من ناحية أخرى نجحت في كسب المزيد من الثقل السياسي. فبالرغم من المزيج العجيب من المصالح العامة والخاصة، الذي كان دوما مميزا لتاريخ الدولة الإيطالية، كانت روافع القوة دوما تقريبا في أيدي السياسيين.

2. C. Duggan [ك دوجان]، Force of Destiny: History of Italy since 1796 (قوة القدر: تاريخ إيطاليا منذ 1796)، لندن 2008. وأيضا (باللغة الألمانية): C. Jansen [ك يانسن]، Italien seit 1945 (إيطاليا منذ 1945)، جوتينجين، 2007.

3. G. Crainz [ج كرانز]، Autobiografia di una Repubblica. Le radici dell'Italia attuale (سيرة ذاتية لجمهورية: جذور إيطاليا المعاصرة)، روما، 2009.

4. M. Magatti [م ماجاتي] و M. De Benedittis [م دي بينديتيس]، I nuovi ceti popolari. Chi ha preso il posto della classe operaia? (الشرائح الاجتماعية الدنيا: من حل محل الطبقة العاملة؟)، ميلان، 2006.

وحاليا، صار هذا الوضع معكوسا بحيث يميل السياسيون - على المستوى المحلي والوطني - بشكل متزايد إلى التعبير المباشر عن المصالح الخاصة[5]. وبالنظر لرد الفعل العنصري والدفاعي لانتشار ظاهرة الهجرة الذي يعزز الميول الرجعية في الواقع الاجتماعي، يبدو اليسار بشكل عام عاجزا عن تقديم إجابات.

اليسار "المعتدل" الذي يصعب تمييز مواقفه عن الوسط يحاول أن يرى في الفردية شيئا تقدميا عن طريق التوكيد على أن الأداء والمنافسة الحرة بين الأفراد عناصر هامة في تحديث البلاد. لكن في هذا المجال الأيديولوجي، اليمين لديه فرصة أكبر في النجاح. ومن وجهة النظر السياسية، يعتبر سلوك اليسار الحديث فصاميا؛ فمن ناحية يتورط اليسار في شراك المصالح العامة والخاصة على المستوى المحلي والإقليمي، بل حتى يتجاوز اليمين السياسي في دفاعه عن خصخصة الخدمات العامة، ومن ناحية أخرى، يتوقف عن انتهاج هذه النسخة الزبونية من السياسة فور وصوله للسلطة، ويطور خطا سياسيا موجها نحو التقشف ونحو أوروبا بدون الاهتمام ببروز أي شكل بديل للقبول بين السكان.

يتأرجح اليسار الراديكالي بين فردية تقدمية بالأخص من أجل حماية الحقوق الفردية في المجالات الجنسية والأخلاقية والدينية من ناحية، وإعادة بعث أشكال قديمة من التضامن الجماعي والوعي العمالي الطبقي الذي يبدو نفوذه الاجتماعي آخذا في الاضمحلال عن أي وقت مضى. كما لا تزال الأفعال الجماعية مستمرة في إيطاليا، والتي انخرط معها اليسار الأوروبي في حالة حركة العولمة البديلة. وقد كانت ناجحة بشكل عام في إحداث التجانس بين الحركات التي ينخرط فيها إلى حد كبير قسم نخبوي من السكان لديه نصيب كبير من رأس المال الثقافي، بينما معظم الشرائح الاجتماعية الأقل كفاءة لا تنتظم إلا بشكل متفرق من خلال التحركات النقابية أو الاحتجاجات قصيرة المدى المشتتة والتي لا تكون واضحة في أغلب الأحوال فيما يتعلق بالشكل أو المحتوى وكذلك لا تكون ظاهرة سياسيا[6].

5. A. Statera [أ ستاتيرا]، Il Termitaio. I signori degli appalti che governano l'Italia (النمل الأبيض: ملوك المشتروات الذين حكموا إيطاليا)، ميلان، 2009.

6. من الاستثناءات لذلك الحركات المناهضة للخيارات الرأسمالية الخطرة مثل حركة مناهضة القطار السريع في منطقة بيدمونت ضد إنشاء خط سكة حديد شديد السرعة من تورين إلى ليون، أو الحركة المناهضة لإنشاء جسر عبر مضيق مسينا بين أراضي إيطاليا الأساسية وصقلية وهي منطقة مهددة جدا بالزلازل ويشوبها أيضا خطر تحكم المافيا في العقود الحكومية. وتنخرط جميع شرائح السكان في مثل هذه الحركات. انظر: D. Della Porta [د ديلا بورتا] و G. Piazza [ج بياتزا]، Le ragioni del no. Le campagne contro la TAV in Val di Susa e il Ponte sullo Stretto (أسباب الرفض: الحملات المناهضة لخط القطار السريع في وادي سوسا والجسر المار عبر مضيق مسينا)، ميلان، 2008.

■ طبيعة الصراع السياسي في إيطاليا

تتضمن المصاعب المذكورة أعلاه المشاكل الهيكلية التي تواجه اليسار الإيطالي والتي تعتبر ناتجة عن الطبيعة الخاصة للنقاشات السياسية في إيطاليا. لكن هناك مشاكل أخرى تعود جذورها إلى الطبيعة الخاصة بالصراع السياسي في إيطاليا، وهي - كما هو معروف جيدا - تتركز على شخص سيلفيو برلسكوني. ويمكننا بالفعل الآن أن نحصي من بين الكوارث العديدة التي يمكن إرجاعها إلى هذا القائد الصناعي الماهر بزوغ أيدلوجية معاداة البرلسكونية التي أدت بقيم وميول المجتمع اليساري إلى الاضمحلال بشكل متزايد حتى وصلت لمجرد معارضة بسيطة لسياساته أو حتى لنمط حياته الشخصي. فكل شيء به رائحة احترام المؤسسات أو القوانين أو الأخلاقيات العامة أو الخاصة أو حتى مجرد التحضر (بعبارة أخرى: أي شيء مختلف عن الشعبوية الفظة لبرلسكوني) يعتبر بالفعل "يسار" - وهو تعريف متواضع جدا لمهمة وطبيعة اليسار. ومن أجل وضع تعريف جديد لهذه الطبيعة والمهمة يجب القيام بتحليل واقعي للعلاقات السياسية وجذورها في الطبقات الاجتماعية في البلاد وهو تحليل يمتد لما بعد المظهر الخارجي للمسرح السياسي.

أما ما يجري في إيطاليا اليوم، فهو عبارة عن صراع بين كتلتين مختلفتين من الطبقات الحاكمة. الكتلة الأولى تتضمن المشروعات الكبيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي والمالي، والمتوجهة ماليا نحو أوروبا والسوق العالمي ولديها قوة اقتصادية كبيرة لكن ليس لديها قدرة مماثلة لبناء القبول المجتمعي، وذلك لأن السياسة الأوروبية لإيطاليا لم تتمثل حتى الآن سوى في شكل الخصخصة والسياسات النقدية المتقشفة. أما الكتلة الثانية فتتضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما يكون لها توجه وطني وليس أوروبي، وقوة اقتصادية أقل بكثير لكن قدرتها أكبر على كسب التأييد، وهو ما يعود جزئيا إلى الاستخدام الشعبوي للتلفزيون. هذه هي الكتلة التي يقودها برلسكوني، أما الكتلة الأولى فكانت مرتبطة بمعسكر يسار الوسط، وكان من الممكن أن تدعم برلسكوني إن لم يكن قد تمادى في تعزيز الزبونية لهذه الدرجة وأكد كثيرا على مصالحه الخاصة وكانت تصرفاته أقل فظاظة عن هذا بدرجة ما. لدى الكتلتين العديد من نقاط التماس بقدر ما يتفقان على قضايا مثل التوسع في التشغيل غير المستقر، وخصخصة الخدمات العامة، وتخفيف السيطرة القضائية على الحياة السياسية، ودعم مشروعات الإنشاءات العامة الكبرى كفرص استثمارية مربحة للشركات الكبيرة، وتحول السلطة لمسألة إقليمية. في كل تلك النقاط، تعتبر الاختلافات تكتيكية فقط وليست استراتيجية. وتتضمن أهم القرارات الاستراتيجية من ناحية أخرى نماذج مختلفة في سبل إتاحة الأسواق العالمية (تفضل الكتلة اليمينية غالبا الحلول الحمائية)، ودرجة تحكم الحكومة في الاعتمادات المالية الحكومية

(الكتلة اليمينية التي تمثل الشركات الأضعف تحتاج لدعم مباشر من الدولة بدرجة أكبر)، ودور المنظمات النقابية (تطالب الكتلة اليمينية بضراوة بفصل الاتحادات وإقصاء الاتحاد النقابي اليساري المعروف بالاتحاد الكونفيدرالي العام للعمل (CGIL) من المفاوضة الجماعية)، والسياسة الضريبية (اليمين يدعم التهرب من الضرائب). لكن اليمين على سبيل المثال ليس لديه القوة فعليا للوقوف في طريق عملية التكامل الأوروبي وكل ما يستطيع تحقيقه هو بعض التعديلات. ومن ثم، كان يمكن تجاوز كل تلك الاختلافات وحدوث تعايش سلمي بين الكتلتين لولا أنه في النظام الرأسمالي لا يمكن لمالك شركة كبيرة أن يصبح رئيسا للحكومة إلا لو بدا قادرا على إخضاع مصالح شركته الخاصة للصالح العام لطبقته. لكن تشريعات برلسكوني على العكس من هذا تحابي شركته على حساب الآخرين. كذلك، يواجه برلسكوني أيضا تهما جنائية ستؤدي لإدانته بشكل مؤكد تقريبا، لذا هو مستعد للتضحية من أجل سلامته الشخصية باستقرار العلاقات بين المؤسسات وتوازن العلاقة بين الأغلبية والأقلية، وكلاهما أمران مهمان لحكم أي بلد في وقت أزمة.

ومن ثم، لا يصح القول إنه لا يوجد خلاف في إيطاليا بين يمين الوسط ويسار الوسط. فحتى لو كانت هناك اختلافات في معسكر البرجوازية، يعتبر الخط السياسي للكتلة "الوطنية" أكثر خطورة الآن من خط الكتلة "الأوروبية"، وذلك نظرا لأن الأولى أكثر تمسكا بدعم التوسع في علاقات التشغيل غير المستقرة، ولأنها بدأت عملية تقسيم إثني شديدة الصعوبة لسوق العمل بسبب النفوذ المتنامي لحزب العصبة الشمالية في الحكومة. هذه الكتلة تعزز أيضا ثقافة رجعية تتكون من مزيج قائم على النفاق يتكون من انعدام للأخلاق في المجال الخاص واحترام الأطر التقليدية للكنيسة الكاثوليكية. بل وتدعم - في هجومها المسعور على القضاء - الجرائم التي يرتكبها أصحاب الياقات البيضاء، وحاولت مرارا تغيير العلاقة بين المؤسسات بطريقة سلطوية لصالح الحكومة. ومن ثم برز برلسكوني باعتباره العدو الأكبر، عدو تكوّن نفوذه أساسا من نجاحه في ملء الفراغ الذي تركه انحلال اليسار وإذعانه غير النقدي للسياسات الأوروبية الليبرالية.

ورغم أن القاعدة الاجتماعية لمعسكر يمين الوسط (والتي تعتبر المخزون الذي يأخذ منه هذا المعسكر تمويله ولاعبيه السياسيين) تتكون من المشروعات التجارية متوسطة الحجم وقسم كبير من الشرائح المهنية، فإن قاعدته في جمهور السكان تتكون من الناس الأكثر تهميشا من حيث النوع والعمر وفرص العمل، مثل ربات البيوت والسجناء والعاطلين والشباب وأصحاب الوظائف غير المستقرة. وبينما لا يحصل يمين الوسط سوى على نصف أصوات العاملين في مهن مستقرة في الشركات الصناعية الكبرى تقريبا، ولا يصوت ليمين الوسط من موظفي الدولة سوى أقلية، فإن هذا المعسكر تمكن من جذب أغلبية واضحة من أصوات الموظفين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يخضعون لمنافسة شديدة،

وكذلك أغلبية أصوات المشتغلين في وظائف قصيرة المدى. ومن ثم، تميل البروليتاريا في سلوكها الانتخابي لدعم اليمين، لكن من الضروري ألا نغفل حقيقة أن النصيب الأكبر من أصوات العمال التي فقدها الحزب الديمقراطي واليسار الراديكالي في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم تذهب إلى اليمين وإنما اختفت ضمن الكتلة التي لا تصوت. إن أضعف أقسام البروليتاريا هي التي تصوت لليمين وخاصة العاملين في المهن غير المستقرة الذي يدعي اليسار الراديكالي تمثيلهم في المجال السياسي لكنهم يعتبرون الحزب الديمقراطي هو حزب العمال الذين لديهم وظائف "مضمونة"[7].

ومن ثم، يطبق ائتلاف يمين الوسط بوضوح قرارات معادية للعمل العمالي المنظم لكنه لا يزال ناجحا في تصوير نفسه باعتباره الضامن لحماية الأقسام الأضعف من السكان. وهكذا، يستخدم يمين الوسط بمهارة نظم المعلومات وأيضا قدرة السياسات القديمة لليسار المتجذرة في السكان ويستبدل رطانته الشعبوية بالرطانة الليبرالية لليسار اليوم. لقد أصبح هذا واضحا في ردود الأفعال الأولية على المرحلة الأولى من الأزمة الاقتصادية. وقد كان برلسكوني حكيما في ترك المسرح لوزير الاقتصاد الخاص به چيوليو تريمونتي (Giulio Tremonti) وهو من أعداء السوق المخلصين ومن أعداء - وفقا لكلامه على الأقل – هيمنة البنوك والشركات الكبرى، فقد صور حكومته على أنها حكومة تسعى للتدخل المباشر في المجال الاقتصادي ومحاربة الرأسماليين في القطاع المصرفي وحماية الشرائح الأضعف رغم أن التدابير التي اتخذها في الواقع كانت غير مناسبة ومجرد دعاية زائفة. أما الحزب الديمقراطي فأخذ جانب بنك إيطاليا مدافعا عن البنوك ضد تدخل الدولة. هذا وما يمنع الحزب الديمقراطي من إعادة تأسيس اتفاقه مع الشرائح الأدنى من السكان هو الحواجز الطبقية فيه.

يمثل كل هذا مشكلة إضافية لليسار الراديكالي. فمن ناحية، دفعت الحاجة لهزيمة برلسكوني في الصناديق (والحاجة لإخفاء الطبيعة الحقيقية للكتلة المؤيدة لأوروبا والمعادية

7. تتفق ثلاث على الأقل من أهم الدراسات التي تناولت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إيطاليا مع هذا التقييم، وهي R. Mannheimer [ر مانهايمر] و P. Natale [ب ناتال]، Senza più sinistra. L'Italia di Bossi e Berlusconi (بدون يسار: إيطاليا بوسي وبرلسكوني)، ميلان، 2008؛ و E. A. Carra [إ أ كارا]، Ho per-so la sinistra. Le ragioni del declino e le proposte per reinventarla (فقدتُ اليسار: أسباب الأفول ومقترحات لإعادة البعث)، روما 2008؛ و I. Diamanti [إ ديامانتي]، Mappe dell'Italia politica (خريطة إيطاليا السياسية)، بولونيا، 2009؛ ويلاحظ سالڤو ليوناردي (Salvo Leonardi) أن اليسار كان دائما أقلية في الطبقة العاملة، وأنه فاز بأغلبية في الانتخابات الأخيرة بين الموظفين بشكل عام. انظر: سالڤو ليوناردي: "Il voto operaio in Italia; declino o continuità?" (أصوات العمال في إيطاليا: استمرارية أم انقطاع؟)، في: Quaderni di Rassegna Sindacale، أبريل 2006. لكن هذه ليست سوى أغلبية محدودة وتصبح أقلية لو وضعنا في الاعتبار أصوات العمال في المهن غير الاعتيادية أو العاطلين.

لبرلسكوني داخل اليسار) الكثير من الناخبين المحتملين لليسار الراديكالي للتصويت لأقوى حزب معارض، وهو الحزب الديمقراطي. من ناحية أخرى، كانت معارضة الحزب الديمقراطي - بسبب نقاط التماس المذكورة أعلاه بين الكتلتين - غير كافية على الإطلاق لكسب المعركة ضد برلسكوني، وذلك لأنه - بسبب دعمه للنموذج الليبرالي - لم يكن في موقع يسمح له بالتغلب عليه على أرضية القبول الاجتماعي. وطالما ظلّ برلسكوني في الحكم، كان اليسار الراديكالي محاصرا بضرورة التصويت للحزب الديمقراطي من أجل عدم فقدان أي صوت. لكن، طالما كان الحزب الديمقراطي هو قائد المعارضة ضد برلسكوني، بدا أن الأخير بإمكانه أن ينام مرتاح البال.

لكل تلك الأسباب، لم يبدُ من الممكن أن تُتاح أي مساحة سياسية على يسار الحزب الديمقراطي ليشغلها اليسار الراديكالي بالرغم من الانحراف المستمر للحزب الديمقراطي ناحية الوسط. فما انفتح كان مساحة لتيار راديكالي معادي لبرلسكوني، وقد شغلها حزب إيطاليا القيم (IdV) وهو تجمع سياسي يقوده أنطونيو دي بيترو (Antonio di Pietro) الذي عمل كقاضٍ سابق وقائد في مكافحة الفساد. ورغم أن دي بيترو كان ينتقد الحزب الديمقراطي نقدا لاذعا، بسبب عدم معارضته بشكل كافي لبرلسكوني، فهو بالأساس يشترك مع الحزب في المفاهيم الخاصة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم أصبح جزء أساسيا من ائتلاف يسار الوسط.

■ أصول وتبعات نظام التصويت بالأغلبية

هناك سبب آخر يمنع انفتاح المجال السياسي على يسار الحزب الديمقراطي، وهو الطبيعة الخاصة لنظام التصويت الإيطالي. فقد كانت نهاية الجمهورية الأولى والأحزاب الجماهيرية القديمة مرتبطة بإلغاء نظام التمثيل النسبي وإدخال نظام الأغلبية. كان هدف أنصار نظام التصويت بالأغلبية - ومن بينهم أكثر المجموعات نفوذا في إيطاليا - هو القضاء على كافة أجنحة التجمعات المختلفة ودفع كافة القوى السياسية نحو موقع في الوسط لا يبيّن التمايزات بينها، بحيث يُمحى تمثيل الشرائح الأدنى من السكان عن طريق الحزب الشيوعي وفقا لنظام التمثيل النسبي. وقد رأى قادة الحزب الشيوعي فرصة في نظام التصويت بالأغلبية للدخول في الحكومة وتقليل نفوذ المنافسين في إطار الطيف اليساري وإجبارهم على الخيار بين الدخول في تحالف أو الفناء السياسي. لا تزال هذه السياسة حاضرة حتى يومنا هذا، ويضاف إليها مشكلة محاولة الحزب الديمقراطي إحلال الثنائية القطبية التي تضمنت على الأقل تنافسا بين تحالفين تضمن كل منهما عددا من الأحزاب، بنظام حزبين حقيقي، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى اختفاء القوى السياسية الأصغر من البرلمان تماما.

لم تتم هذه المحاولة عن طريق أي تغيير إضافي في نظام التصويت، الذي تم تصحيحه بقرار تكتيكي لليمين عن طريق إعادة إدخال عناصر التمثيل النسبي، وإنما جاءت عن طريق قرار سياسي بعد هزيمة حكومة يسار الوسط الأخيرة، وذلك من أجل إقصاء أي تحالف مع اليسار الراديكالي من أجل جذب كافة الأصوات المتبنية تكتيك الحزب الديمقراطي في معاداة برلسكوني. استمرت هذه العملية عن طريق رفع العتبة الدنيا للتمثيل في البرلمان الأوروبي من 3% إلى 4%، ومستمرة حاليا بالقرار الخاص بخوض الانتخابات الإقليمية بتحالف مع اتحاد الوسط (UdC) وهو واحد من القوى السياسية التي نشأت من بين الديمقراطيين المسيحيين القدامى وكانت منتمية حتى وقت قريب لائتلاف يمين الوسط. من ناحية أخرى، سينتهي التعاون مع حزب إعادة التأسيس الشيوعي حتى في المناطق التي حصد الائتلاف فيها نتائج إيجابية. وهذا بدوره يتضمن قرارا جوهريا من ناحية الحزب الديمقراطي بإنهاء منافسة حزب إعادة التأسيس الشيوعي عن طريق إقصائهم من الائتلافات الانتخابية الممكنة، والدافع وراء هذا هو تخيل أن ناخبي حزب إعادة التأسيس الشيوعي المساكين سيقررون التصويت للحزب الديمقراطي بدلا من البقاء في المنزل.

الإصرار على الاستمرار في إضعاف اليسار الراديكالي – وهو الدافع لاختيار نظام التصويت بالأغلبية - يبين أن الهدف الذي تم استحداث النظام من أجله لم يتحقق بعد. صحيح أن اليسار الراديكالي فقد أرضية كبيرة في كل الانتخابات الأخيرة، لكن صحيح أيضا أن هذا الإضعاف قد يؤدي إلى اختفاء حزب إعادة التأسيس الشيوعي بسبب آخر انشقاق حدث فيه. في الواقع هناك 6% أو 7% من الأصوات لا تزال على يسار الحزب الديمقراطي حتى لو كانت منقسمة بين مجموعات مختلفة. ووجود حزب البيئة والحرية اليساري هو ما يمنع هذه الشريحة من الناخبين من معارضة الحزب الديمقراطي بشكل صريح.

لقد فشلت نظرية النظام القائم على حزبين أيضا داخل كلا المعسكرين. فحزب شعب الحرية (PDL) وهو حزب يمين الوسط الجديد لم يتّحد فعليا سوى مع حزب 'إلى الأمام يا إيطاليا' (Forza Italia) التابع لبرلسكوني شخصيا وحزب التحالف الوطني (AN) الذي تم تشكيله بعد انتهاء الفاشية، بينما حافظ حزب العصبة الشمالية على استقلاليته وعبر عنها بشكل متكرر. وفي معسكر يسار الوسط، أسس حزب إيطاليا القيم نفسه بالأساس على حساب الحزب الديمقراطي في وسط هذا المعسكر، بينما نجح حزب اتحاد الوسط في توسيع وضعه وتحالف أحيانا مع اليمين وأحيانا مع المعارضة حتى أصبح عاملا حاسما محتملا في الائتلافات. وقد أوضح نظام التصويت بالأغلبية بالتالي أن تبسيط النظام السياسي لا يمكن تحقيقه عن طريق تغيير بسيط في نظام التصويت، فهذا التغيير لم يمنع وجود ثلاثة أقطاب سياسية مؤثرة على الأقل من النشوء بخلاف الحزبين الكبيرين، وكل

منهم يحصل على 6-8% من الأصوات، وذلك بغض النظر عن اليسار الراديكالي الذي لم يختف تماما هو الآخر. وبالأحرى، أصبح نظام التصويت أشبه بقيد على الحياة السياسية في إيطاليا، والكثيرون - حتى داخل الحزبين الكبيرين - يريدون العودة لنظام التمثيل النسبي[8]. وحتى يحدث هذا، سيستمر النظام الانتخابي في تقييد فرص نجاح وبقاء اليسار الراديكالي بدرجة كبيرة. ويجب الانتباه إلى أنهم حققوا أفضل نتائجهم عندما كانوا يقدمون أنفسهم باعتبارهم يسار معسكر يسار الوسط.

بسبب القرار الاستراتيجي الذي اتخذه حزب إعادة التأسيس الشيوعي في نهاية حكومة برودي (Prodi)، قرر الحزب الديمقراطي أن يرفض حتى التحالفات المحلية مع حزب إعادة التأسيس الشيوعي رغم أنه لم يرد بالمثل. ونتيجة لهذا، لا يبدو إعادة التأسيس الشيوعي على أنه يسار معسكر يسار الوسط، وكذا يبدو قدره في الصناديق غامضا. ولا يعود هذا إلى أن الناخبين الإيطاليين يفضلون الأحزاب المعتدلة أو يرفضون البرامج الراديكالية، وإنما يعكس سمة مميزة للسلوك الانتخابي للإيطاليين ظهر بوضوح شديد في آخر انتخابات برلمانية، وهو الميل لمنح حوافز تشجيعية للأجنحة الخارجية لكلا التحالفين أي حزب إيطاليا القيم في تحالف يسار الوسط وحزب العصبة الشمالية في تحالف يمين الوسط. بعبارة أخرى، الناخبون الإيطاليون يكافئون المواقف الراديكالية بشرط أن تعبر عن نفسها كجزء من ائتلاف، ومن ثم يكون لها فرصة حقيقية في المشاركة في حكومة البلاد. لهذا السبب، الموقف الراديكالي الذي لا يكون جزء من أي تحالف (أي الموقف الذي تبناه حزب إعادة التأسيس الشيوعي عن قصد إلى حد ما وبحكم الضرورة إلى حد ما) يخاطر بالتخلي عن هذا الحافز الذي يقدمه الناخبون. ولهذا السبب أيضا يمكن لحزب البيئة والحرية اليساري الذي قرر الانحياز للحزب الديمقراطي دائما وفي كافة الظروف أن ينسب لنفسه موقع يسار تحالف يسار الوسط، ويمكنه بذلك أن يجذب المزيد من الأصوات من حزب إعادة التأسيس الشيوعي طالما

8. لا يمكن نسيان أن من يُعرَفون في إيطاليا بالقوة الشديدة (اتحاد الأعمال الوطني (Confindustria) والكنيسة الكاثوليكية) كانوا يحاولون لبعض الوقت (بالنظر للنتائج غير المرضية للثنائية الناجمة عن نظام التصويت بالأغلبية) خلق "وسط واسع"، أي قوة سياسية تحتل موقعا يخولها إملاء المصالح الاستراتيجية للطبقة الحاكمة نحو اليمين ونحو اليسار. وقد ثبت أن هذا النظام غير مُرضٍ لأنه لم يكن قادرا في ظل آخر حكومة لبرودي على إجبار اليسار الراديكالي على الانضباط في تحالفات من ناحية، ولم يكن قادرا أيضا على تطبيع اليمين وجعله معتدلا من ناحية أخرى، فاكتسب حزب العصبة الشمالية المزيد من السلطة. محاولة حل مشكلة الثنائية القطبية التي قام بها الحزب الديمقراطي أولا ثم برلسكوني عن طريق تحويلها إلى نظام ذي حزبين دفعت بفكرة الوسط الواسع حاليا إلى خلفية المشهد. لكن فشل مشروع النظام ذي الحزبين قد يؤدي لإعادة بعثها، وإن كان من غير الواضح إن كان هذا الهدف سيكون تحقيقه أسهل عن طريق التمثيل النسبي أو عن طريق نظام تصويت قائم على الأغلبية بشكل كامل أو جزئي.

كان ناخبوه لا يرون التناقض بين برنامج الحزب (الذي لا يزال يعبر عن خطاب اليسار الراديكالي شكليا على الأقل) والمشاركة في تحالفات مع الحزب الديمقراطي الذي تزداد مواقفه ميوعة مع الوقت، تناقضا أكبر من اللازم.

■ عبء العمل على المدى القصير

إن التجذر الاجتماعي المستقل لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أمر صعب جدا في وضع كالموضح أعلاه، والأحداث قصيرة المدى مثل الانشقاقات والتحليلات الخاطئة للوضع الراهن أو الأخطاء السياسية يمكن أن تؤدي لعواقب وخيمة. وقد ساهم أحدث انشقاق في حزب إعادة التأسيس الشيوعي في الصعوبات التي يواجهها حاليا.

حتى لو كان عدد الأعضاء والعاملين الذين تركوا الحزب لإنشاء حزب البيئة والحرية اليساري صغيرا نسبيا، فقد حققوا بعض النجاح في الانتخابات وحصدوا أصواتا مماثلة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي. فحتى مع أخذ النصيب الذي ساهمت به أصوات الخضر والاشتراكيين في الاعتبار، فاز حزب البيئة والحرية اليساري رغم ذلك بجزء من أصوات حزب إعادة التأسيس الشيوعي الذي رأى في التحالف مع الحزب الديمقراطي أمرا محتوما.

لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في الوضع الحالي: منها القراءة الخاطئة لطبيعة حكومة برودي، ومنها التوقعات المبالغ فيها من تحالف يسار الوسط، وهو ما اتضح أيضا في قبول فوستو بيرتينوتي (Fausto Bertinotti) منصبا مؤسسيا رفيعا، واتضح بشكل خاص في الفشل في إيجاد قضية سياسية أخلاقية أثناء الفترة فيما بين مظاهرة جنوة في يوليو 2001 وبداية حكم يسار الوسط في ربيع 2006. أثناء ذلك الوقت، فقد حزب إعادة التأسيس الشيوعي على الأرجح فرصة تاريخية. فبينما كان التراث الانتخابي للحزب الشيوعي الإيطالي القديم يُستهلَك بالتدريج[9]، برزت حركة العولمة البديلة كواقع جديد لليسار المجتمعي.

هناك مقترح بارع له طبيعة تجميعية يمكنه جلب الأحزاب والروابط في مشروع مشترك، وربما يمكنه ربط حزب إعادة التأسيس الشيوعي بقاعدة اجتماعية جديدة وتشكيل قضية سياسية قد تنجح في إحداث ضغط فعال على حكومة برودي والتعامل بشكل أقل كارثية مع الإخفاق المتوقع. لم يحدث أي من الأمرين، وقد يعود هذا إلى الانخفاض النسبي لمستوى نضج الحركات والروابط وكذلك إلى تكريس الحزب نفسه تماما إلى

9. S. Bertolino [س برتولينو]، مصدر سابق، ص 168.

تجديد خطابه واتصالاته ("كونه جزءا من الحركة"، و "نبذ العنف" و "الديمقراطية التشاركية") وهو ما لم يكن متماشيا مع أي هيكلة تنظيمية جديدة وواعية لعلاقته بالقضايا الخارجية، وإنما تقليدا لتعددية الحركات داخل التنظيم الجديد لحزب إعادة التأسيس الشيوعي. وقد أدى هذا مرة أخرى إلى تداخل مربك بين مستويات صنع القرار التي كانت متحدة بشكل مؤقت في الشخصية الكاريزمية لفوستو بيرتينوتي.

الجدل السياسي الحاد في مؤتمر الحزب في شيانشيانو في صيف 2008، والذي حدثت فيه مواجهة بين من يريدون الحفاظ على توجه شيوعي ومن يريدون تشكيل يسار أوسع "بدون توصيفات"، فسرته وسائل الإعلام كصراع بين المحافظين والمجددين. في الواقع، كانت المسألة محل الخلاف بالأساس هي تقييم الحزب الديمقراطي ومن ثم كيفية تقييم التحالف معه[10]. فحتى من كانوا يرون أنه يجب المحافظة على حزب إعادة التأسيس الشيوعي كونه يمثل موقعا مستقلا في الخارج ومستقلا عن الحزب الديمقراطي، كانوا مدركين لعدم كفاية حزب إعادة التأسيس الشيوعي للاضطلاع بمهمة بناء يسار بديل. لقد قلل انسحاب الأعضاء الذين أسسوا حزب البيئة والحرية اليساري من عنصر الخطاب الإبداعي وزاد من التوكيد على التقاليد الشيوعية. لكن في الحقيقة هناك عمليات إبداعية هامة جدا تحدث في إطار هذه الاستمرارية الظاهرية مثل قيادة موحدة للحزب وبناء حزب اجتماعي وفكرة اتحاد اليسار. فهيا بنا نتناول هذه العناصر بالترتيب.

التجديد الأول للقيادة الموحدة

منذ إنشائه، كان حزب إعادة التأسيس الشيوعي حزبا موحدا ورغم ذلك كان فيدراليا في جوهره. فقد كان يتكون من التحام عائلات سياسية قائمة بالفعل على المستوى الوطني، كل منها له ثقافته الخاصة وأشكاله التنظيمية التقليدية والعلاقات الشخصية التي بداخله[11]. وبالنظر لهذه الطبيعة الأصيلة، كانت القيادة الموحدة للحزب تأتي إما نتيجة للتوازن القلق بين تلك المكونات (والتي جلبت معها صعوبات مماثلة في تأسيس خط سياسي واضح، بل وصعوبة خلق شرعية شيوعية

10. بشكل عام، الطرح الذي دعم استمرارية الحزب استمر أيضا في دعم فكرة التجديد، والفكرة الأساسية هي أن الحزب يجب أن يكون طرفا داخل الحركات الاجتماعية. من أجل الوقوف على تفاصيل النقاش داخل مؤتمر الحزب، انظر: ف دي ناردیس، Da partito di governo a partito extraparlamentare. La parabola della Rifondazione Comunista, tra antagonismo sociale e calcolo delle compatibilità (من حزب حاكم لحزب غير ممثل في البرلمان: حكاية حزب إعادة التأسيس الشيوعي بين العداء الاجتماعي وتقييم الاتساق)، عرض مقدم للاجتماع السنوي للجمعية الإيطالية للعلوم السياسية، باڤيا، 2008.

11. س برتولينو، مصدر سابق، ص 361.

جديدة قائمة على مبادئ توجيهية ثقافية واضحة)، أو غياب مثل هذه القيادة أصلا كما حدث بعد مؤتمر الحزب في فينيسيا في مارس 2005 والذي تم فيه إقصاء الأقلية الداخلية تماما عن قيادة الحزب.

وبعد مؤتمر الحزب في شانشيانو، عرض الائتلاف الناجح الذي انتخب باولو فريرو (Paolo Ferrero) رئيسا للحزب على الأقلية التي يقودها نيكي ڤيندولا (Niki Vendola)، والتي حصلت على 47% من الأصوات، قيادة الحزب بشكل مشترك على المستوى المركزي والإقليمي. لكن هذا العرض تم رفضه، فقد كانت هذه هي الخطوة الأولى من عملية طويلة لانشقاق تم على مراحل وانتهت بالانسحاب النهائي لتلك الأقلية من الحزب. علاوة على ذلك، خلق التحالف الناجح أسلوب عمل به قدر معقول من الاتساق الفعلي رغم طبيعته المتنوعة، وهو ما لم يُرى من قبل في حزب إعادة التأسيس الشيوعي، وكان باديا بشكل خاص في الاتفاق التام على بعض القرارات شديدة الأهمية. لم تختف المجموعات الداخلية بكل تأكيد، وإن كانت نقاط الاتفاق أصبحت أكثر وخاصة في النقاشات النظرية. لكن الحزب اختبر لحظة حاسمة ودراماتيكية جعلت العناصر التعاونية تجب القوى التنافسية.

النتيجة الأكثر أهمية لهذا التجديد الأول منذ نشأة حزب إعادة التأسيس الشيوعي هي أن وحدة المجموعة القيادية بالأخص جعلت السعي لعمليات تجديد أخرى أمرا ممكنا حيث كان الصراع داخل الحزب يجعلها مستحيلة. ويؤكد هذا أن الأحزاب التي تملؤها الفرق والتنوعات يمكن أن تتكيف مع السياق الآني لبيئتها لكن الأحزاب المتحدة المركزية قدرتها أكبر على إحداث تجديد واعٍ.

لم يؤثر التجديد في هذه الحالة بعد على الحياة الداخلية للحزب[12]. وفي هذا الصدد، كانت المشكلة الأساسية في حزب إعادة التأسيس الشيوعي بعد الهزيمة الانتخابية الكارثية في 2008 - ولا تزال - هي ضمان المتطلبات الدنيا للبقاء. فقد كان الفريق القيادي مهتما بالسؤال الصعب المتعلق بالترشيد المالي والتنظيمي والذي أدى إلى تخفيضات مؤلمة في

12. من المنطقي إذن افتراض أن المشاكل العامة المحددة في دراسة داخلية حديثة ما زالت موجودة أو أنها حتى أصبحت أكثر خطورة، وهي انخفاض نسبة العمال والنساء والشباب في العضوية، وعدم وجود رابط بين النضالات المتنوعة التي ينظمها الحزب، وخاصة عدم وجود صلة بين القاعدة والقمة، بالإضافة للعجز عن تخطيط الأنشطة الاجتماعية ودراسة نتائجها وتوفير الدعم والتوجيه الضروري لأعضاء الحزب في المناصب العامة. علاوة على ذلك، أشارت الدراسة لانتشار وقوة الحزب في العديد من مواقع الصراع واستمرار وجود علاقة شديدة الإيجابية بين الاستعداد القوي للنضال داخل الحزب وشبكات الحركات المستقلة. ويبين هذا أيضا إلى أي مدى كانت جنوة مؤثرة في ثقافة الحزب، انظر: Rapporto conclusivo dell'inchiesta sul partito (التقرير النهائي لدراسة الحزب) 2006/2008، في http://home.rifondazione.it/xisttest/dip_36.

الجهاز الإداري المتضخم بالإضافة لتخفيضات كبيرة في دعم الجريدة اليومية التي يصدرها الحزب والتي تسمى ليبيرازيون (Liberazione) أو [الحرية]. وتضمن التجديد بدرجة كبيرة علاقة الحزب بالمجتمع وباقي اليسار البديل.

■ التجديد الثاني: الحزب الاجتماعي

بالنسبة لعلاقته بالمجتمع، يزداد توجه حزب إعادة التأسيس الشيوعي نحو تبني شكل الحزب الاجتماعي. والفكرة الأساسية هنا هي أن العمال منتشرون خارج المصانع التقليدية، وأن الوظيفة الاجتماعية للمصانع بدأت تُفقَد وينتشر فقدان الثقة في السياسة. ومن ثم، لا يمكن تصور وفهم خطاب سياسي عام للعمال – أو أي شخص - في القرن الواحد والعشرين ما لم يكن مصحوبا بحلول ملموسة للمشاكل الواضحة.

لن يؤدي أي نزاع اجتماعي لأكثر من احتجاج مؤقت إن لم تكن علاقة الدعم الاجتماعي المتبادل ناشئة قبل النزاع وتهدف لتعزيزه، وهو ما يسمح للفرد بكسب ثقة متجددة في الفعل الجماعي. إن كان الفعل الأولي لعضو في حزب تقليدي هو توزيع المنشورات التي تدعو مثلا للنضال ضد ارتفاع تكلفة المعيشة، فإن الفعل الأولي لعضو في حزب اجتماعي هو تأسيس مجموعة للتسوق الشعبي تمكنهم من الحصول على الضروريات اليومية بتكلفة بسيطة. أثناء تأسيس هذه المجموعة وبعده يمكن - بل يجب - توزيع المنشورات ونشر الخط السياسي للحزب.

ينطبق هذا على بعض الخدمات الصحية ومرافق الرعاية الاجتماعية ومجموعات المسنين، إلخ. كذلك، لا يتم دعم نضالات العمال المتأثرين بالأزمة سياسيا فقط، وإنما أيضا بشبكات تضامنية متماسكة بين العمال والمواطنين. ومن ثم، لا يحل الدعم المتبادل محل الفعل السياسي وإنما يصبح القاعدة الأساسية التي يتم صياغة الخطاب السياسي بأكمله من خلالها. علاوة على ذلك، تعتبر المقابلات الشخصية واحدة من أهم طرق العمل الجماهيري للحزب. وبالإضافة لمشكلة العلاقة مع ناخبي حزب شيوعي – أو على الأقل حزب شعبي –، يتعامل الحزب الاجتماعي أيضا مع مسألة الوظيفة الداخلية للحزب عن طريق السماح لأعضائه بالسعي ليس لمواضع الجدال الأيدلوجي/السياسي في الدوائر القاعدية فحسب وإنما أيضا لحلول لمشاكل الحياة اليومية. وتبني منطق العمل المشترك قد يوفر للحزب فرصة التواصل مع ثقافة الروابط السياسية المنتشرة والتي حلت منذ فترة طويلة محل عمل الأحزاب في إيطاليا وأصبحت مواقع مهمة للبحث عن الهوية والتنشئة السياسية للناس.

اتخذ حزب إعادة التأسيس الشيوعي عددا كبيرا جدا من المبادرات في هذا المجال[13]. وكان العامل الحاسم بالنسبة للحزب في هذا الصدد - وخاصة فيما يتعلق بنفوذه الرمزي – هو خبرة العمل في أكويلا بعد الزلزال المأساوي الشهير. فتلك الخبرة رفعت ثقة الناس في الحزب، وازداد التزام العديد من مجموعات الأعضاء في خضم التعبئة للعمل. لكن الحزب الاجتماعي لا ينتشر فقط في المواقع التقليدية للحياة الاجتماعية، وإنما يحاول أيضا التواجد في أشكال جديدة من التشبيك الافتراضي أو ما يسمى بالشبكات الاجتماعية. وبشكل خاص، سمح الانخراط في المساحات الافتراضية الجديدة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي بالسعي لتعبئة جديدة، والعمل على التنظيم أيضا بدرجة ما، ومن نتائج هذا المظاهرة الكبرى التي تمت في روما في 4 ديسمبر 2009 تحت عنوان "يوم مناهضة برلسكوني" (No-B-Day) والتي تجمع فيها آلاف الشباب - ومعظمهم من أصحاب الوظائف غير المستقرة - للاحتجاج على سياساته. وكانت تلك أول فعالية كبيرة للمعارضة بعد الأفول المؤقت لحركة تلاميذ المدارس والتي سميت بالموجة.

من الصعب القول إلى أي مدى سيؤدي هذا التجديد (الذي قد يكون أول تجديد ملموس طبقه حزب إعادة التأسيس الشيوعي بعد جنوة) إلى تغيير ممارسات الحزب بشكل شامل فعليا. فرغم أن الحزب تبنى بشكل رسمي فكرة الحزب الاجتماعي، هناك مقاومة كبيرة لها ومن الصعب تعميم هذه الممارسة التي تتطلب من الحزب الكثير من المهارات والطاقة خاصة حينما يكون الشباب أقلية والمهارات السياسية الموجودة هي المهارات التقليدية. على أية حال، يبدو أن المسار الجوهري سيكون إعادة تأسيس العلاقة بين مختلف شرائح السكان، وخاصة بالنسبة للمجموعات الأكثر تهميشا التي تتأثر بالخطاب الشعبوي، وكذلك بالنسبة للشرائح صاحبة المهارات الرفيعة والمتسمة بالنزوع الفردي. وعلى أية حال، الطريق لبزوغ تدريجي لقاعدة توافق متماسكة في الحزب وتوسيع هذا التوافق بما يتجاوز الحدود القائمة لناخبي اليسار، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحزب من الخطر المحدق المتمثل في العزلة والانقراض السياسي سيكون طريقا طويلا جدا.

■ التجديد الثالث: اتحاد اليسار

تغير تناول حزب إعادة التأسيس الشيوعي لمسألة العلاقة بالقوى الأخرى في اليسار الراديكالي بشكل واضح عما مضى. وكانت المشكلة الرئيسية لدى الحزب في هذا الصدد - وما زالت – هي الحفاظ على استقلاليته الكاملة عن الحزب الديمقراطي، دون أن يذوب

13. للوقوف على أنشطة الحزب الاجتماعي التي يشترك فيها غير الأعضاء في الحزب، انظر http.//www. partitosociale.org

ويصبح أحد العناصر العامة لليسار مثلما رغب معظم أعضاء المؤتمر العام للحزب في شانشيانو من ناحية، ودون أن ينكفئ على الداخل أو يصبح ببساطة أحد العناصر الشيوعية من ناحية أخرى، وهو ما لم يكن ليعزز رؤى الحزب وإنما بالعكس يعطلها. الحل المقترح هو اتحاد لليسار، والذي يفترض أن يكون كيانا يتكون من العديد من الأحزاب والروابط وأن يكون أيضا مفتوحا للأعضاء الأفراد، أي كيان مستقل في قراراته وأن تنقل مكوناته المستقلة إليه جزءا من سيادتها، كيان يشغل موقعا يضمن له توازنا معقولا بين كل شركائه. وهذا الحل تم التفكير فيه بالفعل في الفترة السابقة على تشكيل حكومة يسار الوسط.

كان هذا مشروع اليسار الأوروبي حيث كان لديه حينذاك القدرة على تجميع جزء من حركة العولمة البديلة على الأقل، وتشكيل توازن إيجابي بين الأحزاب والروابط. وبالنظر للمصاعب الحتمية المرتبطة بمثل هذا الحل، أعاق الفريق القيادي للحزب هذا المشروع اقتناعا بإمكانية تحقيق نصر انتخابي فقط لو أبرز الحزب رايته الخاصة (أي راية إعادة التأسيس الشيوعي)، وهو ما ثبتت صحته في النهاية. الانحراف الوحيد لاحقا تمثل في نسخة من هذه الرؤية، قامت على تحالف قوس قزح اليسار المعني بالحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه بعد وفاة تحالف يسار الوسط. لكن بالنسبة لهذه النقطة، لم يكن قوس قزح اليسار أكثر من رابطة انتخابية للفرق القيادية الحزبية الواقعة في أزمة عميقة وكانت نتائجها من حيث الأصوات كارثية.

نشأ المقترح الحالي في سياق مختلف تماما. فقد ضعف حزب إعادة التأسيس الشيوعي بشكل واضح، وعادت حركة العولمة البديلة لأنشطتها الاجتماعية، وانسحبت العديد من الروابط التي ساعد الحزب على إنشائها من الحياة السياسية أو اندمجت فعليا في الحزب الديمقراطي. كذلك، لم تجلب التحركات الاحتجاجية الحديثة أي شريك متماسك يمكن النقاش معه. لكن الاتحاد يبدو مسارا ممكنا أيضا وذلك لعدم وجود فكرة سياسية قوية بما يكفي لتوحيد القوى المتنوعة في اليسار الإيطالي في حزب واحد، وكذلك لأنه لا يمكن خلق توازن معقول بين المجموعات الضرورية للعمل والحفاظ الضروري على تنوع الفاعلين السياسيين سوى عن طريق اتحاد، فالتنوع في اللغات يمكنه تأسيس أفضل علاقة ممكنة بين مشروع سياسي ومجتمع شديد التمايز والفردية مثل المجتمع الإيطالي. انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد في 20 و21 نوفمبر 2010، وتم فيه انتخاب أوليفيرو ديليبرتو (Oliviero Diliberto) متحدثا. واليوم، يتضمن الاتحاد، بالإضافة لحزب إعادة التأسيس الشيوعي، حزب الشيوعيين الإيطاليين، ورابطتين سياسيتين هما "الاشتراكية 2000" - وهي انشقاق من الحزب الديمقراطي لليسار وهو سلف الحزب الديمقراطي، و"العمل والتضامن- وهو الذراع

السياسي لتيار أقلية داخل الاتحاد الكونفيدرالي العام للعمل. غير أنه يجري الآن تكوين علاقات وصلات عديدة مع القوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

في هذا السياق، تبرز مسألة العلاقة بحزب البيئة والحرية اليساري أيضا. فالمصاعب الواضحة للمشروع السياسي لهذا التنظيم ليست أقل إحباطا من تلك التي تواجه حزب إعادة التأسيس الشيوعي. وقد كان انشقاق حزب البيئة والحرية اليساري من حزب إعادة التأسيس الشيوعي مبررا باعتباره قرارا اتخذه الجدد ضد القدامى من أجل يسار بلا توصيفات وضد نسخة جديدة من الهوية الشيوعية. في الواقع، لم يكن الانشقاق كما اتضح مما سبق متجاوزا لضرورة التجديد أو لضرورة التوسع بما يتجاوز مجرد نسخة جديدة أيدلوجيا من الشيوعية. ففكرتان مثل الحزب الاجتماعي والاتحاد توضحان أن حزب إعادة التأسيس الشيوعي كان وما زال منفتحا أمام التجديد. وتضمنت نقطة الصراع الحقيقية (وما زالت) العلاقة بالحزب الديمقراطي، حيث يؤكد حزب إعادة التأسيس الشيوعي على ضرورة الاستقلالية بينما يعتبر حزب البيئة والحرية اليساري التعاون أمرا ضروريا. لكن هذا يزداد صعوبة لأن الحزب الديمقراطي قرر علانية التوجه للتحالف مع اتحاد الوسط، وهو تحالف أدى في انتخابات أبوليا إلى الشقاق بين الحزب الديمقراطي وأبرز نواب حزب البيئة والحرية اليساري نيكي ڤيندولا (Nichi Vendola) الذي كان قبل ذلك الرئيس الإقليمي لأبوليا. وبعد فقدان بعض عناصره الهامة (أقسام من الخضر والقوى الأخرى)، وبعد فشل الفكرة السياسية التي أدت لميلاده، يواجه حزب البيئة والحرية اليساري حاليا قرارات صعبة جدا. فحتى لو دخل في تحالفات مع الحزب الديمقراطي كلما أمكن، من الواضح أن هذه التحالفات لن تستطيع التأثير على الحزب الديمقراطي في أي قرارات هامة، في حين أن الحزب الديمقراطي سيجبر حزب البيئة والحرية اليساري على تبني مواقف سياسية عارضها في الماضي.

ما زالت العلاقات بين القوى السياسية المختلفة الكائنة على يسار الحزب الديمقراطي غير واضحة ومتغيرة. ولا يمكن حسمها في المستقبل القريب أو البعيد، وستنشأ حلول جديدة للتوحيد حتى لو كانت أكثر صعوبة، لأن حق حزب البيئة والحرية اليساري في الوجود أساسا مرتبط بتحالفه مع الحزب الديمقراطي. حتى لو لم يكن هذا الحل الاتحادي سيؤدي إلى التحاق حزب البيئة والحرية اليساري بالاتحاد، وقصر الأمر على تحالف سياسي أو انتخابي، سينشأ وضع إشكالي على أية حال. فثلاث قوى مهمة كانت متحدة سابقا في حزب إعادة التأسيس الشيوعي (ما تبقى من الحزب نفسه وحزب الشيوعيين الإيطاليين وحزب البيئة والحرية اليساري) ستشكل جبهة سياسية متحدة جديدة بين تنظيمات مستقلة، بالإضافة للتقارب المحتمل مع المنشقين عن اليسار. فرغم أن حزب إعادة التأسيس الشيوعي القديم كان متحدا رسميا، فإنه كان فعليا حزبا تعدديا،

وهنا يوجد رباط تعددي رسمي له على الأقل خط سياسي موحد تكتيكيا. لو تحققت هذه الإشكالية في الواقع، ستُطرح العديد من الأسئلة من وجهة نظر علماء السياسة ومنظري "الأحزاب كشكل" وأيضا بالنسبة لكل من يتناول العلاقة بين فكرة اليسار الجديد وشكله التنظيمي.

■ النضال ضد الأزمة ومن أجل "حكومة دستورية": نحو تجديد رابع؟

يمكن تقسيم البرنامج السياسي العام لحزب إعادة التأسيس الشيوعي أثناء هذه الفترة لمجالين: مقترحات الحزب لمكافحة الأزمة الاقتصادية عن طريق إجراءات التوسع في الضمان الاجتماعي، وتمويلها بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول الأعلى والضريبة على الأصول، وعن طريق المحاربة المستميتة للتهرب الضريبي الذي تعتبر معدلاته عالية جدا في إيطاليا من ناحية[14]؛ وتأميم الشركات المتأثرة بالأزمة بالإضافة لإعادة تأميم البنوك من ناحية أخرى. وفقا لهذا المنظور، سيتحقق التحسن الاقتصادي في البلاد عن طريق خطة شاملة لاستعادة البيئة والبنية التحتية العامة، مع مواجهة ومعارضة تركز الاعتمادات المالية في عدد قليل من المشروعات العامة الدعائية، وتدمير البيئة وتفكيك البنى العامة مثل المدارس والمستشفيات وإهمال إنشاء المنازل، وبدلا منها تعزيز الاستثمار في الطاقة البديلة. وبالرغم من الصياغة شديدة العمومية لهذه الخطة (والتي تصبح أكثر تحديدا وتفصيلا عندما تتركز في مناطق بعينها)، فإنها تعتبر بديلا حقيقيا يعبر عن توجه اشتراكي صديق للبيئة. علاوة على ذلك، سيكون هناك في الشهور القادمة مقترح بدعوة لاستفتاء على إلغاء قانون يسمح بالتوسع في علاقات التشغيل غير المستقرة المعروف بالقانون رقم 30. والهدف من الاستفتاء هو تغيير سياسة الأجور المنخفضة التي ينتهجها أصحاب الأعمال بشكل تقليدي في إيطاليا، وهي السياسة التي تتضمن غالبا الاستغناء عن الابتكار التكنولوجي، وإعادة تأسيس العلاقات السياسية بين حزب إعادة التأسيس الشيوعي والعاملين في وظائف غير مستقرة والذين إما انسحبوا من العملية السياسية أو أصبحوا يصوتون لليمين كما اتضح مما سبق.

بمعنى سياسي محض، يرى حزب إعادة التأسيس الشيوعي خبرة تحالف يسار الوسط قد انتهت بشكل نهائي فيما يتعلق ببرنامج الحكومة الوطنية، ويدعو بدلا من هذا إلى حكومة دستورية تدعمها أغلبية تبدأ من حزب إعادة التأسيس الشيوعي حتى اتحاد الوسط.

14. وفقا للتقديرات المتحفظة، تخسر الدولة حوالي 100 مليار يورو سنويا بسبب التهرب الضريبي وهو ما يساوي تقريبا 7% من الناتج المحلي الإجمالي، انظر R. Ippolito [ر إيبوليتو]، Evasori: chi, come, quanto (المتهربون من الضرائب: من وكيف وكم؟)، ميلان، 2008.

هـذه الحكومـة سـيكون عليهـا تمريـر قانـون يحـارب تضـارب المصالـح والعـودة لتبنـي نظـام التمثيـل النسـبي، ثـم تسـتقيل وتدعـو لانتخابـات جديـدة. مثـل هـذا الإطـار سـيكون لصالـح حـزب إعـادة التأسـيس الشـيوعي واتحـاد اليسـار وذلـك لأنـه سـيقضي عـلى الاضطـرار لعـدم تضييـع أي صـوت والسـماح بانتخابـات أكـثر حريـة.

حتـى لـو كان هـذا مقترحـا ذكيـا، فهنـاك مقاومـة لـه ليـس مـن جانـب الحـزب الديمقراطـي فقـط وإنمـا أيضـا بسـبب وجـود شـكوك لـدى الناخبـين الذيـن لا يهتمـون في وقـت الأزمـات بالحمـلات الانتخابيـة المكرسـة أساسـا لقضايـا مؤسسـية، وهكـذا سـيدعم الناخبـون مـرة أخـرى اليمـين الـذي لديـه خـبرة خطابيـة كبـيرة فيـما يتعلـق بمسـألة الحمايـة والأمـان.

عـلى أيـة حـال، بالنسـبة لحـزب (أو اتحـاد) وجـوده يعتمـد أساسـا عـلى قـرارات قصـيرة المـدى، تكـون مسـألة البرنامـج أو المبـادئ السياسـية العامـة حاسـمة بـكل تأكيـد. فالوضـع المجتمعـي والسـياسي في البـلاد سـيبقى غـير مسـتقر بدرجـة كبـيرة. صحيـح أن اثنـين مـن المناطـق الانتخابيـة الأربعـة التـي يمكـن تقسـيم إيطاليـا إليهـا سـلوكها الانتخـابي متسـق عـلى مـدار الزمـن، وهـما الشـمال الشرقـي والوسـط، حيـث يميـل الشـمال الشرقي لليمين والوسـط لليسـار، أمـا المنطقتـان الأخريـان (الشـمال الغـربي والجنـوب بشـكل خـاص) فدرجـة التقلـب بهـما أكـبر بكثـير. عـلى سـبيل المثـال، تغيـير اتجـاه أصـوات العـمال في الشـمال الغـربي وأصـوات الأقسـام المهمشـة مـن السـكان في الجنـوب جعـل نجـاح بـرودي في الانتخابـات ممكنـا، وإحبـاط نفـس الشرائـح فيـه هـي التـي أدت لخسـارته. في حالـة تشـكيل تحالـف يسـاري وتوجهـه التوجـه الصحيـح يمكـن إعـادة كسـب العديـد مـن المواطنـين الذيـن توقفـوا عـن التصويـت، والذيـن جـاءت زيادتهـم عـلى حسـاب اليسـار في السـنوات الأخـيرة. ويمكـن للأزمـة الاقتصاديـة الحاليـة أن تعـزز التقلـب الانتخـابي في المناطـق غـير المسـتقرة، وربمـا تفتـح أزمـة قيـادة برلسـكوني المحتملـة الطريـق لسـيناريوهات جديـدة كليـا.

بالنظـر لهـذا الوضـع، عـلى حـزب إعـادة التأسـيس الشـيوعي في إطـار الاتحـاد أن يطـور مجموعـة واسـعة مـن المقترحـات السياسـية والاجتماعيـة المناسـبة لضـمان الاسـتعداد لأي وضع محتمـل. وسـيكون عـلى الحـزب في الاتحـاد أن يوفـر الصـورة العامـة والثقافيـة للحكومـة عـن طريـق الاعـتراف بخطـورة الأزمـة وطبيعتهـا كتغـير كبـير، حتـى لـو افترضـوا أنهـم غـير قادريـن عـلى تـولي مسـئولية الحكومـة لعـشرة أعـوام أو أكـثر، فالناخبـين في الأقسـام المهمشـة مـن السـكان يحتاجـون لأطروحـات واضحـة وذات مصداقيـة ومتماسـكة.

ومـن ثـم، سـيكون مـن المهـم بالنسـبة لحـزب إعـادة التأسـيس الشـيوعي أن يسـتخدم توجهـه الاتحـادي المسـتعاد مـن أجـل القيـام بتجديـد آخـر لوضـع برامـج ومبـادئ سياسـية. وإن كانت

الانشـقاقات قـد منعـت التماسـك البرنامجـي في الحـزب، فـإن الوحـدة سـتؤدي لتطـور برنامجي مخطـط. ويجـب أن يتـم هـذا عـن طريـق الإدمـاج المنهج للمـوارد الثقافيـة العديـدة المنتشرة في إيطاليـا والتـي لا تطرقهـا معظـم القـوى السياسـية إلى حـد كبـير. وعـلى هـذا الأسـاس، يمكن للحـزب تنـاول مهمـة التنميـة المتماسـكة للقـوى السياسـية والتـي عرقلتهـا دومـا الصراعـات الحزبيـة الداخليـة. في التطويـر المنهجـي للبرنامـج، يمكـن لحـزب إعـادة التأسـيس الشـيوعي أن يبـدأ أخـيرا عمليـة إعـادة التأسـيس الشـيوعي الخاصـة بـه، أي تعريـف جديـد لمـيراث الحركـة العماليـة بالنظـر لمهـام الحـاضر وذلـك عـن طريـق جلـب العنـاصر المتشـظية العديـدة القائمـة في الثقافـة السياسـية لليسـار الإيطـالي. ويمكـن جمـع هـذه العنـاصر في إطـار رؤيـة لاشـتراكية خـضراء تقـوم عـلى مؤسسـات ديمقراطيـة تشـاركية وعـلى تحريـر العمـل والبيئـة مـن الحالـة السـلعية. ويجـب أن يكـون خلـق نظـام اقتصـادي مختلـط هـو الهـدف العـام الاسـتراتيجي، بالإضافـة لاسـتمرار وجـود الإنتـاج التجـاري وتنميـة الإنتـاج الاجتماعـي القائـم عـلى التضامـن. ويمكـن لمثـل هـذا التطويـر البرنامجـي والثقـافي أن يتـم تناولـه بفعاليـة لـو نجـح الحـزب في تجـاوز المرحلـة الخطـرة التـي تهـدد بقـاءه حاليـا. لكـن مـن المؤكـد بنفـس الدرجـة أن هـذا التجديـد سـيكون شرطـا مسـبقا للبقـاء. وكـما ذكـر أنطونيـو جرامـشي (Antonio Gramsci)، الحـزب الـذي لا يكـون متجـذرا في المجتمـع المـدني لا يمكنـه أن يتعامـل مـع أوجـه الضعـف هـذه سـوى بتطويـر برنامـج دقيـق لا يتكـون فقـط مـن قائمـة بالمقترحـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وإنمـا يتنـاول أيضـا المشـاكل العامـة للبـلاد (وحدتهـا الداخليـة ودورهـا في المجـال الجيوسـياسي الـدولي وتشـكيل شرائحهـا القياديـة ومسـتقبل الشرائح المهمشـة اجتماعيـا فيها[15]). ويعنـي تطويـر مثـل هـذا البرنامـج بالنسـبة لحـزب إعادة التأسـيس الشـيوعي ضرورة مناقشـة علاقتـه بالبـلاد وتاريخهـا بشـكل شـامل وعميـق منـذ البدايـة. وهـذه بالضبـط هـي المهمـة التـي تواجـه الحـزب الآن في هـذه اللحظـة الحاسـمة مـن تاريخـه.

15. أ جرامشي، مذكرات السجن، المجلد الأول.

البحث عن الوحدة: اليسار في تركيا

سيم ساي

مقدمة

سُحق اليسار السياسي في تركيا أثناء الانقلاب العسكري سنة 1980. ووقعت محاولات لتنظيمه من جديد بعد سنة 1989 نتج عنها تأسيس عدد كبير من المجموعات والأحزاب الصغيرة التي لم تتمكن من الاتفاق مع بعضها. ودأبت هذه المجموعات الصغيرة بالفعل على الانشقاق بشكل متكرر حتى نشأ طيف يساري شديد التفتت. وقد بذل اليساريون الذين كانوا دوما واعين بخطورة هذا الوضع المتشرذم جهودا كبيرة لجمع تلك المجموعات الآخذة في الصغر من أجل تقويتها مرة أخرى. ورغم ذلك ازداد الوضع سوءا، ففي سنة 2009 انهار حزب الحرية والديمقراطية (ÖDP) الذي كان حتى تلك النقطة أكثر النماذج نجاحا في مشروعات اندماج اليسار. وشهد نفس العام حظر حزب المجتمع الديمقراطي "الكردي" (DTP). ومن ثم، كان 2009 عام الفشل والهزيمة، لكنه أيضا كان بالنسبة ليساريين كُثر، رغبوا في استخدام الأزمة بشكل إيجابي، فرصة لخلق تنظيمات جديدة ومجموعات جديدة.

في صيف 2009، انقسم حزب الحرية والديمقراطية بعد خلافات داخلية. فمن ناحية التفّت مجموعة من الأعضاء حول رئيس الحزب السابق محمت أوفوك أوراس (Mehmet Ufuk Uras) العضو الاشتراكي الوحيد في البرلمان التركي، وفي مواجهتها كانت القيادة الجديدة للحزب وخاصة مجموعة التضامن الثوري.

قبل ذلك، أي في بداية 2009، أزيح أوفوك أوراس من القيادة في مؤتمر استثنائي للحزب. ورغم أن أوراس وأعضاء مجموعة يسار الحرية انسحبوا من الحزب بعد ذلك بقليل، وشكلوا حركة يسار الحرية (ÖSH)، أعاد باقي أعضاء حزب الحرية والديمقراطية تنظيم أنفسهم في مؤتمر الحزب الاعتيادي في يونيو 2009.

حدثت أزمة أخرى في 2009 وهي حظر المحكمة الدستورية التركية لحزب المجتمع الديمقراطي "الكردي" في 11 ديسمبر. وبفعل هذا القرار، اختفت الحركة الكردية المنظمة جيدا ذات التوجه اليساري من البرلمان على الأقل لفترة.

أمـا الحركـة الديمقراطيـة الاجتماعيـة فكانـت منقسـمة لسـنوات عـدة. فحـزب الشـعب الجمهـوري (CHP) الأكـبر حجـما لا يـزال يعتـبر نفسـه حزبـا ديمقراطيـا اجتماعيـا نظـرا لأنـه العضـو الـتركي الوحيـد في الاشـتراكية الدوليـة ومعـترف بـه دوليـا بهـذه الصفـة، لكنـه يميـل بشـكل مطـرد نحـو السياسـات الوطنيـة والسـلطوية. وعـلى العكـس منـه، يتجه حزب الشـعب الديمقراطـي الاجتماعـي (SHP) الأصغـر حجـما سياسـيا نحـو اليسـار ويشـارك في تأسـيس حزب يسـاري جديـد مـع حركـة يسـار الحريـة ومجموعـات وشـخصيات يسـارية أخـرى.

■ انقسـام حزب الحرية والديمقراطية

هـزت حـزب الحريـة والديمقراطيـة (عضـو حـزب اليسـار الأوروبـي) لسـنوات نقاشـات حـادة حـول التوجـه والاسـتراتيجية السياسـيين. وفي 2008، وصـل الـصراع حـول توجـه الحـزب للـذروة. وقـد اشـتكى أوفـوك أوراس الـذي كان رئيـس الحـزب حتـى انعقـاد المؤتمـر العـام الاسـتثنائي بشـكل صريـح مـن الأعضـاء القوميـين في الحـزب[1]. وانتقدتـه كتلـة التضامـن الثـوري مـن ناحيـة أخـرى علانيـة في المؤتمـر بسـبب المباحثـات الاستكشـافية مـع المجموعـات الكرديـة واليسـارية الأخـرى، والتـي أجراهـا مـن أجـل خلـق حـزب جامـع يمكـن ضمهـم فيـه جميعـا.

كذلـك، طرحـت قضيـة إرجينيكـون (Ergenekon) مشـكلة خطـيرة بالنسـبة للحـزب. فقـد تضمنـت منظمـة سريـة قامـت بالعديـد مـن محـاولات الانقـلاب وقيـل إنهـا مسـئولة عـن عـدد مـن الاغتيـالات السياسـية التـي لم تُكشَـف أسرارهـا بعـد، وتـم اعتقـال عـشرات الضبـاط مـن الجيـش الـتركي والشرطـة والمحامـين والمثقفـين والصحفيـين بالفعـل[2].

طالبـت كتلـة اليسـار الحـر داخـل حـزب الحريـة والديمقراطيـة الملتفـة حـول أوراس بموقـف صـارم مـن القضيـة، وأيـدوا الإجـراءات التـي اتخذتهـا قـوات الأمـن ضـد إرجينيكـون. أمـا كتلـة التضامـن الثـوري فعـلى العكـس مـن هـذا رفضـت دعـم أي مـن

1. Tehdit altinda olan cumhuriyet değil, 12 Eylül rejimi (نظام 12 سبتمبر هو المُهدَد وليس الجمهورية)، مقابلة مع Nuriye Akman (نيوري أكمان)، جريدة ZAMAN، 13 يوليو 2008.

2. لمزيد من المعلومات عن قضية إرجينيكون، انظر: سيم ساي: ÖDP – a Turkish left party between patriotism and liberalism (حزب الحرية والديمقراطية – حزب يساري تركي بين الوطنية والليبرالية)، في: Birgit Daiber (بيرجيت دايبر) و Cornelia Hildebrandt (كورنيليا هيلدبراندت) (محررتان) Die Linke in Europa. Analysen linker Parteien und Parteiallianzen (اليسار في أوروبا: تحليل الأحزاب اليسارية والتحالفات الحزبية)، أوراق مؤسسة روزا لوكسمبورج، برلين 2009، ص ص 165-166.

الجانبين، واعتبرت قضية إرجينيكون مجرد صراع داخل الطبقة الحاكمة، ورفضت أن تلعب أي دور فيها باعتبارها صراعا بين قوى النظام.

ومع الأزمة المالية العالمية، التي أثرت على تركيا في سبتمبر 2008، اشتد الجدل حول تحديد ما هو التركيز الأساسي للحزب: الدمقرطة أم مناهضة الرأسمالية.

أكد ساروهان أولتش (Saruhan Oluç) نائب رئيس حزب الحرية والديمقراطية السابق أن هناك يسار يعتبر النضال "ضد القومية في المجتمع ككل وضد الميول القومية داخل اليسار أيضا[3]" أمرا هاما، ويسار آخر يعتبر هذا النضال "غير هام ويسعى في ظل الظروف القائمة للتوكيد على النضال ضد حزب العدالة والتنمية "الحاكم" (AKP) بكل السبل[4]". انتقد أولتش رفاقه القدامى في الحزب، وذلك لأنهم من وجهة نظره "لا يرون الفرق بين الحكومة المنتخبة وتلك الدوائر التي تريد إسقاط الحكومة بانقلاب عسكري[5]".

تصاعد الصراع بين كتلتي يسار الحرية والتضامن الثوري في الأول من فبراير 2009 عند إزاحة أوراس من رئاسة الحزب في مؤتمر استثنائي كما ذُكر سابقا، حيث تمكنت مجموعة التضامن الثوري من الفوز بأغلبية ضئيلة من بين المندوبين. وقد حل محل أوراس سلفه هيري كوزان أوغلو (Hayri Kozanoğlu) الذي تم تكليفه بقيادة الحزب حتى المؤتمر العادي.

وقبل ذلك المؤتمر بفترة قصيرة، انسحب أوراس وأعضاء حركة يسار الحرية من حزب الحرية والديمقراطية. وأعلن أوراس استقالته من الحزب في مؤتمر صحفي في البرلمان التركي قائلا: "نريد أن نوضح ضرورة حدوث انصهار تاريخي بين الشرائح الاجتماعية والمواطنين الذين يعانون مختلف أشكال القمع والإذلال والاستغلال من قبل النظام الحاكم". وذكر أن العديد من المبادرات قد تم إطلاقها وعيا بأهمية هذه الضرورة لكنها لم تلاقي النجاح، وأضاف "لم نتمكن من تطوير أي مناهج عامة لحلول تجمعنا بأصدقائنا الذين ناضلنا معهم كتفا بكتف لسنوات" والنتيجة - كما قال – أن حزب الحرية والديمقراطية انقسم بسبب اختلاف الاستراتيجيات والمناهج التحليلية للحلول، واختتم بـ"أننا رأينا أنه لا يوجد مخرج لهذه المعضلة وقررنا إنهاء هذا الصراع داخل الحزب بدلا من الاستمرار فيه[6]".

3. مقابلة مع الكاتب في 27 أكتوبر 2009 في اسطنبول.
4. المصدر السابق.
5. المصدر السابق.
6. تصريح صحفي للنائب أوفوك أوراس في 17 يونيو 2009 في البرلمان التركي.

نتيجة لهذا، استقال 28 عضوا من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الحرية والديمقراطية أي نصف عضويتها تقريبا. ولا يزال تأثير الانشقاق على قواعد الحزب غير واضح، لكن الأمر الواضح هو أن أقساما كبيرة جدا من تلك القواعد تركت الحزب أيضا. ويمكننا أن نفترض أن تنظيم الحزب وقاعدته انقسما بالنصف تقريبا، وهو ما جعل ما تبقى من حزب الحرية والديمقراطية يواجه تحديات تنظيمية كبيرة.

أخيرا، استخدم حزب الحرية والديمقراطية المؤتمر العادي رقم ستة في 21 و22 يونيو لإطلاق عملية إعادة تنظيم الحزب والتي ما زالت مستمرة.

■ الخطاب الثوري

بعد انقسام حزب الحرية والديمقراطية، بدا أن العلاقات تحسنت بين ما تبقى من الحزب والحزبين اليساريين الأكثر تطرفا الحزب الشيوعي التركي (TKP) وحزب العمل (EMEP). ويعود هذا الانسجام الجديد إلى التشابه الواضح في وسائل تحليل مشكلات البلاد. فالأحزاب الثلاثة تعتبر أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصراع الطبقي لهم أدوار رئيسية في تحليلهم للتطورات في تركيا. وبالنسبة لها كلها، خطاب الصراع الطبقي أساسي. لكن الوضع المستقبلي لا يزال غامضا ويتبين من تصريحات وأفعال تلك الأحزاب.

إن المجموعات اليسارية التي بقت في حزب الحرية والديمقراطية أقرب للحزب الشيوعي التركي وحزب العمل، أما كتلة يسار الحرية التي تركت حزب الحرية والديمقراطية في يونيو 2009 فلم تكن قريبة منهم أبدا. ونتيجة لهذا، هذه الأحزاب اليسارية الجديدة تجتمع معا الآن في التحركات أكثر مما كانوا يفعلون في الماضي. فعلى سبيل المثال، أصدروا في سبتمبر 2009 دعوة مشتركة للتظاهر ضد اجتماع صندوق النقد الدولي في اسطنبول[7]. في نهاية نوفمبر 2009، نشروا إعلانا مشتركا مع حزبين ثوريين أصغر دعموا فيه إضرابات الموظفين العموميين ضد كل أوجه الظلم الاجتماعي تقريبا[8].

يصف الجميع أنفسهم في المشهد اليساري في تركيا بالثورية، وفي ظل هذا المشهد هناك حاجة واضحة للعمل المشترك. وتعتبر صفحة الفيس بوك المسماة "tkp,"[9]

7. انظر: http://english.sol.org.tr/news/turkey/tkp-odp-and-emep-were-taksim-protesting-imf-874، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

8. انظر http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=1505&tipi=2&sube=0، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

9. http://www.facebook.com/group.php?gid=30657906018&v=wall، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

“emep, ödp, dsıp, ıkp, dıp, sdp, esp, ehp birleşsin” تعبيرا عن هذه الحاجة الجديدة للتعاون. وهناك العديد من المجموعات الثورية التي لا تدعو لتوحيد أعضاء حزب الحرية والديمقراطية والحزب الشيوعي التركي وحزب العمل فقط، وإنما أيضا أحزاب ثورية أخرى متشابهة.

■ حظر حزب المجتمع الديمقراطي

قبل نهاية العام بقليل، أي في 11 ديسمبر 2009، تم حظر حزب يساري في تركيا، وهذا ليس حدثا فريدا في تاريخ تركيا الحديث. هذه المرة، كان الضحية حزب المجتمع الديمقراطي "الكردي" وفقا لقرار بالإجماع من المحكمة الدستورية التركية. وتم منع رئيس الحزب أحمت تورك (Ahmet Türk) و37 عضوا آخرا في الحزب من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات[10]. لم يكن الحكم ضربة قاسية للأقلية الكردية وممثليها السياسيين فقط، وإنما أيضا لعملية الدمقرطة في تركيا برمتها. فحتى ذلك الوقت، كان حزب المجتمع الديمقراطي يعمل بشكل شرعي وهيمن عليه حزب العمال الكردستاني (PKK) غير الشرعي في تركيا. وفي السنوات الحديثة، أصبح حزب المجتمع الديمقراطي الممثل البرلماني لأغلبية السكان الأكراد في تركيا، وكان له 21 مقعدا في البرلمان التركي وهو ما يكفي للتمتع بوضع الكتلة البرلمانية الكاملة. ومن الناحية السياسية، كان حزب المجتمع الديمقراطي يدعو بالأساس لإنهاء الحرب بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني ولحقوق متساوية للأكراد في تركيا. ووفقا للتفسير المنتشر، كان الحظر بموجب حكم المحكمة الدستورية محاولة لدفع القضية الكردية خارج الإطار القانوني بتركيا.

كثيرا ما انتقد اليسار التركي في الماضي حزب المجتمع الديمقراطي متهما إياه وأعضاءه بالاهتمام بالمصالح الكردية فقط وإهمال المشاكل الأخرى في البلاد وخاصة قضايا مثل البطالة التي تؤثر على الأتراك والأكراد معا. وكانت قيادة حزب المجتمع الديمقراطي تنكر دوما تلك الاتهامات، وتعلن أنها تناصر بوضوح التعاون في مثل هذه القضايا لكنها أصرت أن مشاكل الوطن بأكمله لا يمكن حلها دون حل المسألة الكردية[11].

10. للاطلاع على النص الكامل لحيثيات الحظر التي عرضها رئيس قضاة المحكمة الدستورية التركية باللغة التركية انظر http://www.haberform.com/haber/flas-dtp-kapatildi-38175.htm، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

11. أحمت تورك، مقابلة مع الكاتب 4 نوفمبر 2009 في اسطنبول.

حتى قيام الانقلاب العسكري في 1980، كان الأكراد في تركيا يدعمون الأحزاب التركية اليسارية فقط تقريبا. لكن بعد الانقلاب، ذهب اليسار التركي والكردي في طريقين مختلفين. وبعد أكثر من 25 عاما، ظهرت في السنوات الأخيرة علامات على أن يسار المجموعتين من السكان يتقاربان من بعضهما مرة أخرى.

لكن التقارب بين المعسكرين المنقسمين إثنيا بطيء وصعب، فالتحيزات على الجانبين كبيرة لكنها متشابهة. ومن ثم، كل جانب يتهم الآخر بأن ما يحركه هو المصالح القومية. والحقيقة أن هناك قوميون في كلا الجانبين. ومن العقبات الأخرى التي تعطل التقارب هي التفوق العددي لليسار الكردي، مقارنةً بالعدد الآخذ في التلاشي لليساريين الأتراك، وهو ما يؤدي إلى انعدام الثقة لدى اليساريين الأتراك. وفي نفس الوقت، وفقا لرئيس حزب الحرية والديمقراطية السابق، كان فشل اليسار التركي فيما يتعلق بالوحدة التنظيمية محبطا بالنسبة لليسار الكردي[12].

ورغم أن هذا قد يبدو متناقضا، فإن حظر حزب المجتمع الديمقراطي قد يفتح فرصة جديدة للتغلب على الانقسام بين اليسار في المجموعتين السكانيتين، أو على الأقل هذا ما يأمل النشطاء على الجانبين في حدوثه. لقد أعلن أحمت تورك الذي حُرم من العمل السياسي بحكم محكمة، أن نواب حزبه الباقين التحقوا بعد الحظر بحزب آخر وهو حزب السلام والديمقراطية (BDP) وأنهم مستمرين في عملهم السياسي هناك[13]. وأعلن نائب حزب الحرية والديمقراطية السابق أيضا أنه التحق بحزب السلام والديمقراطية لضمان أن يستمر الحزب في التمتع بوضع الكتل الحزبية البرلمانية، والذي صار مهددا بعد حرمان اثنين من نوابه من العمل السياسي[14].

في محاولات التغلب على الانقسام بين اليسار التركي والكردي، يمكن لموقع حزب السلام والديمقراطية أن يلعب دورا أساسيا وخاصة فيما يتعلق بمسألة العنف. ويرى المعلقون أن توحيد اليساريين الأتراك واليسار الكردي لا يمكن أن نتوقع حدوثه إلا لو وافق حزب السلام والديمقراطية على المطالب طويلة المدى للعديد من المثقفين واليساريين الأتراك ورفض العنف كوسيلة لحل المشكلات في الحياة السياسية،

12. المصدر السابق.

13. انظر http://www.superpoligon.com/haber/14385، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

14. انظر http://haber.mynet.com/detay/politika/ufuk-uras-bdpye-katiliyor/485802، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

وأصبح من ثم حزبا لكل المواطنين وليس للأكراد فقط[15]. وقد اتضح هذا في بيان أصدره 24 مثقفا تركيا عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي تلقاه الجمهور التركي والكردي بشكل إيجابي[16]. وبعد أن أبدى نواب حزب المجتمع الديمقراطي السابقين أيضا استحسانهم لهذا البيان، هناك سبب الآن يجعلنا نؤمن أن عملية التقارب يمكن أن تتطور في المستقبل.

أزمة الديمقراطية الاجتماعية

لم تكن الديمقراطية الاجتماعية في تركيا متناسبة أبدا مع ما كان يعتبر بشكل عام الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا. كان أعضاء حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك في 1923 لعقود هم من يُشار إليهم أساسا بالديمقراطيين الاجتماعيين، كما أسسوا في الستينيات حزبا ديمقراطيا اجتماعيا بأنفسهم. ومنذ تلك النقطة، اتخذ حزب الشعب الجمهوري - الذي كان له توجه سلطوي قومي - الديمقراطية الاجتماعية نموذجا له، وكانت قد بدأت تقوى في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. ولعب حزب الشعب الجمهوري وزعيمه بولنت أجاويد (Bülent Ecevit) الذي كان يشغل منصب وزير العمل دورا هاما في توسيع الإطار القانوني للحركة العمالية والنقابات في تركيا. فأجاويد هو الذي أصدر سنة 1963 قانونا يعترف بالحق في الإضراب.

لكن في بداية السبعينيات - وخاصة بعد نمو حركات اشتراكية أخرى في البلاد - ابتعد الحزب تدريجيا عن خطه الديمقراطي الاجتماعي الناجح وعاد لهياكله الأيدلوجية السلطوية القومية القديمة. وخاصة بعد أن قامت تركيا، بقيادة الحكومة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ببدء محادثات مع الاتحاد الأوروبي من أجل الانضمام، وبدأت تطبيق إصلاحات ديمقراطية بسرعة رهيبة، بدأ حزب

15. انظر BDP Türkiye partisi olabilir mi? (هل يمكن أن يصبح حزب السلام والديمقراطية حزبا لتركيا كلها؟)، Delil Karakocan (دليل كاراكوكان)، جريدة Günlük، 26 يناير 2009، http://www.gunlukgazet-esi.net/haber.asp?haberid=87086؛ و Kapatilmamali, yeniden kurulmali (لا يجب حظره وإنما تأسيسه من جديد)، Yasemin Congar (ياسمين كونجار)، جريدة Taraf، 10 ديسمبر 2009، http://taraf.com.tr/makale/8954.htm؛ و Sen Dogru Bildigini Söyle, Yaz, Yap(قل واكتب وافعل ما تره صحيحا)، Ay-din Engin (أيدين إنجن)، جريدة t24، 15 ديسمبر 2009، http://t24.com.tr/content/authors.aspx?arti-cle=1325&author=13.

16. Çözümün adresi TBMM›dir (الحل في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا)، بيان مشترك لـ24 مثقفا تركيا، ديسمبر 2009.

الشعب الجمهوري يدافع عن هياكل الدولة القديمة للحفاظ على الوضع القائم في البلاد ضد الإصلاحات التي تدعو لها بروكسل.

هذا التطور السلبي الذي كان مصحوبا بقيادة متمحورة حول شخص زعيم الحزب دينيز بايكال (Deniz Baykal) أبعد عددا كبيرا من أعضاء الحزب الذين بقوا مقتنعين بالمبادئ الديمقراطية الاجتماعية، ودخل الحزب في عملية تفكك.

واليوم، غالبا ما يقدم حزب الشعب الجمهوري نفسه كحليف غير ثابت لحزب الحركة الوطنية (MHP) ذو التوجه الفاشي. ويقوم بوأد أي محاولة لحل المسألة الكردية بشكل سلمي وتوفير حقوق متساوية للسكان الأكراد. كما يدعم حزب الشعب الجمهوري القيادة العسكرية التركية التي يراها ضامنة للدولة والنظام العلماني. علاوة على ذلك، يعارض أي إصلاح للجيش. ومؤخرا، دعا عضو البرلمان عن حزب الشعب الجمهوري أونور أومين (Onur Öymen) - السفير التركي السابق في ألمانيا - علانية للعنف ضد السكان الأكراد موضحا أنه أثناء الثلاثينيات قمعت الدولة بالعنف تمردا للأكراد والعلويين وأنه في ذلك الوقت لم يهتم أحد بدموع الأمهات[17]. أحدث ذلك التصريح موجة من الغضب داخل حزب الشعب الجمهوري، واستقال عدد من الأعضاء وخاصة من متبعي العلوية احتجاجا على ذلك.

هناك حزب ديمقراطي اجتماعي آخر هو حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، وقد اتخذ المسار العكسي، وتطور في اتجاه أن يكون حزبا ديمقراطيا اجتماعيا يساريا. وقد أدت استقالة نائب رئيس الوزراء السابق ورئيس الحزب مورات كارايالشين (Murat Karayalçın) إلى تسهيل التحرك في هذا الاتجاه. وبعد ذلك نافس كارايالشين على منصب عمدة أنقرة على قوة حزب الشعب الجمهوري. كذلك، منذ تركت كتلة يسار الحرية حزب الحرية والديمقراطية انخرطت قيادة حزب الحرية والديمقراطية هي الأخرى في محاولة تأسيس حزب يساري جديد.

17. خطاب أونور أومين في البرلمان أثناء مناقشة الإصلاحات التي تخطط لها الحكومة من أجل حل المسألة الكردية، 10 نوفمبر 2009، أنقرة، http://www.tbmm.gov.tr/tutanak/donem23/yil4/bas/b015m.htm.

■ حزب اليسار الجديد: حزب العدالة والديمقراطية

بعد أن ترك أوفوك أوراس حزب الحرية والديمقراطية، دعا في اجتماع للاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين اليساريين والنشطاء اليساريين في بداية يوليو 2009 إلى تأسيس حزب يساري جديد. في هذا الاجتماع، تم إنشاء مجموعة اتصال توجهت للمجموعات اليسارية الأخرى من أجل التحضير لتأسيس ذلك الحزب وتنظيم المزيد من الاجتماعات في مدن الأناضول ومناقشة فكرة هذا الحزب.

توسعت مجموعة الاتصال ثلاث مرات من أجل توسيع قاعدة المبادرة بقدر الإمكان أثناء مرحلة التحضير. صاغت المجموعة نصا أساسيا لتحديد الأسس التي يقوم عليها حزب اليسار الجديد.

كان أصحاب المبادرة في هذه الحركة، بالإضافة لحركة يسار الحرية، هم حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي وما يسمى بحركة العاشر من ديسمبر التي تمثل تجمعا لشخصيات يسارية ونقابيين. ومن المجموعات المهمة بين أصحاب المبادرة مجموعة من المثقفين اليساريين المستقلين. تم تأسيس حزب اليسار الجديد في التاسع من مارس 2010 باسم حزب الديمقراطية والمساواة (EDP).

أشعلت عملية تأسيس الحزب هذه الحماس وخاصة في أوساط المثقفين اليساريين، لكنها لم تكن خالية من التوترات. فقد كان هناك جدل يطرح باستمرار، حيث كان بعض المبادرين يدعون لتأسيس الحزب بسرعة على أيدي المجموعات الثلاثة الموجودة في مجموعة الاتصال (حركة يسار الحرية وحركة العاشر من ديسمبر وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي)، ويرون أن هذه المجموعات يجب أن تكون ممثلة بالتساوي في هيئات الحزب. وبالعكس، أراد آخرون ضمن المبادرين - وخاصة المثقفون المشاركون بشكل فردي - الانتظار لنضوج النقاش على المستوى الوطني، فرفضوا تأسيس هيئات الحزب عن طريق المجموعات المشاركة قائلين إنه بهذه الطريقة لن يكون هناك حزب "جديد". أثناء فترة التأسيس، كانت القرارات على الدوام مساندة للمنهج الأخير.

في وسائل الإعلام التركية، كان يُنظر للمبادرة الجديدة بشكل إيجابي، وهو ما فسره المراقبون بانتشار توجه متفاءل في المجتمع. لكن حزب الحرية والديمقراطية انتقد عملية تأسيس الحزب وخاصة دور حركة يسار الحرية فيها. فالرئيس الحالي لحزب الحرية والديمقراطية ألبر تاش (Alper Taş) عبر عن هذا النقد في خطابه لمندوبي المؤتمر السادس للحزب كما يلي: "قد تكون هذه البلد بحاجة لحزب ديمقراطي

اجتماعي، لكن هل يمكن أن يكون تأسيس هذا الحزب مهمة الاشتراكيين[18]؟". لكن كان هناك نقد آخر من المجموعات اليسارية الأخرى. فبعض النشطاء مثلا اتهموا المبادرة الجديدة بخيانة الاشتراكية عن طريق التوحد مع الديمقراطيين الاجتماعيين[19]، مثل الكاتب التروتسكي المعروف سونجار ساڤران (Sungur Savran) الذي كان يهاجم الليبرالية اليسارية ويرى أنها تميز حركة يسار الحرية، والتي يعتبرها اشتراكية برجوازية. انتقد ساڤران المشروع الجديد باعتباره تجمعا للديمقراطيين الاجتماعيين. لكن تأسيس الحزب الجديد لم يتوقف. وتولى قيادته زيا هاليس (Ziya Halis) الذي كان وزيرا للعمل منذ 18 يونيو إلى 15 أكتوبر 1995.

■ اختلافات في التحليل

بعد الاضطرابات الأخيرة في المشهد اليساري الحزبي في تركيا، يمكننا أن نحدد ثلاثة مناهج مختلفة في إطار هذا المشهد يمكن التمييز بينها كما يلي:

أولا، هناك كتلة "المجموعات المناهضة للرأسمالية والإمبريالية"، التي تؤمن بالحاجة لزيادة حدة النضالات المناهضة للإمبريالية، وأهم مهامها هي تنظيم حزب أممي للعمال لخدمة النضال الطبقي.

ثانيا،هناك حزب الديمقراطية والمساواة، الحزب الجديد الذي يسعى لتأسيس "موقع سياسي يساري جديد" وهدفه الأساسي هو "عدالة اجتماعية حقيقية"، ويناهض بقوة كلا من التوجهات القومية والمحافظة، وعلاوة على ذلك يطلب الديمقراطية للجميع ويناضل من أجل "دولة ديمقراطية وحرة ومتنوعة[20]".

بالإضافة لذلك، هناك حركة كردية قوية لا تزال على هوامش الشرعية لأسباب لا تتعلق كلها بأي ذنب اقترفته، ولا تتوانى عن وضع النضال من أجل حقوق متساوية للأكراد في مركز الأهداف السياسية.

18. http://www.tumgazeteler.com/?a=5230065، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

19. http://incebay.blogcu.com/yeni-odp-nin-turnusol-kagidi-ab-ile-muzakere-mi-mucadele-mi/5803928 (مفاوضاتنا أو النضال ضد الاتحاد الأوروبي هو الاختبار الحقيقي لحزب الحرية والديمقراطية الجديد)، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

20. Yeni bir sol merkez icin önemli bir adim (خطوة هامة باتجاه تأسيس موقع يساري جديد)، الوثيقة الأساسية لمجموعة الاتصال، 25 سبتمبر 2009.

■ الكتلة المناهضة للرأسمالية

الممثلون الأكثر تأثيرا وشهرة للكتلة المناهضة للرأسمالية هم حزب الحرية والديمقراطية والحزب الشيوعي التركي وحزب العمل، وهناك عدد كبير من المجموعات والأحزاب الأخرى يمكن اعتبارها جزءا من هذه الكتلة. يرى النشطاء في هذا التيار أن مهمتهم الأساسية هي تنظيم نضال العمال ضد النظام الرأسمالي. ويعتبرون بشكل عام أن موقفهم من هذا الأمر موقف "ثوري". وأحزاب الحرية والديمقراطية والشيوعي التركي والعمل، على الأخص، يخوضون الانتخابات العامة ومن ثم يشاركون في العملية الانتخابية الديمقراطية رغم أنهم لا يعتبرون أن رحلة المواطنين لصندوق الاقتراع أو العمل النيابي الذي يتلوها أمر حاسم، بل أن هذه الأحزاب تؤكد على الطبيعة الديمقراطية للمعارضة غير البرلمانية والتي تعتبر من وجهة نظرهم المسرح الحقيقي للنضال ضد الرأسمالية[21].

ويعتبرون النضال من أجل الديمقراطية والحقوق المتساوية للسكان الأكراد وضد الانقلابات وقمع الدولة أمورا ثانوية بالنسبة للنضال ضد النظام الرأسمالي رغم أنه جزء هام من ذلك النضال[22]. وقد ذكرت الوثيقة النهائية للمؤتمر السادس لحزب الحرية والديمقراطية أنه يدعم على الدوام النضال من أجل العدالة والديمقراطية للفقراء[23].

على سبيل المثال، اعتبر العديد من الفاعلين وسط هذه الكتلة محاكمة ضباط في الجيش التركي في قضية إرجينيكون والتي هزت الجمهور التركي "صراعا داخل الطبقة الحاكمة"، وهو العنوان الذي حملته صحيفة Birgün اليسارية القريبة من حزب الحرية والديمقراطية منذ عامين[24]. ورغم أن الفاعلين الأساسيين يعلنون دعمهم للديمقراطية بعبارات عامة، فهم يرفضون أخذ موقف في الجدل الدائر حول قضية الديمقراطية في تركيا.

21. انظر Biz toplumun vicdaniyiz (نحن ضمير المجتمع)، مقابلة مع رئيس حزب الحرية والديمقراطية ألبير تاش، 6 يوليو 2009، http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=986&tipi=5&sube=0.

22. "Kürt Sorunu"na dair (عن المسألة الكردية)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي، 11 ديسمبر 2009؛ و Durun... Durdurun! Kardesligimize asla zarar vermeyin, verdirtmeyin! (ضعوا حدا لهذا. أوقفوه. لا تدمروا أخوتنا ولا تتركوا الآخرين يدمروها)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي عن حظر حزب المجتمع الديمقراطي في 15 ديسمبر 2009.

23. البيان الختامي للمؤتمر العادي السادس للحزب، 27 يونيو 2009، http://www.odp.org.tr/genel/bizden_detay.php?kod=968&tipi=2&sube=0، تاريخ الاطلاع 20 ديسمبر 2009.

24. جريدة Birgün، 22 مارس 2008.

بعض التنظيمات مثل الحزب الشيوعي التركي تتطرف في تحليلها الاجتماعي لدرجة القول إن مناهضة الحكومة الرجعية (ويقصدون بها الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية) ضد سلطة الجيش عبارة عن مؤامرة من الإمبريالية الأمريكية[25].

يبدو أن حزب الحرية والديمقراطية أيضا قد حدد مكانه بشكل مختلف حيال هذه المسألة. فرغم أن قادة حزب الحرية والديمقراطية الحاليين كانوا يدعون في الماضي للحياد الصارم في قضايا الديمقراطية، بدا رئيس الحزب ألبير تاش (في مقابلة مع صحيفة Cumhuriyet اليومية) ميالا ضد الحكومة حيث قال "في الماضي، كانت مؤسسات الدولة تعمل تقليديا خارج إطار القانون، وحكومة حزب العدالة والتنمية تعيد هيكلة الدولة من أجل خلق نظام أكثر مهارة في القمع"، وأشار أيضا لوجود "دولة حزب العدالة والتنمية[26]".

بالنسبة لممثلي حزب الحرية والديمقراطية الجدد، تعتبر الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية هي أكثر المهام ضرورة وإلحاحا. ففي الجدل الدائر حول الديمقراطية في تركيا، ينظر هؤلاء الممثلون للمكائد التي يصنعها حزب العدالة والتنمية بشكل واعٍ: "كلما ازدادت معارضة العمال والمقهورين لحزب العدالة والتنمية قوة، تبدأ محاكمة ما للحزب بهدف حظره أو تخرج للنور وثائق جديدة [تدين الجيش]. هذه الأعمال المعادية للديمقراطية مفيدة لحزب العدالة والتنمية. إن النضال الديمقراطي للعمال والمقهورين سيطيح بحزب العدالة والتنمية[27]".

■ حزب المساواة والديمقراطية

المبادرون بتأسيس هذا الحزب الجديد لليسار جمعوا أفكارهم في وثيقة أساسية. فقالوا: "وحدها الحركة المدافعة عن المساواة ومن أجل الحرية التي تقاوم الوضع القائم والقوى القومية والعسكرية والمحافظة والموجهة نحو السوق، وتناضل بدعم مجتمعي واسع ضد القوى الظلامية التي تخنق المجتمع"، هي التي ستتمكن من قيادة تركيا نحو ديمقراطية "لا يعاني فيها أحد من الجوع أو التشرد، ولا يحتاج فيها أحد لإخفاء هويته الدينية أو الإثنية، ولا تفرض فيها هوية معينة على أي شخص،

25. Halkimiza ve Türkiye soluna cagrimizdir (نداء لشعبنا ولليسار في تركيا)، بيان صحفي للحزب الشيوعي التركي، 8 يناير 2009.

26. Baskı rejimine doğru (نحو نظام قمعي)، ألبير تاش في مقابلة مع تاركان تيمور Tarkan Temur، جريدة Cumhuriyet، 19 نوفمبر 2009.

27. المصدر السابق.

ويمكن فيها تنفس نسائم العدالة والحرية ومناقشة المشاكل بحرية وتعيش فيها البلاد في سلام مع تاريخها وجيرانها جميعا[28]".

أعلن نشطاء هذه المجموعة أن النسخ الليبرالية أو الدولتية من الرأسمالية "لا يمكن قبولها كمصير للبشرية" وأنه "ببديل جديد قائم على المشاركة والشراكة والمبادرات الطوعية، يمكننا أن نحرر أنفسنا" من هذا الوضع العسير[29].

يعتبر أنصار حزب المساواة والديمقراطية أن النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لهما نفس أهمية تغيير الدستور التركي الذي يعتبر من مخلفات الانقلاب العسكري في 1980 بدستور ديمقراطي جديد.

وهم يدعون للحقوق المتساوية للأكراد وتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، ويعارضون دوما هيمنة العسكر على الحياة السياسية والاجتماعية. لكن عدم ذكر هذه المشاكل صراحة في الوثيقة التأسيسية قد يكون مؤشرا على خوف واضعيها من رفض شرائح كبيرة من السكان أو عدم توحدهم هم أنفسهم حولها. لكن هذا الحزب الجديد لليسار يقول بوضوح أن هدفه "تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية[30]".

■ حزب المجتمع الديمقراطي وحزب السلام والديمقراطية والحركة الكردية

منذ التحق نواب حزب المجتمع الديمقراطي السابقين بحزب السلام والديمقراطية، تساءل المعلقون الأتراك كثيرا عما إذا كان حزب السلام والديمقراطية حزبا مناسبا للبلاد بأكملها. وهذا التساؤل يحمل ضمنيا نقدا مفاده أن حزب المجتمع الديمقراطي لم يكن حزبا مهتما بمشاكل البلاد بشكل عام، وإنما بقضايا السكان الأكراد فقط. ثانيا، من يطرحون هذه الأسئلة يريدون أن يعرفوا إن كان نواب حزب السلام والديمقراطية مستعدين لتناول مصالح الأتراك أيضا. في برنامجه، لا يتناول حزب السلام والديمقراطية هذه المسألة بشكل مباشر، لكنه يقول بوضوح أن الحزب يؤمن بدولة ديمقراطية للجميع، وأنه برغم كل الاختلافات العيش المشترك أمر ممكن[31]. لكنه يرى دمقرطة تركيا شرطا أساسيا لحل المشكلات الأخرى: "تركيا.. تحتاج بشكل عاجل لعملية دمقرطة شاملة وحقيقية. وحينها

28. الوثيقة الأساسية، مصدر سابق.
29. المصدر السابق.
30. المصدر السابق.
31. برنامج حزب السلام والديمقراطية، http://www.bdp.org.tr/hakkimizda/program.html

فقط ستتمكن تركيا من أن تصبح دولة حديثة ومحترمة في هذا الكوكب[32]".

اليوم، تأتي المؤشرات التي تحدد التوجه المحتمل للحزب بالأساس من تصريحات أحمت تورك[33]. فبالنسبة لطرح اليسار الكردي للقضايا المشتركة للأتراك والأكراد، أجاب تورك: "المسألة الكردية مشكلة تركية. بل هي أهم مشكلة". وقد وافق بالطبع، فبالتأكيد هناك مشاكل أخرى تتطلب حلولا لكن الواقع أن المسألة الكردية هي أكبر عقبة أمام التحول والتغيير في البلاد من وجهة نظره. وبدون حل المسألة الكردية، لن يكون هناك تغيير ولن ينجح أي تحول". ووفقا لتورك، لا يمكن حل المسألة الكردية إلا لو اتحد الشعبان. فلم يعد أحد ينكر وجود الأكراد منذ فترة طويلة في المجال العام التركي كما كان الوضع رسميا حتى منتصف التسعينيات، "وصلنا الآن لمرحلة حل هذه المشكلة". ومن أجل تلبية مطالب الأكراد وتغيير تركيا، من الضروري أن تناضل جميع القوى الديمقراطية معا. وما نخشاه هو أن القومية والنزاعات الإثنية ستزداد لو تُرك الأكراد وحدهم".

قبل الحظر الرسمي لحزب المجتمع الديمقراطي، اقترح أحمت تورك جمع اليسار التركي والكردي معا في حزب المجتمع الديمقراطي. وقال في ذلك الوقت إن "حزب المجتمع الديمقراطي مستعد لإدماج اليسار التركي. وقد نستطيع جعل هذا الحزب (الذي له خبرة ونشاط برلماني الآن) حزبا جامعا لليسار. وهذا أكثر واقعية من انتظار توحيد اليسار التركي لنفسه".

في نفس الوقت، أشار أحمت تورك لافتقاد الثقة بين يسار المجموعتين الإثنيتين. "البعض يتهمنا بأننا قوميون لمجرد أننا نؤكد على المسألة الكردية، أي المطالب العادلة للأكراد. حين أقيمت الدولة القومية في الأناضول، كان يُنظر للأكراد والشعوب الأخرى على أنهم خطر محتمل. لنكن واقعيين: هذه العقلية متأصلة بعمق في عقلية اليسار أيضا. فحتى لو لم تكن واضحة من الوهلة الأولى، هي متجذرة في عقول الناس، هكذا قال تورك الذي أضاف: "لو أبعد اليسار التركي نفسه عن الأكراد، ولم يكن مستعدا للنضال معهم من أجل حل أهم مشاكل تركيا، لن نتمكن من الاتحاد معا. فالمنهج المشترك هو الوحيد الكفيل بأن ننجو من ضيق أفقنا، ومن الميل الذي سيؤدي بنا للانزلاق نحو القومية. فالعزلة تؤدي لسيادة الميول العاطفية. وسيكون لدينا حركة كردية ترى أنها تُركت وحيدة. وهذا سيدفعها إلى إبعاد نفسها عن الطاقات الثورية والديمقراطية بتركيا".

32. المصدر السابق.

33. كل الاقتباسات مأخوذة من أحمت تورك، مقابلة مع الكاتب، 4 نوفمبر 2009 في اسطنبول.

بنية القاعدة

حتى الانقلاب العسكري في 1980، كان بتركيا تنظيمات يسارية ذات هيكل واضح والكثير منها يوجد إلى حد كبير في الدوائر الطلابية في الكليات التركية. لكن من ناحية أخرى، كانت الأحزاب المؤيدة للسوفييت مثل الحزب الشيوعي التركي تتمتع بدعم قوي من العمال. ومع وجود منظمات مثل رابطة رجال الشرطة اليساريين (POL-DER) ورابطة المعلمين اليساريين، كان اليسار الاشتراكي الثوري منظما حتى داخل القوات الأمنية والمؤسسة التعليمية.

وبالنظر للانتشار المجتمعي لليسار المنظم، استمر العسكر - الذين شغلوا السلطة يوما ما في أنقرة -في السعي لتدمير الكيانات اليسارية، وهو ما نجحوا فيه فعلا خلال سنوات قليلة. فمع الإعدامات وعمليات القتل والاعتقالات الجماعية والتعذيب والترهيب، نجحوا إلى حد كبير في تدمير اليسار التركي أو دفعه للمنفى. ففي السنوات التي تلت الانقلاب، كان من الصعب إعادة تنظيم اليسار التركي بسبب الرقابة الإعلامية وحملات التشويه والمعلومات المضللة والأسلمة المحكومة.

كان اليسار التركي في وضع بائس مع بدء الحرب على الأكراد في 1984. وقد أسرع هذا من تراجع الأكراد المضطهدين وخاصة من اليسار الكردي، فقد شكلوا تنظيماتهم الخاصة وابتعدوا بشكل خاص عن اليسار التركي.

لم تخفف الدولة التركية قبضتها على المجموعات اليسارية في البلاد إلا في 1999، أي بعد انهيار سور برلين، لكنها لم ترفعها نهائيا حتى يومنا هذا. واستمرار القمع والملاحقة لعقود يبين المصاعب الجمة التي واجهت المجموعات اليسارية في تركيا في تنظيم بداية جديدة حتى يومنا هذا. فالحركة تفتقر ببساطة لأي منظور قابل للتطبيق.

بنية العضوية

تأتي الأحزاب والمجموعات التي أسست نفسها حتى الآن بالأساس من مجموعتين مجتمعيتين: اليساريون القدامى الذين نشأوا أثناء الفترة السابقة على 1980، والشباب المسيّس.

ليس من السهل الوقوف على النموذج الأساسي للنشطاء اليساريين حاليا، فالتنظيمات نفسها ترفض لأسباب أمنية مفهومة توفير أي معلومات عن هياكلها وعضويتها. ولا توجد أي بيانات يمكن الاعتماد عليها بخصوص أعداد العضوية سواء على المستوى المحلي أو الوطني. وتمكن الكاتب من تجميع المعلومات التالية من حوارات مع النشطاء البارزين.

تتكون الكتلة المناهضة للرأسمالية الملتفة حول أحزاب الحرية والديمقراطية والشيوعي التركي والعمل إلى حد كبير من الشباب. ومن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة، سيطر على هذه التنظيمات كوادر شابة لم تختبر الحركة اليسارية قبل سنة 1980. وبالعكس، يستقطب حزب الديمقراطية والمساواة نشطاءه بالأساس من الطبقة الوسطى والدوائر الحضرية المثقفة.

ورغم وجود علاقات مع النقابات بشكل عام، فإن هذا لا يعني أن التنظيمات اليسارية نجحت بأي درجة كبيرة في التوجه للطبقة العاملة، بل أن أثناء سنوات الدكتاتورية والحكومات السلطوية الناشئة، تمكنت نقابات محافظة يمينية أو دينية أو قومية من تأسيس نفسها وسط الطبقة العاملة.

نقابة عمال الخدمات العامة (KESK) التي تأسست سنة 1995 والتي كانت منذ البداية مدعومة من المجموعات الاشتراكية الثورية هي الوحيدة التي يمكن اعتبارها ذات توجه يساري غالب. وبالعكس، اتحاد نقابات العمال الثوري (DISK) ذو التاريخ الطويل السابق على الانقلاب لا يزال يعاني حتى الآن من آثار ما تعرض له أثناء الثمانينيات والتسعينيات. فغالبية نشطائه تم اعتقالهم في 1980، وبين عامي 1981 و1991 حوكم منهم 1477. بالنسبة لـ78 منهم، طالبت النيابة بتوقيع عقوبة الإعدام عليهم. انتهت المحاكمة في 16 يوليو 1991، بعد عشر سنوات وعشرة أشهر بتبرئتهم.

■ إمكانيات اليسار في تركيا

ضعف اليسار في تركيا لا يعكس بشكل حصري الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التي كانت لتعتبر في ظل ظروف سياسية أخرى عاملا معززا للأحزاب اليسارية.

في الانتخابات البرلمانية في 22 يوليو 2007، ترشح معظم المرشحين اليساريين كمستقلين وذلك للتمكن من التغلب على عتبة الـ10%. والنتيجة كانت نجاحا كبيرا بالمعايير التركية. فلأول مرة منذ الستينيات، نجح اشتراكي في الانتخاب في البرلمان بدعم حزب المجتمع الديمقراطي. فقد فاز محمت أوفوك أوراس الذي كان في ذلك الوقت لا يزال رئيس حزب الحرية والديمقراطية بالانتخابات في دائرته وفق نظام التصويت بالأكثرية.

ترشح مرشحو حزب المجتمع الديمقراطي الآخرون كمستقلين أيضا، وذلك لتحاشي عتبة الـ10% المنصوص عليها للأحزاب. وفي النهاية، تم انتخاب 22 منهم في البرلمان، وعادوا للالتحاق بحزب المجتمع الديمقراطي على الفور حتى يتمكن الحزب من تحقيق وضع المجموعة البرلمانية الحزبية.

ونظرا لأن معظم المرشحين الناجحين كانوا قد ترشحوا كمستقلين لكنهم كانوا مدعومين بشكل عام من المجموعات والأحزاب اليسارية، من المستحيل التيقن من المستوى الفعلي للدعم الذي يحظى به كل حزب يساري. ورغم ذلك، يمكن الاسترشاد بالأصوات التي حصلت عليها الأحزاب. فقد حصل حزب الحرية والديمقراطية على 52,195 صوتا أو 0.15%، والحزب الشيوعي التركي على 80,092 صوتا أو 0.23%، وحزب العمل على 26,556 صوتا أو 0.08%. يفترض المحللون الانتخابيون أن معظم الأصوات التي يحصل عليها المرشحون المستقلون هي في الحقيقة أصوات لحزب المجتمع الديمقراطي. وهكذا يمكن أن نعتبر أن نصيبه من الأصوات حوالي 5%[34]. فاز أوراس الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لحزب الحرية والديمقراطية بـ 81,486 صوتا في الدائرة وهو أكثر مما حصل عليه حزبه في البلاد بأكملها[35].

النتائج التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات المحلية في 9 مارس 2009 في مجالس المدن مناسبة أكبر للتيقن من مستوى دعم الناخبين. في تلك الانتخابات، حصل حزب الحرية والديمقراطية على 0.16% والحزب الشيوعي التركي على 0.18% وحزب العمل على 0.11%[36]. وكان العمدة الاشتراكي الوحيد الذي تم انتخابه في تلك الانتخابات هو متحت نيمير (Mithat Nehir) في منطقة ساماندغ في الجزء الشمالي من البلاد على الحدود السورية. نجح حزب المجتمع الديمقراطي بشكل عام في جنوب شرق البلاد ذو الأغلبية الكردية حيث حصل على 5.68% وتم انتخاب ثمانية من عمد الأقاليم و50 عمدة من عمد المناطق[37].

تبين الاستطلاعات التي أجريت في 2010 أن أحزاب اليسار التركية الثلاثة في الكتلة المناهضة للرأسمالية ليس لها دعم واضح حتى الآن. فوفقا للنتائج التي تم الحصول عليها من "مسح المجتمع والسياسة في تركيا - الفصل الرابع" الصادر في ديسمبر 2009، كانت إجابة سؤال "لمن ستصوت إن كانت الانتخابات هذا الأسبوع؟" كالتالي: حصل حزب العدالة والتنمية الحاكم على 36.5%، وحزب الشعب الجمهوري على 22.9%، وحزب الحركة الوطنية "الفاشي" على 18.8%، وجاء بعدهم الحزب الكردي الجديد (حزب السلام والديمقراطية) بنسبة 7.1%. ونظرا لأن الأحزاب التركية سابقة الذكر ليس لديها سوى القليل من التأييد، فقد اختفوا في هذه المسوح تحت عنوان "أخرى" وهو

34. انظر http://www.turkiyesecimleri.com/secim-sonuclari.php.
35. انظر http://www.ysk.gov.tr/ysk/Sonuc/istanbul1.htm.
36. انظر http://www.hurriyet.com.tr/yerelsecim2009.
37. انظر http://www.hurriyet.com.tr/yerelsecim2009.

العنوان الذي حصل على 4.9% في ذلك الاستطلاع ويتضمن أيضا أحزابا غير يسارية[38].

أحمت تورك الرئيس السابق لحزب المجتمع الديمقراطي الممنوع من ممارسة النشاط السياسي هو خامس أكثر سياسي له شعبية في البلاد حيث حصل على تأييد 5.4% من المبحوثين. أما أوراس فوضعه في هذا الصدد أفضل من وضع حزب الحرية والديمقراطية الذي كان يقوده حتى سنة 2008 بشكل عام حيث حصل على 1.6% محتلا المركز التاسع[39]. في نفس الاستطلاع، اعتبر 3.8% ممن تم سؤالهم أنفسهم ديمقراطيين اجتماعيين، و3.5% اشتراكيين و0.2% شيوعيين[40].

يبين المسح أن السكان الأتراك مهتمين بالأساس بتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد حيث يحدد 34.4% أن الأزمة الاقتصادية هي أهم موضوع في 2009، و4.6% حددوا "الانفتاح الديمقراطي" الذي تحاول به حكومة أردوغان حل المسألة الكردية، و14% قالوا إن حظر حزب المجتمع الديمقراطي هو أهم حدث في العام[41].

هناك مسح أقدم تم في سبتمبر 2009 بعنوان "مسح الاتجاهات والتوقعات السياسية في تركيا" ويبين المشكلات الأكثر أهمية بالنسبة للأتراك. في ذلك المسح، 66.7% من المبحوثين قالوا إن البطالة أكثر المشكلات إلحاحا. وتلا ذلك المخاوف الاقتصادية وانخفاض القدرة الشرائية بنسبة 50% من المبحوثين. وجاءت المشاكل الأمنية في الترتيب الثالث بنسبة 24.8%[42].

تبين هذه الأرقام أن القضايا اليسارية التقليدية ما زالت مهمة في تركيا. فيبدو أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي الموضوعات التي يعتبرها المواطنون صاحبة الأهمية القصوى. ورغم ذلك، ليست الأحزاب اليسارية ناجحة في الاستفادة من هذا المزاج الجماهيري. والسبب الأساسي في هذا هو بوضوح سياسة حزب العدالة والتنمية التي يُنظر لها على أنها ناجحة. فنفس المسوح تبين أيضا بوضوح أن السياسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية "الإسلامي" والتي تلقى الدعم الأكبر بين السكان.

38. انظر http://www.genar.com.tr/files/2009، مسح المجتمع والسياسة في تركيا 2009، GENAR ، الفصل الرابع، ديسمبر 2009، اسطنبول، ص 5.

39. المصدر السابق، ص 29.

40. المصدر السابق، ص 18

41. المصدر السابق، ص 15.

42. انظر Türkiye Siyasi Egilimler ve Beklentiler Arastirmasi (مسح التوقعات والتوجهات السياسية في تركيا)، SONAR، سبتمبر 2009، اسطنبول، http://www.sonararastirma.com/rapor/Siyasi Egilimler Eylül 2009-SONAR.pdf، ص 23.

في المسح الأخير، كانت نسبة من يؤمنون بأن الظروف الاقتصادية في البلاد ستسوء 20.6% فقط، بينما رأى 30.8% أنها ستتحسن[43].

في المسح الذي أجرته مؤسسة GENAR في ديسمبر 2009، كان حزب العدالة والتنمية هو الزعيم الذي لا يتحداه أحد فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية حيث ذكر 52.2% ممن تم سؤالهم أن السياسات الاجتماعية لحكومة العدالة والتنمية كانت ناجحة. ومن ثم، السياسة الاجتماعية ليست فقط المجال الذي يرتفع فيه رصيد الحكومة الإسلامية لأعلى مستوى، وإنما هي المجال الوحيد الذي حصلت فيه على تقديرات جيدة من أكثر من نصف المبحوثين[44].

■ هل الاندماج هو الحل؟

معظم اليساريين في تركيا يعرفون ضعفهم السياسي ويقبلونه. لكن تشاؤم السنوات الماضية نتج عنه الآن تجدد البحث عن سبيل للتغلب على أوجه الضعف هذه. ومن الأمور اللافتة للنظر أن اليساريين يفترضون أن اندماجا تنظيميا لليسار هو السبيل الوحيد لتغيير الحال[45]. ومن الأمور الملحوظة أن النشطاء يشيرون لألمانيا في هذا الصدد، أي لاندماج اليسار الألماني في حزب اليسار وللنتائج التي يحققها هذا الحزب في الانتخابات. فهم يسعون باستمرار لتقليد استراتيجيات وسياسات حزب اليسار في ألمانيا والتي يعتبرونها نموذجا ناجحا.

تانيل بورا (Tanıl Bora) ناشر يساري عارف جيدا بالمشهد السياسي، ويؤمن بأن التحرك تجاه حزب موحد خطأ. فهو يتشكك في أن اليسار القديم "سينجح أبدا في التعاون في إطار منظمة واحدة". واليساريون الشبان أيضا - وفقا لبورا - متوجهون بشكل أقوى من اللازم نحو أفكار الوحدة القديمة المثالية سواء كالأحزاب المؤيدة للسوفيت أو الحركات غير البرلمانية، مما يعيق قدرتهم على الاندماج بشكل ناجح. في النهاية، يوصي بورا بما يلي: "ربما يجب علينا أن نبدأ بقبول هذا العجز ومحاولة العمل معا في قضايا بعينها أو تحركات بعينها[46]".

43. المصدر السابق، ص 25.

44. انظر GENAR، المصدر السابق.

45. انظر Erol Katircioglu (إيرول كاتيركيوجلو)، Solun birligi üzerine (عن وحدة اليسار)، جريدة Radikal، 17 مارس 2007، http://www.radikal.com.tr/Default.aspx?aType=RadikalYazarYazisi&ArticleID=808819؛ و Hüseyin Cakir(حسين كاكير)، Cagdas Demokratik Yeni Bir Sola Dogru (نحو يسار ديمقراطي حديث)، Sansürsüz، 29 نوفمبر 2009، http://www.sansursuz.com/makale/cagdas-demokratik-yeni-bir-sola-dogru.

46. حوار مع الكاتب في 3 نوفمبر 2009 في أنقرة.

حزب "الناس البسطاء": الحزب الاشتراكي الهولندي

كليمنس ويريس

يُعتبر الحزب الاشتراكي الهولندي (SP) في العديد من النواحي مختلفا عن أحزابه الشقيقة في غرب أوروبا. فعلى العكس منهم (Azmanova [أزمانوڤا] 2004، وAzmanova 2009، وSpier [سباير]/Wirries [ويريس] 2007)، لم ينشأ من الديمقراطيين الاجتماعيين اليساريين أو الشيوعيين الذين كانوا موالين سابقا لموسكو، وإنما نشأ كخليفة لحزب كادر صغير ماوي التوجه في نهاية الستينيات. تخلص الحزب الاشتراكي منذ زمن طويل من أيديولوجيته القديمة، وتمكن "بعد مسيرة طويلة عبر المؤسسات[1]" من تأسيس نفسه في إطار المشهد الحزبي الهولندي شديد السيولة.

زعيمة السياسي ورئيسه ورئيس كتلته البرلمانية لفترة طويلة في المجلس الثاني للبرلمان[2] جان ماريجينسين (Jan Marijnissen) استمر بنفسه في قيادة الحزب لأكثر من عقدين من الزمان.

وفي عهده، ركز الحزب الاشتراكي في مرحلة مبكرة على التوجه للمواطنين متناولا قضايا قريبة لحياتهم وملقيا الضوء على المشكلات الاجتماعية الملحة. فقد تناول الحزب الاشتراكي التلوث البيئي وسياسة المواصلات وانخفاض المعاشات وسوء الخدمة الصحية، واستخدم أشكالا متنوعة من التحركات والمنظمات الجبهوية التي أنشأها لأهداف محددة بشكل يضع الأساس لقاعدة ثابتة في الحكم المحلي، بالإضافة لوجود عدد كبير من أعضاء الحزب الفعالين. في الانتخابات البرلمانية لسنة 2006، حصد الحزب الاشتراكي الثمرة الانتخابية لسنوات طوال من التنظيم القاعدي الجاد بعيدا عن هياكل السلطة المتحجرة للحياة السياسية الحزبية. وقد حصل الحزب على

1. مفهوم صكه رودي داتسكسك (Rudi Dutschke) ، من زعماء انتفاضة الطلاب في 1968 في ألمانيا الغربية (انظر Mao [ماو]).
2. المجلس الثاني هو المجلس الأكثر أهمية بين مجلسي البرلمان.

16.6% من الأصوات و25 من 150 مقعدا في المجلس الثاني للبرلمان، وأصبح ثالث أكبر قوة سياسية في هولندا. كان لدى الحزب في ذلك العام 50 ألف عضو، وشغل العديد من المناصب في إدارات الكثير من البلديات للمرة الأولى.

وبالعكس، حدث في آخر انتخابات عُقدت في يونيو 2010 تراجع خطير لأول مرة في تاريخ الحزب. ولكن رغم حصوله على 9.9% فقط من الأصوات وانكماش كتلته البرلمانية إلى 15 عضوا فقط، يبقى الحزب قوة سياسية معتبرة. فالشعبوية اليمينية المتطرفة لحزب الحرية (PVV) المعادي للإسلام والذي يتزعمه جيرت وايلدرز (Geert Wilders) تغذت على الميل الاحتجاجي الكبير في العديد من المناطق حتى بين من كانوا يصوتون في السابق للاشتراكيين. كذلك، خسر الحزب الاشتراكي أيضا بعض التأييد لصالح حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي (PvdA) وحزب اليسار الأخضر (GroenLinks). وقد كان متوقعا منذ فترة أن ينخفض التأييد الذي يحظى به الحزب الاشتراكي، والذي لم يكن راجعا للوضع التنافسي العام فحسب وإنما أيضا لاستقالة رئيسة الحزب أجنز كانت (Agnes Kant) بعد الانتخابات المحلية في مارس. ومثل سلفها ماريچينسين، استقالت كانت من السياسة نهائيا. ومن ثم، واجه الرئيس الجديد للحزب، إيميل رويمر (Emile Roemer) مهمة عسيرة لا تتمثل فقط في وضع نفسه في موقع الصدارة الجماهيرية وإنما أيضا قيادة الحزب إلى المكانة التي كان يحتلها.

تسمح لنا التطورات الجارية حتى الآن بالتوصل لبعض النتائج العامة بالنسبة للاشتراكيين الهولنديين، وخاصة فيما يتعلق بوضع أجندة ناجحة في العديد من مجالات السياسات العامة والتأسيس الدائم لتنظيم حزبي صاعد بسرعة في إطار النظام السياسي لهولندا. قبل أن نتناول برامجه وهيكله الحالي (قيادة الحزب وبنية عضويته وناخبيه وصورته في عيون الناس)، دعونا أولا نلقي نظرة تعارف على أساسيات النظام الحزبي الهولندي في التاريخ الحديث وتاريخ الحزب الاشتراكي، وذلك من أجل توضيح كيف تأسس هذا الحزب الذي نشأ في حالة أيديولوجية أقرب للطائفة، واليوم يحظى باحترام الجميع باعتباره قوة اشتراكية يسارية غير دوغمائية.

■ من طائفة سياسية إلى حزب مؤسس: نظرة عامة على تاريخ الحزب الاشتراكي

في سنة 1970، قام عدد كبير من الدوائر الماوية الصغيرة التي انفصلت أو تم طردها من الحزب الشيوعي الهولندي (CPN) المنحاز لموسكو بتشكيل حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية (KEN/ML). ومثل المجموعات الماوية في ألمانيا الغربية في ذلك العصر، كان لديهم مستوى معين من التأييد بين الطلاب ومستوى

أقل بكثير في الشرائح البروليتارية من السكان التي كانوا يحاولون فعلا الوصول إليها (Voerman [فويرمان] 1987). في أغسطس 1970، ساعدت حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية في بدء إضراب غير قانوني في ميناء روتردام. ورغم أن هذا الإضراب اجتذب بعض الاهتمام الإعلامي، فإنه لم ينجح في تجذير الحزب بين العمال كما كان مأمولا. فداخل الحزب، تباعدت وجهات نظر النشطاء بخصوص التأويل الصحيح للخط الجماهيري الماوي[3] أكثر فأكثر، وهو ما أدى في النهاية لانشقاق في التنظيم، وكانت الهوة الاجتماعية والثقافية بين الأكاديميين والعمال عاملا أساسيا في التفكك.

وعلى العكس مما تبقى من حركة الوحدة الشيوعية بهولندا/الماركسية اللينينية التي اعتبرت نفسها الطليعة الثورية المثقفة بالمعنى اللينيني، اعتمد الحزب الشيوعي الهولندي الجديد/الماركسي اللينيني (KPN/ML) على أفكار شعبوية من أجل جذب الجماهير العاملة لصفه. بعد ذلك بسنة، أي في أكتوبر 1972، تبنى الحزب الاسم الأكثر قبولا شعبيا (الحزب الاشتراكي). ولم يعد أعضاؤه مضطرين لخوض تثقيف طويل في النظريات الثورية في سكنهم الجامعي، وإنما التوصل للوعي الاشتراكي عن طريق الخبرة الفردية في العمل اليومي. في سنة1974، وفي مؤتمره العام الثاني، تبنى الحزب برنامجه الأول والذي استمر فيه في تأسيس نفسه صراحة على الأسس الأيديولوجية للماركسية اللينينية والفكر الماوي. بالنسبة للحزب الاشتراكي في سنواته الأولى، لم تكن الديمقراطية البرلمانية سوى قناعا لدكتاتورية رأس المال. ولم يكن يعتبر الأحزاب اليسارية الأخرى المؤسسة حلفاء محتملين، وإنما دعائم رجعيين للنظام. الهدف طويل المدى للحزب كان محددا بوضوح: ثورة عمالية عالمية. لكن مشاركة كوادر الحزب الاشتراكي في العمل اليومي العادي في المشاريع الصناعية الهولندية الكبرى جعل الأولوية الأساسية للحزب هي تحسين حياة العمال بشكل ممكن عمليا. فلم يكن هدف كوادر الحزب الاشتراكي التحريض المباشر وفقا للنظرية الثورية، وإنما التسلل الهادئ بين الجماهير.

وفقا لهذا الخط، صاغ الحزب الاشتراكي في برنامجه الأول سنة 1974 أنه حزب الناس البسطاء. ورغم كل الثقل الأيديولوجي الذي تم التخلص منه عبر الثلاثين سنة الماضية، يبقى هذا المبدأ الأساسي قائما في الحزب حتى اليوم. فقد كانت حركة الوحدة الشيوعية بهولندا قد شكلت بالفعل منظمات جماهيرية منفصلة عن بعضها من الناحية القانونية لكنها في الواقع كانت جزءا من الحزب وتستطيع جذب أنصار

3. Mao Tse-Tung [ماو تسي تونج] 1967، ص ص 140-158.

لا يمكن جذبهم بسهولة عن طريق الدعاية الثورية. فقد كان الحزب الاشتراكي يسيطر على رابطة المستأجرين والباحثين عن سكن (BHW) وهي جماعة مصالح تضم المستأجرين ونقابتهم المنبثقة عنها تسمى قوة العمال (Arbeidersmacht)، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة بيئية تدعى مركز العمل البيئي بهولندا، وأيضا مجموعة احتجاجية ضد حرب فيتنام ومنظمة أرادت تطبيق الفحوصات الطبية السنوية المجانية للهولنديين تُدعى "الوقاية أفضل". ولا تزال قضية السياسة الصحية تحظى بأولوية كبيرة لدى الحزب الاشتراكي حتى اليوم. ففي مدينة أوس، أسس أعضاء الحزب في 1975 مركزا طبيا بديلا قدم خدمات استشارية ووقائية وعلاجية مقابل رسوم معقولة جدا. ولا يزال هذا المركز قائما حتى اليوم، وهناك مشروعات أخرى من هذا النوع. ومن ثم، تطور الحزب الاشتراكي بسرعة نحو حزب يهتم بالناس، حزب موجود من أجل الناس البسطاء حيثما كانوا يتعاملون مع المشاكل اليومية العادية. وتتضمن أعمال الحزب أشياء كثيرة ومتنوعة مثل خدمة معلومات تقدم مساعدة قانونية للمواطنين وخط إنذار هاتفي مجاني يمكن للمنظمات القاعدية وجميع المواطنين اللجوء إليه.

في ربيع 1974، خاض الحزب الاشتراكي (الذي كان لا يزال يعتبر نفسه حينئذ حزبا مناهضا للنظام) الانتخابات المحلية لأول مرة في 12 بلدية في مختلف أنحاء البلاد، وتمكن من النجاح في بلديتين أحدهما بلدية مدينة أوس المذكورة أعلاه في إقليم برابانت الشمالية، والذي فاز فيه الحزب بـ10.2% من الأصوات وتمكن من إرسال ثلاثة نواب لمجلس المدينة (Slager [سلاجر] 2005: ص ص 133-153)، وحتى ذلك الوقت كانت أوس تعتبر معقلا كاثوليكيا، فقبل ذلك بسنوات قليلة كان حزب الشعب الكاثوليكي لا يزال يحتفظ بأغلبية 75% في المجلس. ونجح الحزب الاشتراكي في تحقيق هذا الإنجاز لأنه كان الحزب الوحيد الذي يهاجم علانية الظروف السيئة في المشروعات الصناعية الكبيرة في المدينة. وعبر السنوات، تطور الحزب الاشتراكي وأصبح قوة راسخة في السياسة المحلية في المدينة. واليوم، حتى لو كانت المنظمات الجماهيرية السابقة قد اختفت منذ فترة طويلة، لم تختف أنشطة الحزب الاشتراكي، وإنما تغيرت الأشكال التنظيمية بدرجة كبيرة. وفي الوقت الحالي يدير الحزب مقهاه الخاص في أوس وينظم مسابقة ركض سنوية في المدينة. ويحظى الحزب في هذه المدينة بعدد أعضاء يفوق أعضاءه في المدن الأخرى، وكذلك نتائجه الانتخابية أكثر استقرارا. في سنة 1995، ولأول مرة، رشح الحزب مفوضين لإدارة المدينة.

في أوس أيضا بدأ چان ماريچينسين مسيرته السياسية، وقد ترك ماريچينسين بصمته بدرجة كبيرة على الحزب خلال العقدين الماضيين. ففي سنة 1975، دخل مجلس

المدينة في سن الثالثة والعشرين، وكان أصغر عضو مجلس مدينة في هولندا. وهناك، نجح السياسي المحلي المجتهد الشعبي الفصيح لدرجة أن قيادة الحزب في روتردام التفتت لهذا الشاب. وفي 1987، كان أول عضو في الحزب الاشتراكي يُنتخب في برلمان إقليم برابانت الشمالية، وفي يناير 1988 تم انتخابه رئيسا للحزب الاشتراكي. في تلك السنة، وفي برنامجه الثاني المعنون "ميثاق 2000" (قوي أم ملموس)، تخلى الحزب عن الماركسية اللينينية. من الناحية التنظيمية، صار الحزب أكثر انضباطا، وما كان عبارة عن تحالف لمجموعات محلية سابقا تحول بسرعة إلى حزب على مستوى الدولة كلها له هياكل تنظيمية شفافة تستحق التعامل معها بجدية، وتم إرساء الأسس التي مكنت الحزب من دخول المجلس الثاني في البرلمان.

بعد خمس محاولات فاشلة في السبعينيات والثمانينيات، نجح التنظيم لأول مرة في 1994، حيث نجح ماريچينسين والناشط البيئي ريمي بوب (Remi Poppe) في دخول البرلمان في لاهاي بنسبة 1.3% من الأصوات على المستوى الوطني. وبدون أن يلفت الكثير من النظر على المستوى الدولي، تمكن الحزب الاشتراكي من توسيع نطاق تأييده الانتخابي خطوة خطوة بعد ذلك. ففي 1998 حصل على 3.5% وفي 2002 حصل على 5.9%، وفي الانتخابات المبكرة سنة 2003 حصل على 6.3% (جدول 1). ومع ارتفاع نتائجه في الانتخابات ونمو عضويته وعدد مقاعده البرلمانية، حدثت زيادة هائلة في الموارد المالية للحزب مما سمح له بالتوسع في الجهاز الحزبي المحترف على المستوى المركزي والمستوى القاعدي. ومع تطوير البرنامج مرة أخرى، ظهر شعار جديد للرؤية الجوهرية للحزب وهو (كل البشر) الذي لا يزال ساريا. ازدادت العضوية خلال 14 سنة من حوالي 15 ألفا في 1992 إلى أكثر من 50 ألفا في سنة انتخابات 2006، وهو ما جعل الحزب الاشتراكي ثالث أقوى حزب من حيث العضوية في هولندا بعد الديمقراطيين الاجتماعيين والديمقراطيين المسيحيين (جدول 2). وكانت نتائج الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2006 مثيرة، فالحملة الانتخابية الموجهة بالكامل نحو المرشح الرئيسي وزعيم الحزب ماريچينسين مكنت الحزب الاشتراكي من زيادة نتائجه ثلاث مرات لتصل إلى 16.6%، حيث دخل الحزب البرلمان بـ25 مقعدا وأصبح صاحب ثالث أكبر كتلة برلمانية بعد حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي مباشرة. بعد ذلك بأربع سنوات، عانى الحزب من أسوأ مراحل تراجعه فانخفض عدد مقاعده إلى 15 لكنه الآن يحظى بنسبة تأييد تبلغ 20% في استطلاعات الرأي وهي نسبة لم يحظى بها من قبل.

جدول 1: نتائج انتخابات المجلس الثاني

نتائج الحزب الاشتراكي في انتخابات المجلس الثاني للبرلمان				
السنة	المرشح الأساسي	الأصوات (بالأرقام)	الأصوات (بالنسبة المئوية)	عدد المقاعد
1977	بوب	24420	0.2	-
1981	ڤان هوفت (Van Hooft)	30380	0.3	-
1982	".."	44959	0.5	-
1986	".."	32144	0.3	-
1989	ماريچينسين	38929	0.4	-
1994	".."	118768	1.3	2
1998	".."	303703	3.5	5
2002	".."	560447	5.9	9
2003	".."	609723	6.3	9
2006	".."	1630803	16.6	25

المصدر: النتائج من الهيئة الانتخابية للحزب الاشتراكي

■ من الانقسامات الرأسية الجامدة إلى السيولة: المشهد الحزبي في هولندا

في هولندا، يستخدم في كافة الانتخابات نظام للتمثيل النسبي لا يتضمن أي قيود كبيرة. ففي المجالس المحلية أو البرلمانات الإقليمية أو المجلس الثاني للبرلمان الهولندي على السواء، من الضروري ببساطة تحقيق المعامل الكافي لمقعد واحد. بالنسبة للمجلس الثاني ذو الـ150 مقعدا، يعتبر 0.67% من عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها كافيا للحصول على تمثيل برلماني لقائمة حزبية (Lepszy (ليبسزي)/ Wilp (ويلب)، 2009: ص ص 417-418).

منذ إدخال نظام التمثيل النسبي في 1918، نجح اليسار الراديكالي في إدخال عدد من الأحزاب الصغيرة للمجلس الثاني بالبرلمان بالانتخاب لكن كان لمعظمها تواجد محدود. الأمر المميز حقا للنظام الحزبي في هولندا أثناء النصف الأول من القرن

العشرين هو تفتت المجال الاجتماعي الأخلاقي، وهي ظاهرة تُعرف في هذا النموذج المتطرف بالانقسام الرأسي الجامد للمجتمع (Wielenga [وايلينجا]، 2008: ص ص 97-96). وهنا، كانت الثقافات الفرعية للطوائف البروتستانتية المختلفة وللكاثوليكيين وللحركة العمالية تستند إلى شبكات تنظيمية صلبة جعلتهم مستقلين بدرجة كبيرة عن مؤسسات الدولة. فكل فئة رأسية في المجتمع كان لها نظامها الخاص من مدارس وحضانات وأندية رياضية وتعاونيات سكنية واستهلاكية وكذلك أحزابها السياسية، وهو ما أدى إلى تماسك أعضائها داخليا وانعزالهم عما خارجهم. ومن ثم، اتسم السلوك الانتخابي بارتباط الناخبين بكل فئة تخصهم ونادرا ما كانوا يتخلون عنها في الاستحقاقات الانتخابية.

قبل أول انتخابات تتم بعد الحرب في 1956، اندمج حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي (SDAP) القديم مع الديمقراطيين الليبراليين (VDP) لتشكيل حزب العمل بهدف تحقيق "انطلاقة" اجتماعية لكن هذا لم يترتب عليه أي نجاح مستمر. فقد بقي حزب العمل الحزب الخاص بالعمال المنظمين وبالأخص من أعضاء الطبقة العاملة الذين لا يذهبون للكنيسة أو البروتستانت، بينما مثل حزب الشعب الكاثوليكي (KVP) حصنا منيعا للكاثوليكيين الأوفياء، أما الطوائف البروتستانتية العديدة فقدمت دعمها المخلص للحزب المعادي للثورة (ARP) والاتحاد التاريخي المسيحي (CHU) والعديد من الأحزاب الأرثوذوكسية الأصغر. وقد اعتبر حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (VVD) ذو التوجه اليميني الليبرالي (والذي مثل البرجوازية الحضرية الموسرة) نفسه خارج هذه البنية المنقسمة رأسيا، لكنه تمكن هو الآخر من الارتكان لقاعدة تأييد صلبة.

وبالمثل كان الحزب الشيوعي الهولندي خارج بنية الانقسامات الرأسية هذه، وكان لديه في الأعوام التالية على الحرب مباشرة قاعدة تأييد واسعة تعود بدرجة كبيرة إلى مقاومته الباسلة للاحتلال الألماني أثناء الحرب. لكن من بين الـ10.6% من الناخبين الذين صوتوا للحزب الشيوعي الهولندي في 1946، لم يتبقى سوى 2.4% بحلول سنة 1959 أي بعد الانتفاضة المجرية بثلاث سنوات، والتي أدت لتدمير مصداقية الحزب الموالي للسوفييت في ذلك الوقت. وفي 1959، خاض الحزب الاشتراكي دعاة السلام الانتخابات لأول مرة وفاز بمقعدين في المجلس الثاني للبرلمان. وقد نشأ الحزب من قلب حركة "امنعوا القنبلة" ضد سباق السلاح النووي للقوتين العُظميين وكان مؤيدوه من الدوائر اليسارية المثقفة المؤمنة بالحياد.

أثناء الستينيات، بدأت الانقسامات الرأسية أخيرا في التقوض بسرعة متزايدة مع صعود المجتمع الاستهلاكي، فتوسعت مؤسسات الرفاه الاجتماعية التابعة للدولة وزادت حركة المواطنين. ذهب الكثير من الشباب للجامعة وتوفرت فرص جديدة للترفيه وانتشر التلفزيون سريعا، مما خلق مجتمعا مفتوحا (Wielenga، 2008: ص ص 305-306). وعملية الانفتاح هذه انعكست في النظام الحزبي. ففي سنة 1966، نشأ حزب ليبرالي يساري يسمى ديمقراطيو 66 (D-66) دعا للمزيد من البرجماتية والشفافية وتوسيع المشاركة الشعبية في التشريع. في سنة 1967، فاز ديمقراطيو 66 بـ14.5% من أصوات المجلس الثاني وهي نفس النسبة التي حققها حزب المزارعين ذو التوجه الشعبوي اليميني. أما حزب الشعب الكاثوليكي وحزب العمل الديمقراطي الاجتماعي فقد عانيا من خسائر كبيرة في الانتخابات لأول مرة منذ عقود، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة لمشاركتهما في الحكومة لسنوات. تلقف حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي الرسالة، وفي السنوات التالية وجه نفسه بقوة نحو اليسار مرة أخرى وهي استراتيجية جلبت له مكاسب انتخابية. لكن فشلت محاولة خلق حزب جماهيري يساري كبير من جديد من أجل إحداث انطلاقة جديدة. وبرغم عمل برامج انتخابية مشتركة وتشكيل حكومات ظل من عدد صغير من الأحزاب اليسارية الصغيرة وقوائم مشتركة في الانتخابات البلدية لم يفز اليسار أبدا بأغلبية مطلقة. وبالعكس، اندمجت الأحزاب الدينية الكبيرة بشكل دائم في 1977 في حزب جماهيري واسع جديد هو حزب النداء الديمقراطي المسيحي (CDA).

على يسار الطيف السياسي، برز العديد من المنافسين الآخرين في سنة 1970 تقريبا، وهو ما ساعد على تدمير البنية التقليدية القائمة على الانقسامات الرأسية. انشق أصحاب الميول التقدمية في حزب النداء الديمقراطي المسيحي في 1968 من أجل تشكيل الحزب السياسي الراديكالي (PPR) والذي اهتم بالقضايا الخاصة بالبيئة والعالم الثالث مبكرا جدا. وأخيرا، تم في 1980 تأسيس حزب الشعب البروتستانتي (EVP) الذي أخذ مسارا سياسيا شبيها لكنه بقي إلى حد كبير بلا أهمية. لكن تعددية المجموعات اليسارية الراديكالية في النظام الحزبي الهولندي لم تُقوي هذه الأحزاب المتنافسة. ومنذ السبعينيات، تحول الحزب الشيوعي الهولندي إلى حزب يستلهم بقوة الحركة النسائية وخاصة النسخة الهولندية من تيار الشيوعية الأوروبية. وفي 1989، اندمج الحزب مع أحزاب اليسار المسيحية (الحزب السياسي الراديكالي وحزب الشعب البروتستانتي) ومع الحزب الاشتراكي دعاة السلام لتشكيل اليسار الأخضر.

بالنظر لهذا الوضع التنافسي، يمكن اعتبار نجاح الحزب الاشتراكي إنجازا بالطبع. كذلك، برزت الشعبوية اليمينية - التي كانت عاملا هامشيا في البداية - منذ الانتخابات التشريعية في 2002 - لتسبب إرباكا في المشهد السياسي أكثر فأكثر. فبضربة واحدة، فازت قائمة الكاتب وأستاذ علم الاجتماع المعرفي الإعلامي بيم فورتوين (Pim Fortuyn) بـ17.1% من الأصوات. فقد قُتِل فورتوين على أيدي ناشط متطرف مدافع عن حقوق الحيوانات قبل الانتخابات بأيام مما كان له أثر صادم على المشهد السياسي الهولندي برمته. وقعت جريمة قتل أخرى أشعلت موجة معادية للإسلام وتغذى عليها بلا توقف المحرض السياسي جيرت وايلدرز، وهي جريمة قتل مخرج الأفلام ثيو فان جوخ (Theo van Gogh)، بالإضافة للجدل الدائر حول عضوة البرلمان أيان هرسي علي (Ayaan Hirsi Ali[4]). الناس البسطاء - والمقصود بهم الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى - ليسوا المجموعات المستهدفة من قبل الاشتراكيين فقط، وإنما أيضا تستهدفهم بدرجة ما الأحزاب الأقدم مثل حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي وحزب النداء الديمقراطي المسيحي، لكن البسطاء أيضا ضمن دائرة المستهدفين بشدة من الشعبويين اليمينيين. ففي نظام ديمقراطي يحركه المزاج الجماهيري، وتتحدد فيه الصورة بحسب القدرة على البروز الإعلامي والمتشددون الأقوياء من قادة الأحزاب البارزة، لن يكون من السهل توقع التحركات الانتخابية المستقبلية (Wielenga 2008: ص 364). وهذا يفسر أيضا تجذر الحزب الاشتراكي في المجتمع الإعلامي الحديث، فبسبب أساسه التنظيمي الراسخ، وبالرغم من كل التناقضات الداخلية التي فيه، يقدم الحزب قطبا مضادا لكل هذه التطورات.

■ حزب جماهيري صغير: عضوية الحزب الاشتراكي وهيكله التنظيمي

أثناء السنوات الخمسة عشر الأولى من عمره، كان الحزب الاشتراكي عبارة عن حزب كادر صغير له رئيس سلطوي، والذيكتيرا ما يفاجئ الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية وغيرهم من كوادر الحزب بأفعال عنيدة. في ذلك الوقت، لم يكن من الممكن الانضمام لعضوية الحزب بمجرد الإعلان أو دفع الاشتراك وإنما يجب على الشخص المهتم بالحزب الدخول في فترة اختبار كمرشح وتلقي المعرفة الأيديولوجية الأساسية المطلوبة. لكن نظرة أقرب تبين أن مبدأ المركزية الديمقراطية لم ينجح فعليا أبدا. فغالبا ما كانت المنظمات القاعدية - والعديد منها كان ناجحا جدا - والمكتب

4. سياسيّة ليبرالية يمينية من أصل صومالي تركت الإسلام وتهاجم الممارسات القمعية المرتبطة به.

المركزي في روتردام يعملان بشكل متوازٍ وليس بشكل متناغم. ومن الخطوات الهامة التي اتخذها رئيس الحزب الأول دان مونجيه (Daan Monjé)، وأثارت خلافا كبيرا (حيث كان له سلطة التصرف وحده في أصول الحزب)، جمع تبرعات لعمال المناجم المضربين في بريطانيا العظمى سنة 1984. ولم يكن أعضاء اللجنة المركزية الآخرين راضين عن تكرار قيام مونجيه بأخذ مثل هذه المبادرات بمفرده (Kagie [كاجي]، 2004: ص 38). بعد وفاة مونجيه في أكتوبر 1986، وقيادة هانس فان هوفت الحزب لفترة قصيرة، تم انتخاب جان ماريجينسين رئيسا للحزب. يُعتبر ماريجينسين، الذي كان قد التحق باللجنة المركزية العام السابق، هو أكثر السياسيين المحليين في الحزب الاشتراكي نجاحا حتى الآن. وبسرعة، عملت القيادة الجديدة للحزب على تجديد التنظيم الحزبي بشكل محترف ومنهجي. ولا يزال النشاط السياسي الفعال والتركيز على القضايا المحلية "الساخنة" وظهور الأعضاء بوضوح في الشارع هي جوهر الاستراتيجية السياسية للحزب. ومع القيام بهذه الأشياء، كانت عملية تجنيد الأعضاء تتم بمنتهى القوة. نمو أعداد الأعضاء جعل من الممكن أيضا التوسع في التثقيف السياسي لأعضاء الحزب، فنمت قدرة الحزب الاشتراكي على عمل الحملات.

من الملامح الخاصة الأخرى التي عززت نمو الحزب نظام تمويله غير التقليدي، والذي جعله واحدا من أغنى الأحزاب في النرويج. فجميع المسئولين المنتخبين في الحزب الاشتراكي (بدءا من أعضاء المجالس المحلية حتى أعضاء البرلمان) يجب أن يتبرعوا بمرتباتهم للحزب. وفي مقابل التخلي عن مرتباتهم البرلمانية، يحصل أعضاء البرلمان على راتب من الحزب قريب من متوسط الأجر في هولندا. تكرار الانتهاك العمدي لهذه القاعدة يؤدي للفصل من الحزب الاشتراكي ما لم يستقيل العضو من الحزب أولا. وقد خسر الحزب الاشتراكي بعض أعضاء المجالس المحلية في عدد من البلديات بسبب هذه القاعدة. وفي بعض الحالات، لم يتعاف من هذه الخسارة. أحد أعضاء المجلس الثاني في البرلمان أجبر أيضا على ترك الحزب والمجموعة البرلمانية بسبب انتهاك هذه القاعدة. ويتم استثمار أصول الحزب في أمور ثابتة كالعقارات، وهذا يمنح التنظيم قاعدة ثابتة كلما بدا ذلك يستحق العناء. كما يؤمن هذا وجود الحزب الاشتراكي في كل مكان ويحسن من قدراته التنظيمية على إجراء فعاليات محلية فجائية (مثلا إن كانت إحدى المستشفيات المحلية أو المراكز الشبابية سيتم إغلاقها). وحاليا، يتضح الاكتفاء الذاتي للحزب على المستوى الوطني ليس فقط من الكتيبات والمظاهرات الفجائية أو الصحف المحلية، وإنما أيضا في ارتفاع نشاطه على الإنترنت والذي يتم عن طريقها تنظيم مجموعات مستهدفة جديدة تماما. أدركت قيادة الحزب الاشتراكي أهمية وسائل الإعلام الجديدة مبكرا جدا، ولدى الحزب موقع

إلكتروني منظم بشكل واضح وتتصل به جميع المنظمات القاعدية والصديقة على واجهة المستخدم. ويُعتبر نموذجا في التواصل السياسي لكل الأحزاب الهولندية.

بالرغم من كل جهود تقوية قواعد الحزب، لم تتخل القيادة أبدا عن جهودها للحفاظ على الانضباط والرؤية العامة للحزب (وهو ما يشبه كثيرا أسلوب حزب الكادر القديم). وقد تمّ آخر مسحين لعضوية الحزب كلها في 2001 و2005، وشارك فيهما 43% و33% من أعضاء الحزب على الترتيب (صفحة الحزب الاشتراكي على أرشيف مواقع الأحزاب السياسية في هولندا (Archipol)). المعدلات العالية نسبيا للمشاركة في تلك المسوح جعلتهما ممثلين بشكل معقول. ففي السنوات الأربعة بين المسحين، ارتفعت عضوية الحزب الاشتراكي بمقدار الثلث من حوالي 27 ألفا إلى حوالي 44 ألفا (جدول2).

جدول 2 عضوية الحزب الاشتراكي

عضوية الحزب الاشتراكي									
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000
46507	50444	50238	50740	44853	44299	43389	36406	27291	26553

ملحوظة: حتى سنة 2000، كانت الأحزاب تقدم بأعداد عضويتها لمركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية (DNPP) في 31 ديسمبر، وبعد ذلك أصبحت تقدمها في الأول من يناير (ومن ثم، لا يوجد رقم لسنة 2001 من الناحية الشكلية[5]).

بالنظر لتركيبته من حيث النوع الاجتماعي، غالبية أعضاء الحزب الاشتراكي من الذكور لكن بدرجة أقل من الأحزاب الأخرى في هولندا. مثلت النساء 40% فقط من جميع الأعضاء الذين شاركوا في مسح 2005. وبالنسبة للتركيبة العمرية، الشريحة المتوسطة هي السائدة، وواحد من كل خمسة قالوا إنهم في عمر الستين أو أكبر قليلا. قبل ذلك بأربع سنوات، كان واحد من أربعة أعضاء في عمر الستين أو أكبر قليل. وفي وقت المسح الأول، كان المستوى التعليمي للأعضاء الاشتراكيين في المتوسط

5. انظر موقع مركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية (DNPP)، 17 أبريل 2010.

يساوي تقريبا المتوسط الوطني. لكن بحلول سنة 2005، ارتفع المستوى التعليمي لنشطاء الحزب الاشتراكي بنسبة ملفتة. والآن، حوالي 40% من الأعضاء لديهم شهادة من إحدى الجامعات أو الكليات مقارنة بـ25% من العاملين الهولنديين بشكل عام. من جانب آخر، التركيبة المهنية تغيرت بشكل كبير بين المسحين. في 2005، 49% كانوا موظفين عاديين و17% عاطلين على العمل أو تقاعدوا مبكرا و14% كانوا يحصلون على التأمين العام لكبار السن أي أقل بـ5% عن الوضع القائم قبل ذلك بأربع سنوات. من الجدير بالملاحظة أيضا أن الحزب لديه قاعدة قوية في القطاع الصحي، فواحد من كل خمسة أعضاء تم سؤالهم كانوا يعملون في القطاع الصحي بينما 12% كانوا يعملون في القطاع التعليمي.

بشكل واضح، أصبح الحزب الاشتراكي - أثناء فترة نموه السريع - أكثر شبابا وأعلى تعليما وارتفعت فيه نسبة النساء. علاوة على ذلك، غالبا ما ينشط أعضاء الحزب الاشتراكي في منظمات المجتمع المدني حيث ذكر 20% أنهم ينشطون في الأندية الرياضية و23% أنهم يدعمون السلام الأخضر بشكل منتظم و70% كانوا يتبرعون لمنظمة العفو الدولية و10% على الأقل يساهمون في أطباء بلا حدود، وهو ما يبين أيضا مقدار الدعم الذي يتمتع به الحزب في قطاعات الرعاية الصحية. واحد من كل ثلاثة اشتراكيين هو عضو في نقابة، وهذه النسبة على الأرجح أكبر من مثيلاتها في أي حزب آخر. 9% فقط ذكروا أنهم أعضاء في كنيسة، وهو أمر مدهش بالنظر لجهود الحزب في الحفاظ على علاقات جيدة مع الكنائس.

في المسحين كليهما، طُلب من الأعضاء أيضا الإجابة على 11 سؤالا لتحديد أهم القضايا الاجتماعية وكان أمامهم الكثير من الخيارات. أكثر من 50% منهم اعتبروا أن تراجع الحقوق والمكتسبات الاجتماعية وتزايد الفجوة في الدخول والتعليم والسلطة هي القضايا الأساسية. 15% فقط من الذين غطاهم المسح اعتبروا أن إدماج المهاجرين مشكلة ملحة. الحزب الاشتراكي متميز بوضوح في هذا عن الأحزاب اليسارية الأخرى، فبالنسبة له تُعتبر قضايا الإدماج ذات أولوية أكبر بكثير. ومن الإجابة على سؤال متعلق بالسلوك الانتخابي السابق لنشطاء الحزب الاشتراكي، يتضح أن الربع كانوا يصوتون بإخلاص للحزب الديمقراطي الاجتماعي، و12% على الأقل كانوا يصوتون لليسار الأخضر. لكن واحدا من كل اثنين من أعضاء الحزب الاشتراكي كانوا يصوتون له قبل أن يصبحوا أعضاء فيه.

رغم أن عضوية الحزب انخفضت بحوالي 8% تقريبا أثناء 2009، لا يزال من الممكن اعتبار الحزب الاشتراكي له قاعدة تنظيمية قوية بشكل استثنائي. فلديه 46 ألف

عضو ملتزمين بدفع اشتراكاتهم، وهو هكذا لا يزال ثالث أقوى حزب في البلاد ويسبق بكثير حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية ذو التوجه الليبرالي اليميني. في مسح العضوية لسنة 2005، ذكر 42% ممن تم سؤالهم أنهم يشاركون بشكل منتظم في أنشطة الحزب. ولا يمكن أن نقدر حاليا الدرجة التي أثرت بها الحملتان الانتخابيتان في 2010 في خلق عامل تحفيزي بالرغم - أو ربما بسبب - انخفاض الدعم الانتخابي.

■ الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للحزب معقد. يتكون المؤتمر العام - والذي يعتبر رسميا أعلى هيئات الحزب والمسئول عن تبني برامج الحزب ووضع قوائم المرشحين - من 1038 مندوبا من 145 فرعا محليا و38 عضوا من اللجنة التنفيذية للحزب. لكن المؤتمر العام لا ينتخب سوى 15 عضوا فقط من أعضاء اللجنة التنفيذية، أما المقاعد الـ21 الأخرى فهي مقاعد إقليمية تنتخبها مؤتمرات الأقاليم، بالإضافة لرؤساء المجموعات البرلمانية للحزب في مجلسي البرلمان ووفد الحزب الاشتراكي في البرلمان الاوروبي. هناك هيئة قيادية أخرى وهي مجلس الحزب، وتضم أعضاء اللجنة التنفيذية مع رؤساء الفروع المحلية الـ145. مسألة عدم انتخاب أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل مؤتمر الحزب كانت موضع انتقاد متكرر، وكذلك أن مجلس الحزب ليس مخولا بممارسة أي سلطة على اللجنة التنفيذية (وهو الوضع القائم في الأحزاب الهولندية الأخرى (فويرمان، 2007ب). من الأمور المقلقة الأخرى – وإن لم يكن بنفس الدرجة – أن الهياكل الداخلية للحزب الاشتراكي معقدة، والأخطر من هذا أن الهيئات العليا لها الحق في تغيير القرارات القائمة بل وحتى قرارات المصوتين. في آخر انتخابات للمجلس الأول في البرلمان في 2007، الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من البرلمانات الإقليمية، أصبح دوزجون ويلديريم (Düzgün Yildirim) عضوا بالمجلس الأول بمساعدة الأصوات التفضيلية. لكن بناء على ترتيبه في القائمة، لم تكلفه اللجنة التنفيذية بعضوية البرلمان وطُلب منه الاستقالة من منصبه، وهو ما رفضه فتم فصله من الحزب. ويقول الحزب الاشتراكي أن الأحزاب الأخرى تستطيع فرض عقوبات شبيهة (van Raak [فان راك]/ Ivens [إيفنز]، 2007).

لم يعد هناك أي منظمات نوعية مستقلة مرتبطة بالحزب كما كان الحال أثناء السنوات الأولى. فمنظمة المواطنين الكبار ومنتدى المسنين للحزب الاشتراكي والمجموعة الشبابية للحزب (Rood) أو (الحمر) ليس لديهم استقلالية داخل الهرم الحزبي وإنما

يخضعون لتعليمات الهيئات الحزبية. وليس من الممكن على سبيل المثال أن يصبح المرء عضوا في Rood دون الانضمام للحزب الاشتراكي في نفس الوقت. وكما ذُكر سابقا، نجح الحزب في بناء قاعدة ليست بسيطة من الداعمين في الحركة النقابية، وخاصة في اتحاد النقابات العمالية الهولندي (FNB) القريب من حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي (Jorritsma [چوريتسما]/ Valk [ڤالك]، 2007). ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن العديد من الأطباء التحقوا بالحزب بسبب تركيزه على القضايا الصحية. حتى أن الرئيس السابق للرابطة الوطنية للممارسين العموميين (LHV) فاز بمقعد للحزب الاشتراكي في المجلس الأول للبرلمان.

■ الصورة الشعبية للحزب الاشتراكي: البرامج والحملات والشخصيات القيادية

لا تتمتع القضايا البرنامجية في أغلب الأحوال بالأولوية المطلوبة في الحملات الانتخابية. فالأحزاب تستخدم الصور والكلمات المفتاحية المصاغة بمهارة للنجاح في السوق الانتخابي التنافسي القاسي. لكن في حالة الحزب الاشتراكي، الهيكل الكامل لاستراتيجيات الاتصال السياسي متميز بشكل واضح عما يتبناه منافسوه. فحتى برامجه الانتخابية موجزة وقصيرة نسبيا. ففي كل قسم يتناول قضية معينة، نجد المطالب مدرجة في صورة نقاط بعد مقدمة موجزة. هناك أيضا كتيب متعلق بالحملة تُحسب فيه الوعود المالية للحزب الاشتراكي بوضوح على أساس الإحصائيات. وقد تم هذا منذ أربع سنوات، حينما كان الحزب الاشتراكي يختبر بنجاح صورته الجديدة كليا وبرنامجه الانتخابي المماثل لهذا.

في انتخابات 2010 كان الشعار "هولندا أفضل بنقود أقل" وذلك بعد أن تم تطويره من شعار سابق هو "بنفس النقود". فقد كانت الآثار الكارثية للأزمة المصرفية العالمية تعتبر توكيدا على ما يتضمنه برنامج الاشتراكيين. ولهذا نجد في صدارة البرنامج الانتخابي قسما كبيرا عن هذا الموضوع. وذلك بعد القسم الخاص بالديمقراطية الذي يأتي كأول موضوع في البرنامج، بالضبط كما في البرنامج السابق. وينوه الحزب الاشتراكي لوجود فجوة بين المواطنين والدولة ويطرح أنه يمكن القضاء عليها بالقيام بمبادرات واستفتاءات تصحيحية، فيجب ألا تعيّن الملكة عمد البلديات وإنما يجب انتخابهم من قبل مجالس البلديات. لكن هذا يتطلب تعديل الدستور، وإلى حين حشد الأغلبية اللازمة لهذا، يطالب الحزب الاشتراكي بأن تكون المجالس على الأقل قادرة على تقديم توصيات بالتعيينات في هذه المناصب لوزارة الداخلية. الحزب الاشتراكي - الذي يعارض في الحالات الأخرى شغل نفس الشخص لمناصب

متعددة - ينحاز لترك شاغلي المناصب الوطنية يترشحون للبرلمان الأوروبي بحيث يطلعون الجمهور على القضايا الأوروبية بشكل أفضل عن طريق إعطائهم إمكانية التصويت للمرشحين المعروفين لهم. ومن المهم جدا بالنسبة للحزب الاشتراكي، أن تدعم الدولة التنظيم الذاتي للمواطنين وأن يتم تعزيز مبدأ اعتمادية المركز على المستويات الأدنى. فمجالس القرى والأحياء يجب أن يتم انتخابها ديمقراطيا أينما كان هذا ممكنا، ويجب أن تضطلع بمسئوليات أكبر. ويجب أن تصبح الأحزاب مرة أخرى هيئات نشطة يمارس فيها المواطنون صنع القرار. ومن ثم، يرفض الحزب الاشتراكي أي توسع في تمويل الدولة للأحزاب، وهذا أمر لا يدعو للدهشة نظرا لأنه يتمتع بقاعدة تمويلية قوية.

بالنسبة للسياسات الصحية والاجتماعية، والتي كانت من الدعامات الأساسية للحزب، يناهض الحزب الاشتراكي التوجه المتزايد للخصخصة وينحاز لإلغاء المشاركة في تكلفة التأمين الصحي، وجعل سن التقاعد عند 65 سنة، واستعادة تمويل الطلبة. من ناحية أخرى، ينحاز الحزب الاشتراكي لتخفيض الدعم المقدم للطبقة المتوسطة. فلا يمكن الاستمرار في السماح لمن يكسبون دخولا أعلى بتخفيض الضرائب على أقساط رهونهم العقارية أو الحصول على إعانات لرعاية الأطفال. لكن الحزب ابتعد عن مطالبه السابقة بمعدل ضريبة على الدخل يساوي 72% لأصحاب أعلى الدخول، ورغم أن هذا القانون كان مطبقا أثناء السبعينيات فإن ترويجه بأسلوب شديد الجذرية أثناء انتخابات 2003 جعل الحزب يفقد شعبيته مرة أخرى في الصناديق.

من الجدير بالملاحظة أن القسم الخاص بالسياسة الإدماجية انتقل لموقع أقرب لصدارة البرنامج. في سنة 1984، نشر الحزب كتيبا بعنوان "العمال الضيوف ورأس المال" وصفه أعداؤه من اليسار السياسي بالعنصرية. فقد ذُكر في هذا الكتاب أن كل عامل مهاجر يجب أن يُدفع له مبلغا من المال لترك هولندا، وبدون الدخول في تفاصيل هذه الورقة التي كُتبت منذ 25 سنة، يتضمن هذا القسم في البرنامج الحالي ملاحظات أولية مفادها أن الحزب الاشتراكي كان أول حزب يساري في هولندا يتناول قضية الإدماج. ويعارض الحزب الاشتراكي بقوة تكوين غيتوهات في ضواحي المدن الكبرى، ويسعى لتعزيز سياسة للاندماج الإثني، وخاصة في المدارس - التي عادة ما تكون مصنفة في هولندا - بأنها سوداء او بيضاء. ويدعو لتطبيق فصول اللغة واختبارات التجنيس على المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي أيضا.

الحـزب الاشـتراكي يعتـبر مفوضيـة الاتحـاد الاوروبي القـوة الراعيـة لفكـرة الدولـة الكبرى التـي مـن شـأنها تدمـير المقـدرات الوطنيـة، ومـن ثـم الديمقراطيـة الهولنديـة. وهـذه النقطـة محـل خـلاف كبـير بينـه وبـين الأحـزاب اليسـارية الأخـرى. فالحـزب الاشـتراكي يرفـض بشـكل عـام تحويـل المزيـد مـن الحقـوق الوطنيـة لبروكسـل، حتـى أن رفـض الدسـتور الأوروبـي في اسـتفتاء يونيـو 2005 بهولنـدا بنسـبة 61.6% يُعتـبر إلى حـد كبـير نتيجـة الحملـة التـي شـنها الحـزب الاشـتراكي. ولا توجـد أي إشـارات لنيـة الحـزب الاشـتراكي مراجعـة سياسـاته بخصـوص أوروبـا. ومـن المطالـب الأخـرى الهامـة للحـزب الاشـتراكي بخصـوص السياسـة الخارجيـة الانسـحاب السريـع للقـوات الهولنديـة مـن أفغانسـتان. ولحسـن الحـظ، لا يتضمـن البرنامـج الحـالي الكثـير مـن الشـبه ببرامـج الأيـام الخـوالي، حـين كان الحـزب يذهـب للحمـلات الانتخابيـة بكتيبـات تحمـل عبـارات شـديدة الأدلجـة ومـن الصعـب قراءتهـا. وقـد سـمى عـالم السياسـة مـن إقليـم جرونينجـين جيريـت ڤويرمـان (Gerrit Voerman) عمليـة تحـول برنامـج الحـزب للاعتـدال خـلال الثمانينيـات بعمليـة تخفيـف الماويـة واللينينيـة (ڤويرمـان ، 2009). كان ماريچينسـين وأنصـاره يعلمـون أن الحـزب عليـه تنـاول الكثـير مـن القضايـا الخلافيـة التـي تؤثـر عـلى كل المواطنـين لـكي يصبـح الحـزب (الـذي يعتـبره معظـم الناخبـين أشـبه بطائفـة) أكـثر جاذبيـة للمؤيديـن المحتملـين. ولهـذا نجـد اللغـة التبسـيطية – بـل والشـعبوية أحيانـا- مسـتمرة حتـى اليـوم.

في 1994، نجـح الحـزب الاشـتراكي لأول مـرة في الفـوز بمقاعـد في المجلـس الثـاني للبرلمـان بحملـة مبتكـرة تهـدف لـ"إعـادة البنـاء الاجتماعـي" لهولنـدا. ابتكـر الحملـة مستشـار الحـزب للعلاقـات العامـة نيكـو كوفيـمان (Niko Koffeman) الـذي شـارك في عمليـة العلاقـات العامـة للحـزب حتـى 2005. في انتخابـات 2006، عمـل كوفيـمان لـدى حـزب حقـوق الحيـوان (PvdD) الصغـير الـذي التحـق بـه ونجـح أيضـا في إدخالـه للمجلـس الثـاني. في 1994، أصبـح الديمقراطيـون الاجتماعيـون هـدف حملـة الحـزب الاشـتراكي التـي أطلقهـا كوفيـمان، وخاصـة بسـبب ازديـاد تبنيهـم لسياسـات السـوق في إطـار مـا سُـمي بالائتـلاف القرمـزي بقيـادة رئيـس الـوزراء ويـم كـوك (Wim Kok). وهـذه المـرة، تـم ابتـكار شـعار ترويجـي (لوجـو) جديـد عبـارة عـن خلفيـة زرقـاء عليهـا ثمـرة طماطـم حمـراء براقـة يتـم رميهـا. عـلاوة عـلى ذلـك، حملـت ملصقـات الحـزب كلهـا شـعار "صـوّت ضـده. صـوّت للحـزب الاشـتراكي". وهـذا الربـط السـلبي الاحتجاجـي حـدد صـورة الحـزب حتـى سـنة 2002 حـين تـم تغيـير شـعار الحـزب إلى "صـوّت لـه". ولا تـزال ثمـرة الطماطـم الهولنديـة شـعار الحـزب، لكـن تـم تجديدهـا مـن أجـل انتخابـات 2006 عـن طريـق شركـة ثونيـك (Thonik)، فـلا تُلقـى الثمـرة

الآن على أي شيء وإنما لها فرع مرسوم وكأنه نجمة بيضاء وخلفيتها البيضاء تمنحها تناقضا أكثر تميزا. الشعار المكتوب على الملصقات في هذه الانتخابات كان مختصرا وموجزا: "الحزب الاشتراكي الآن" بحروف كبيرة. وهناك تصميم آخر يتضمن الشعار بدون أي نص آخر. في الحملات الانتخابية، يكون نشطاء الحزب الاشتراكي ملحوظين في الشارع بستراتهم الحمراء ورمز ثمرة الطماطم. وفي الفعاليات والتحركات الكبرى للمرشحين الأساسيين، كان يتم توزيع شوربة طماطم في صحون عليها شعار الحزب. ومن الأمور الأخرى المميزة للحزب الاشتراكي الاستخدام الواعي جدا للموسيقى. فعلى سبيل المثال، كان المطرب المعروف بوب فوسكو (Bob Fosko) يكتب لعدة سنوات أغانٍ محفزة لحملات الحزب الاشتراكي.

حاول أيضا المرشح الهام ماريجينسين القادم من الجزء الجنوبي الكاثوليكي من البلاد إضافة لمسة مسيحية على حملته. فكان الموقع الأخير في القائمة في سنة 2006 والذي يذهب وفقا للعادة لشخصية مشهورة من نصيب هوب أوستيرهوس (Huub Oosterhuis) وهو عالم لاهوت طردته الكنيسة الكاثوليكية منذ سنوات وشارك بنشاط في الفعاليات الانتخابية للحزب الاشتراكي في مختف أنحاء البلاد (van Dijk [ڤان ديچك]، 2006). لكن بكل تأكيد، مثّل دعم مارسيل ڤان دام (Marcel van Dam) نائب الأمين السابق للحزب الديمقراطي الاجتماعي قيمة معنوية كبيرة. فڤان دام، المعلق الحاد على المشهد اليساري، أعلن في مقاله في جريدة Volkskrant (جريدة الشعب) اليومية أنه لا يستطيع التصويت بعد الآن لحزب العمل الديمقراطي الاجتماعي بسبب سياساته الليبرالية الجديدة، وأنه قرر التصويت للحزب الاشتراكي.

كانت صورة الحزب الاشتراكي في السنوات الأخيرة مرتبطة بشخص چان ماريچينسين وحده تقريبا، وهو الذي رأس الحزب لمدة ثلاث سنوات. ولد چان ماريچينسين سنة 1952، وهو شخص دمث لديه حس دعابة جيد، ويتصرف أيضا كرجل دولة عند الضرورة. ماريچينسين حريص على إظهار اعتزازه بأصوله الإقليمية ونمط حياته البسيط. في أواخر الستينيات، مثّل كثيرين في جيله، انفصل عن نمط الحياة الكاثوليكي المقيد الذي كان يتبناه المحيطين به. ولم يحصل على شهادة إتمام التعليم المدرسي بعد التنقل بين العديد من المدارس، ثم أصبح يكسب رزقه كعامل في مصانع السجق وورش الحديد في بلدته أوس. درس النصوص الماركسية بنفسه دراسة دؤوبة، فصار لديه رؤية يسارية متماسكة للعالم. ونتيجة لهذا، انطلق في مساره الثوري العملي، الذي انعكس في نفس الوقت في سلسلة من المحطات الناجحة في

تاريخ الحزب، أولا في أوس، ثم على المستوى الإقليمي في برابانت الشمالية، وأخيرا على المستوى الوطني.

يفضل ماريچينسين أن يعقد لقاءاته التلفزيونية في غرفة معيشته في أوس، والتي لا يزال يعيش فيها مع أسرته، وهو بالفعل نجم شعبي لحزبه، ويفتخر بأنه صاحب رقم قياسي في كسر اللوائح واستدعائه للانضباط في البرلمان حتى أنه استخدم أحد التعبيرات التي استخدمت لتوبيخه كعنوان لكتاب يضم مجموعة مقالاته. لكن من المعروف جيدا أن ماريچينسين ليس مجرد شاب لطيف، لكنه يمسك بالحزب الاشتراكي بقبضة حديدية (Pegtel [بيجتيل]، 2007).

تقاعد ماريچينسين من منصبه الحزبي على مراحل: ترك قيادة المجموعة البرلمانية، ثم تولى منصبا غير رسمي كقائد سياسي للحزب في يونيو 2008، ثم رفض الترشح للبرلمان في 2010، وهو ما كان خطوة خطيرة بالنسبة للحزب رغم أنها كانت متوقعة بسبب مشاكله الصحية. لكنه بقي يحتفظ رسميا بمنصب رئيس الحزب.

خليفته "أجنز كانت" لم تبقى في المنصب سوى لسنة ونصف. كانت طبيبة متخصصة في علم الأوبئة ولديها هي الأخرى مسيرة ناجحة في العمل السياسي المحلي في مدينة دويسبورج لكن أسلوبها كان مختلفا تماما عما كان معتادا من الاشتراكيين. وكانت قد حظت بشعبية كبيرة بين الداعمات للحزب الاشتراكي، لكنها أيضا كانت شخصية مثيرة للجدل. فوسائل الإعلام كانت تتناول نمط قياداتها وأسلوبها في الحوار المتسم بالعناد بل والهيستريا. ورغم ذلك، كانت تحظى باحترام كبير بين الأطباء والصيادلة كخبيرة محترفة ومتميزة في مجال الرعاية الصحية.

كانت استقالتها المفاجئة في اليوم التالي على الانتخابات المحلية أمرا مدهشا، والأكثر هو انسحابها التام من السياسة. في آخر مناظرة تلفزيونية لها (قبل الانتخابات في مارس 2010)، وصفت السياسي الشعبوي اليميني جيرت وايلدرز بأنه "تهديد للمجتمع الهولندي"، وهو ما جلب لها الكثير من التوبيخ العلني من زملائها الرجال القياديين في المجلس. لقد كان انتقاد الزعيم السياسي للحزب علانية من داخله هكذا أمرا غير معتاد حتى ذلك الوقت، فحدث تحول سريع نحو إيميل رويمر (Emile Roemer) الذي برز بعدها بساعات فقط باعتباره المرشح الوحيد لقيادة المجموعة البرلمانية، وبعدها بوقت قصير باعتباره المرشح الأساسي في الانتخابات البرلمانية في يونيو، وهذا بدا أمرا مريبا إلى حد ما. لكن

مـن ناحيـة أخـرى، أوضـح الانتقـال السـلس إلى حـد كبـير لقيـادة الحـزب أن التنظيـم الحـزبي منضبـط وأن هنـاك تقديـر للسـمات القياديـة لرويمـر.

مِثـل ماريچينسـين، أتى رويمـر مـن إقليـم برابانـت الشـمالية، وكان عضـوا في مجلـس إدارة بلدتـه بوكسـمير. قبـل دخولـه المجلـس الثـاني في البرلمـان في 2006، عمـل مدرسـا في مدرسـة ابتدائيـة ذات توجـه إصلاحـي. وقـد أثبـت رويمـر، الـذي يحظـى باحـترام واسـع في المجلـس، نفسـه كخبـير مطلـع ومدقـق في النقـل. رويمـر يشـبه سـلفه ماريچينسـين، فهـو أيضـا جـاء مـن بلـدة إقليميـة كاثوليكيـة ويتـصرف بطريقـة شـعبية وكلامـه بـه بقايـا مـن لهجتـه المحليـة. وقـد نجـح رويمـر خـلال ثلاثـة أشـهر فقـط في زيـادة مسـتوى الاعـتراف بـه بشـكل لافـت. وقـد تمكـن في العديـد مـن المناظـرات التلفزيونيـة أثنـاء الحملـة الانتخابيـة مـن صـد هجـمات أعدائـه السياسـيين عليـه بهـدوء وسـجل العديـد مـن النقـاط خاصـة ضـد جـيرت وايلـدرز.

■ ناخبو الحزب الاشتراكي

السـلوك المتغـير بقـوة للناخبـين في السـنوات الأخـيرة يجعـل مـن الصعـب الوصـول لتعميـمات ثابتـة عـن قاعـدة تأييـد الحـزب الاشـتراكي. لكـن هنـاك عـدد قليـل مـن العوامـل الثابتـة يمكـن طرحـه هنـا.

مـن الناحيـة الجغرافيـة، الحـزب لديـه قواعـد قويـة في الأقاليـم الهولنديـة الجنوبيـة في ليمبـورج وبرابانـت الشـمالية، والتـي تعتـبر معاقـل كاثوليكيـة ومنهـا أوس (مدينـة رئيـس الحـزب ماريچينسـين التـي كانـت لسـنوات طويلـة تصـوت للحـزب الاشـتراكي بنسـب مرتفعـة في كل الانتخابـات)، وبوكسـمير (التـي هـي بلـدة رويمـر الأصليـة والتـي حقـق فيهـا الحـزب الاشـتراكي نتائـج أفضـل مـن أوس في انتخابـات يونيـو 2010 وصلـت لـ33.7%). وهـذان الإقليـمان هـما أيضـا أكـثر إقليمـين يحظـى فيهـما الحـزب بأعضـاء في المجالـس المحليـة ويعملـون في إدارة العديـد مـن البلديـات. ولـدى الحـزب تأييـد قـوي في قلـب البـلاد، أي في المنطقـة الكوزموبوليتانيـة كثيفـة السـكان وبهـا مـدن أمسـتردام ولاهـاي وروتـردام وأوتريخـت والتـي يطلـق عليهـا Randstad [راندسـتاد]، ويحصـل فيهـا عـلى نتائـج أعـلى مـن متوسـطه الانتخـابي العـام. وقـد كانـت هـذه المنطقـة سـابقا قاعـدة تأييـد قويـة لحـزب العمـل الديمقراطـي الاجتماعـي، بينـما كان حـزب الشـعب الكاثوليـكي، ولاحقـا حـزب النـداء الديمقراطـي المسـيحي، يهيمنـان عـلى الأقاليـم الجنوبيـة الكاثوليكيـة. لـدى الحـزب الاشـتراكي أيضـا العديـد مـن الأنصـار في البلديـات الريفيـة قليلـة السـكان في إقليـم جرونينجـين الشرقيـة ومنطقـة فريسـيا،

حيث نجح في كسب أرضية في المعاقل الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية القديمة. أما أسوأ النتائج، فحصل عليها الاشتراكيون فيما يسمى بحزام الكتاب المقدس، وهو شريط من الأحياء تهيمن عليها العديد من طوائف الإصلاح الهولندية الأرثوذوكسية. بالنسبة للبنية الاجتماعية، قاعدة الحزب الأساسية هي الناخبون الشباب ومتوسطو العمر. ووفقا لبيانات منظمة التحليل الانتخابي الوطني (NKO)، حقق الحزب الاشتراكي نتائج متوسطة سنة 2006 بين الناخبين الشباب ونتائج ضعيفة بين الناخبين فوق سن الـ65 فقط. فقد كان دعمه الأكبر (25% من الأصوات) في الفئة العمرية من 25 إلى 34، و33% في الفئة العمرية من 45 إلى 54، أي الناخبون الذين نشأوا في العقد الأحمر في السبعينيات (CBS [هيئة الإحصاءات المركزية]، 2007). لم يكن هناك أي فجوة نوعية وإن كانت نسبة الناخبات الإناث أعلى بقليل. وكما تسود الفئة العمرية الوسطى، المستوى التعليمي المتوسط هو السائد أيضا. فناخبو الحزب الاشتراكي الذين ليس لديهم سوى شهادة دراسية ابتدائية بالضبط كالناخبين أصحاب التعليم العالي نسبتهم كانت أقل من المتوسط (14% فقط). علاوة على ذلك، اتضح في الانتخابات البرلمانية في 2006 أن الحزب الاشتراكي كان الحزب الأقوى بين الناخبين أصحاب الدخول الأقل من المتوسط، متقدما على حزب العمل الديمقراطي المسيحي وحزب النداء الديمقراطي المسيحي. أما المعتقد الديني فلم يعد مهما في هولندا، فشخص واحد فقط من بين خمسة أشخاص يعبر عن انحياز ديني. وفي سنة 2006، صوّت 16% من الكاثوليك للحزب الاشتراكي وهي مسألة يمكن إيجاد تفسير جغرافي لها. من ناحية أخرى، نادرا ما يصوت البروتستانتيون المتدينون للاشتراكيين. علاوة على ذلك - وهو الأمر الجدير بالملاحظة - يحظى الحزب بتأييد كبير جدا بين المهاجرين وخاصة من غير الدول الغربية (22%).

الأرقام التي نشرها معهد سينوفات (Synovate) لاستطلاعات الرأي بعد الانتخابات البرلمانية لسنة 2010، والتي خسر فيها الحزب الاشتراكي حوالي 40% من داعميه، تؤيد إلى حد كبير تلك الصورة عن الناخب المتوسط للحزب الاشتراكي. فالحزب الاشتراكي فقد إلى حد ما بعض الناخبين في الراندستاد أكثر مما خسر في الجنوب. وهذه الخسائر جاءت لصالح الديمقراطيين الاجتماعيين واليسار الأخضر وكذلك حزب الحرية بزعامة وايلدرز. وبشكل عام، أظهرت استطلاعات الرأي أنه لا يوجد اختلافات كبيرة بين الناخبين الذين استمروا في الالتزام بالحزب لاشتراكي والذين هجروه. فالسمات الأبرز لا تزال هي انخفاض المستوى التعليمي والأجور وارتفاع الفئة العمرية.

■ خاتمة

أثناء عمره المكون من 38 سنة، تمكن الحزب الاشتراكي من توسيع مكانته بثبات في النظام الحزبي الهولندي، وإن كان مع بعض التراجع في الانتخابات الأخيرة والذي يبدو الآن تراجعا مؤقتا. هذا أمر مدهش - على الأقل من النظرة الأولى - بالنظر لأصوله الأيديولوجية الصلبة، فعدد قليل جدا من الأحزاب ذات الأصول الماوية تمكن من النجاح في دخول البرلمان الوطني.

لقد قطعت عملية التفكيك المجتمعي للانقسامات الرأسية الصلبة - والتي أخذت وقتا طويلا في هولندا - الأواصر التقليدية لدى غالبية الناخبين، وجعلتهم مشردين فيما يتعلق بالسياسة الحزبية. وسياسات السوق "السليمة" التي يتبناها حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي فتحت بشكل خاص فجوة تمثيلية تمكن الحزب الاشتراكي من ترسيخ موقعه فيها. كذلك، صار العديد من أعضاء وناخبي الحزب الشيوعي الهولندي والحزب الاشتراكي دعاة السلام يشعرون أن مواقفهم السياسية لا يمثلها المنهج البيئي واليساري التحرري لليسار الأخضر. وحتى بعض الأنصار السابقين للديمقراطيين المسيحيين، وخاصة في جنوب البلاد الكاثوليكي، يميلون الآن نحو الحزب الاشتراكي. من الواضح أن المجتمع الهولندي - وخاصة الشرائح المحرومة فيه - يضمرون حنينا لإحياء القيم الاجتماعية والتضامنية والتكافلية وأيضا للسلطة والوضوح. وكانت نتائج انتخابات 2006 راجعة بدرجة كبيرة إلى الشخصية الناجحة للمرشح الرئيسي ماريچينسين وتبني الحزب لحملة انتخابية مبدعة. لكن عوامل مثل الشخصية والصورة الذهنية التي تمتع بها الحزب لم تكن قادرة على تحقيق هذا النجاح لولا ما سبق من سنوات من العمل القاعدي الدؤوب لنشطاء الحزب المخلصين. ومن العوامل التي حققت وحدة الحزب، والتي ميزته كثيرا عن منافسيه في الطيف الحزبي، استمرارية لغته وبرنامجه. فمثل الأحزاب الأخرى، كثيرا ما راجع الحزب الاشتراكي أوراق مواقفه ووثائقه الأساسية وتكيف مع الحوار المجتمعي. لكن إعادة البناء الاجتماعي لهولندا مثلت - على الأغلب - أكثر من مجرد شعار للحزب وأعضائه وناخبيه.

النظام الاجتماعي الهولندي تعرض لكثير من الدمار أثناء فترة الائتلاف القرمزي عند نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة، وهي العملية التي استمرت في ظل حكومات بالكينيندي (Balkenende) أثناء العقد التالي. فمع المشاركة اللافتة للديمقراطيين الاجتماعيين، تمت خصخصة أقسام كبيرة من النظام الصحي. وأثناء هذه العملية، انسحبت الدولة من مسئوليتها العامة عن المجتمع. وتم تحرير

المرافق العامة الكبيرة أيضا من سيطرة الدولة، وأصبحت الآن قادرة على العمل باعتبارها شركات مستقلة إلى حد كبير وفقا لمبدأ تعظيم الربح. غزت الليبرالية الجديدة أيديولوجيا كل المجالات السياسية تقريبا، ومن ثم جميع مجالات الحياة اليومية للمواطنين، مما جعل العديدين يشعرون بالضرورة بأنهم متروكون ومهجورون. قاوم الحزب الاشتراكي باستمرار هذه الميول على مدار السنين، وعبر بقوة عن سخط الشعب. كذلك عارض بعناد التيار السائد في الحياة السياسة في استخدامه للغة حيث رفض استخدام الألفاظ البلاستيكية غير المعبرة التي يميل منافسوه السياسيين لاستخدامها. غالبا ما يعتبر المراقبون الناقدون للحزب (سواء كانوا سياسيين من أحزاب أخرى أو صحافيين أو حتى أكاديميين) مواقف الاشتراكيين في القضايا المختلفة مواقفا شعبوية. وقد لاحظ الحزب الاشتراكي منذ بدايته وجود فجوة تتسع بازدياد بين النخبة السياسية والناس البسطاء، حتى أنه كثيرا ما يسمي الأشخاص داخل الحكومة بمنتفخي الجيوب.

يستخدم الحزب الاشتراكي غالبا لغة تبسط وتبالغ في الأمور، لغة تميل أحيانا للتناظر والجدل. ويعارض الحزب الاشتراكي أيضا حروب حلف الناتو العدوانية، كما يعارض تماما السياسات الليبرالية الجديدة للاتحاد الأوروبي. وغالبا ما يشير إلى أن سياسات الائتلافات عابرة القومية نادرا ما ستوافق عليها أغلبية الشعب، ويستخدم هذا الطرح كحجة لتأييد تسهيل المبادرات والاستفتاءات الشعبية. يدفع المنطق الجدالي للحزب الاشتراكي الأكاديميين الذين يعرفوه جيدا لوضعه في فئة الشعبويين مع المتطرفين اليمينيين. في نفس الوقت، هؤلاء المراقبون المتخصصون يعترفون أن الحزب الاشتراكي خفف مؤخرا من خطابه بخصوص العديد من القضايا (Lucardie [لوكاردي]، 2003 و2009، Voerman). فمطالب مثل الانسحاب من حلف الناتو أو إلغاء الملكية في البلاد لم تعد أهدافا صريحة في برنامجه الرسمي، كما أعلن ماريچينسين أثناء انتخابات 2006. هذه المقولات تبين العملية الطويلة لإحداث التوازن (والذي يبدو غالبا كتناقض) بين الوثائق الأساسية طويلة المدى والبرامج الانتخابية التي تساهم في نجاح الحملات على المدى القصير ومن ثم تعظيم المكاسب الانتخابية. باختصار، سهولة قراءة برامج الحزب وتركيزه على قضايا تهم فعلا الناس البسطاء تبين أن الحزب الاشتراكي هو حزب متجذر بقوة في الحياة اليومية.

ولأول مرة في تاريخهم الحزبي، اختبر الاشتراكيون خسائر حادة في الأصوات والمقاعد في المجلس الثاني من البرلمان حيث هاجمه من اليسار الأحزاب التي شاركت في السباق بمرشحين كبار لهم شعبية ومن اليمين وايلدرز المعادي للإسلام

والمتصاعد بسرعة. ورغم ذلك يبقى الحزب راسخا في المشهد السياسي الهولندي بسبب مكامن القوة والاستمرارية لديه من كوادر وقواعد يتمتع بها الحزب. فلديه أكثر من 40 ألف عضو وأكثر من 250 عضوا في المجالس المحلية، ويشارك في أكثر من 24 إدارة محلية وهو ما يثبت أن دعائم مستقبل الحزب آمنة.

المراجع

دراسات ومقالات في دوريات

Aarts, Kees / van der Kolk, Henk / Rosema, Martin: Een verdeeld electoraat, Utrecht 2007.

Azmanova, Albena: The mobilisation of the European Left in the Early 20-First Century, in: European Journal of Sociology, 2004, 45.

Becker, Frans /Cuperus, René: Die Wahlen am 22. November 2006 und die Unruhe in der niederländischen Wählerschaft, in: Jahrbuch für Niederlande-Studien, Münster 2007, pp. 83-101.

Het Nationaal Kiezersonderzoek / Centraal Bureau voor de Statistiek: Opzet, uitvoering en resultaten, Voorburg/Heerlen 2008.

Kagie, Rudie: De Socialisten: Achter de schermen van de SP, Amsterdam 2004.

Lepszy, Norbert / Wilp, Markus: Das politische System der Niederlande, in: Die politischen Systeme Westeuropas 4., updated and revised edition, Wiesbaden 2009, pp. 405-449.

Lucardie, Paul: Das Parteiensystem der Niederlande, in: Niedermayer, Oskar / Stöss, Richard / Haas, Melanie (eds.): Die Parteiensysteme Westeuropas, Wiesbaden 2006, pp. 330-350.

Lucardie, Paul: Populismus im Polder: Von der Bauernpartei bis zur Liste Pim Fortuyn, in: Werz, Nikolaus (ed.): Populismus. Populisten in Übersee und Europa, Opladen 2003, pp. 177-194.

Mao Tse-Tung : The Words of Chairman Mao Tse-Tung, 1st edition, Peking 1967.

March, Luke: Parteien links der Sozialdemokratie in Europa. Vom Marxismus zum Mainstream?, Bonn 2008.

Slager, Kees: Het geheim van Oss. Een geschiedenis van de SP, Amsterdam/ Antwerp 2001.

Voerman, Gerrit: De „Rode Jehova´s". Een geschiedenis van de Socialistiese Partij, in: Jaarboek Documentatiecentrum Nederlandse Politieke Partijen 1986, Groningen 1987, pp. 124-150.

Voerman, Gerrit: Van Mao tot marketing. Over het populisme van de SP, in: Socialisme en Democratie, 2009, 9, pp. 26-32.

Voerman, Gerrit/Lucardie, Paul (2007): De sociaaldemokratisering van de SP, in: Becker, Frans/Cuperus, René (ed.): Verloren slag. De PvdA en de verkiezingen

van 2006, Amsterdam, pp. 139-169.

Weissbach, Cornelia: The emanzipative Left in the Netherlands, in: Daiber, Birgit / Hildebrandt, Cornelia (ed): The Left in Europe. Analyses of Left Parties and Party Alliances, Berlin 2009.

Wielenga, Friso: Die Niederlande. Politik und politische Kultur im 20. Jahrhundert, Münster 2008.

مقالات صحفية

Jorritsma, Elsje / Valk, Guus: Activistische SP verovert de FNV, in: NRC Handelsblad, March 30 2007, pp.1/3.

Pegtel, Alice: De lange arm van Jan Marijnissen, in: HP / De Tijd, November 23 2007, pp. 29-34.

Van Dijk, Marc: Oosterhuis verwoordt wat de SP´er denkt, in: Trouw, November 13 2006.

Van Raak, Ronald / Ivens, Laurens: Regels SP zijn wettig en terecht, in: De Volkskrant, August 9 2007, pp. eleven.

Voerman, Gerrit: SP moet partijorganisatie aanpassen, in: NRC Handelsblad, June 16 2007b, p. 7.

مواقع على الإنترنت

http://www.sp.nl

موقع الحزب الاشتراكي، ومتصل بأعداد مجلة العضوية (Tribune) في السنوات الأخيرة، وبدراسات أصدرتها الأقسام الأكاديمية للحزب. وبه روابط لكل المسئولين المنتخبين بالحزب ومجموعاته البرلمانية في كل المستويات، وأرشيف إعلامي كبير.

http://www.parlement.com

"Parlement & Politiek" هو موقع مركز التوثيق البرلماني بجامعة لايدن، ويتضمن معلومات شاملة عن النظام البرلماني بهولندا والأحزاب السياسية وسير كافة أعضاء البرلمان بما في ذلك المعلومات التاريخية.

http://www.rug.nl/dnpp

وهو أبرز مركز بحوث عن (DNPP)، موقع مركز توثيق الأحزاب السياسية الهولندية الأحزاب بهولندا بجامعة جرونينجين، ويتضمن برامج جميع الأحزاب وتقارير عضويتها السنوية ومربوط بالأرشيف الإلكتروني Archipol.

http://www.verkiezingsuitslagen.nl

ويتضمن كافة الإحصائيات الانتخابية الرسمية حتى على (Kiesraad) موقع المجلس الانتخابي المستوى البرلماني في قاعدة بيانات سهلة الاستخدام

http://www.cbs.nl

موقع هيئة الإحصاءات المركزية ويتضمن موادا مثل تقرير السلوك الانتخابي (المسح الانتخابي الوطني 2006 (Nationaal Kiezersonderzoek).

ملاحظات

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا

العنوان :23، شارع يوغرطة، 1082 تونس

+216 71 843 473
infotunis@rosalux.org
www.rosalux.org